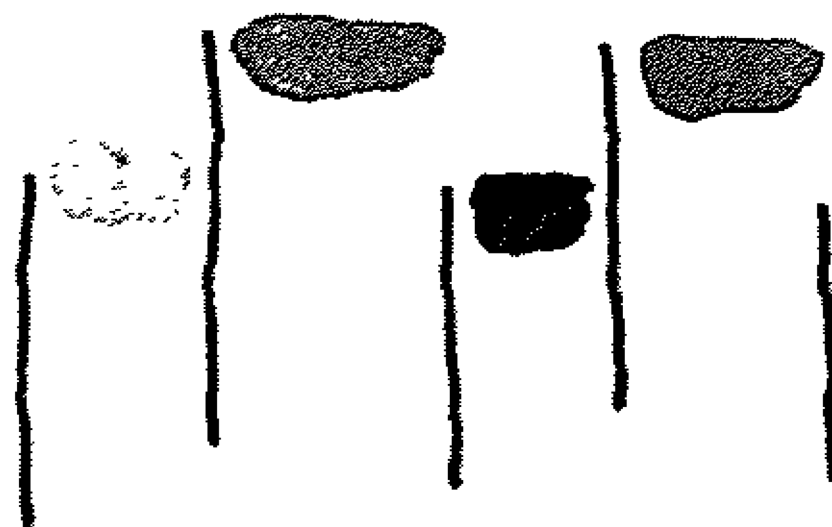
دار الشروق

حُروبُ المنطقة العربَية

الموقف السياسي المصري

لواء دكتور
صلاح سالم





ح . التوى

حُروبُ المنطقة العَربية

طبعة الشروق الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk. Com.

لواء دكتور
صلاح سالم

حروبُ المنطقة العَرَبية

دار الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

هذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ العربي تحت عنوان «حروب المنطقة العربية - أحداث الماضي واحتمالات المستقبل» يقدم، كما يتضح من العنوان، موضوعًا من موضوعات ساخنة وحيوية عديدة تشغل بال العرب جميعًا: شعوبًا وحكامًا، مثقفين وعمالاً، مفكرين إستراتيجيين وفلاحين، رجالاً ونساء، شبابا وشيوخًا. . . - أي أنه موضوع يهتم بالحاضر ويستشرف آفاق المستقبل في لحظة فارقة من تاريخ المنطقة العربية.

وهذا الكتاب الذي نقدمه للقارئ العربي يكتسي أهميته من الموضوعات التي يتناولها، كما تتصاعد أهميته وتزداد بفضل الخبرة والمعلومات التي يتمتع بها مؤلفه اللواء الدكتور محمد صلاح سالم؛ إذ إن المواقع التي تولاها، والخبرات التي عاناها، والأحداث التي كان شاهد عيان عليها، والأشخاص الذين تعامل معهم، والمعلومات التي أتيح له الاطلاع عليها - كل هذا، وغيره، أسبغ على هذا الكتاب أهمية متزايدة.

لقد تحدث الكتاب عن حروب المنطقة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين وأهمها بطبيعة الحال تلك الحروب التي نشأت عنها كل الحروب السابقة، وما تزال مصدرًا محتملاً للحروب اللاحقة، أو معظمها على أقل تقدير، وهي الحرب التي نشبت سنة ١٩٤٨م نتيجة للتآمر الاستعماري - الصهيوني الذي كان فصله الختامي إعلان قيام الكيان الصيهوني تحت اسم «إسرائيل». إن هذا الحدث التاريخي الفذ قد بدأ فترة من الاضطراب السياسي والاجتماعي والثقافي بالمنطقة العربية لم ينته حتى الآن. بل إن الكثير من الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الماثلة اليوم في هذه المنطقة يمكن أن يكون من نتائج كارثة فلسطين سنة ١٩٤٨م. فكم من عروش تهاوت، وكم من أنظمة قامت بسبب القضية

الفلسطينية، وكم من أحزاب وجماعات وحركات سياسية أفرزتها تداعيات الوجود الصهيوني والكارثة الفلسطينية، منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن. وكانت حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ ـ ومعها حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية ـ من أبرز نتائج حرب ١٩٤٨ المباشرة وغير المباشرة.

والمؤلف يقدم لنا هذا كله بأسلوب يتميز بالبساطة والقدرة على الوصول إلى جوهر الموضوع دونما إرهاق للقارئ، كما يطرح وجهة نظره ـ خبيراً عسكريا ومحللاً أكاديميا ـ في أحداث تلك الحروب ونتائجها.

على أن ذلك رغم أهميته ليس هو لبَّ هذا الكتاب؛ إذ إن احتمالات الحرب في المستقبل تمثل الجزء الأهم من هذا الكتاب. وهنا يتطرق الدكتور محمد صلاح سالم إلى موضوعين غاية في الأهمية، وأظن أنهما يثيران قدراً من القلق والاهتمام لدى أصحاب الخبرة وصناع السياسة مساوياً لذلك القدر من القلق والاهتمام الذي يثيراه في دوائر الرأي العام. هذان الموضوعان هما: (١) القدرات النووية الإسرائيلية، (٢) الحروب التي يمكن أن تنشأ بسبب موارد المياه.

والكتاب الذي تقدمه «دار الشروق» للقارئ العربي ليس كتاب مناسبة ولكنه كتاب يفتح العيون ويوقظ العقول على حقائق الوضع العسكري والسياسي في المنطقة العربية. والكتاب، أيضًا، يحمل رؤية إستراتيجية تكتسي أهميتها من خبرات صاحبها التي اكتسبها طوال تاريخه الذي تكشف سيرته الذاتية ـ في آخر الكتاب ـ عن بعض جوانبها. والكتاب، أخيراً، قراءة جيدة للتاريخ، والحاضر، وللمستقبل في المنطقة العربية، ولاحتمالات التطور في الصراع العربي ـ الصهيوني.

دكتور

قاسم عبده قاسم

مقدمة المؤلف

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق الحيوية في العالم لموقعها المتميز ووفرة ثرواتها الطبيعية. ويزيد من أهمية وحساسية تلك المنطقة أنها تحتوي على المصالح المتشابكة والمتعارضة للقوى الكبرى والكيانات العملاقة حيث غدت كأنها بؤرة تركيز ومحط أنظار بل ومسرح نشاط هذه القوى وتلك الكيانات.

ويشير الواقع ودلالاته إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستبقى منطقة تنافس وربما صراع أو على الأقل منطقة نفوذ للقوى الكبرى؛ بحكم مصالحها القومية وأهميتها في بناء السياسات والإستراتيجيات المختلفة للمحافظة على هذه المصالح وتحقيق الأهداف في ظل تباين وتعارض القيم والأهداف بوصفها انعكاسا صريحا لسرعة تراكم تفاعلات علاقات القوى الفاعلة في المنطقة سواء الدولية أو الإقليمية. ولاشك أن ديناميكية التفاعل بين القوى الفاعلة التي تمارس أدوارها من داخل أو خارج المنطقة يؤدي إلى بروز نتائج محددة قد تكون متجانسة أو متعارضة. غير أن هذا التفاعل يزداد حدة وعمقا في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي قد تطرأ.

لقد عانت المنطقة ولاتزال تعاني ويلات الحروب والصراعات بين دولها؛ فهي التي شهدت الجولات العربية الإسرائيلية الأربع وحرب اليمن وحرب الخليج الأولى والثانية. هذا فضلا على العديد من الحروب الأهلية في لبنان والصومال وجنوب السودان والمشكلة الكردية في العراق وسوريا وتركيا وإيران وخلافات الحدود بين دول الخليج؛ مما أثر بشكل مباشر وواضح على الأمن والاستقرار بالمنطقة.

وعلى الرغم من صنع السلام الذي تشهده المنطقة الآن بين العرب وإسرائيل فإن ذلك لايعني انتهاء للمشكلات والأزمات والصراعات بين الدول التي تعيش هذا السلام فلكل دولة مصالحها وأهدافها القومية تحققها في إطار من الترغيب أو

التهديد. والترغيب في إطار المصالح المشتركة والتهديد باستخدام القوة العسكرية فإذا لم تكن القوة العسكرية لديها من إمكانيات التوازن الإستراتيجي مما يجعل التهديد باستخدامها أو استخدامها الفعلي رادعا للطرف الآخر فإن فرص الحل لأي مشكلة ستكون في يد الطرف الأقوى دون جدال.

تتعمد إسرائيل من وقت لآخر القيام بأعمال وإجراءات من شأنها إعاقة عملية السلام وتقليل فرص الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية ويتصور حكام إسرائيل أن حماية الكيان الذاتي لإسرائيل يمكن أن تتحقق بالتفوق العسكري والانفراد بامتلاك السلاح النووي وهذا التصور غير واقعي ولا يتفق مع توجهات المجتمع الدولي.

إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل يدفع الآخرين إلى العمل على امتلاك الرادع المقابل مما يؤدي إلى سباق التسلح وتسعى إسرائيل جاهدة إلى أن تكون الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك وتحتكر السلاح النووي، إن دول المنطقة العربية والشرق الأوسط تشعر بالقلق والانزعاج الحقيقي من استحواذ إسرائيل على الأسلحة النووية ورفضها إخضاع أنشطتها النووية لأية رقابة أو تفتيش دولي، فمجرد وجود المفاعلات النووية دون رقابة في وسط مجموعة من الدول تنشد الأمن والسلام للجميع أمر يقلق وينذر بالخطر.

وقد بادرت مصر منذ عام ١٩٧٤م بالسعي لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط والتي يتكرر بشأنها صدور قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠م بتوافق الآراء، وقد اتخذت مصر أيضًا خطوات لمواكبة هذا الإجماع الدولي لإنشاء تلك المنطقة وذلك من خلال مبادرة الرئيس محمد حسني مبارك التي أعلنها في إبريل عام ١٩٩٠م بالدعوة لإنشاء منطقة خالية تماما من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما أن هذه المبادرة جاءت كامتداد وتطور طبيعي لدعوة مصر الثابتة والراسخة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

أعربت الإرادة الدولية عن موقفها باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة منع الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠م بتوافق الآراء حيث تضمنت الوثيقة الختامية الترحيب بانضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء

إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كما أكدت مصر على أهمية انضمام إسرائيل للمعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة. . . وتأكيداً لهذا اعتمدت اللجنة المعنية بنزع السلاح في أول نوفمبر عام ٢٠٠٠م قراراً بأغلبية ساحقة يطالب إسرائيل بالاسم باتخاذ خطوات مماثلة.

إن الأمن القومي للدولة، والذي تعارف على مفهومه الكثير من رواد الإستراتيجية العليا والإستراتيجية العسكرية، إنما يبنى على أساس البقاء والاستمرار والتقدم وكلها أركان لهذا الأمن ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا. فالبقاء في وقتنا الحاضر دون ضمانه مستقبلا لا يحمل مضمون الاستمرار ولا يكفل بناءه. والبقاء والاستمرار دون مسايرة التقدم العالمي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا سيصيب الدولة جميعها بالتخلف والضعف ومن هنا فإن البناء الاقتصادي السليم والمخطط له النمو المضطرد إن لم تحمه قوة عسكرية تكفل له البقاء حاليا والاستمرار في مستقبل حياته فإنه أمن قومي محكوم عليه بالدمار والفناء.

وفي نفس الوقت إذا انصرفت الدولة إلى بناء قواتها المسلحة، دون اعتبار لنموها الاقتصادي والاجتماعي، فإنها سرعان ما تصاب بفجوة اقتصادية تسبب له عجزاً في جميع مقومات قوى الدولة الشاملة. وعلى ذلك فإن التخطيط السليم إنما هو ذلك التخطيط الذي يربط هذه القدرات جميعا بما يكفل تحقيق الأمن القومي الشامل للدولة.

تواجه الدول العربية تحديات خارجية وداخلية كثيرة تؤثر على الأمن القومي العربي، وقد ازدادت هذه التحديات في الفترة الأخيرة نظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت والتي انعكست أثارها على العالم العربي كذلك بروز الكيانات والقدرات الاقتصادية كأحد المؤثرات الرئيسية في الأمن القومي بعد أن كانت القدرة العسكرية هي التي تحتل المرتبة الأولى في هذا الاتجاه.

ونجد أن ظاهرة الأمن القومي قد ارتبطت بخصائص النظام الدولي من جانب ومقومات أطرافه من جانب آخر كما ارتبطت أيضًا بظاهرة العنف على المستويين الدولي والمحلي ولا تقتصر الظاهرة على حدوث عدوان فعلي، ولكن امتلاك أحد

الأطراف لقدرة عسكرية متفوقة قد تنفرد بها تشكل أيضًا تهديداً للأطراف الأخرى وهذا يظهر بوضوح في احتكار إسرائيل لقدرة نووية.

ولقد ساهمت التقنيات الحديثة والتي يشهدها عالم اليوم في استخدام آليات ونظم تسليح جديدة قد تستخدم خلال الحروب المستقبلية. وأهم هذه الآليات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. فضلا على ذلك استخدام الحروب الخفية التي لا تستخدم فيها القوات المسلحة وهذه الحروب سوف تدار ضد المنطقة ودولها، علاوة على حروب المياه حيث تتجمع العديد من العوامل والتداعيات لتجعل من قضية المياه حربا مستقبلية في المنظور القريب. وتسعى المؤسسة العسكرية في إسرائيل بكل قوة إلى احتكار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة عن طريق تطوير وإنتاج جميع الأسلحة وحرمان الدول العربية من امتلاكها حتى يستمر الخلل في توازن القوى بما يؤدي إلى إجبار العرب على تقديم كل التنازلات في جهود التسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

وسيتم تناول هذه الموضوعات من خلال ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول: التهديدات والتحديات الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط.

الباب الثاني: الحروب في منطقة الشرق الأوسط.

الباب الثالث: حروب المستقبل وقضايا المنطقة العربية.

وفي محاولة صادقة أقدم قطعة من فكري وخبرتي مع احترام كامل للحقيقة وصدق التعامل مع الواقع في زمن أصبحت فيه المعلومات عصب مستقبل الأجيال بل ومحور الحياة ذاتها.

والله نسأل لأمتنا العربية المجد والرفعة ولمصرنا الخالدة كل تقدم ونجاح لتبقى دائما كاتبة لأروع آيات البطولة في تاريخ الإنسانية وتظل أبدا كعبة كل قلب وحبة كل عين.

دكتور محمد صلاح سالم

القاهرة ٢٠٠١

الباب الأول

التهديدات والتحديات الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط

عـــام :

١ - لقد اختلف المهتمون والباحثون حول إيجاد مفهوم موحد لما ينطوي عليه اصطلاح الشرق الأوسط كما اختلفت مواقف الأطراف الإقليمية والدولية حول كنه وماهية هذا الاصطلاح وتفسيراته وما وراءه من دوافع وأهداف سياسية واقتصادية وعسكرية والتي تختلف وتتغير وتتبدل مرتبطة بالأحداث والمتغيرات الدولية السريعة المتلاحقة التي تحدث على مستوى العالم نظراً لموقعها الإستراتيجي المهم بين المجموعات السياسية والجغرافية للقارات. وما يضيفه هذا الموقع الممتاز من خصوصية في كافة النواحي الحضارية والاقتصادية والسياسية والإستراتيجية والذي جعلها منذ القدم مهداً للحضارات الإنسانية ومهبطًا للأديان السماوية ومعبراً وجسراً رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وممرا للحملات العسكرية المختلفة وميدانا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى، ومحوراً تدور حوله الكثير من الأحداث والمتغيرات العالمية والإقليمية. وزادت هذه الأهمية بعد انتهاء الحرب الباردة تحقيقًا للوفاق والسلام الدولي.

٢ - تبرز الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الشرق الأوسط في عدة ركائز يأتي في مقدمتها وجود قناة السويس كمحور اتصال بين قلب العالم الشمالي وقلب العالم الجنوبي. . إذ إنها بحكم إشرافها وتحكمها في البحر المتوسط والأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي تؤثر وتتأثر بما يحيط بها من صراعات في هذه المناطق مثلما يحدث في منطقة القرن الإفريقي.

٣- تواجه دول منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات والتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية. وقد ازدادت هذه التحديات من منتصف الثمانينيات نظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم، كذا بروز الكيانات والقدرات الاقتصادية ذات الثقل كأحد المؤثرات الرئيسية على أمن واستقرار دول المنطقة خاصة إذا ما كانت تساندها قوة عسكرية متقدمة هائلة.

٤- ولا يختلف أحد على أن الأوضاع الدولية قد تغيرت بشكل جوهري. وقد فرضت على منطقة الشرق الأوسط واقعًا جديداً؛ ومن ثم فيجب ألا يختلف أحد في المنطقة العربية وفي مصر على أن تفاعلنا مع الأوضاع المستجدة يجب أن يرتفع إلى مستوى الأحداث. وفي إطار هذا التفاعل فقد بلورت مصر وصاغت إستراتيجيتها في المطالبة بعقد اجتماع دولي لاستشراف ملامح المسُتقبل العالمي وتطوير الممارسة الديمقراطية وتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. كذا التأكيد على أن التعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول على أساس من العدالة والإنصاف هما حجرا الزاوية في تحقيق أمن واستقرار المنطقة، وأن العلاقات الدولية بمفهومها يجب أن تكون بصفة عامة متكاملة في محتواها ديمقراطية في إطارها ومن ثم فإن صياغتها تتطلب المشاركة الجماعية حتى تجيء معبرة عن مصالح الجميع ومؤكدة لحقوقهم.

٥- وسوف أتناول موضوع هذا الباب بالدراسة والتحليل من خلال :

أ - الفصل الأول : الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة الشرق الأوسط.

ب - الفصل الثاني: التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الأول

الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط

جغرافية المنطقة ومناخها

- تتميز منطقة الشرق الأوسط بأهمية جغرافية جيوبوليتيكية وإستراتيجية مهمة خاصة بالنسبة للعالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي المتميز بين قارات العالم ولتنوع المحاصيل والثروات الزراعية بها طوال العام نتيجة للمتغيرات المناخية والموسمية للفصول على مدار السنة. . بجانب الثروات الأولية والإستراتيجية التي تذخر بها أراضيها وتتفوق بها على جميع دول العالم مما جعل دولها هدفًا للسيطرة الأجنبية ومطمعًا لاستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعية.

- يرتبط علم الجغرافيا بالأرض والإنسان فهو علم العلاقات بين الظواهر الطبيعية من تضاريس ومناخ ونبات وحيوان وبين نشاط الإنسان وحرفته وسلالاته.

والجغرافيا بمعناها الحديث تعني الأرض وصلتها بالإنسان وتشتمل على جانبين رئيسين هما الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية.

الجغرافيا الطبيعية:

وهي التي تعني بظاهرات الأرض والتي لا دخل للإنسان بها. وما على سطح الأرض من ظاهرات كالوديان والجبال وما حولها من جو ورياح وأمطار وما يتواجد على سطحها من نبات وحيوان وصلتها جميعا بالإنسان.

الجغرافيا البشرية:

وهي التي تدرس الظاهرات البشرية من سلالات الإنسان وتوزيعه وهجراته ومدنه وقراه وحرفه المختلفة في البر والبحر وانتقالاته ودوله وحدود مجتمعاته وإنتاجه الاقتصادي وتأثر هذه الظواهر البشرية بالبيئة الطبيعية.

والجغرافيا علم يتصل بعلوم كثيرة فهي تتصل بعلم الجيرلوجيا الذي يبحث عن صخور الأرض ومعادنها وفائدتها للإنسان. كما تتصل الجغرافيا الطبيعية بعلم أشكال الأرض.

الجغرافيا السياسية Polittical Geography:

وهي التي تدرس الوحدات السياسية (الدول) والحدود بينها وظروفها الطبيعية وعلاقاتها بالدول الأخرى وما في كل دولة من أقليات ومشكلات.

والدارس للجغرافيا السياسية لا بد وأن يركز جهوده في معرفة الدولة ومقوماتها الرئيسية حيث إن مجال الجغرافيا السياسية هو دراسة الوحدات السياسية من حيث نشأتها وتكوينها والمشكلات التي تواجهها، وكذا التفاعلات التي تحدث بين البيئات الجغرافية المختلفة والتنظيمات السياسية المتعددة.

علم السياسة:

هو علم السلطة في مختلف الجماعات البشرية حيث يدرس النظريات والمبادئ السياسية ومدى تفاعل الإنسان معه، وأن مجال دراستها هو المنطقة السياسية التي تعرف بأنها لها شكل وهيئة وإطار خارجي هو حدودها. وهي التي تفصلها عما يجاورها. وهي بهذه الصورة تعتبر ككائن حي يحتل مكانًا ويتحرك وينمو وينكمش. وعموما فإن حركة الدول لها هدفان هما :

أ - الأول : السيطرة على المكان.

ب- الثاني : تأكيد البقاء.

- وتتميز الجغرافيا السياسية عن الجيوبولتيكية بالموضوعية والعالمية والشمول ولقد كان أول من أطلق كلمة جيوبولتيك (Geo-Politic) هو «رودلف كيلين» الجغرافي الألماني وكان أستاذًا للتاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوبزج

بالسويد . . . ولقد عرف الجيوبولتيك بأنها نظرية الدولة ككائن حي يشغل حيزاً متطوراً من الأرض .

الدولة في مفهوم الجغرافيا السياسية:

عبارة عن رقعة من الأرض موحدة ومنظمة سياسيا ويقطنها سكانها الأصليون ، لها حكومة وطنية ذات سيادة على جميع أطراف الدولة ولديها القوة الكافية لحماية الدولة .

وهناك عوامل رئيسية لقيام الدولة وهي :

أ - رقعة محددة من الأرض بحدود واضحة ومعترف بها .

ب - وجود شعب أو سكان أصليين يعيشون على تلك الأرض عيشة دائمة على أن توجد بينهم روابط قوية تجعل منهم وحدة سياسية متماسكة .

جـ - تنظيم سياسي تمارس بواسطته الدولة وظيفتها داخل وخارج حدودها السياسية .

د - خلو الدولة من الالتزامات الخارجية فيما عدا التي أخذتها على نفسها بمحض إراداتها

هـ - أن يكون لديها القوة الكافية لحماية الشعب .

وللدولة عمومًا ثلاثة أبعاد ، بعد أو امتداد أفقي وامتداد رأسي وامتداد زمني :

(١) البعد الأفقي : ذات موقع وذات مساحة وذات شكل وذات حدود ولها ملامحها الطبيعية جميعا .

(٢) البعد الرأسي : تكون الدولة عالية القامة - مرتفعة الهامة أو قزمية قصيرة القامة . . ويتوقف ذلك على مكانها مع البيئة وبحسب إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والسياسية جميعا ، ويرتبط ذلك بحجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم بما يعني تركيبهم الديموجرافي ، كما يرتبط بتركيبهم العرقي واللغوي والديني بما يعني تركيبهم الفتوغرافي وهذا كله تحتويه ملامحهم البشرية .

(٣) الامتداد الزمني : ويعني العراقة التاريخية، وتختلف دول العالم في ذلك اختلافًا واسعا . . فهناك دول عريقة تضرب بجذورها في عمق التاريخ، وهناك دول لا زالت في المهد . . وهناك دول تولد في كل فترة على طول الزمن .

وعموما تتلخص مقومات الدولة في خمس نقاط أساسية هي الموقع والمساحة والشكل وملامح السطح والمناخ .

الموقع :

ويمكن التعرض لموقع الدولة من نواح ثلاثة هي الموقع الفلكي والموقع القاري والموقع بالنسبة للدول المجاورة .

أ ـ الموقع الفلكي : Astronomical Location

وهو الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول . حيث يعطي موقع الدول بالنسبة لدوائر العرض انطباعًا سريعًا عن وضعها مناخيا وربما اقتصاديا وسياسيا، وهل هي إحدى الدول المتقدمة أو النامية، فدولة في العروض المدارية الحادة أو البيئة الباردة تعني دولة نامية أو صغيرة أما الموقع بالنسبة لخطوط الطول فينحصر أثره في مدى اتساع الدولة .

ب ـ الموقع القاري : continental And Maritime Location

للدول ذات السواحل قدر من القارية وقدر من القوة البحرية حسب طول سواحلها . . طبقًا للأهمية الحيوية للبحر الذي تطل عليه، كما أن هناك دولاً داخلية ليست لها حدود بحرية على الإطلاق بما يؤثر على سياستها الخارجية وعلاقاتها بجيرانها مثل (نيبال ـ تشاد ـ جمهورية إفريقيا الوسطى ـ سويسرا ـ المجر ـ لوكسمبرج) .

جـ ـ الموقع بالنسبة للدول المجاورة :

تتأثر علاقات الدول الصغيرة وسياستها كثيرا بموقعها إلى جوار دولة كبيرة أو بالقرب منها (الكويت ـ اتحاد الإمارات) . وقد تختار الدولة الصغيرة سياسة الخضوع والتبعية لجارتها الكبيرة أو تحاول أن تكوّن حلفًا مع ما قد يكون هناك من جارات صغيرات ملاصقة لها لتصبح قوة في وجه الدول

الكبيرة . . كما حدث بالنسبة للاتحاد الذي جمع الإمارات العربية السبع في دولة واحدة في ديسمبر ١٩٧١ عقب استيلاء إيران على جزر الإمارات (طنب الكبرى ـ طنب الصغرى ـ أبو موسى) الواقعة على الخليج العربي .

المساحة :

تمثل مساحة الدولة عاملاً مهما من العوامل الطبيعية التي تؤثر في قوتها السياسية وعلاقتها الداخلية والخارجية ، فالمساحات الكبيرة من سمات الدول القوية والمساحات الصغيرة من سمات الدول الضعيفة ، ولكن العبرة ليست بعظمة المساحة وحدها إنما بمدى فاعلية هذه المساحة .

ويجب علينا هنا أن نميز بين عنصرين مهمين من مقومات الدولة ألا وهو «المساحة» ، «المجال» فهما تعبيران متقاربان ولكنهما مختلفان ويؤثران في قوة الدولة السياسية وعلاقاتها الداخلية والخارجية . فالمجال السياسي للدولة . . لا يطابق في معناه «مساحة الدولة» فمساحة الدولة تعني رقعتها داخل حدودها . . بينما يعني مجالها مدى نفوذها السياسي والاقتصادي . . خارج حدود هذه الدولة .

وهكذا ترتبط مساحة الدولة ومجالها (كل منها) بقوتها السياسية وبعلاقاتها السياسية وبعلاقاتها الداخلية والخارجية .

وهنا يبرز تساؤل مهم حول ما إذا كانت المساحة تهيئ للقوة ومن ثم تأتي قبلها أو أن القوة تحقق المساحة ومن ثم تسبقها ؟

ويبدو أن كلا من القوة والمساحة . . كانتا سببا ونتيجة وربما سببا ونتيجة في نفس الوقت . فالقوة تسعى لزيادة المساحة ، والمساحة عامل مهم في زيادة القوة .

شكل الدولة:

ويقصد بشكل الدولة الصورة التي تتخذها بحدودها السياسية . وكلما كانت الدولة أكثر اندماجا كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها ومن ثم يسهل الدفاع عن أطرافها والحفاظ على وحدتها السياسية . ومن الناحية النظرية يمكن اعتبار الشكل الدائري شكلا مثاليا . . خاصة إذا كانت العاصمة تقع في الوسط

حيث تكون أطراف الدولة على أبعاد متساوية من العاصمة، وكلما استطالت الدولة وتباعدت أطرافها كلما بعدت عن المثالية في شكلها.

ملامح السطح في الدولة:

- تمثل ملامح السطح في الدولة عاملاً من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في وظيفتها أي في علاقاتها الداخلية.. وعلاقاتها الخارجية.
- تختلف الخصائص القومية باختلاف المناخ.. والسطح.. وذلك أن شعوب الأقاليم الباردة والمناطق الجبلية يتميزون بالقوة والنظام والشجاعة.. وأن السهول الفسيحة تسمح بتكوين إمبراطوريات فيها، بينما تنمي الجبال والتلال الشعور بالاستقلال والنزوع إلى الحرية.
- تلعب البحيرات والسواحل والصحاري الواسعة دوراً مهما في تأدية الدولة لوظائفها داخليا وخارجيا.
- وتتدخل التضاريس بشكل كبير في تقدير قيمة الدولة، فالأراضي المستوية تساعد إلى حد كبير الإمكانيات الاقتصادية للدولة.. إذ إنها أكثر الجهات صلاحية للتطور الاقتصادي والاجتماعي.. لهذا نجد أن معظم النشاط الاقتصادي في العالم إنما يتركز في الجهات السهلية والتي تعتبر في الوقت نفسه مراكز للتجمع السكاني إذا لم تكن هناك أحوال تعوق ذلك.

وعلى العكس من ذلك نجد الجهات الجبلية وإن كانت غنية بثرواتها المعدنية إلا أنها أقل صلاحية للتواجد البشري ولهذا نجد الدول الجبلية فقيرة في إنتاجها الزراعي.

- وتؤثر التضاريس تأثيراً مباشراً وغير مباشر في حياة سكان الدولة. أما التأثير المباشر فتظهر آثاره في درجة اتحاد الدولة أو تفككها وفي نوع نظام الحكم الذي يجب أن تتبعه الدولة، فسهولة السطح هي التي تصهر الشعوب المختلفة وتجعلهم يعيشون في سلام دائم، بينما نجد أن تعقد السطح يعوق الاختلاط ويمنع توحيد الدولة. ففي الحالة الأولى نجد التقارب بين سكان الدولة مما يجعلهم يتبادلون الثقافات ليكونوا ثقافة واحدة تميزهم عن غيرهم. كما أن العادات والتقاليد تمتزج لتكون شخصية مستقلة لتلك

الدولة، وخير مثل يمكن أن يذكر هو امتزاج الشعوب المختلفة في الأراضي الأمريكية وظهور شخصية جديدة مكونة من عادات وتقاليد مختلفة تعرف اليوم لدى جميع دول العالم بالشخصية الأمريكية.

بينما سكان الجبال غالبا ما تكون لهم عادتهم وتقاليدهم ودياناتهم التي يعتزون بها. فإذا لم تتفهم الدولة الظروف الطبيعية والبشرية التي يعيشها سكان الجبال وحاولت الدولة أن تصل إلى فهم كامل لمطالبهم فإنها بلا شك تواجه مصاعب كثيرة في سبيل وحدة البلاد. وخير مثال يمكن أن يؤخذ في هذا المقام العلاقة المتوترة بين سكان السهول مما جعل لهم شخصية مستقلة عن بقية سكان العراق. وإذا لم يتم تفهم مشكلات الأكراد بواسطة السلطة في العراق فإن سوء التفاهم بين العراق والأكراد سيزداد سوءاً.

- وعلى الرغم من أن المناطق الجبلية لا تساعد على وحدة الدولة وتماسكها في كثير من الأحوال إلا أنها تساعد على الدفاع عن الدولة إذا ما تعرضت لغزو خارجي - فالجزائر استطاعت أن تقاوم الاستعمار وأن تجليه عن أراضيها مستخدمة الطبيعة الجبلية للبلاد.

نبذة تاريخية عن مفهوم الشرق الأوسط:

- يعد المؤرخ البحري الأمريكي «الفريد ماهان» صاحب نظرية القوة البحرية هو أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط وذلك عند مناقشة الإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران وكذا المشروع الألماني الخاص بخط سكة حديد برلين - بغداد، وقد استخدم هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي بين منطقتي الشرق الأدنى والشرقي الأقصى بما في ذلك تركيا واليونان وقبرص.

- نتيجة لذلك أصبح هناك ثلاثة تقسيمات للشرق وهي:

أ - الشرق الأدنى:

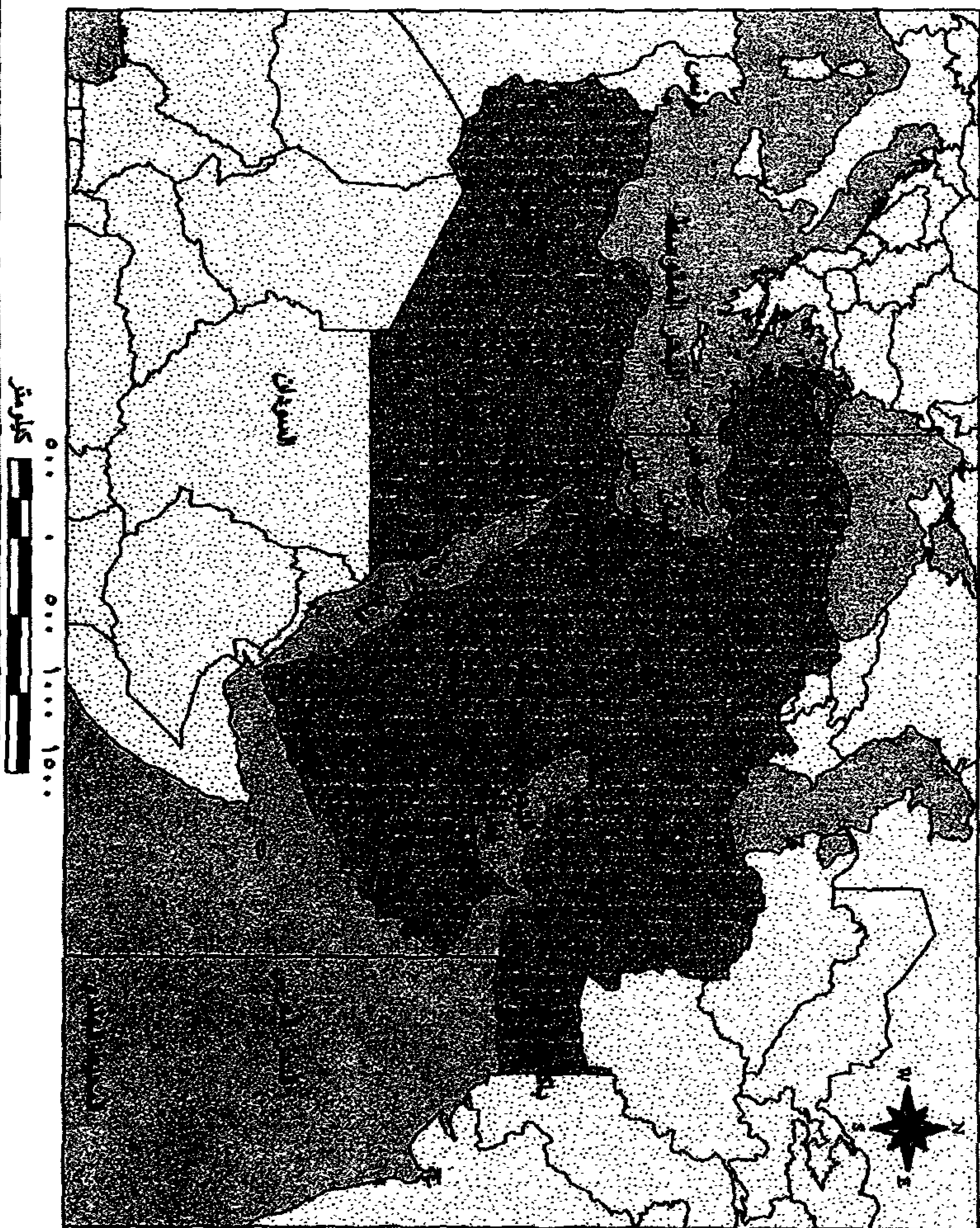
ويضم ليبيا ومصر ودول المشرق العربي سوريا - لبنان - فلسطين - والأردن والسعودية (دول شبه الجزيرة).

بداية التسمية للشرق الأوسط عام ١٩١١

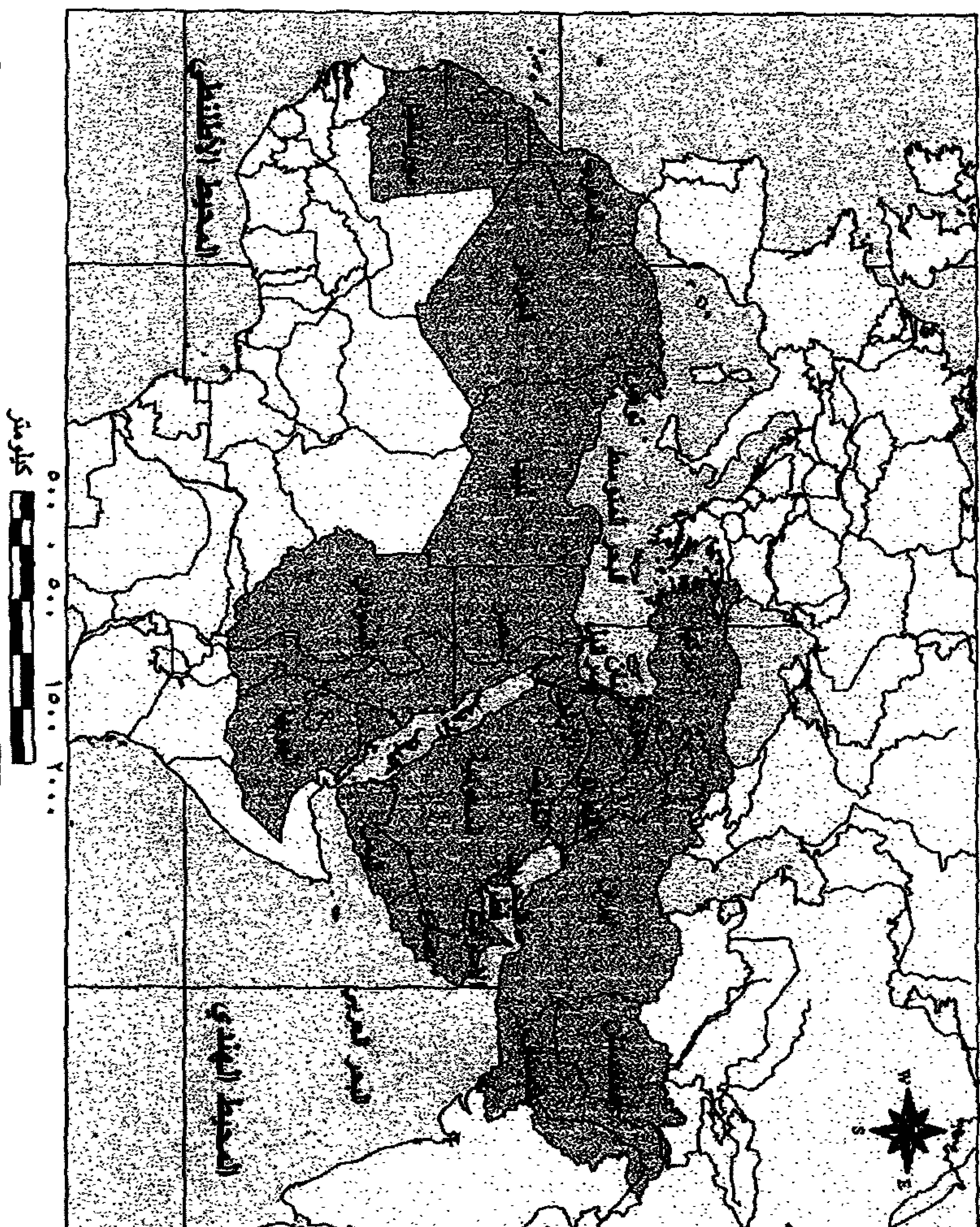
تركيا
البحر المتوسط
العراق
إيران
أفغانستان
باكستان
ليبيا
مصر
شبه الجزيرة العربية
الهند
الصين
اليابان
البحر العربي
المحيط الهندي

الشرق الأدنى
الشرق الأوسط
الشرق الأقصى

١٠٠٠ ٠ ١٠٠٠ ٢٠٠٠ ٣٠٠٠
كيلومتر

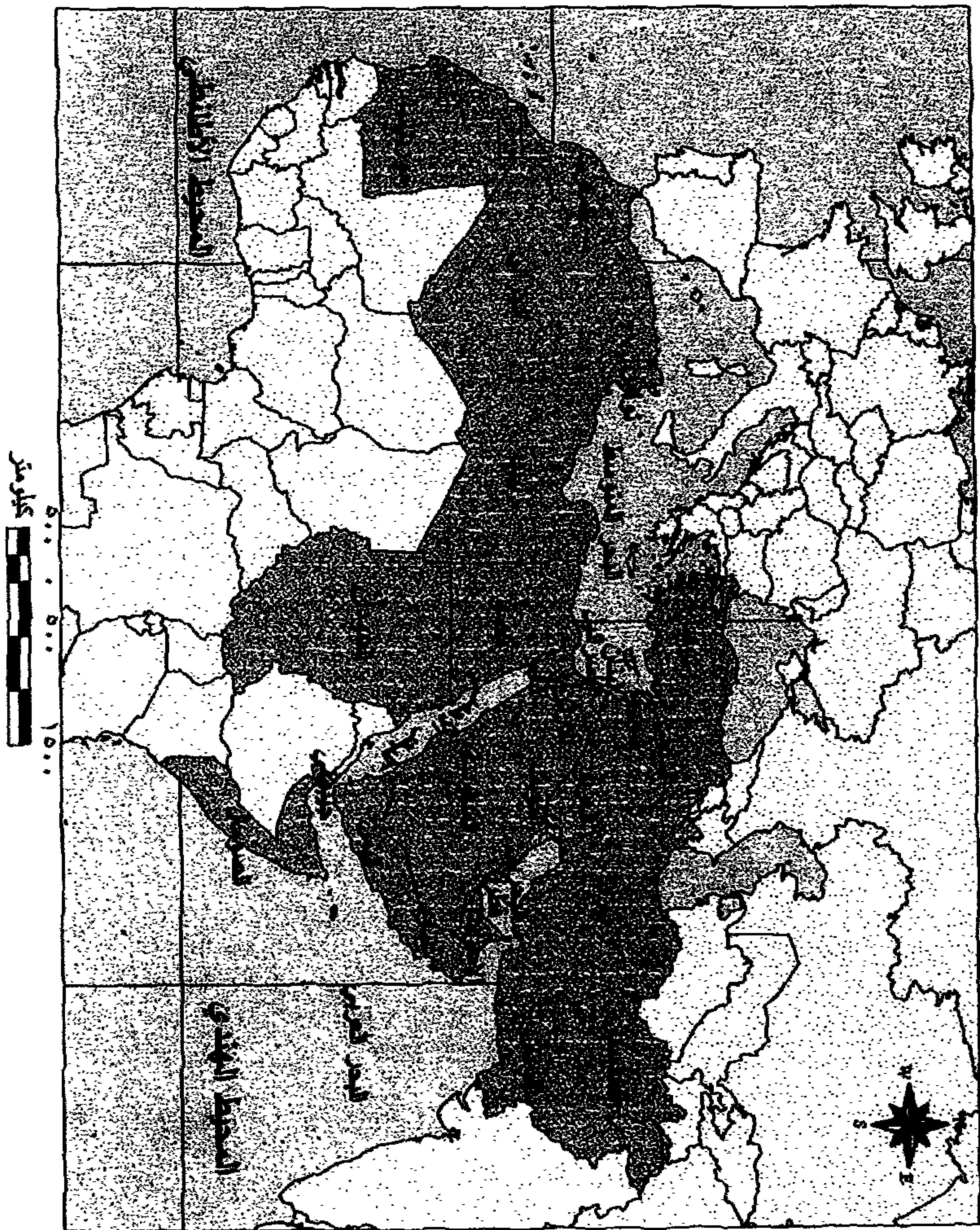


مفهوم الشرق الأوسط من وجهة النظر البريطانية



مفهوم الشرق الأوسط من وجهة النظر الأمريكية

مفهوم الشرق الأوسط من وجهة النظر الإسرائيلية



رأي المؤلف في منطقة الشرق الأوسط

ب ـ الشرق الأوسط :

ويمتد من الخليج إلى إيران حتى جنوب شرق آسيا .

- وقد كانت دول المغرب العربي حتى ذلك التاريخ لا تدخل ضمن تقسيمات منطقة الشرق الأوسط . . حيث كان التقسيم يعتبر ويجعل من أوروبا مركزاً للعالم ويتم تحديد باقي أنحاء العالم طبقا لقربها أو بعدها عنها .

جـ ـ الشرق الأقصى :

وهي المنطقة التي تلي الشرق الأوسط شرقا حتى اليابان .

- وفي عام ١٩١١ استخدم اللورد كيرزون (حاكم الهند في ذلك الوقت) اصطلاح الشرق الأوسط للإشارة إلى المنطقة التي تشمل تركيا وإيران والخليج العربي باعتبارها تحتل الطريق إلى الهند . . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اتسع نطاق المنطقة بعد إنشاء تشرشل عام ١٩٢١ إدارة الشرق الأوسط التي ضمت دول فلسطين وشرق الأردن والعراق .

- وفي عام ١٩٣٢ تم إدماج قيادة الشرق الأوسط للقوات الجوية الملكية البريطانية والتي مقرها العراق مع قيادة الشرق الأدنى بمصر مع احتفاظ القيادة الجديدة بقيادة الشرق الأوسط كمصطلح يعبر عنها .

- وخلال الحرب العالمية الثانية تم استخدام هذا المفهوم بتوسع وتأكد ذلك بإطلاق اسم قيادة الشرق الأوسط للجيش البريطاني والتي تحكمت خلال الحرب في العمليات العسكرية الخاصة بالحلفاء في منطقة واسعة النطاق تضم مناطق آسيا وشمال إفريقيا، وغرب الهند . . . وبدأ اصطلاح الشرق الأدنى والأوسط في المنطقة ما بين الحدود الغربية الهندية شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا ومن تركيا شمالاً حتى السودان وإثيوبيا جنوبًا .

- في جميع الأحوال ظلت إسرائيل خارج نطاق مصطلح الشرق الأوسط ـ بالرغم من وجودها جغرافيا فيه ولم تنضم إلى أي تنظيم دولي أو إقليمي يشمل مجموعة الشرق الأوسط بما في ذلك التقسيمات أو التنظيمات المنبثقة عن الأمم المتحدة ـ . واستمر الحال كذلك إلى أن قامت حرب

١٩٦٧ وأطلق على الصراع العربي الإسرائيلي (مشكلة الشرق الأوسط) ثم تأكد هذا المفهوم ببدء المسيرة السلمية عن طريق المفاوضات وبدء اللقاءات العربية الإسرائيلية.

ونظراً لاختلاف الباحثين والمهتمين حول إيجاد مفهوم موحد لما ينطوي عليه اصطلاح الشرق الأوسط فقد اختلفت مواقف الأطراف الدولية والإقليمية لما يعنيه هذا الاصطلاح وما هي الدول التي شملها.. وسوف أركز في الدراسة على إبرز المواقف الدولية متمثلة في بريطانيا باعتبارها أول من استخدم هذا المصطلح بشكل عملي منذ بداية القرن الحالي وكذا المفهوم الأمريكي والألماني. وعلى المستوى الإقليمي سوف أتناول مواقف كل من إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان حيث لكل منهم مفهوم ينطوي على مصالح خاصة.

الجانب البريطاني:

- طبقا لما ورد بالكتب الجغرافية والسياسية والعسكرية البريطانية يمكن أن نحدد مفهوم الشرق الأوسط من المنظور البريطاني بأنها المنطقة التي تشمل الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن وإيران وتركيا وغرب باكستان ومصر وجزء من شرق ليبيا وجزء من شمال السودان. وبعض الكتب الأخرى تدخل اليمن وليبيا بالكامل.

الجانب الأمريكي:

- تستخدم الإدارة الأمريكية في تقسيماتها الرسمية مصطلح «الشرق الأدنى والأوسط» ليعبر عن المنطقة التي تبدأ من المغرب على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط في شمال إفريقيا غربًا إلى باكستان شرقًا.. ومن تركيا على البحر الأسود شمالاً حتى السودان وإثيوبيا في وسط وشرق إفريقيا جنوبًا.
- ومع التوسع في استخدام اصطلاح الشرق الأوسط بين الأطراف المعنية بدأت الإدارة الأمريكية تستخدم هذا الاصطلاح على نفس المنطقة المعروفة لديها بالشرق الأدنى والأوسط فيما عدا باكستان وتركيا وقبرص ودول المغرب العربي والسودان.

- ينصب المفهوم الأمريكي لهذا الاصطلاح السابق على الدول المعنية بضبط التسلح، أما فيما يتعلق بإجراءات بناء الثقة فإنها تدخل دول المغرب العربي في منطقة الشرق الأوسط بهدف مراقبة ليبيا والجزائر.

الجانب الألماني:

- تستخدم الهيئات الرسمية وغير الرسمية في ألمانيا مصطلح الشرق الأوسط على إقليم مختلف تماماً إذ ترى أنه يضم:

أفغانستان - باكستان - الهند - بنجلاديش - بورما - نيبال - سيريلانكا أي ما يعرف بجنوب شرق آسيا.

- بينما يستخدم مصطلح الشرق الأدنى لدول المنطقة من بحر قزوين والقوقاز - والبحر الأسود في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب بحيث تشمل كافة الدول الممتدة من إيران في الشمال ودول جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب والمنطقة الممتدة من إيران في الشرق إلى ليبيا في الغرب.

الأطراف الإقليمية:

إسرائيل:

ترى إسرائيل أن منطقة الشرق الأوسط هي كل الدول العربية وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان.. مع التأكيد على باكستان عند مناقشة أي موضوعات خاصة بضبط التسلح باعتبارها مصدر تهديد لأمن إسرائيل بجهودها في امتلاك قنبلة نووية إسلامية.

تركيا:

لم تعارض القيادة التركية على مر التاريخ في كونها إحدى دول منطقة الشرق الأوسط من المنظور الجغرافي خاصة خلال المرحلة الراهنة لاستغلالها في تقارب علاقاتها مع دول المنطقة لتحقيق أهداف خاصة (اقتصادية - داخلية لمواجهة التيار الإسلامي) وفي نفس الوقت فهي تعلن بأنها ليست ضمن دول المنطقة المستهدف ضبط التسلح بها باعتبار أنها دولة أوروبية من وجهة نظر التهديدات لمواجهة كل من روسيا واليونان وبلغاريا.

إيـران :

لا اختلاف بأن إيران ضمن منطقة الشرق الأوسط ولا تعارض في ذلك باعتبار أن هذا يساعدها في نشر مبادئ وفكر ثورتها الإسلامية الشيعية ويرفع سيطرتها على منطقة الخليج (قلب الشرق الأوسط جغرافيا) . . . وفي نفس الوقت فهي ترفض أي جهود للضبط والسيطرة على التسليح لوجود تهديدات أخرى من الشرق كما أنها تعارض أي جهود حالية لحل الصراع مع إسرائيل .

باكستان :

لا خلاف تقريبًا بين الموقف التركي والباكستاني . . . فهي لصالح أهداف اقتصادية وداخلية تعتبر نفسها دولة شرق أوسطية وفي نفس الوقت ترفض دخولها كأحد الأطراف المستهدف الحد من التسلح بها نظراً لأن اتجاه تهديدها الرئيسي هو من الشرق حيث الهند والتي تمتلك قنبلة نووية . كما أعلنت الحكومة عن رفضها أي جهود في ذلك دون التطبيق على الهند .

- مما سبق يتضح لنا أن مفهوم الشرق الأوسط لم يرتبط خلال المراحل التاريخية المختلفة بنطاق جغرافي فقط وأن النسق السياسي والعسكري والاقتصادي أيضًا كان له دخل في تحديد المنطقة التي يشملها الاصطلاح من وقت لآخر . . . بل إن هناك أطرافًا (تركيا ـ باكستان) تحسب نفسها أحد أطرافها في مواقف خارج نطاق المنطقة عند البحث العسكري .

على الرغم من ذلك فإنه بالنظر إلى المواقف السابقة يمكن أن نستخلص الآتي :

أ ـ أن تحديد المنطقة يغلب عليه الطابع التحكمي وكل التعريفات لا تستند لمعايير موضوعية في تحديد مفهوم الشرق الأوسط وما هي الدول التي تدخل في نطاقه .

ب ـ أن بعض التعريفات وراءها دوافع وأهداف سياسية واقتصادية وعسكرية تختلف طبقًا للمتغيرات والظروف والمصالح الإقليمية والدولية .

جـ ـ هناك شبه اتفاق بالنسبة لعدد من الدول التي تدخل في نطاق المنطقة المسماه بالشرق الأوسط وهناك خلاف بالنسبة لعدد آخر كالآتي :

(١) غالبية الباحثين والكتاب والمهتمين يتفقون على الدول التي تدخل في نطاق ما يسمى بالشرق الأوسط هي (مصر ـ الأردن ـ فلسطين ـ إسرائيل ـ لبنان ـ سوريا ـ العراق ـ السعودية ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ الإمارات ـ إيران ـ تركيا).

(٢) الدول التي عليها خلاف بخصوص وجودها كجزء من الشرق الأوسط (قبرص ـ ليبيا ـ السودان ـ إثيوبيا ـ الصومال ـ جيبوتي ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ أفغانستان ـ باكستان).

درجة الاستبعاد تأتي في المقدمة باكستان يليها أفغانستان وقبرص والصومال وإثيوبيا ثم دول المغرب العربي الثلاث (تونس ـ الجزائر ـ المغرب) ثم السودان ـ ليبيا.

بغض النظر عن المعايير والأهداف السياسية، فإذا أخذنا من التعريفات وما خلصنا إليه من نقاط اتفاق وخلاف، يمكننا أن نحدد منطقة الشرق الأوسط طبقا للأسس الجغرافية والمناخية والحضارية والتاريخية بأنها:

تلك المنطقة الفسيحة التي تشمل كل دول شمال إفريقيا ودول الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وتمتد من المحيط الأطلنطي غربًا حتى حدود شبه القارة الهندية شرقًا ومن البحر المتوسط والأسود وبحر قزوين شمالاً حتى البحر العربي والسودان وإثيوبيا جنوبًا.

ـ بمعنى أنها تضم دول الجامعة العربية وفلسطين المحتلة بالإضافة إلى أراضي الدول المتاخمة لها والتي ارتبط بها العرب . تاريخيا وحضاريا خلال قرون، وهي أفغانستان وإيران وتركيا وقبرص.

- تبرز الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط والوضع الحالي لدول المنطقة من عدة ركائز أهمها أنها تعد جزءاً وقناة اتصال بين قلب العالم الشمالي وقلب العالم الجنوبي. كما أوضح ذلك العالم الجغرافي البريطاني (سيرهال فورد ماكيندر) عام ١٩٠٤ في دراسة عن نقط الارتكاز الجغرافي لعلم التاريخ. وفي عام ١٩١٩ في كتابه (المثل العليا للديمقراطية والحقيقة الواقعة) عندما حاول وضع أسس التوازن الجيوبوليتيكي بين الاتحاد السوفيتي سابقًا كقوة بحرية وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية كدول بحرية تسعى كل منها لتحقيق أهداف ومصالح خاصة.

- كما تمتلك منطقة الشرق الأوسط الكثير من المقومات والخصائص التي تجعلها دائما مطمعًا للدول الكبرى لكونها تمتد على مساحة شاسعة تربط وتشرف على عدة بحار ومحيطات (البحر المتوسط - البحر الأحمر - الخليج العربي - المحيط الهندي . . .) وتتحكم في كثير من المضايق والممرات البحرية بما يخلق منها موقعًا إستراتيجيا مهما، كما توفر الكثير من مصادر وموارد الثروة الطبيعية بها وعلى رأسها النفط مصدر الطاقة الرئيسي في هذا العصر.

- كما تملك من المقومات البشرية والأراضي الزراعية ما يكفي سكانها ويزيد إذا ما أحسن استغلالها - كما تتميز بمناخ مناسب يتنوع في أجزائه ما بين المداري والمعتدل والحار، ولكن قلما تتعرض لأحوال مناخية غير مستقرة أو لأحوال جوية مدمرة مثل الأعاصير والفيضانات.

- وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من أقاليم العالم ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات العالية سواء الخارجية الخاصة بصعود وهبوط القوى العظمى أو تلك المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا؛ إذ إنها بحكم إشرافها وإطلالها على البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والهادي أصبح من الطبيعي أن تؤثر وتتأثر بالصراعات الإقليمية الكبرى والدولية التي دارت في المنطقة مثل غزو جيوش الإسكندر الأكبر لها، وبعدها الغزوات الفارسية والرومانية

والصليبية والحملات الاستعمارية في تاريخنا الحديث والأحداث التي شهدتها المنطقة خلال الحروب العالمية الأولى والثانية.

- ثم تغيرت الصورة بعد الحرب العالمية الثانية معلنة قيام منطقة شرق أوسطية جديدة يأخذ فيها الصراع العربي الإسرائيلي دوره السلبي المؤثر على الأمن القومي للمنطقة بجانب ظهور النفط واحتياطياته الذي ما زال يمثل المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مما جعل المنطقة مطمعًا وهدفًا للمصالح الإستراتيجية للقوة الدولية العظمى.

- ويعتبر علم الجيوبوليتيكس من العلوم المهمة؛ لكونه يعبر عن طبيعة العصر الحالي من حيث تداخل وتكامل أفرع المعرفة الإنسانية ـ فحياة اليوم أصبحت نتاجًا لسلسلة حركية من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. ولا شك أن اقتران هذا التكامل لعلم الجيوبوليتيكس جعل منه منهجًا وأسلوبًا يواكب المتغيرات والمستجدات التي طرأت على المجتمع العالمي في العصر الحديث.

- وأصبحت الصفة العالمية تفرض نفسها على كافة أوجه النشاط الإنساني سواء في مجال الفكر أو التطبيق، وأصبحت انعكاسات الأحداث المحلية والإقليمية تتعدى بعدها الجغرافي المحدود لتنتقل وتشتعل في مناطق كثيرة من العالم مثل (غلق قناة السويس والصراع الدائر في القرن الإفريقي والغزو العراقي للكويت ـ الصراع الدائر في منطقة البلقان وغيرها. . .).

- ومن هنا فقد أصبحت عملية تقييم وتحليل الحدث المحدود جغرافيا لا تكتمل نتائجها إلا من خلال منهج وبحث شامل يغطي كافة العوامل والمتغيرات التي تؤثر على هذا الحدث المحلي أو الإقليمي ثم تحليله على ضوء علاقته الطبيعية بدائرة العلاقات الدولية المتشابكة، بكل ما تنطوي عليه من جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية.

- وترجع أيضًا ضرورة أهمية دراسة الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط إلى إسهامها في أسس وبقاء ونمو وازدهار هذه المنطقة والتي بدورها تحدد أبعاد أمنها القومي لتشكل أهدافها ومصالحها. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة

تحدد أسس وتقييم هذه المنطقة بالنسبة لموقعها الجغرافي وتحدد اتجاهات وقنوات استخدامها، وبالتالي يمكن تشكيل علاقتها بالمجتمع الدولي بصورة تحترم مصالحها وتؤمن أهدافها ومطالبها المتعددة بشكل يكون أقرب إلى الواقعية والعقلانية. وفي ظل عالم واحد اليوم تحكمه عدة مبادئ مثل الاعتماد ـ التعاون المتبادل وتعاون المصالح والأهداف ـ التكتلات الإقليمية.

الحركة السكانية في منطقة الشرق الأوسط:

- تأثرت منطقة الشرق الأوسط بموقعها المتوسط مما جعلها ممرا مهما لحركات التغير والهجرات. ويسكن هذه المنطقة سلالة واحدة هي سلالة البحر المتوسط والجنس الأسمر وهو فرع من الجنس القوقازي ـ يتكلمون لغة واحدة تنتمي للثقافة السامية؛ ولذا يطلق على شعوب هذه المنطقة اسم العناصر السامية، والساميون هم أصحاب الثقافة السائدة في شبه الجزيرة العربية.
- وقد انبعثت الهجرات من شبه الجزيرة العربية منذ أقدم العصور وظهرت جموع العرب على شكل منظم على هيئة دولة ذات سلطات في القرن التاسع قبل الميلاد في جنوب فلسطين.
- وقد خرج العرب عند ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي فانتشروا أولاً في العراق والشام ومصر وشمال إفريقية وانحدروا عبر الصحراء الكبرى إلى مناطق السافانا الإفريقية.
- واليهود اليوم ليسوا سلالة ولا جنسًا «معينا» إنما هم طائفة دينية لا يجمعهم إلا رابطة الدين ولقد اختلفت لغتهم باختلاف البلاد التي يسكنونها.
- وفي المنطقة العربية فرع من سلالة البحر المتوسط التي ينتمي إليها الساميون وهذا النوع يتحدث لغات تنتمي إلى اللغات الحامية وهم الذين خرجوا من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية نحو القارة الإفريقية.
- وتختلط الثقافة السامية بالثقافة الحامية ويبدو هذا واضحا في اللغة المصرية القديمة فهي لغة حامية متأثرة باللغة السامية. ويمتاز السكان بصفة عامة بالقامة المتوسطة والرأس الطويلة والشعر المموج ولون البشرة الأسمر.

- وتأثرت منطقة الشرق الأوسط بعناصر جنسية أخرى. فقد يوجد اختلاط مع عناصر زنجية إلى الجنوب من المنطقة العربية في جنوب السودان مثلا أو بضع أجزاء في جنوب شبه الجزيرة العربية.

- ويبلغ عدد سكان المنطقة العربية في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٩٧ حوالي ٢٧٤ مليون نسمة، وتمثل أكثر من ٤٪ من سكان العالم منهم حوالي ٣٤٪ في آسيا وحوالي ٦٦٪ في إفريقيا.

توزيع السكان جغرافيا:

ويمكن توزيع السكان جغرافيا على المناطق الكبرى طبقًا لإحصائيات عام ١٩٩٢ كالآتي:

أ- منطقة شمال إفريقيا:

وتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ويسكنها حوالي ٦٥ مليون نسمة ويتمركز معظمهم قرب السواحل المطلة على البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي نظراً لكون باقي المناطق الأخرى صحراء شاسعة وارتباط السكان وجذبهم من قبل الموارد المائية العذبة.

ب- منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي:

وتضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا ويسكنها حوالي ٩٤ مليون نسمة ويتركز معظمهم أيضًا قرب الموارد المائية في دلتا النيل والوادي.

جـ- المنطقة العربية شرق البحر المتوسط:

وتضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ويسكنها حوالي ٤٨ مليون نسمة ويتركز معظمهم بالقرب من ساحل البحر المتوسط أو بالقرب من المجاري المائية حول نهري دجلة والفرات ونهر الأردن والعاصي والليطاني.

د- منطقة شبه الجزيرة العربية:

ويتركز ثلث سكانها في الركن الجنوبي الغربي (اليمن) والباقي في السعودية وباقي الدول جنوب الجزيرة. ويبلغ سكانها حوالي ٤٣ مليون نسمة.

هـ - توزيع كثافة السكان حسب الأقطار:

وتحسب كثافة السكان بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها السكان أي نسبة عدد السكان إلى مساحة الأرض.

وإذا طبقنا ذلك على مساحة السكان في المنطقة العربية لوجدنا أنه لا علاقة بين المساحة وعدد السكان.

فمصر لا تشغل سوى ٨٪ من جملة مساحة الوطن العربي بينما يسكنها حوالي ٢٦٪ من مجموع سكان المنطقة العربية وعلى العكس تشغل السعودية ١٥٪ من جملة مساحة المنطقة العربية ولا يسكنها سوى ٥٪ من جملة السكان.

- ومن ذلك يتضح أن هناك دولاً ذات مساحة قليلة يسكنها نسبة كبيرة من السكان والعكس صحيح.

وأيضًا وبصفة عامة تبلغ نسبة كثافة السكان بالمنطقة العربية ١٠ نسمة لكل كم٢ ويرجع هذا إلى اتساع مساحة الصحاري والمعروف أن الصحاري تقل فيها موارد المياه أو تندر أو تختفي، الأمر الذي يتعذر معه قيام حياة نباتية أو حيوانية أو بشرية.

- ويمكن تصنيف البلاد العربية من حيث الكثافة السكانية إلى المجموعات التالية:

أ - دول ترتفع فيها الكثافة وهي لبنان وفلسطين والبحرين.

ب - دول متوسطة الكثافة وهي مصر وتونس والمغرب وسوريا والأردن والعراق والكويت واليمن.

جـ - دول تنخفض فيها كثافة السكان انخفاضا ملحوظا وهي السودان وليبيا والجزائر وموريتانيا والصومال والسعودية وباقي دول الخليج العربي.

د - توزيع كثافة السكان طبقًا للمنطقة:

ويمكن تصنيف المنطقة العربية من واقع خريطة توزيع كثافة السكان إلى ما يأتي:

(١) **مناطق مرتفعة الكثافة**: وهي التي تزيد كثافتها عن ٢٥٠ نسمة لكل كم٢ وتقتصر على منطقة دلتا وادي النيل في مصر.

(٢) **مناطق متوسطة الكثافة**: وهي التي تتراوح كثافتها بين ٥٠ ، ٢٥٠ نسمة لكل كم٢ وتتواجد في المناطق الساحلية على البحر المتوسط كذلك بعض مناطق العراق والسودان.

(٣) **مناطق منخفضة الكثافة:** وهي التي تتراوح كثافتها بين ١ ـ ٥ نسمة لكل كم٢ وتتواجد في مناطق هضاب المغرب وشمال ليبيا وشمال غرب مصر من الإسكندرية حتى السلوم.

ومعظم أنحاء السودان الأوسط والجنوبي ومعظم الجهات الساحلية من شبه الجزيرة العربية ومرتفعات اليمن والعراق.

(٤) **مناطق تكاد تخلو من السكان:** وهي التي تقل فيها نسبة الكثافة السكانية عن نسمة واحدة لكل كم٢ وتتواجد في كل من المناطق الصحراوية بالمنطقة العربية في آسيا وإفريقيا.

وتختلف الكثافة داخل القطر أو الدولة الواحدة داخل المنطقة الواحدة من جهة أخرى كالآتي :

أ ـ منطقة شمال إفريقيا:

تضم هذه المنطقة مساحات شاسعة غير معمورة في ليبيا والجزائر وموريتانيا وتقل الكثافة السكانية فيها كلما اتجهنا جنوبا نحو الصحراء في حين ترتفع كلما اتجهنا شمالاً نحو الساحل في كل من تونس والجزائر.

ب ـ منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي:

وتشمل مصر والسودان والصومال وجيبوتي وإرتيريا وإثيوبيا وكينيا وتعتمد ظاهرة كثافة السكان في مصر في التركيز الشديد لمعظم السكان بطبيعة الحال في الوادي وتقل كلما ابتعدنا عن الوادي والدلتا نحو الصحراء.

وكذلك تتركز في المناطق الصحراوية الصناعية ذات الموارد الطبيعية.

جـ ـ المنطقة العربية شرق البحر المتوسط:

(١) العراق:

في العراق نجد الكثافة العامة منخفضة ١٦ نسمة لكل كم٢ بسبب اتساع الصحاري والمناطق غير المعمورة وخاصة المناطق الغربية على العكس في القسم الشرقي منها وترتفع الكثافة إلى ٤٠ نسمة لكل كم.

(٢) سوريا :

في سوريا ترتبط الكثافة ارتباطا كبيراً بالأمطار ففي المناطق الساحلية تزيد فيها الكثافة السكانية ١٠٠ نسمة لكل كم٢ بينما تنخفض انخفاضا شديداً جنوبًا وكذلك الحال بالنسبة للبنان والأردن .

(٣) فلسطين:

في فلسطين ترتفع الكثافة بصفة عامة بسبب تدفق المهاجرين واليهود وزيادة معدلات الإنجاب للسكان ولكنها تختلف تفصيلاً أيضًا بشكل عام من منطقة لأخرى طبقًا لموارد المياه المتوفرة سواء السطحية أو الجوفية ، وكذلك في السهول تتزايد فيها الكثافة وتقل تباعا في الجنوب في صحراء النقب الجنوبية .

(٤) شبه الجزيرة العربية:

تنخفض كثافة السكان بصفة عامة بسبب الظاهرة الغالبة وهي اتساع مساحة الطابع الصحراوي بها حيث تقوم الحياة الزراعية والتجمعات بالقرب من المناطق التي تسقط بها الأمطار أو تتواجد بها المياه الجوفية فتزيد بها الكثافة السكانية . وعمومًا تزداد الكثافة السكانية بجوار الموارد الاقتصادية المختلفة (تعدينية ـ زراعية ـ سمكية ـ سياحية . . .) وتختلف الكثافة من دولة لأخرى ، ذات المساحة الواسعة في السعودية نجد بها اختلافا واضحا في مناطق كثيرة طبقًا لتوافر موارد المياه أو المناطق الجبلية ونفس المجال بالنسبة لليمن .

(٥) دول الخليج:

إذا نظرنا إلى الدول الخليجية الساحلية في الشرق (الكويت والإمارات وقطر والبحرين) نجد أن البترول قد غير تماما نمط الحياة في هذه البلاد فأصبحت تجتذب السكان من جهات كثيرة للعمل والكسب فارتفعت كثافتهم بشكل ملحوظ فنجد السكان في البحرين تصل إلى ٢٨٠ نسمة لكل كم٢ وتتزايد بين سكان باقي الدول بمعدلات سريعة وعالية في حين تبقى

هناك مناطق صحراوية شاسعة جرداء مثل صحراء الربع الخالي فهي خالية تمامًا من الحياة البشرية والنباتية والحيوانية وذلك لندرة جميع الموارد المائية بها، وطبيعة مناخها.

إن الاختلال الواضح في الوضع الديموغرافي في المنطقة وما به من اختلاف في توزيع الكثافة السكانية وفقًا لحاجات الإقليم ومساحته المستغلة، أمر يشكل خطورة إستراتيجية على مناطق الثروة العربية، لانخفاض كثافتها السكانية إلى الحد الذي يغري القوى الطامعة باغتصابها. إن العالم العربي لا يعاني في مجموعه نقصًا في القوى البشرية ولكنه يعاني من سوء توزيعها، الأمر الذي يتطلب علاج هذا الخلل حتى يتحقق لمسرح العمليات توازنه السكاني والإستراتيجي.

وقد ترتب على النقص البشري في مناطق الثروة العربية أن تعرضت تلك المناطق لموجات من الهجرة الأجنبية، وهي أحيانًا هجرة مخططة وخاصة في منطقة الخليج حيث يشكل ذلك خطورة بالغة، إذ يعني استمرارها وتزايدها فرض أغلبية أجنبية على الأقلية العربية في هذه المناطق الحساسة.

- إن انتشار الأمية بين السكان سوف يؤثر بالسلب على إمداد القوات المسلحة بالعناصر المتعلمة اللازمة للعمل على أسلحة ومعدات قتال حديثة، تتطلب رجالاً على قدر مناسب من العلم والثقافة. كما أن تنمية الصناعة ـ خاصة الصناعات الثقيلة ـ سوف تغير من البناء الاجتماعي للعرب.

أثر جغرافية المنطقة ومناخها على القوة البشرية لبناء القوات المسلحة

حدود منطقة الشرق الأوسط:

- تمتد منطقة الشرق الأوسط من ناحية الشرق من إيران والخليج العربي وجبال زاجروس التي تطل على سهول دجلة والفرات حتى شواطئ المملكة المغربية التي تمس المحيط الأطلنطي في الغرب.

ومن الشمال من سواحل البحر المتوسط وجبال طوروس وتركيا وحافة هضبة الأناضول الجنوبية المطلة على العراق وسوريا حتى شواطئ المحيط الهندي والصحراء الإفريقية الكبرى ونطاق السافانا في الجنوب.

- وتبلغ مساحة هذه الكتلة من اليابس نحو ١٤ مليون كم٢ وهي تعد بذلك أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية بل تفوق مساحة القارة الأوروبية بما في ذلك القسم الأوروبي من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا. كذلك تزيد قليلاً عن ثلث مساحة إفريقيا وبالتالي فإن نسبة مساحتها إلى المساحة الإجمالية لدول العالم تصل إلى ٢, ١٠٪.

- وهذه المساحة تمتد عبر قارتي إفريقيا وآسيا حيث تصل من ناحية الجنوب إلى خط عـــرض ٢° جنوبا في جنوب السودان وإلى العروض المدارية في الصحراء الكبرى حيث تتدخل مناطق العرب جنوب الصحراء الكبرى حتى يصل هذا الامتداد إلى خط ٣° شمالاً تقريبا ومن جهة الشرق تمتد من خط الطول ٦٠° شرقًا حيث الأطراف الشرقية لشبه الجزيرة العربية حتى خط طول ١٥° غربًا حيث شواطئ المحيط الأطلنطي. أي أن المنطقة تغطي ٣٩° عرضية، ٥° طولية أي يبلغ أقصى امتداد للمنطقة من المحيط الأطلنطي غربًا إلى شرق الخليج العربي شرقًا حوالي ٦٠٠٠ كم كما يبلغ أقصى امتداد إلى الجنوب عند الحدود الجنوبية للصومال وجزر القمر إلى أقصى الشمال عند الحدود الشمالية لسوريا والأردن وتركيا ٥٠٠٠ كم.

من هذا التوزيع الجغرافي للأراضي العربية نجد أن ما يعادل ٢٣٪ من مساحة المنطقة العربية يقع بالقارة الآسيوية ويقع الجزء الباقي وهو ما يعادل ٧٧٪ من المساحة في القارة الإفريقية وهذا الاتساع الكبير للمنطقة وامتدادها في قارتي آسيا وإفريقيا يشكل وحدة سكانية متماسكة الأجزاء واضحة المعالم تبرز حدودها الكيان المنفرد وتؤكد الشخصية الجغرافية لتلك الدول.

إن حدود المنطقة العربية الواسعة التي تعيش داخلها الأمة العربية تستند في أغلب الأجزاء إلى معالم جغرافية طبيعية واضحة سواءً كانت برية أو بحرية، الأمر الذي كفل لسكانها منذ القدم أمنًا خلال عصور طويلة وهيأ لها فرص التقدم الحضاري المضطرد وساعد على بناء شخصيتها القومية ووضع معالمها داخل تلك الحدود. وجعلها بحق طريقًا بريا بين قلب العالم الشمالي والجنوبي، بل وأيضًا من الشرق والغرب في عصرنا الحالي.

خصائص منطقة الشرق الأوسط:

الموقع:

أ - تقع المنطقة العربية في قلب العالم القديم بقاراته الثلاثة إفريقيا وآسيا وأوروبا فهي جسراً يربط أجزاء هذا العالم بها.

ب - إن المنطقة العربية بالإضافة إلى موقعها المتوسط على طريق خطوط المواصلات البحرية تتحكم في أربعة مواقع بحرية كبيرة الأهمية هي:

مضيق جبل طارق - قناة السويس - مضيق باب المندب - مضيق هرمز كالآتي:

(١) يُعد مضيق جبل طارق مفتاح البحر المتوسط من جهة الغرب ولذلك فهو يتحكم في جميع طرق الملاحة البحرية التي تربطه بالمحيط الأطلنطي حيث يتراوح عرض هذا المضيق من ١٢ - ٣٦ كم وتسيطر المغرب على ساحله الجنوبي بينما تشاركها كل من أسبانيا وبريطانيا على باقي الاتجاهات.

(٢) تُعد قناة السويس شريان الملاحة العالمي الرئيسي الذي يربط الشرق بالغرب وتقع داخل الأراضي المصرية حيث تتحكم في طرق الملاحة البحرية العالمية من المحيط الهندي والمحيط الأطلنطي.

(٣) أما مضيق باب المندب: فيتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بواسطة «جزيرة بريم» الواقعة في منتصفه وتسيطر الجزيرة ومنطقة عدن اليمنية سيطرة كاملة على المضيق وقد برزت أهمية وقيمة هذا المضيق إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث أمكن للعرب غلقه في وجه الملاحة للسفن الإسرائيلية مما أثر على حركة التجارة لإسرائيل في البحر الأحمر، ولقد زادت قبضة العرب في السيطرة على هذا المضيق بعد انضمام الصومال العربية وذلك من الاتجاهين الشمالي والجنوبي.

(٤) أما مضيق هرمز فيتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحية الجنوب حيث تمر من خلاله ناقلات البترول العربية إلى الأسواق العالمية. كما أنه يقع على طرق خطوط الملاحة العالمية شرقًا وغربًا. ولقد زادت أهميته إبان

حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ بغلق الملاحة والسيطرة عليه من جانب التحالف العسكري الدولي.

جـ - إن رقعة الأرض للمنطقة العربية تجعلها تشرف وتسيطر على أهم ثلاثة أفرع مائية من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية وهي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وهي جميعًا بامتدادها تقترب وتتجمع رءوسها في قلب المنطقة العربية وتتصل في الوقت ذاته اتصالاً مباشراً وسهلاً بباقي المسطحات المائية العالمية الكبرى كالمحيط الأطلنطي غربًا والمحيط الهندي شرقًا.

د - تعتبر منطقة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي بين خطي عرض ٢° جنوبًا، ٣°٥ شمالاً في مكان وسط بين النطاق المداري جنوبًا والنطاقات المعتدلة والباردة شمالاً ومن ثم تمثل منطقة اتصال والتقاء بين الأقاليم الحارة بغلاتها ومنتجاتها في الجنوب وإقليم البحر المتوسط وما يقع وراءه من غلات في الشمال.

أضافت الخصائص الأساسية لموقع المنطقة كما سبق أهمية خاصة منذ القدم في النواحي الحضارية والاقتصادية والسياسية والإستراتيجية فجعلتها مهدًا للحضارة الإنسانية ومهبطًا للأديان السماوية ومعبراً رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية وممرا للحملات العسكرية وميدانًا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى، ومحوراً تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية وبالتالي يتضح تنوع وتعدد هذه الأهمية والذي يرجع أساسًا للموقع والظروف الطبيعية والبشرية كالآتي:

- فموقعها المتوسط الفريد كان منبعًا للحركات الدينية التي أرست للعالم دعائم وعقائد إيمانه فاليهودية والمسيحية والإسلام نشأت كلها بالمنطقة العربية وانتشرت منه إلى أقطار العالم المحيطة بها ثم إلى أرجاء العالم بأسره.

- أما من الناحية الحضارية بحكم كون المنطقة العربية منطقة التقاء واتصال ليس بين اليابس واليابس فحسب بل بين اليابس والماء أيضًا بحكم اعتدال مناخها في بعض أجزائه وملاءمة بعض مناطقه لحياة الاستقرار. كل هذه الخصائص

ذات الصلة بالموقع الجغرافي قد أسهمت وبشكل فعال في نشأة أقدم الحضارات الإنسانية نشأة ذاتية حيث أخذت تستقر الجماعات والشعوب على ضفاف الأنهار وعلى مقربة من موارد المياه تزرع وتربي الحيوان وتصنع الأدوات والفخار في وادي النيل وأرض الرافدين وسوريا واليمن والهوامش الساحلية على البحر المتوسط. كذلك أسهم الموقع في خلق الظروف المناسبة التي ساعدت على انتشار الحضارات في الأوطان الأخرى المحيطة بالمنطقة. فكانت الحضارات تنتشر شرقًا إلى آسيا أو غربا عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. كما امتدت الحضارة المصرية جنوبًا من مجرى النيل في إفريقيا.

- كما تبرز أهمية الموقع في النقل والمواصلات لخدمة النشاط الاقتصادي العالمي حركة وعبوراً وملتقى شرقًا وغربًا وحلقة ربط واتصال مع الأقاليم المتاخمة شمالاً وجنوبا سواء التي كانت تصل إلى الموانى العربية على الخليج وتنقل إلى البحر المتوسط عبر دول شرقه (البحر المتوسط) مستخدمة سهول دجلة والفرات أو التي تصل إلى موانى الجزيرة العربية وخاصة عدن إلى أوروبا. أيضًا عبر شبه الجزيرة العربية أو التي تصل إلى موانى مصر على البحر الأحمر ثم تتجه شمالاً إلى أوروبا أيضًا عبر مجرى النيل أو القوافل البرية.
- وزادت أهمية المنطقة بعد شق قناة السويس لتصريف المنتجات الأوروبية والغربية إلى منطقة آسيا وزادت أهمية النقل الجوي لوجود اتجاهات الطرق الجوية الموصلة بين الغرب والشرق عبر المنطقة العربية.
- كذلك زادت أهمية الموقع المتوسط للمنطقة شأنًا سلمًا وحربًا بعد اكتشاف البترول في أراضيها وتدفقه بغزارة ورخص ثمنه وارتفاع مخزونه الاحتياطي فأقيمت المشروعات البترولية ومدت الأنابيب الموصلة على السواحل أو عبر اليابس لتصديره إلى دول أوروبا الغربية وأمريكا وآسيا.

و - هي الجسر الأرضي الموصل ما بين أوروبا الصناعية وكل من آسيا وإفريقيا سواءً لجلب احتياجاتها من المواد الخام أو التصدير وتسويق منتجاتها. وأيضًا تحكمها في المنافذ والمداخل المائية الضيقة التي تسيطر على الطرق البحرية.

نقاط القوة في المنطقة:

الناحية الجغرافية:

يمثل الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية إقليمًا واحدًا ممتدًا من الخليج إلى المحيط وهذا يمنح الأمة العربية مقومًا من مقومات بنائها وكيانها وأهم معالم هذا الإقليم هو وحدة الأرض فهي امتداد إقليمي متجانس يستند في الشرق على جبال زاجروس والخليج العربي ومن الغرب على المحيط الأطلسي وهما خير مواقع دفاعية تؤمن الحماية لهذا الوطن ويضاف إلى ذلك عدم وجود فواصل أو حواجز طبيعية مما يسهل الاتصال والانتقال بين أرجائها.

كذلك فإن كبر مساحة العالم العربي توفر له ميزة العمق الإستراتيجي وذلك يوفر للقوات المسلحة الحرية في المناورة وتنظيم الدفاعات على أنساق وتمكن من استخدام الأسلوب الحديث في توجيه الضربات الخاطفة القوية إلى الأعماق والالتفاف وكذلك تمكن الدولة من تأمين أهدافها الحيوية وإعداد الدولة للدفاع.

كذلك فإن لهذه المساحة الأهمية الاقتصادية حيث الثروات المدفونة في قاعدتها سواء ما تم اكتشافه فيها مثل البترول والفوسفات والفحم أو لم يكتشف بعد، ويقع مركز الثقل الاقتصادي في العالم العربي في الجزء الآسيوي حيث الدول الخليجية.

وتنتج المنطقة أكثر من ثلث بترول العالم ولديها ثلثي الاحتياطي المؤكد، وتحصل الدول الأوروبية على أكثر من نصف احتياجياتها من البترول من منطقة الخليج في حين تحصل اليابان على ٩٠٪ من احتياجاتها منها ويمر بالمنطقة مجموعة من خطوط أنابيب البترول مثل خط «سوميد» في مصر وخط «التاب لاين» وخطوط البترول العراقية الواصلة إلى سوريا ولبنان وتركيا والسعودية ـ كذلك خطوط أنابيب المغرب العربي هذا بالإضافة إلى ناقلات البترول العملاقة والتي تقوم بالنقل البحري إلى مختلف أقطار العالم.

يقع الجزء الآسيوي من العالم العربي جنوب دول الكومنولث (الاتحاد السوفيتي السابق) حيث يبعد عن شمال سوريا بمسافة ٤٨٠ كم ومن منطقة الخليج

٩٦٠كم . بذا فإن أي أحداث تجري على المساحة العربية خاصة في منطقة الخليج العربي تثير قلق دول الكومنولث وهو ما حدث في حرب تحرير الكويت .

وتعتبر المنطقة الممر الرئيسي لخطوط الملاحة والتجارة العالمية حيث يقع عند ملتقى ثلاث قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا وتتحكم في الممرات والمضايق المائية الحيوية حيث الخليج العربي مضيق هرمز ـ باب المندب ـ البحر الأحمر ـ قناة السويس ـ مضيق تيران ـ جبل طارق ـ مضيق البسفور والدردنيل .

ويقع الطرف الغربي للعالم العربي وهو موريتانيا أقرب نقطة في العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا القرب له دلالته وأهميته الإستراتيجية ويعتبر العالم العربي كمحطات رئيسية لخطوط الطيران الدولية لموقعه المتوسط بين الشرق والغرب .

السكان :

يمثل سكان منطقة الشرق الأوسط رصيداً بشريا هائلاً لتحقيق الأمن المنشود عن طريق حسن إعداده وتنظيمه ويرفع الحواجز المصطنعة والنظر إلى العالم العربي كوحدة واحدة يمكن توزيع السكان على الأرض وتحقيق أحسن الصور للكثافة السكانية .

الصناعة:

تحتاج الصناعة الحديثة إلى عدة مقومات أساسية لا بد من توافرها، منها المواد الأولية والقوة المحركة. رأس المال، النقل ، الأيدي العاملة والسوق وجميع هذه العناصر متوفرة في المنطقة، في حين أن الصناعات نفسها لم تصل إلى الحد الأمثل وهي مشتتة في أقطار متفرقة وهي صناعات متكررة وليست تكميلية ويرجع ذلك إلى أن الاستعمار عمل على بقاء المنطقة العربية مصدراً غنيا يمد الدول الاستعمارية بالمواد الأولية التي بنيت عليها نهضتها وفي الوقت الذي تبقى فيه المنطقة سوقًا تستوعب منتجات تلك الدول، خاصة أن السوق العربية هي سوقًا مشبعة وفي الآونة الأخيرة بدأت بعض دول المنطقة (مصر ـ إيران ـ تركيا ـ السعودية . . .) تهتم بالصناعة كما أن هناك احتمالات لتكامل التصنيع الحربي وقيام وحدة اقتصادية توحد الصناعات وتعمل على تكاملها .

الناحية الاجتماعية:

تتميز المنطقة ببساطة التركيبة السكانية أن الأعراف والأصول التي تنتمي لها ترجع في الأصل إلى مجموعة واحدة حيث تتميز هذه الأمة بالتجانس العنصري بفضل العوامل البشرية التي سادت هذه المنطقة ولقد دعم ذلك التجانس البيئة الجغرافية للعالم العربي ووحدة العقيدة. كذلك فإن اللغة الواحدة هي خير عنصر يجعل من سكان هذا الوطن كتلة واحدة تحتل موقعًا واحدًا تزيد قوتها قوة. . . فاللغة الواحدة سلاح للأمة في جوهرها وهي عنصر يحيي ويميت الحضارات ويهدمها ويزيد من أواصر التجانس والروابط بالمجتمع العربي وهو ما يسمى بالوحدات المشتركة الذي يتصوره البعض عنصراً عضويا ولكنه في حقيقة الأمر يتجلى بأوضح صورة عندما تقف الأمة العربية يداً واحدة في مواجهة الظروف والأزمات. ونسوق مثال حرب أكتوبر وما اتخذه العرب من موقف مؤثر كان له فاعليته وآثاره على العالم أجمع.

نقاط الضعف في المنطقة:

الموقع:

تفتقد منطقة الشرق الأوسط إلى الامتداد الرأسي في الوقت الذي تتمتع فيه بامتداد أفقي كبير وهو ما يجعلها سهلة التهديد والاختراق والتقسيم.

كذلك يتميز العالم العربي بطول السواحل خاصة تلك المطلة على البحر المتوسط وهي تسمح بمهاجمة الدول العربية المطلة عليه دون أي عوائق. وتفرض عليها إستراتيجية عسكرية بحرية معينة وبناءً خاصا لقواتها البحرية.

المياه:

- تقع بعض مصادر المياه الواردة إلى العالم العربي تحت سيطرة دول غير عربية فنجد أن مصادر مياه سوريا والعراق تأتي من تركيا. ومصادر مياه نهر النيل الذي يمر بمصر والسودان تأتي من الدول الإفريقية (دول حوض النيل). ومن خلال السيطرة على تلك المصادر يمكن التأثير على الدول العربية المستفيدة من تلك المياه. وأمامنا أزمة مياه نهر الفرات التي حدثت

نتيجة قيام تركيا بملء سدي أتاتورك وكذلك مشكلة مياه نهر الأردن والتهديد الإسرائيلي لها قبل معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية ولا زالت مجالا لاختلاف وجهات النظر في مفاوضات السلام بين سوريا ولبنان وإسرائيل.

- إن سكان المنطقة العربية لا يتوزعون بصورة متجانسة بل إن نمط توزيعهم بأشكاله المختلفة جاء نتيجة تفاعل عوامل متعددة منها العوامل الطبيعية والعوامل البشرية والتاريخية والتي تتباين في أهميتها من إقليم لآخر. ومن الصعوبة تحديد مدى أهمية دور كل عامل من العوامل المشار إليها في توزيع السكان في نطاق كل إقليم على حدة حيث تتشابك مؤثراتها وتتفاعل بصورة ديناميكية لتعطي الهيكل العام لتوزيع السكان بصورة تتباين مكانيا من إقليم لآخر وزمنيا من فترة لأخرى.

أثر العوامل الطبيعية على توزيع السكان:

أ ـ عوامل المناخ:

للمناخ من حرارة وأمطار وغيرها أثر حاسم في أشكال الحالة النباتية والحيوانية والبشرية. فالمياه بمصادرها المختلفة تحدد حالة السكان وتتحكم في وجودهم أو انعدامهم. كذلك عنصر الحرارة يؤثر في التكاثر أو القلة فإذا طبقنا ذلك على المنطقة العربية لوجدنا أن المطر يؤثر بدرجة كبيرة حيث نجد تزايد الكثافة السكانية حول الأنهار مثل منطقة دلتا وادي النيل ودجلة والفرات وعلى النقيض يمكن أن يكون المطر عاملاً سلبيا كما هو الحال في جنوب السودان وكذلك الحال بالنسبة للحرارة بتأثيرها المختلف نجد أن دول المنطقة يقع معظمها في المنطقة المدارية الحارة باستثناء الأطراف الشمالية من المنطقة التي تقع في المنطقة المعتدلة الدفيئة والمناطق الحارة لا تشجع على التجمع السكاني.

ب ـ عوامل التضاريس:

الأصل في التجمع السكاني أن السكان يفضلون السكن في السهول لما

توفره التضاريس السطحية للأرض فيها من سهولة في الزراعة . غير أن ذلك لا ينطبق على المنطقة العربية نظراً لوقوعها داخل المنطقة المدارية وما تتميز به من قلة المطر ولذلك يلجأ البعض من السكان إلى استغلال الجبال وسكان جبال أطلس وهضبة الشطوط شمال غرب إفريقيا وجبال لبنان ومرتفعات كردستان شمال شرق العراق ومرتفعات اليمن وتلال النوبة بكردفان وجبال مرة بالسودان .

جـ ـ عوامل التربة :

نجد التربة الفيضية في مصر والسودان والعراق مزدحمة بالسكان وكذلك دول البحر المتوسط والتربة السمراء في شمال وبعض مناطق السودان الأوسط والجنوبي وهضبة اليمن وفي هذه المناطق يتكاثر السكان ـ وبالتالي فإننا نجد علاقة وثيقة بين التربة وتوزيع السكان فحيث تنتشر التربة الخصبة ترتفع كثافة السكان .

د ـ عوامل الموارد الطبيعية :

تؤثر الموارد الطبيعية تأثيرا كبيراً في توزيع كثافة السكان مع اتساع المنطقة العربية والتي تبلغ ١٤ مليون كم٢ والتي تتباين خصائصها الطبيعية وتعدد مواردها الطبيعية وبالتالي ينعكس ذلك على الحرف والمهن التي يمارسها السكان العرب . فهناك الموارد النباتية أو المائية وهناك الموارد المعدنية كالحديد والفوسفات والمنجنيز والبترول وغير ذلك فعمليات استخراج البترول جعلت الناس يتزاحمون ويكثرون في دولة الكويت وقطر وباقي دول ساحل الخليج العربي ـ ففي هذه المناطق أدى اكتشاف البترول إلى تزاحم وتدفق الأيدي العاملة والفنيين اللازمة لعملية الإنتاج مما أدى إلى زيادة عدد السكان وكثافتهم كما أدى إلى إنشاء مراكز عمرانية لم يكن لها وجود قبل اكتشاف البترول .

أثر العوامل البشرية على توزيع السكان:

اتجاهات النمو السكاني :

تختلف معدلات النمو السكاني وتزايدهم المستمر من منطقة لأخرى، فهناك مناطق يتزايد فيها السكان بسرعة وأخرى يتزايد فيها السكان ببطء ولا شك أن هذا المعدل في النمو يترك أثراً بمرور الوقت على نمط توزيع السكان.

وبالتالي يتطلب زيادة الموارد المائية اللازمة لسد كفايته ومطالبه المختلفة ويرجع هذا التباين في النمو السكاني بالمنطقة لعمليتين أساسيتين هما الفرق بين نسبة المواليد والوفيات للخروج بالزيادة الطبيعية للسكان.

فنسبة المواليد مرتفعة بصفة عامة فتبلغ (٤٠) في الألف ويتزايد سكان المنطقة العربية بأكثر من ٤ مليون نسمة سنويا .

أما الوفيات فتختلف أيضا من منطقة لأخرى، ففي شبه الجزيرة العربية (المشرق العربي) ترتفع نسبة الوفيات ومعنى ذلك انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية.

أما الهجرة فتؤدي هي الأخرى دوراً مهما في توزيع السكان أو بمعنى آخر في إعادة توزيع السكان فهناك الهجرة الخارجية حيث نجد أقطاراً ودولا عربية ترسل من سكانها المهاجرين إلى خارجها مثل لبنان وسوريا ومصر، بينما هناك دول أخرى تستقبل مهاجرين من خارجها مثل معظم دول الخليج وليبيا للعمل في البترول ـ وفلسطين التي يهاجر إليها اليهود وبأعداد كبيرة، وبالتالي فإن الهجرة الخارجية أيضًا تعمل على زيادة النمو السكاني في الأقطار والدول التي تستقبل هذه الهجرات بينما تنخفض في الدول التي يرسل منها هؤلاء المهاجرين.

أما الهجرة الداخلية فأبرز أوجهها تيارات الهجرة من الريف والقرى إلى الحضر والمدن، الأمر الذي يترتب عليه زيادة معدلات نمو السكان في المدن عن الريف وبالتالي ارتفاع الكثافة في المدن عن الريف وهو ما يؤدي بدوره إلى تغيير في التوزيع السكاني.

الحرف السائدة :

هناك علاقة وثيقة بين كثافة السكان والحرف السائدة حيث تتدرج الكثافة في الارتفاع من حرفة الرعي إلى حرفة الصناعة فتبلغ الكثافة السكانية أدناها في مناطق

الرعي بالمناطق الصحراوية على حين ترتفع هذه الكثافة بصفة عامة في المناطق الزراعية. وتختلف الكثافة أيضًا باختلاف نوع الزراعة فإذا كانت الزراعة تعتمد على الأنهار مثل وادي النيل والدلتا بمصر فإنها تزيد على الزراعة التي تعتمد على الآبار والأمطار وتسود حرفة الصناعة في المدن الصناعية كما هو الحال في القاهرة والإسكندرية وفي المدن الصناعية الجديدة مثل العاشر من رمضان ومدينة السادس من أكتوبر.

المواصلات (النقل):

ويقصد بها موقع الدولة وخطوط المواصلات سواء المحلية أو العالمية فتجذب المناطق ذات المواصلات الجيدة السكان ويتزايد بها الكثافة مثل منطقة قناة السويس بما أحدثته من عملية جذب للسكان بأعداد كبيرة فضلا عن إنشاء مدن جديدة مثل بور سعيد والإسماعيلية لم تكن موجودة قبل وجود قناة السويس وكذلك المواصلات الداخلية لما توفره من سهولة باعتبارها أحد أركان البنية الأساسية وما توفره من فرص جديدة للعمل وبالتالي إلى اجتذاب السكان.

العامل السياسي:

يؤثر أيضًا في توزيع السكان رغم ارتباطه بعامل الهجرة للأسباب السياسية وتعد فلسطين نموذجًا لذلك فتوزيع السكان عام ١٩٤٨ يختلف عن اليوم لما أحدثته الهجرات السياسية ليهود العالم إلى فلسطين أو الهجرات المعاكسة منها من سكان فلسطين العرب إلى كل من سوريا والأردن ولبنان وقطاع غزة.

مستقبل الحركة السكانية:

من المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة العربية فقط عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٩٥ مليون نسمة وعام ٢٠١٠ حوالي ٤٠١ مليون نسمة وعام ٢٠٢٠ حوالي ٥٤٦ مليون نسمة وعام ٢٠٣٠ حوالي ٧٤٣ مليون نسمة بمعدل الزيادة السنوي الحالي وهو في حدود ٣٪ في المتوسط مع ثبات كمية المياه المتوفرة حاليًا، وأن ذلك يعطي مؤشراً قويا عن الحاجة للبحث عن موارد مياه تكفي هذه الزيادة أو بمعنى آخر ضرورة توفير موارد مياه وبالتالي زيادتها لمقابلة هذه الزيادة السكانية المستقبلية مع اتباع كافة الوسائل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية سواءً منها

تغيير أنماط الاستهلاك الحالي أو ترشيد الاستخدام مع البحث عن وسائل وموارد جديدة مثل المياه الجوفية . إن ذلك سيؤدي إلى صراعات إقليمية بين دول المنطقة على المياه من منظور المحافظة على ما لدى كل دولة من رصيد المياه أو النظر إلى المياه المتوفرة بدول الجوار أو الصراع على المياه ذات الموارد المشتركة بين دولتين أو أكثر مثل الأنهار المشتركة .

القوة البشرية وأثرها على بناء القوات المسلحة :

- لقد أدى تطور وسائل الصراع المسلح بين الدول إلى بروز العديد من القضايا المسلحة وفي مقدمتها قضايا تحديد الحجم الأمثل للقوات المسلحة سلمًا وحربًا في إطار ما تفرضه الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية بالإضافة إلى اعتبارات الأمن والسرية وسرعة التعبئة والحشد والأخذ بزمام المبادأة وما يصاحبها من الاتجاه نحو الحروب الخاطفة وما أطلق عليها مؤخرا الحروب البر جوية .

كل ذلك قد جعل من قضايا الحجم الأمثل للقوات أمرًا ملحا ولا يرتبط هذا الحجم الأمثل فقط بالعدائيات المحتملة والمحيطة بل هناك العديد من المعطيات الأخرى المحددة لهذا الحجم ولعل على رأسها وفي مقدمتها حجم ونوعية القوة البشرية المتيسرة وإمكانيات الدولة الاقتصادية والمستوى الحضاري والتكنولوجي وما إلى ذلك من اعتبارات عديدة .

- كما يمثل تحقيق التوازن بين أفرع القوات المسلحة ، ضرورة ملحة . عكف الباحثون على السعي نحو تحديد أبعادها في ضوء الاعتبارات والمتغيرات المطروحة .

وإذا كان الكم والنوعية لكل من الأسلحة والمعدات يمثلان ركيزة أساسية في سبيل تنظيم قوات مسلحة ذات فاعلية مؤثرة فإن ذلك ليس بالبديل عن القوة البشرية بما تمثله من طاقات وإمكانيات لا يمكن إغفالها وهو ما يستوجب تناول أسلوب تخطيط وتدبير العناصر البشرية للقوات المسلحة وقت السلم وكيفية إجراء التعبئة الشاملة وصولاً لحجم الحرب عندما يتطلب الأمر ذلك وفي إطار حشد كافة إمكانيات الدولة .

ويبنى تكوين وحجم القوات المسلحة على العديد من العوامل . منها ما يتعلق بالدولة سواءً ما ارتبط بأهدافها السياسية والإستراتيجية أو إمكانياتها ومواردها من القوى البشرية وما إلى ذلك ومنها ما ارتبط بالنواحي العسكرية والقتالية أو بشكل إبعاد الصراع المحتمل حيث يمثل الطرف الآخر من الصراع المسلح تأثيراً يجب عدم إغفاله .

يعتبر حجم القوات البشرية المتيسرة بالدولة ونسبة الشباب في سن التجنيد ومستوياتها الثقافية والطبية قاعدة الاختيار للأعداد المطلوبة اللائقة للتجنيد سواء للخدمة العسكرية أو للاحتياطي من العوامل الأساسية في تحديد حجم القوات المسلحة في الحرب وفي السلم مع أهمية تحقيق المواءمة بين هذا الحجم وحجم العمالة المدنية بما لا يؤثر على خطط التنمية .

ويعتبر تجنيد الإناث في بعض الدول طبقًا لما تسمح به ظروفها الاجتماعية أحد الحلول التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة نقص مواردها البشرية ومثال ذلك ما تقوم به إسرائيل في قواتها المسلحة حيث تواجه النقص في مواردها البشرية بتجنيد الإناث للقيام ببعض الأعمال الإدارية والأعمال التي لا تتطلب جهداً كبيراً مثل (التمريض ـ الإمداد والإخلاء ـ عمال لاسلكي . . .) .

كما أن هناك دولا عربية في المنطقة لا تعتمد في بناء قواتها المسلحة على التجنيد الإجباري بل تعتمد فقط على التطوع مما يؤثر على حجم قواتها المسلحة نظراً لزيادة التكاليف .

أثر جغرافية المنطقة على بناء القوات المسلحة:

- تؤثر جغرافية المنطقة على بناء تنظيمات القوات المسلحة ونوعية القوات ومن دراسة العامل الجغرافي وطبيعة الأرض في منطقة الشرق الأوسط نجد أن طبيعة الأرض في المنطقة متنوعة (جبلية ـ صحراوية ـ جبلية صحراوية ـ زراعية ـ غابات ـ . . .) .
- فكلما كانت مساحة الدولة كبيرة وطبيعة أراضيها صحراوية مفتوحة كلما اعتمدت الدولة في تنظيمات قواتها المسلحة ونوعية القوات الجوية والقوات المنقولة جوا والقوات الخفيفة الحركة من المدرعات والمشاه الميكانيكي وخير مثال على ذلك المملكة العربية السعودية حيث تؤثر طبيعة أراضيها

الصحراوية المفتوحة على بناء تنظيمات قواتها المسلحة ونوعية القوات حيث إنها تعتمد أساسا في تنظيم القوات ونوعيتها على القوات الجوية والقوات المنقولة جوا والمدرعات والمشاه الميكانيكي.

- وكلما كانت طبيعة أراضي الدولة ضيقة (جبلية - غابات) فإنها تؤثر بالطبع على بناء القوات المسلحة ونوعية القوات حيث تعتمد في تنظيمات قواتها المسلحة ونوعية القوات على وحدات المشاة والقوات الخاصة والمسلحة بأسلحة خفيفة والتي تتلائم مع طبيعة الأراضي وكذا القوات الجوية ومن أمثلة دول المنطقة والتي تتميز بطبيعة الأراضي الجبلية: اليمن - الجزائر، والأراضي التي تتميز بكثرة الغابات السودان.

- وكلما كانت طبيعة أراضي الدولة متنوعة (صحراوية - جبلية - بها سواحل ممتدة) فهي بالتالي تؤثر على شكل وبناء تنظيمات القوات المسلحة بالدولة ونوعية القوات فنجد أن الدولة متنوعة الأراضي وتعتمد في بناء قواتها المسلحة ونوعية القوات على القوات الجوية والقوات المنقولة جوا والقوات خفيفة الحركة من المشاة والمدرعات عند العمل في المناطق الصحراوية المفتوحة. أما عند عملها في المناطق الجبلية فهي تعمد أساسًا على وحدات المشاة والقوات الخاصة وعند عملها في البحار فإنها تعتمد على القوات البحرية للعمل في المياه الإقليمية للدولة وخير مثال للأراضي المتنوعة أراضي جمهورية مصر العربية والتي تعتمد في بناء وتنظيمات قواتها المسلحة ونوعية القوات على القوات الجوية والقوات البرية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي.

- تؤثر طبيعة الأرض على شكل التنظيم ونوع الأسلحة في التشكيلات حيث يوجد في العراق وسوريا واليمن تشكيلات ووحدات ذات تنظيم وتسليح خاص يتمشى مع طبيعة الأرض الجبلية.

الفصل الثاني

التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها منطقة الشرق الأوسط

التهديدات الخارجية لدول الشرق الأوسط :

- تواجه دول منطقة الشرق الأوسط تهديدات خارجية وداخلية كثيرة تؤثر على أمنها القومي خاصة الدول العربية وقد ازدادت هذه التحديات اعتباراً من منتصف الثمانينيات نظراً للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت والتي لها آثارها على العالم العربي ، كذلك بروز الكيانات والقدرات الاقتصادية كأحد المؤثرات الرئيسية في الأمن القومي بعد أن كانت القدرة العسكرية هي التي تحتل المرتبة الأولى في هذا الاتجاه .
- ولقد ارتبطت ظاهرة الأمن القومي بخصائص النظام الدولي من جانب ومقومات أطرافه من جانب آخر ، كما ارتبطت أيضًا بوجود ظاهرة العنف على المستويين المحلي والدولي ويعود اهتمام رجال السياسة وقادة الدول بالأمن القومي إلى تاريخ نشأة الدولة القومية في أوروبا وذلك منذ القرن السادس عشر .

ومن الناحية التحليلية لم يرق الاهتمام بالأمن القومي إلا بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تحول النظام الدولي من نظام توازن القوى إلى نظام القطبية الثنائية .

ويهدف الأمن القومي للدولة إلى تأمينها من الداخل ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها الحياة مع توفير الأمن والأمان لها للمعيشة داخل حدود مؤمنة تمكنه من استغلال طاقته لإجراء التنمية الشاملة وإذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف مجموعة من الدول أو تماثلت التحديات التي تواجهها . فعادة ما تقوم بالتنسيق فيما بينها لتأمين نفسها ودرء الأخطار

الخارجية وذلك في إطار مفهوم موحد للأمن القومي لتلك الدول، وغالبا ما يأتي ذلك في صورة أمن إقليمي.

- والعالم العربي في منطقة الشرق الأوسط بما له من ماض عريق وحضارة وكذلك مستقبل مشرق يحتل مكانة إستراتيجية وجيوبولتيكيّة في العالم وهو يتأثر ويؤثر في مجريات الأحداث إقليميا وعالميا. وقد أدت هذه العوامل إلى أن تكون محط أنظار وأطماع دول عالمية وإقليمية. وليس هناك من شك أن تحقيق الأمن الوطني للدولة أسهل وأيسر من تحقيق الأمن القومي لمجموعة متباينة من الدول أو لإقليم من الأقاليم وذلك لاختلاف المصالح والأهداف فيما بينها فإنه من الصعب بل يكون من المستحيل تحقيق الأمن القومي للدولة بمفهومه الشامل بصورة مطلقة نظراً لكثرة ما تتعرض له الدولة من تحديات داخلية وخارجية، سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وأيدولوجية. وتتأثر مكانة الدولة أو الأمة وهيبتها السياسية وسمعتها تأثراً طرديا مما لديها من أمن واستقرار وازدهار.

- وعندما تبحث الدولة عن فلسفة أو فكر أو منهج تحقق من خلاله أمنها القومي فإنها تجد نفسها أمام خيارين.

الأول: وهو أن تقوي نفسها وتركز جهودها لفرض سيطرتها، أي تقوية نفوذها إلى أقصى حد ممكن.

وهو خيار يفترض أن درجة الأمن التي تهتم بها الدولة هو انعكاس لقوتها قبل أعدائها أو أطراف التعامل الدولي معها. ويعتمد هذا الاتجاه على تحقيق وتنمية وتطوير القوة وهذا الخيار يكرس ظاهرة الصراع الدولي.

الآخر: أن تركز جهودها من أجل زيادة التعاون بين الدول والوصول إلى نظام دولي يتخفف فيه دور القوة في العلاقات الدولية. وهذا الفكر يرى أن الأمن القومي يتحقق من خلال التعاون الدولي وعلاقات حسن الجوار. مع ضرورة احتفاظ الدولة بقدرة عسكرية متوازية متقدمة على أبعاد التهديد الخارجي عن الدولة وتجنب حدوثه، أي أن الدولة في

كلا الخيارين لا بد أن يكون لديها قواتها المسلحة ذات القدرات العالية التي تمكن الدولة من درء الخطر قبل حدوثه أو التعامل معه في حالة حدوثه وعندما نتعرض للتهديدات الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تتعرف على المتغيرات الدولية الإقليمية في هذا النظام العالمي الجديد.

المتغيرات الدولية:

(١) القيادة الأمريكية العالمية:

شعرت الولايات المتحدة بدورها القيادي منذ أن أخذ الاتحاد السوفيتي السابق طريق التفكك، وذلك منذ وصول جورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥ والتركيز على مشكلاته الداخلية واستجداء المعونات الاقتصادية من الدول الغربية. وجاء التحرك الأمريكي لمواجهة الاحتلال العراقي للكويت تجسيداً لهذا الدور. وكان انهيار الاتحاد السوفيتي بمثابة الإعلان عن هذا التطور في الوضع الدولي وبذلك قدر للولايات المتحدة أن تصبح القوة العالمية الوحيدة التي تقود القوى الدولية الأخرى خلال المرحلة الحالية وفي المستقبل القريب. وفي هذا الإطار فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالآتي :

السيطرة الأمريكية المباشرة على معادلة توازن القوى في المنطقة وإعادة مناخها لصالح إسرائيل، وذلك من منطلق أن إسرائيل القوية ذات القدرة النووية المنفردة هي الضمان الوحيد لاستمرار السلام على المدى البعيد.

استمرارها في تنفيذ إستراتيجيتها نحو إمداد إسرائيل ودون أية قيود بكم هائل من المعدات ونظم التسليح والتكنولوجيا المتطورة مخالفة بذلك الأفكار المطروحة على الساحة مثل ضبط التسلح وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السعي الأمريكي نحو إقامة نظام أمني على مستوى دول المنطقة يحافظ على مصالحها من خلال التواجد العسكري ببعض دول المنطقة والحصول على تسهيلات مع دول أخرى من خلال التوقيع على اتفاقيات أمنية مع استخدام المعايير المزدوجة بنزع السلاح من فئة دون الأخرى.

(٢) بروز دور الأمم المتحدة:

هناك بلا شك دور للأمم المتحدة يمكن إضافته إلى دور الولايات المتحدة عند اتخاذها المنظمة مخلبا ووسيلة لتحقيق مصالحها ويقصد بذلك دور الأمم المتحدة في مواجهة المشكلات الدولية فلقد كانت منذ إنشائها وحتى العقد المنصرم عاجزة عن القيام بمهامها الأساسية في حل المشكلات الدولية وإحلال السلام والأمن الدوليين. ولم تكن أكثر من منتدى سياسي لممثلي الدول الأعضاء ومكانًا لممارسة القوى الكبرى الضغوط على الصغرى ولكن تعامل الأمم المتحدة مع أزمة الخليج الثانية يشير إلى أن هذه المنظمة قد حاولت أن تقوم بدور أكثر فاعلية في مواجهة بعض المشكلات الدولية قد حاول الدكتور بطرس غالي الأمين العام للمنظمة الدولية توضيح ذلك في خطة السلام عام ١٩٩٢ والخاصة بمفاهيم الدبلوماسية الوقائية وحفظ وصنع وإنقاذ وحماية السلام.

(٣) بروز العامل الاقتصادي:

لقد ظل العامل الأيدولوجي يشكل المتغير الرئيسي الذي يحكم العلاقة بين المعسكرين الشرقي والغربي على مدى أربعة عقود ما بين أعوام ٤٥ ـ ١٩٨٥، ووفقًا له كان دائما يجري الحديث عن الصراع بين الشرق والغرب وسخرت القدرات النووية لهذين المعسكرين لخدمة أيدولوجية كل منهما وسادت في تلك الفترة الحرب الباردة. لكن تحولاً مهما بدأت ملامحه في الظهور عقب وصول جورباتشوف إلى الحكم ـ ومع اختفاء الدولة السوفيتية تراجع العامل الأيدولوجي لصالح الاعتبارات الاقتصادية وعلى هذا الأساس كانت اتفاقيات الجات والتجمع الباسفيكي الآسيوي وتزايدت محاولات إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

(٤) الثورة التكنولوجية الضخمة:

التي لا تقل من حيث شموليتها وأبعادها وآثارها المترتبة عليها عن الثورة الصناعية وبروز الهندسة الوراثية والتقدم العلمي عن طريق البحث والتطوير.

(٥) نمو حجم وكثافة الصراعات العرقية والعامل القومي:

فقد لعبت الأيدولوجية الشيوعية دوراً أساسيا في عملية التكامل القومي وتجميع المصالح. فلم تعرف الصراعات العرقية على نطاق واسع أما اليوم فقد أصبحت تلك الصراعات من العلامات المميزة للنظام الدولي خصوصا في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق وفي يوغسلافيا السابقة والدول الإفريقية مثل رواندا وليبيريا وسيراليون كما تزايد من ناحية أخرى أشكال التطرف وخصوصاً في بلدان أوروبا مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبلغاريا.

(٦) التأكيد على بعض القيم في الحياة الدولية:

مثل حقوق الإنسان والسلام والحرية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية.

المتغيرات الإقليمية:

(١) دخول الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة الاتفاقات:

فبعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بعامين تم توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي عام ١٩٩٣ ثم الاتفاق الأردني الإسرائيلي عام ١٩٩٤ ورغم ذلك فما زال العديد من التحديات التي تواجه عملية السلام، منه الموقف الإسرائيلي المتصلب والخاص بعدم التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واستمرار تكديس ترسانتها النووية رغم المبادرات المصرية في السبعينيات (١٩٧٤) الخاصة بالأسلحة النووية وعام ١٩٩٠ لكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وعدم التوصل لاتفاق شامل مع سوريا والتهديد بعدم الانسحاب من هضبة الجولان والمماطلة في تنفيذ بنود الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، استمرار وازدياد عمليات الإرهاب من جانب المتطرفين من الجانبين، الجدل حول السوق الشرق أوسطية خصوصًا بعد الاتفاق الإسرائيلي ومؤتمر كازابلانكا الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين مؤيد ومعارض ومؤتمرات عمان ومؤتمر القاهرة الاقتصادي مع استمرار زيادة غرس وبناء المستوطنات وتهويد القدس وخلق روح عدائية بين السكان العرب والمستوطنين اليهود والضغط على السلطة الفلسطينية لقبول حلول وأوضاع لا تتفق مع آمال الشعب الفلسطيني.

(٢) ازدواجية المعايير في التعامل مع مشكلات منطقة الشرق الأوسط:

استمرار النظام الدولي في اعتماد المعايير المزدوجة في التعامل مع مشكلات دول المنطقة خاصة مع الدول العربية والإسلامية فهذا النظام يطالب بنزع أسلحة الدمار الشامل من دول المنطقة ويدافع عن احتفاظ إسرائيل بأسلحتها النووية التي تنتهك السلام والمواثيق الدولية ويطالب بالتطبيق القهري لضبط التسلح على العالم العربي . . . في الوقت الذي يستمر بالسماح لإسرائيل بالحصول على كافة مطالبها دون قيود.

(٣) آثار أزمة الخليج على الأمن والنظام العربي:

(أ) حدوث انقسام لم يسبق له مثيل بشأن الأزمة وتطوراتها بين الدول العربية.

(ب) أن الأزمة جسدت فشل التجمعات الإقليمية العربية التي نظر إليها البعض باعتبارها مدخلاً لتدعيم الجامعة العربية.

(جـ) حققت لإسرائيل ودول الجوار الأخرى العديد من المكاسب السياسية والعسكرية.

(٤) تنامي الدور التركي:

فقد أدت بعض المتغيرات الإقليمية الدولية المتمثلة في أزمة الخليج الثانية ـ التفكك السوفيتي ، الصراع في البلقان ـ إلى قيام تركيا بدور مهم في منطقة الشرق الأوسط وأيضا يتوقع أن تستمر محاولات تركيا القيام بهذا الدور في المستقبل حيث إنها :

(أ) تستخدم ورقة المياه للضغط على سوريا والعراق.

(ب) توجهها تجاه الجمهوريات الإسلامية في القوقاز لمحاولة احتوائها بعيداً عن إيران بالرغم من أن لهذه الدول حدوداً مشتركة مع إيران وقد استجابت هذه الدول للتقارب التركي.

(جـ) التقارب مع دول البلقان مرتكزة على العلاقات التركية القديمة مع هذه الدول في فترة الولاية العثمانية.

(٥) تنامي الدور الإيراني :

ترجع محاولات الهيمنة الإيرانية منذ فترة حكم الشاه واحتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة وبالرغم من تغيير نظام حكم الشاه فلم تتغير الإستراتيجية الإيرانية الساعية للسيطرة على منطقة الخليج العربي. واستغلت إيران فرصة تدمير القوة المسلحة العراقية المنافسة لها في المنطقة للسيطرة على المنطقة ولتثبت أنها الدولة الأكثر قدرة على تأمين منطقة الخليج وأعلنت أنها لن تسمح بتغيير جغرافية المنطقة السياسية.

ومع الإعلان عن بيان دمشق لتأمين منطقة الخليج والذي نص على إشراك كل من مصر وسوريا، وجدت إيران أن هذا الوجود سوف يقف في وجه أطماعها في المنطقة لذلك عارضته منذ البداية ثم قامت بضم جزيرة أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى وقامت بتفريغها من سكانها العرب وأحلت محلهم إيرانيين كذا تقوم إيران حاليا بإعادة تنظيم وتسليح قواتها المسلحة وقامت بشراء ٣ غواصات من الصين. كذلك في إطار سعي إيران للهيمنة على المنطقة نجدها تتحرك في الصومال والسودان والأردن ولبنان وتصدر الإرهاب إلى مصر والجزائر وهذا التحرك يمكن إيران من محاصرة منطقة الخليج شرقا وغرباً.

(٦) الوضع في القرن الإفريقي:

يشكل القرن الإفريقي أحد الاتجاهات الإستراتيجية المهمة للأمن القومي العربي حيث يسيطر على المعبر الملاحي الدولي (البحر الأحمر) وإن ما يحدث به من اضطرابات له آثاره السلبية على أمن البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمحيطة بمنطقة القرن الإفريقي، وهنا نشير إلى نقطتين:

(أ) استقلال إريتريا :

بعد استقلال إريتريا في ٢٥ مايو ١٩٩٣ أعلنت أنها دولة إفريقية بحكم الموقع ولم تعلن هويتها سواء العربية أو الإسلامية. ويجب الإشارة هنا إلى أن استقلال إريتريا بسواحلها عن إثيوبيا جعل إثيوبيا دولة حبيسة مغلقة لا تطل على البحر الأحمر بالرغم من الاتفاقيات التي وقعت بين إريتريا وإثيوبيا - إلا أن الأهمية الإستراتيجية لإثيوبيا بالنسبة لإسرائيل عاملا مهما حتى تتمكن من التواجد داخل إثيوبيا ويمكنها تهديد منابع النيل والسودان

وقد أثير أخيراً قيام عناصر إسلامية متطرفة بالعمل ضد نظام الحكم في إريتريا من داخل السودان وهذا يمكن إسرائيل من خلال التدخل في جنوب السودان عبر إثيوبيا.

ثم الحرب المشتعلة بين إثيوبيا وإريتريا مما يرهق اقتصاد كلا الطرفين والتي نجحت محاولات الصلح أخيراً في إنهاء حالة الحرب بينهما.

(ب) الصومال:

لا شك أن الصومال بوضعه الراهن والذي أدى إلى تفكك وانهيار قواته المسلحة وبنيته الأساسية والدستورية وإعلان انفصال شمال الصومال عن جنوبه سوف يكون له آثار سلبية على القدرة الشاملة للصومال وفي التوازن الإستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي وبالتالي سوف يؤدي إلى التأثير السلبي على الأمن القومي العربي ويعطي فرصة للقوى الخارجية للتأثير على الوضع الداخلي في الصومال والقرن الإفريقي كله ضد مصالح الوطن العربي. ونرجو أن تنجح المحاولات الأخيرة لتشكيل الحكومة الانتقالية في أن تنهي الخلافات وتجمع شمل الوطن الواحد.

أهم القضايا التي تؤثر على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط:

- لا شك أن هناك الكثير من التهديدات الخارجية الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط وللعالم العربي بصفته جزءاً منها. وهذه التهديدات لها آثارها السلبية على الأمن القومي العربي وتهدف إلى تفتيت العالم العربي وإضعاف قدراته الشاملة حتى لا يشكل كتلة واحدة لها مقوماتها وقدراتها التي تمكنها من التحكم في المنطقة كليا والتأثير على القوى الكبرى وسوف نتعرض هنا لأهم القضايا التي تؤثر على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وهي:

أ- قضية المياه.

ب- قضية التخلف التكنولوجي.

جـ- قضية (ضبط التسلح) والخلل في التوازنات وسياسات التسليح.

د- الأطماع الإقليمية في المنطقة (إيران- تركيا- إثيوبيا).

هـ- التهديدات الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط.

قضية المياه :

- تعتبر الحقبة القادمة هي حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط كليا سواء على حوض نهر النيل أو دجلة والفرات. وهذا الصراع هو صراع متعدد الأطراف ولكن الأكثر حدة هي التطلعات الإسرائيلية في موارد المياه العربية المحيطة بها.

- وهذه التطلعات والأهداف ليست وليدة الزمن الحالي - لكنها كانت تخطط لذلك منذ اختيارها فلسطين وطنًا قوميا لليهود وتنصب السياسات والنشاطات الإسرائيلية أساسًا على أنهار الأردن واليرموك والحصباني والليطاني وقد تم بالفعل وبعد احتلال جنوب لبنان ١٩٨٢ تحويل مجرى نهر الليطاني واستنفدت ما يمثل ٥٥٪ من مياهه.

- ولا شك أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جاء بالدرجة الأولى لتوفير المياه، فنجد أن احتلال الضفة الغربية لنهر الأردن يوفر لها ٤٠٪ من إجمالي استهلاكها من المياه. كذلك فإن احتلال إسرائيل للجولان يمثل الشطر العسكري المباشر والمكمل لتحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن.

أيضا فإن إسرائيل تسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وهنا تظهر أهمية المياه وسوف تزداد احتياجات إسرائيل من المياه بنسبة ٣٠٪ بسبب تدفق الهجرة السوفيتية والتوسع العمراني والصناعي.

- كذلك فإن مشكلة المياه بين كل من سوريا والعراق حيث تقوم تركيا بملء سد أتاتورك وقامت كذلك ببناء عدد من السدود على نهري دجلة والفرات سوف يؤثر على كمية المياه الواردة لكل من سوريا والعراق. وتعرض تركيا بيع المياه لكل من سوريا والأردن والسعودية ودول الخليج العربي من خلال إنشاء خط أنابيب لنقل المياه جنوب تركيا يتجه الأول إلى سوريا والأردن وإسرائيل والجزء الغربي من السعودية والثاني يمتد إلى الكويت والبحرين والإمارات وقطر وعمان وشرق السعودية ولا شك أن تركيا تسعى من خلال ذلك إلى استعادة مكانتها التي افتقدتها في الإستراتيجية الدولية بعد تراجع وانتهاء الحرب الباردة. علاوة على المكاسب الاقتصادية التي تعود عليها.

- يعتبر الصراع في حوض النيل هو الجزء الثالث من الصراع على المياه حيث تحصل مصر على ٨٥٪ من حصتها من المياه الواردة لها من إثيوبيا. وفي نفس الوقت تسعى إسرائيل للحصول على مياه النيل.

ولا شك أن للخلافات الأيدولوجية بين دول الحوض ومحاولات إسرائيل التسلل إلى دول المنبع ومساعدتها على إقامة بعض السدود ومشروعات الري. سوف يكون لذلك آثاره الواضحة على كل من السودان ومصر.

إن مشكلة المياه سوف تؤثر على موقف إسرائيل من أي تسوية انتقالية تتعلق بالأراضي العربية المحتلة.

وقد اتضح ذلك من خلال مباحثات الحكم الذاتي عام ١٩٧٨ واتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن. حيث إن المياه حيوية لإسرائيل وتعطي أولوية في أي اتفاق مستقبلي.

قضية التخلف التكنولوجي:

- مع تزايد الدور الكبير الذي يؤديه التقدم العلمي والتكنولوجي أضيف مكونا جديدا إلى مكونات الأمن القومي سمي «القدرة العلمية والتكنولوجية للدولة» ومع ظهور هذا المكون تواجه الدول العربية تحديا خطيراً متمثلاً في ضرورة بناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة تمكنها من مجابهة التطور العالمي وكذلك إمكانية تحقيق الاعتماد على الذات العربية ونحن نعيش الآن في عصر التكنولوجيا والمعلومات والتي تعتمد على نظم الاتصالات الحديثة عبر الأقمار الصناعية. وكذلك نظم معالجة المعلومات المرتبطة بالحسابات الإلكترونية.
- ولا بد من أن تقوم الدولة التي تسعى لإجراء التنمية الشاملة لها ببناء قاعدة معلومات وبيانات دقيقة تمكنها من الحصول على المعلومة المطلوبة في الوقت المناسب. وتجابه الدول العربية عدة عقبات في سبيل تحقيق التطور التكنولوجي لها ونوجزها في الآتي:

(١) إشكالية نقل التكنولوجيا - دون النظر لإمكانية استيعابها بواسطة المواطنين.

(٢) عدم توفر الكفاءات المناسبة في بعض الدول العربية القادرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة مع قيام بعض الدول باستيراد أحدث ما توصل إليه العلم من تكنولوجيا دون النظر لإمكانية استيعابها بواسطة مواطنيها من عدمه. وهذا يؤدي إلى السماح للعنصر الأجنبي بالتواجد داخل الدولة لتشغيلها.

(٣) ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا المتطورة عن العائد من استخدام تلك التكنولوجيا خاصة في مجال التصنيع وقد وصلت تكلفة نقل التكنولوجيا في بعض الدول إلى ضعفي حجم إنتاج تلك الدول من السلع المصنعة.

(٤) لجوء الدولة المستوردة للتكنولوجيا إلى الاقتراض لسداد الديوان الناتجة عن شراء التكنولوجيا .

قضية ضبط التسلح :

- من الموضوعات الرئيسية التي يدور عنها الحديث في الفترة الأخيرة هي ضبط الحد من التسليح في منطقة الشرق الأوسط. ويستخدم أحيانا تعبيرات أخرى منها الحظر السيطرة على التسليح أو نزع سلاح المنطقة. . وكلها تعبر عن هدف واحد وهو منع وصول الأسلحة من الدول المصنعة لها أو تكنولوجية صناعتها إلى الدول المستخدمة وهذه الدول هي دول الشرق الأوسط وبالتحديد الدول العربية. وعلى أثر غزو العراق للكويت في الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠ وبعد إتمام تحرير دولة الكويت اعتبرت الولايات المتحدة والدول الغربية أن تنامي القوى العسكرية وإدارة الحرب تحت سيطرة حكام طموحين مثل حاكم العراق خطر يهدد أمن الدول المجاورة أو دول المنطقة عامة؛ لذلك نظمت الولايات المتحدة الأمريكية حملة غربية لفرض حظر تصدير الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط ومارست ضغوطًا فعلية على دول مثل الصين وكوريا الشمالية ودول أخرى من دول العالم الثالث مثل الأرجنتين والبرازيل من أجل وقف عقد صفقات الأسلحة مع دول الشرق الأوسط بدعوى استخدامها في أغراض غير مشروعة مثل ما قام به العراق.

وهنا يجب أن نشير إلى أن إسرائيل دائما ما تكون خارج ذلك الحظر وهي لم تعلن رأيها بصراحة في مجال الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط وهذا هو المنهج الإسرائيلي في عدم استعدادها للالتزام بشيء.

- ويشكل امتلاك إسرائيل لقدرات فوق تقليدية تهديداً للأمن القومي العربي، خاصة أن إسرائيل بدأت بعد حرب الخليج في تدعيم برامج جديدة لتطوير الصواريخ الاعتراضية أرض/ أرض وباستمرار العمل في برنامجها النووي في الوقت الذي يجري فيه تدمير قدرات العراق النووية بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.
- ورفضت إسرائيل التوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة النووية ولم تستجب لنداء الرئيس حسني مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.
- ويؤثر التسليح على زيادة حجم الإنفاق العسكري في الدول العربية والذي يتناسب تناسبا عكسيا مع حجم الإنفاق الاقتصادي، وتنفق بعض الدول العربية أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الناتج القومي على التسليح ويعتبر هذا أحد العوامل المتسببة في تخلف التنمية الشاملة في الدول العربية ويدخلها في دائرة المديونية، كذلك فإن عملية استيراد الأسلحة من دول بذاتها يدخل الدول المستوردة في دائرة التبعية العسكرية طبقًا لاختلاف كمية ونوعية السلاح المستورد. وكلما كبرت الكمية كان النفوذ المتوقع للدول الموردة على سياسات الدولة المستوردة كبيراً وخاصة أن الدول الموردة للسلاح تستخدم عملية الإمداد بقطع الغيار والذخائر كأسلوب للضغط على الدولة المستوردة للسلاح، وخير مثال على ذلك ما قام به الاتحاد السوفيتي السابق في تحكمه في كميات الأسلحة والذخائر التي تستوردها مصر قبل وأثناء وبعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ مما أثر على إدارة الحرب بين مصر وإسرائيل.

وتتمثل عناصر الخلل في التوازن العسكري الإستراتيجي في الآتي:

(١) التفوق الإسرائيلي في مجال الأسلحة فوق التقليدية وبصفة خاصة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وإقناعها عن التوقيع على معاهدة منع انتشار وإزالة الأسلحة الكيماوية.

(٢) إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المتمتعة بقدرات نووية ومنع أي طرف من الوصول إلى هذه القدرة فضلاً عن رفضها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي.

(٣) إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المنفردة في المجال الفضائي.

(٤) التفوق الإسرائيلي في مجال القوة التقليدية على يملكه العرب مجتمعين خاصة في المجال النوعي مع استمرار تدفق أحدث نظم التسليح الأمريكية إليها وتوصيل شرايين الصناعة الإسرائيلية بمثيلتها الأمريكية والحصول على التكنولوجيا الأمريكية.

(٥) الارتقاء بالتعاون الإستراتيجي الأمريكي إلى درجة أعلى من خلال تعديل الفكر الإستراتيجي للردع الحالي وذلك ببناء (ردع جديد) يتلائم مع المخاطر المحتملة وذلك بتخزين معدات أمريكية كبيرة في إسرائيل وبذا يصبح أي تهديد لإسرائيل هو تهديد للمخزون الإستراتيجي الأمريكي بالمنطقة.

الأطماع الإقليمية في المنطقة:

أ- التهديدات الإيرانية:

حيث تشغل إيران الشاطئ الشرقي للخليج العربي مواجهة في ذلك الأقطار العربية الخليجية إضافة إلى حدودها الطويلة مع العراق.. وهي تشارك الدول العربية في التحكم في مضيق هرمز والذي يعد واحداً من أهم الممرات المائية الطبيعية في العالم... ويعتبر المضيق محوراً مهما للأمن في منطقة الخليج كليا فهو يشكل مع مضيق باب المندب وقناة السويس مثلث المضايق الإستراتيجية في المنطقة العربية.

ومنذ بداية السبعينيات أخذت إيران في تدعيم موقفها في هذا المضيق حيث قامت يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ أي قبل انتهاء الوجود البريطاني في دولة الإمارات بيوم واحد باحتلال جزر «أبو موسى» وطنب الصغرى وطنب الكبرى وتمكنت بذلك من مراقبة مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي وزيادة نفوذها في المضيق كليا.

وبتغير نظام حكم الشاه لم تتغير الإستراتيجية الإيرانية الساعية للسيطرة على منطقة الخليج العربي كليا ـ وكان لوقوف الدول الخليجية إلى جانب العراق في فترة حربها مع إيران أن قامت إيران بإعادة صياغة إستراتيجيتها في المنطقة وإعادة تنظيم شبكة علاقاتها الإقليمية حيث تقوم بمحاولة استقطاب بعض دول الخليج العربي وعلى رأسها قطر وذلك من خلال التعاون معها في استغلال حقل غاز الشمال القطرى أحد أكبر حقول الغاز في العالم منذ يوليو ١٩٩١ . كذلك قامت بالاتفاق مع قطر على إمدادها بخط أنابيب المياه العذبة. ثم تلا ذلك إعلانها تدعيم قطر عندما حدثت مشكلة الحدود مع السعودية. وكذا محاولة إيران مساندة حسن الترابي لتولي السلطة في السودان وهذا سوف يخدم الأيدولوجية الإيرانية في تحركها في المنطقة لتفتيت الصف العربي. كما تقوم إيران بالتحرك في اليمن من خلال منظمة التحرير الفلسطينية التي أمكنها إحباط هذا الدور، وذلك يظهر رغبة إيران في خلق وجود موال لها في اليمن للسيطرة على مضيق باب المندب.

وأخيراً يأتي التحرك الإيراني في الأردن من خلال حركة شباب التغير الإسلامي حيث قامت بتمويل دعم التنظيم وإمداده بالأسلحة. وبذا نجد أن التحرك الإيراني يهدف إلى تطويق منطقة الخليج العربي من الشرق والغرب والسيطرة على المضايق والممرات المائية.

ب ـ التهديدات التركية:

تعاظم دور تركيا نتيجة للمتغيرات الإقليمية التي حدثت وكذلك زاد الاهتمام بتركيا في الحصار الاقتصادي على العراق كأداة ضغط عسكري عليها. وتقوم تركيا بإنتاج سياسية متعددة الأبعاد تعبر عن الرغبة في إبراز دورها المتعاظم في التطورات الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وتتبع تركيا حاليًا سياسة مائية تحول من خلالها الهيمنة على دول المشرق العربي من خلال خط أنابيب السلام المقترح ومن خلال سعيها لعقد لجنة المياه في المباحثات المتعددة الأطراف في تركيا. كذلك مؤتمر قمة مياه

الشرق الأوسط وتسعى تركيا لتقنين مفاهيمها لأوضاع الأنهار الدولية والتي تتعارض مع المفاهيم السورية والعراقية وكذلك المفاهيم المصرية لنهر النيل.

جـ- التهديدات الإثيوبية:

- تعتبر إثيوبيا (بعد استقلال إريتريا) دولة حبيسة لا شواطئ لها وتشارك بحدود سياسية مع خمس دول عربية وإفريقية تسودها بصفة مستمرة مشكلات أمنية وحدودية ولاجئين حيث يحدها من الشمال السودان وإريتريا ومن الشرق جيبوتي والصومال ومن الغرب كينيا.
- وتربط إثيوبيا بإسرائيل مصالح إستراتيجية وهذه المصالح تتعارض مع المصالح العربية بالإضافة إلى مشكلة الأوجادين في كل من الصومال وإثيوبيا كذلك تقوم إثيوبيا بمساعدة العفر في جنوب جيبوتي وقوات جون جارانج في جنوب السودان.

وتأتي إثيوبيا في مقدمة دول حوض النيل بالنسبة للأمن القومي المصري إذ تضم أراضيها مجموعة منابع النيل الموسمية والذي يمثل إيرادها حوالي ٨٥٪ من إجمالي حصة مصر المائية من النيل سنويا. وفي نفس الوقت تسعى إسرائيل للحصول على مياه النيل ولا شك أن الخلافات الأيدولوجية بين دول الحوض ومحاولات إسرائيل للتسلل إلى دول المنبع ومساندتها لإثيوبيا في إقامة بعض السدود ومشروعات الري، سوف يكون لذلك آثاره الوخيمة على كل من مصر والسودان.

التهديدات الاقتصادية لدول منطقة الشرق الأوسط:

يمكن حصر عوامل التهديد الخارجية لاقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط في عنصرين رئيسين كما يلي:

العنصر الأول:

وهو ارتباط اقتصاد دول المنطقة بالمتغيرات الاقتصادية الدولية في معدلات ارتفاع الأسعار العالمية أو في العلاقات الاقتصادية المتعددة بين دول المنطقة والدول الغربية باعتبار أن دول منطقة الشرق الأوسط هي دول مصدرة للموارد

الأولية والخام بالأخص واعتمادها الأساسي على تصدير النفط والغاز وكذلك العلاقات التجارية المتمثلة في الواردات والصادرات.

العنصر الثاني:

الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية في أرجاء العالم المختلفة كالآتي:

(١) إعلان أوروبا الموحدة عام ١٩٩٣م لتستوعب ٣٥٠ مليون نسمة بخلاف محاولات باقي الدول الأوروبية الأخرى بالانضمام لها وهو ما أعلن فعلاً عن التعاون بين هذه المجموعة دول الأفتا الأوروبية وهي تضم سبع دول ليصبح إجمالي ١٩ دولة تضم حوالي ٤٠٠ مليون مستهلك واتجاهها للدعم الاقتصادي لأبناء الدول الأوروبية الشرقية وكذلك دول الكومنولث الجديد (الاتحاد السوفيتي سابقا).

(٢) إقامة المنطقة التجارية الحرة بشمال أمريكا التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك (حوالي ٣٥٠ مليون نسمة).

(٣) تنامي القوة الاقتصادية اليابانية (١٢٥ مليون نسمة) وظهور الصين كقوة كبرى اقتصاديا وعسكريا.

(٤) تطوير التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل آسيا (جنوب شرق آسيا) التي تضم حوالي ٣١٠ مليون نسمة (بروناي ـ إندونيسيا ـ ماليزيا ـ سنغافورة ـ الفلبين ـ تايلاند) منها النمور الثلاثة مركزها كوالا لمبور عاصمة ماليزيا ومنظمة جنوب آسيا وتضم خمس سكان العالم والهند ـ باكستان ـ يونان ـ بنجلاديش ـ المالديف ـ سيريلانكا ـ نيبال) ـ بخلاف المنظمات الإقليمية الأخرى لدول أمريكا الوسطى والجنوبية.

ورغم ذلك فهناك قصور مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط الذي يتوفر له كل مقومات العمل لكي يشغل مكانة رئيسية وسط التكتلات الاقتصادية المحيطة والمتنامية وفي مجال حصر عوامل التهديد الخارجية تخص بالذكر هنا دور دول الجوار الإقليمي والتي لديها أطماع اقتصادية في المنطقة العربية (إيران ـ تركيا ـ إسرائيل) كالآتي:

إيران وتركيا :

إحياء الدولتين حلف تركيا ـ إيران ـ باكستان . كما تحاول كل منهما تطوير ودعم اقتصادياتها مع دول الكومنولث المستقلة خاصة الدول الإسلامية في الجنوب وتركيا تحاول ضمهما معًا في إطار حلف الدولة المطلة على البحر الأسود.

إسرائيل:

تتطلع إسرائيل إلى احتلال مركز متقدم تكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط والسيطرة على اقتصاديات المنطقة بحجة ما حققه اقتصادها من تقدم تكنولوجي وتفوق على الدول العربية ثمنا للسلام في حالة تحقيقه علاوة على تغلغلها الحالي في العديد من اقتصاديات دول المنطقة وخاصة المجاورة كما أن عيونها أيضًا على الدول الإسلامية بدول الكومنولث وأقرت اتفاقية مؤخراً مع الولايات المتحدة الأمريكية لعمل مشروعات استثمارية في هذه الدول الإسلامية بأموال أمريكية وتكنولوجيا وخبراء من إسرائيل.

وفي مجال عوامل التهديد الخارجية نجد تزايد الارتباط بالدول الغربية وهو ما يستلزم ضرورة تطوير العلاقات بين الدول العربية ودول العالم الثالث بالأساس. كما أن مجالات التعاون العربي الإفريقي الآسيوي محدودة وبالنظر إلى السوق الإفريقية وهي القريبة من الدول العربية خاصة مع تواجد تسع دول عربية وإفريقية إلا أن كافة القرارات في مجال التعاون العربي الإفريقي تكاد تكون حبراً على ورق فقط مما يستلزم معه تغيير التوجه نحو الدول الإفريقية والآسيوية ولاسيما في مجال التعاون جنوب / جنوب.

ونخلص مما سبق أن التهديدات الخارجية الموجهة لدول المنطقة والناتجة عن سياسة القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية والتي تسعى إلى تحقيق مصالح خاصة لها تتعارض مع مصالح المنطقة ولها تأثيرات سلبية تجعل دول منطقة الشرق الأوسط تدور في حلقة الديون الخارجية والتي تؤدي إلى تدمير اقتصاديات بعض الدول في المنطقة وبالتالي تحرمها من إجراء التنمية الشاملة. وتبقى في حالة من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

التهديدات الداخلية:

- لا شك أن هناك صعوبة في الفصل بين التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط من الداخل وتلك التي تواجهها من الخارج وذلك نتيجة لتشكابها ولا شك في أنها تسبب تهديدات للأمن القومي لتلك الدول وقد تكون في بعض الأحيان أقوى من تلك التهديدات الخارجية.
- وسوف نقسم التهديدات الداخلية إلى تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

التهديدات السياسية:

١ـ الاستقطاب الدولي:

حيث أدى الصراع الدولي إلى استقطاب الدول العظمى لبعض الدول العربية، وكذلك خلق نظام التبعية. وقد أدى ذلك إلى اختلاف أيدولوجيات الدول العربية حيث ظهرت أربعة اتجاهات:

الاتجاه الإسلامي:

الذي تتزعمه الأنظمة المحافظة والتي تنادي بالتضامن والوحدة الإسلامية. وقد أدى ذلك إلى انتشار الجماعات الدينية الأصولية والتي تحاول تغيير أنظمة الحكم بالقوة في بعض بلدان المنطقة العربية.

الاتجاه الاشتراكي:

وقد تبنته الدول التي تنادي بالقومية العربية في ظل النظام الاشتراكي وفكرة محاربة الاستعمار ومواجهة التحديدات التي يواجهها العالم العربي.

الاتجاه الماركسي:

وقد تبنته مجموعات مثقفة في الدول العربية ولكنه قد نبذ من غالبية الدول العربية خاصة لتعارض الفكر الماركسي مع كل من الإسلام والمسيحية.

الاتجاه اليميني:

وهذا الاتجاه منحاز للدول الغربية كذلك فإن احتياج الدول العربية للمواد الغذائية والمعدات العسكرية والخبرة التكنولوجية قد أدى إلى ربط الدول العربية بالدول الكبرى.

٢ـ الخلافات العربية/ العربية:

لا شك في أن الخلافات بين الدول العربية تعتبر من أكبر المؤثرات على الأمن القومي العربي حيث لم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على الحد الأدنى من الأهداف والغايات العربية التي يمكن أن تحقق الأمن العربي. وترجع أسباب تلك الخلافات إلى:

أ ـ اختلاف سياسات الأنظمة الحكومية وأيدولوجياتها:

ويأتي نتيجة اختلاف وجهات النظر في أسلوب حل المشكلات العربية ومواجهة التحديات التي تواجهها وسعي بعض الدول لتحقيق الزعامة العربية أو الإقليمية على حساب الدول العربية الأخرى وقد برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة اجتياح دول عربية لدولة أخرى مثل ما قامت به العراق ضد الكويت نتيجة لاختلاف المصالح والسياسات بينهما ويعتبر ذلك أكبر تهديد وجه للدول العربية حيث أتى من داخل العالم العربي.

ب ـ مشكلات الحدود:

تلك التي أوجدها الاستعمار عند تخطيط حدود المنطقة مثل مشكلات الحدود بمنطقة الخليج التي أدت إلى توتر العلاقات الأخيرة بين قطر والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية واليمن ومشكلة الحدود المصرية ـ السودانية، والجزائرية ـ المغربية، والبوليساريو.

جـ ـ اختلاف وجهات النظر بالنسبة للسلام والقضايا الأخرى:

اختلاف وجهات نظر الدول العربية في أسلوب تحقيق السلام وكذلك أسلوب حل المشكلات التي تواجهها دول عربية مع دول عربية وأخرى غير عربية مثل مشكلة إرتيريا والأوجادين وليبيا وتشاد وقد أدت هذه الخلافات إلى غياب الإرادة العربية الواحدة وغياب التنسيق بين الأنظمة العربية المتعددة وفي غياب الإرادة والتنسيق بين الأنظمة يتحول السلاح إلى آلات صماء عاجزة وإذا تحرك فإلى صدور بعضنا البعض مثل ما حدث في حرب الخليج الثانية وقد استنزفت هذه الخلافات طاقات سياسية ووجدانية هائلة ونقلت خلافاتنا العربية إلى الساحة الإفريقية ومحافل العالم الثالث والمنظمات الدولية.

٣ـ ميثاق جامعة الدول العربية:

هناك اختلاف جوهري بين المبادئ والمواثيق التي تحكم النظام العربي وبين الأجهزة والمؤسسات الممثلة لهذا النظام ثم بين إدارة التطبيق والالتزام بهذه المبادئ والمواثيق والمؤسسات وعلى الرغم من عراقة جامعة الدول العربية وتأسيسها قبل الأمم المتحدة إلا أنها تمر بفترة صعبة ترجع إلى الانقسامات داخل الجامعة للتنافس على الزعامة وتدخل بعض دول عربية في الشئون الداخلية لدول أخرى ومساندة حركات المعارضة لحكومات هذه الدول بهدف إيجاد نظام موال في الدول المجاورة ومن أمثلة ذلك عدوان العراق على الكويت وانقسام الدول العربية والدعم الإيراني للجماعات الإسلامية في السودان وتشجيع الجماعات الإسلامية في الجزائر، وهناك نوع من الضعف في قدرات الجامعة على وضع قراراتها موضع التنفيذ مع ضعف الجهاز العسكري للجامعة وعدم تطبيق بعض الدول لميثاق الجامعة خاصة فيما يخص اتفاقية الدفاع المشترك.

كذلك فإن عجز الموارد المالية للجامعة يضعف قدراتها على العمل وهناك بعض الدول العربية تعمل على عدم سداد حصتها المالية للجامعة بهدف إضعافها.

لقد واجهت الجامعة الكثير من الصعوبات والتحديات وجوانب من الفشل والقصور، ومن ثم فإن المطلوب هو تقييم واقعي لمجمل التجربة لا يركز على الفشل مما يدفع للإحباط واليأس ولا يركز على النجاح مما يدفع إلى الزهو والتفاخر وإنما يجب أن يكون التقييم موضوعيا ـ فالتقييم الموضوعي يجعل الأمة العربية تشهد مرحلة مفترق طرق خطر وصعب وهذا المفترق مرجعه تلاقي ثلاثة اتجاهات بعضها متعارض في جزئياته وهي:

أ ـ بروز النزعة الوطنية لدى الدول العربية وتركيزها على عناصر السيادة في عصر يدعو إلى التنازل عن السيادة في جزء منها ـ حيث السيادة المطلقة أصبحت تنتمي إلى العصور القديمة وليس في القرن ٢١ الذي نقترب منه.

ب ـ التوجه العالمي نحو مفهوم القرية العالمية نتيجة للثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات مما يقتضي النظر للعالم ككل بمنظور يعتمد على التساند والتكاتف وليس بمنظور يركز على الجزئيات وهذا يستلزم في المنطقة العربية ضرورة أن يوجد ما يجمع تلك الدول وليس على ما يفرقها.

جـ - بروز مفهوم احترام حقوق الإنسان كأحد المفاهيم الرئيسية في الفكر السياسي وقيام النظم الديمقراطية التي تعبر عن إرادة الشعوب.

وإنه لما يدعو للأمل في الغد إقرار مبدأ آلية انعقاد مؤتمرات القمة سنويا بعد مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد في القاهرة ومؤتمر القدس الذي عقد في عمان ٢٧ ـ ٢٨ مارس ٢٠٠١م.

٤ ـ الفهم الصحيح لطبيعة العلاقات الدولية

هناك غياب في الفهم الدقيق لمعادلات العلاقات الدولية حيث لا يمكن أن تضمن لنا أي قوة خارجية أمننا الوطني أو القومي فهذا الأمن لا يتحقق إلا بقوتنا الذاتية وقدراتنا الشاملة المرتفعة فقد تتناقض مصالح تلك القوى مع مصالح العرب القومية وتنتهز القوى الكبرى المصنعة للسلاح تلك الفرصة لتغرق الدول العربية بالأسلحة بأعلى الأثمان مع التحكم في هذه الدول عن طريق قطع الغيار وأعمال الصيانة اللازمة لهذه الأسلحة ومع وجود الخلافات العربية الإسرائيلية وقد ظهر ذلك جليا في حرب الخليج الأخيرة لذا فإننا لن نستطع أن نحقق أمننا القومي ما لم نعتمد على أنفسنا وعلى قدرات عربية شاملة يمكنها ردع الأعداء وإقناع الأصدقاء بالاستجابة إلى مطالبنا الشرعية.

٥ ـ الديمقراطية والاستقرار الداخلي:

في حالة غياب المسيرة الديمقراطية يؤدي إلى تسلط الحكم الفردي وما يصاحبه من الخلل في اتخاذ بعض القرارات والتي قد تكون قرارات مصيرية.

وأمامنا القرار العراقي بخوض الحرب ضد إيران ثم القرار العراقي بالاعتراف الكامل باتفاقية الحدود مع إيران والتي كانت السبب الرئيسي لقيام حرب استمرت تسع سنوات أدت إلى استنزاف قوة عربية بل وخلافات عربية عربية وإقليمية.

ثم تلا ذلك القرار العراقي بالهجوم على الكويت والذي أصاب العالم العربي بالتفكك والتشرذم وسوء العلاقات وضعف القوى والإمكانيات العربية ولا شك أن توفر الأسلوب الديمقراطي العلمي الصحيح لاتخاذ القرار يجنب العالم العربي الكثير من المشكلات.

ومع غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار الداخلي للدولة تصبح عملية التنمية الشاملة لها شبه مستحيلة مما يؤدي إلى ضعف اقتصاديات الدولة وهي أحد المقومات الرئيسية للقوة الشاملة.

٦- التهديدات الاقتصادية:

بالرغم من وجود الموارد الأولية الإستراتيجية في العالم العربي ومن وجود إمكانيات إقامة صناعات متوسطة وثقيلة إلا أن معظم الدول العربية تعاني من مشكلات اقتصادية متعددة وتتمثل أهم التهديدات الاقتصادية في الوطن العربي فيما يلي :

أ- نقص المواد الغذائية:

والاعتماد على استيراد القمح من الخارج خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا يوقع الدول العربية المستوردة للأغذية تحت سيطرة الدول المصدرة لها.

وهناك تجربة رائدة في هذا المجال وهي تجربة المملكة العربية السعودية حيث تم توفير مستوى الاكتفاء الذاتي المطلوب لها من الثروة الحيوانية ومن القمح.

ب- عدم توافر الخبرة الفنية والتكنولوجية:

تعاني دول المنطقة من العجز وعدم توفر الخبرة الفنية والتكنولوجية اللازمة للصناعات المتوسطة اللازمة لها مما يجعلها دائما تابعة للدول الأجنبية في استيراد احتياجاتها من الصناعات المتوسطة والثقيلة مما يؤثر على اقتصادياتها ويزيد من ديونها الخارجية.

جـ- وجود خلل في ميزان التجارة والمدفوعات:

من الملاحظ وجود عجز في ميزان المدفوعات لأكثر من نصف الدول العربية وأيا كان رقم العجز هذا فإن وجود العجز في حد ذاته يعد أحد مظاهر الاختلالات الاقتصادية والتنمية المباشرة كذلك زيادة المديونية للعالم الخارجي وتقدر حجم المديونية العربية بحوالي ٢٢٠ مليار دولار كما تجاوز قيمة خدمة الدين بحوالي ١٥ مليارا سنويا وهي لا تشمل الديون العسكرية.

د ــ زيادة الإنفاق العسكري:

تؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى استنزاف إمكانيات دول المنطقة خاصة في ظل تبني بعض دول المنطقة نظام التطوع في بناء قواتها المسلحة وعدم استخدام التجنيد الإجباري مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق، هذا فضلا عن اعتماد كثير من دول المنطقة في تسليح قواتها على الدول الأجنبية. وهذا بالطبع يؤثر تأثيراً مباشراً في ميزانية الدول ويؤدي إلى إرباك اقتصادها ويؤثر على خطط التنمية الشاملة بها.

هـ ــ تسرب رأس المال العربي إلى الدول الأجنبية:

حيث تقوم الدول الأوروبية بإقراض بعض الدول العربية بأرباح تصل إلى ٢٠ ـ ٢٥٪ وبالرغم من قيام السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ بين الأردن والسودان والعراق وسوريا والسعودية ولبنان وليبيا ومصر والتي كانت تهدف إلى حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

إلا أن تلك الاتفاقية لم تخرج إلى حيز التنفيذ نتيجة عدة عوامل هي نفسها التي تعوق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية مثل اختلاف الأنظمة القيادية وعدم رغبة بعض الدول في التنازل عن بعض السلطات العامة لإنجاح التكتل، تباين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت الموارد والطاقات ووجود خلل في التركيب المحصولي للدول العربية.

كذلك فهناك قوى خارجية تعمل على إحباط مثل هذا التكامل الاقتصادي العربي وأمامنا تجربة التكامل المصري السوداني.

ولاشك أن الموقف الاقتصادي هو جوهر الأمن القومي حيث من يملك قوت يومه يملك القدرة على اتخاذ قراره ومن لايملك قوت يومه لا يملك القدرة على اتخاذ قراره.

التهديدات الاجتماعية

يرتبط التكوين الاجتماعي للأمن القومي أساسا بالسكان والذي يبلغ تعدادهم في العالم العربي حوالي ٢٤٢ مليون نسمة ويقطن منهم ٧٢٪ في الدول الإفريقية بينما يعيش الباقي ٢٨٪ في الدول الآسيوية.

وتتمثل أهم التهديدات الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط في:

أ ـ التوزيع السكاني:

هناك خلل في توزيع السكان وتوزيع ثروات العالم العربي حيث نجد الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية هي الدول الإفريقية ذات قدرات وموارد مالية محدودة، في حين أن الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة هي الدول العربية الآسيوية ذات القدرات المالية العالية وقد اضطرت هذه الأخيرة لاستجلاب العمالة من الخارج وهذا له آثاره السلبية على الأمن القومي لتلك الدول حيث تشكل جماعات ومصالح ضغط داخلها.

ب ـ المذاهب الدينية:

مع وجود مشكلة المذاهب الدينية والطائفية ووجود بعض الأقليات أدى ذلك إلى حدوث انقسامات بين الدول العربية بل حتى داخل بعض الدول وهذا يعرضها لهزات اجتماعية خطيرة ويجعلها مسرحًا للقوى الخارجية وتؤدي بها إلى إشعال حرب أهلية مثلما يحدث في السودان والجزائر وما حدث في لبنان وإزاء هذه الأوضاع تعمل الدول الكبرى على استغلال الفئات المختلفة داخل الوطن العربي لبث مبادئها وفرض نظمها حيث تتلمس الثغرات للتسلل لنشر تلك المبادئ وزرعها في التربة المناسبة، خاصة أن مستوى التعليم المنخفض ونقص الوعي الثقافي لدى غالبية الشعوب العربية يجعلها غير قادرة على تحليل النظم الاجتماعية العالمية لاختيار المناسب لها فعلا من تلك النظم وبذا فإن شعوب المنطقة العربية باختلاف نظمها الحالية وتعدد طبقاتها وتخلفها العلمي والتكنولوجي تعتبر ميدانا فسيحا لمختلف التيارات والمناورات السياسية التي تعتمد أساسا على الظروف والملابسات لشعوب الأمة العربية لتتغلغل في نفوس الأفراد مما يؤدي إلى قيام الصراعات الداخلية والطائفية وانعدام الاستقرار الداخلي بها.

جـ- الخلافات العرقية والقبلية:

لقد أدت خلافات الحدود والحدود المصطنعة إلى ظهور مشكلة العرقيات في الدول العربية مثل مشكلة الأكراد حيث إنهم يمثلون شعبا مميزا في خصائصه وتاريخه ولغته وثقافته ودينه. ويتوزع الأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران وأرمنيا وسوريا. وهذا التواجد الكردي من شأنه أن يثير قضية أمن الحدود المشتركة بين هذه الدول ويكون سببا في عدم استقرار المنطقة.

كما تتجلى بوضوح الخلافات القبلية في الصومال حيث أدت هذه الخلافات إلى انهيار نظام الحكم في الصومال وانتشار البطالة والمجاعة ولقد أدى ذلك إلى التدخل الخارجي بحجة توصيل المعونات الغذائية وما زالت هذه المشكلة قائمة حتى الآن ولا يعلم أحد النتائج بعد انسحاب الأمم المتحدة من الصومال في مارس ١٩٩٥م. وقد نجحت محاولات الصلح والتفاهم في تشكيل حكومة انتقالية ندعو الله أن توفق الحكومة وتنتهي محاولات الشقاق والخلاف بين أبناء الوطن الواحد.

د- مشكلة التعليم:

إن قضية التعليم في هذه المرحلة البالغة الدقة من تاريخ الأمة العربية تعتبر من أهم قضايا الأمن القومي، حيث نقطة الضعف الأساسية في النظام التعليمي أن كافة الدول تتعامل مع قضية التعليم على أنها قضية خدمات شأنها شأن باقي الخدمات ولم يستقر الرأي على أنها قضية أساسية تمس الأمن القومي والاستقرار وكيان الأمة العربية وتحدد مستقبلها. وبالرغم من أن تاريخ المسلمين يدل على عمق إدراكهم لأهمية التعليم إلا أن حاضرهم يشهد على فقدان هذا الإدراك بالرغم من امتلاكهم لمقومات التقدم التكنولوجي من موارد بشرية ومادية وتتلخص أهم ملامح الواقع العربي فيما يلي:

١- اتجاه التصنيع والاستثمار نحو الاعتماد على استيراد التكنولوجيا.

٢- إهمال العنصر البشري في عملية التنمية والبناء العلمي والتكنولوجي نتيجة غياب السياسة العلمية والتكنولوجية الواعية.

٣- محدودية التعاون بين دول المنطقة العربية في مجال التعليم والبحث العلمي وعلى أي حال فإنه بالرغم من تدني مستوى العلم والتكنولوجيا في دول المنطقة العربية إلا أن هناك كثيرا من الدراسات والمؤتمرات

والندوات العلمية التي ظلت تناقش وتوضح الاحتياجات لإحداث التنمية العلمية في دول المنطقة.

٤ـ وتعتبر زيادة نسبة الأمية من أكبر العوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي للمنطقة العربية مما يسهل انقياد غير المتعلم لغيره في الرأي والعقيدة الأيدولوجية بينما يصعب توجيهه في العمل وزيادة إمكانية مواجهة الآلات الأكثر تقدما وتعقيداً.

هـ ـ البطالة:

تكمن جذور مشكلة البطالة في المنطقة في اختلال الهياكل الاقتصادية والناتج عن تضاءل الإنتاج. وخاصة في المجال الصناعي والزراعي مع التركيز على القطاعات الخدمية والتوزيعية. وهذا الاختلال أدى إلى عدم القدرة على استيعاب قوة العمل المعروضة مع ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة مما يدل على الانفصال بين سياسة الاستثمار وسياسة استخدام قوة العمل وعدم مواءمة التعليم لحاجات المجتمعات الذي أدى إلى تدني الإنتاج وعدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وعدم القدرة على التطوير مما يلزم المشروعات والمصانع إلى إعادة التأهيل للعمالة.

و ـ مشكلات التطرف والإرهاب:

بعد نجاح الثورة الإيرانية دخلت ظاهرة الإرهاب مرحلة جديدة فقد تبنت الثورة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة العربية المجاورة مثل المملكة العربية السعودية والتي تمثلت في محاولات استغلال أداء فريضة الحج لإثارة القلاقل وذلك بالإضافة إلى إثارة الإرهاب الديني والطائفي والمذهبي في كل من سوريا ومصر والجزائر وتونس وبعض دول الخليج بالإضافة إلى لبنان التي يرجع تاريخ الإرهاب الطائفي بها إلى عدة سنوات ماضية كما استطاعت إيران توثيق علاقاتها مع نظام الحكم في السودان من خلال الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابي ولقد أثارت موجة الإرهاب التي شهدتها المنطقة أخيراً والموجهة ضد المصالح الغربية في تولد شعور العداء ضد العرب خاصة في أوروبا كما أدت إلى انهيار التعاطف مع القضايا العربية. ولقد نجحت الجماعات المتطرفة غير المسئولة إلى تحقيق ما لم تستطع إسرائيل تحقيقه. ولقد تعددت الخلايا

والجماعات الإرهابية كما تنوعت الجهات الحاضنة للإرهاب والمتبنية له بدلا من النضـال الحقيـقي. كمـا تعمل إيران على دعم منظمة العمل الإسلامي من أبناء المذهب الجعفري وساعدتها على تشكيل لجان ثورية في صفوف شعوب المنطقة وذلك للقيام بالمهام التي كانت تقوم بها اللجان الشعبية في إيران قبل سقوط حكم الشاه ولقد ساعد على انتشار ظاهرة الإرهاب الديني عدة أسباب أهمها:

(١) الفراغ الديني وضعف الثقافة الإسلامية لدى كثير من أفراد المجتمع وخاصة بين النشء والشباب.

(٢) البطالة وعدم تحقيق آمال كثير من الشباب ومطالبهم في الحياة الاجتماعية المناسبة ومتطلباتها الاقتصادية والخدمية المختلفة وبما يحقق طموحهم إزاء حياتهم المستقبلية الملائمة.

(٣) ضعف السلطة الأبوية بالمنزل وغياب الدور الإيجابي للمدرسة ووسائل الإعلام مع اختلال الهيكل الاجتماعي واهتزاز الدور القدوة في المجتمع في كثير من الأحوال.

ز- التهديدات الثقافية:

كشفت التطورات الأخيرة على الساحة الدولية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عن قوة وصلابة العوامل الثقافية ومن منظورنا كعرب نستطيع أن نؤكد أن مشكلتنا الثقافية هي بحد ذاتها مشكلة أمنية قومية. ذلك لأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية تعتبر محكومة إلى حد كبير بطبيعة التكوين الثقافي للمجتمعات العربية مثلها في ذلك كمثل غيرها من المجتمعات ونستطيع أن نعزو التحديات الثقافية إلى:

(١) استمرار الفشل في تصحيح استجابة العرب الثقافية للتحديات المطروحة على أمتنا منذ بداية الغزو الاستعماري الغربي للمنطقة العربية.

(٢) فشل العرب في غرس التقاليد الثقافية الموروثة والأصيلة في كل فرد وكذا إيجاد حلول ثقافية فعالة للتحديات المطروحة على كافة أصعدة الحياة الاجتماعية.

(٣) الصراعات الحادة التي يشهدها العرب بين الاشتراكيين والرأسماليين والذي أدى إلى وجود ثقافة شبه مشوهة تم استعارة الجزء الديناميكي منها من الغرب على حين بقيت الأجزاء الموروثة مجمدة عاجزة عن التطور الذاتي ويظهر العجز المتأصل في تلك الثقافة المشوهة في عدم التكيف مع معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي.

(٤) التحولات الاقتصادية وما رافقها من مشكلات اجتماعية أهمها تفاقم مشكلة البطالة مما يؤدي إلى زيادة معدل الجريمة والعنف والإرهاب وإدمان المخدرات. هذا فضلا عن اتجاه بعض الدول لتحميل ذوي الدخل المحدود بعض نفقات التعليم والعلاج والخدمات مما ترك آثاراً سلبية في هذه المجتمعات.

(٥) إن ثورة الاتصالات وما لديها من قدرة على غزو المنطقة ثقافيا من قبل الدول الغربية سيكون له تأثير في تغيير العادات والتقاليد للمنطقة العربية وما يصاحبه من التأثير في الانتماء والهوية وظهور التفكك الأسري وانتشار وازدياد العنف وانتشار المخدرات والأمراض النفسية.

التهديدات العسكرية:

- تتمتع الدول العربية بقدرة عسكرية لا بأس بها ويوجد لديها أحدث الأسلحة العالمية ولكن هناك عوامل كثيرة لها آثارها السلبية نوجزها فيما يلي:

أ - اختلاف النظرية العسكرية بين الدول العربية: حيث يتبع بعض منها العقيدة الغربية في حين يتبع البعض الآخر العقيدة الشرقية.

ب - لا يتفق تنظيم القوات العربية مع طبيعة الأرض في الدول العربية والتي تتميز بطول السواحل مع صغر وضعف إمكانيات القوات البحرية العربية.

جـ - عدم توفر القاعدة الصناعية الحربية المتكاملة والتي يمكنها تلبية مطالب الدول العربية من التسليح مما يؤدي إلى لجوئها إلى الدول الكبرى لشراء السلاح وما يتبع ذلك من فرض قيود عليها.

د - عدم رغبة بعض الدول العربية في وضع اتفاقية الدفاع العربي المشترك

موضع التنفيذ حيث تفسرها كل دولة من منظورها الخاص . ونجد أنه في الوقت الذي ترفض فيه دولة عربية تطبيق اتفاقية الدفاع عند تعرض الكويت للعدوان نجدها تطالب تطبيق الاتفاقية عندما تعرضت للعدوان الخارجي .

هـ- خشية بعض الدول العربية والتي لديها قوات مسلحة كافية لتحقيق أمنها القومي من الاستعانة بقوات مسلحة من بعض الدول العربية الأخرى خشية تدخلها في الشئون الداخلية لها . بل لجأ بعض منها إلى الاستعانة بقوات مسلحة من دول غير عربية مثلما فعلت الكويت بعد الغزو العراقي لها عام ١٩٩١ .

- وقد شغل العالم العربي بعدد من الحروب في كل أقاليمه الفرعية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب .

ومثل هذه الحروب الممتدة لم تحدث في أي فترة من التاريخ العربي على مدى الأربعة عشر قرنًا الماضية ولا يوجد إقليم آخر مماثل للمنطقة العربية قد شهد هذا العدد من الحروب المتزامنة في نفس الوقت .

وبالرغم من ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع ضمن إستراتيجيتها أن تتفوق القدرة القتالية الإسرائيلية على القدرة القتالية للدول العربية مجتمعة .

البـاب الثاني

الحروب في منطقة الشرق الأوسط

عـام :

١ـ تلازمت الحروب على مر العصور والأزمان كظاهرة اجتماعية للتاريخ الإنساني حتى أصبح يزخر بالعديد من الصور والأشكال المختلفة لها وبالعديد من أسبابها ودوافعها، والتي كان للتطور الهائل والسريع في آلياتها وأدواتها أكبر الأثر في تطور مفاهيمها ونوعها وتصنيفها بصفة عامة وأهدافها التي تسعى لتحقيقها ومجالاتها ووسائلها بصفة خاصة.

٢ـ ونظراً للارتباط الوثيق والمباشر بين الحرب والاقتصاد خاصة بعد ظهور الجيوش النظامية وزيادة النفقات والأعباء المالية فضلا عن الرغبة الملحة للعديد من الدول سواء داخل المنطقة أو خارجها في امتلاك كل ما هو جديد بالترسانات الحربية حفاظا على تفوقها وفرض سيادتها وسيطرتها على الآخرين نجد أن الدوافع الاقتصادية والتي كانت على مر التاريخ أحد الأسباب الرئيسية للحروب قد تحولت في عالمنا اليوم إلى حروب قائمة بحد ذاتها (الحرب الاقتصادية) أحد آلياتها التكتلات والتجمعات الاقتصادية في كافة أرجاء العالم.

٣ـ وعلى الرغم من الجهود التي تبذل في كافة النواحي سواءً من المنظمات أو الهيئات أو الحكومات التي تنادي بالسلام وفض وإنهاء المنازعات بالطرق السلمية وضبط التسلح وإخلاء العديد من مناطق العالم ومنها منطقة الشرق

الأوسط والتي تعد بؤراً للصراعات من كافة أسلحة الدمار كأفضل السبل لتحقيق الأمن والسلام الدوليين والعدل والمساواة بين جميع الدول صغيرها وكبيرها إلا أن تصورات وأوهام الهيمنة والسيطرة وفرض السيادة والتفوق على الآخرين ما زالت أهدافا بل إستراتيجيات وسياسات تنطلق إلى تحقيقها العديد من الدول (منها إسرائيل وإيران وتركيا في منطقتنا العربية).

٤ ـ ومن المسلم به أن منطقة الشرق الأوسط وبالنظر لأهميتها الإستراتيجية (سياسية ـ اقتصادية ـ عسكرية) تعد واحدة من أكثر مناطق العالم سخونة عانت ولا زالت تعاني ويلات حروب مستمرة شهدتها وما زالت على مر تاريخها الطويل حتى باتت حديث عالم اليوم إذ لا يخلو مؤتمرا أو اجتماعًا على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي من الحديث عنها وعن أسلوب وكيفية تهدئة واستقرار الأوضاع بها وبدولها.

ولعل إدراج مشكلات المنطقة وكافة جوانبها ومردوداتها على قائمة أولويات واهتمامات الدول الكبرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك.

٥ـ أتناول موضوع هذا الباب بالدراسة والتحليل من خلال ثلاثة فصول رئيسية كالآتي:

أ ـ الفصل الثالث: **التأصيل النظري وأسباب الحروب**

ب ـ الفصل الرابع: **الجولات العربية الإسرائيلية وحروب المنطقة**

جـ ـ الفصل الخامس: **الحروب الأهلية والمشكلات الحدودية بالمنطقة.**

الفصل الثالث

التأصيل النظري وأسباب الحروب

التأصيل النظري للحروب:

تاريخ الحرب:

من يتأمل التاريخ البشري منذ العصور القديمة يجد أن الحرب كانت موجودة دائما، تثار بين الأفراد والجماعات والعشائر ثم القبائل، وحتى عندما تطور الإنسان خلال درجات الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي استمرت الحروب ولم تتوقف.

ولقد قامت الحروب المستمرة في ممالك وإمبراطوريات العالم القديم كقدماء المصريين والهكسوس والحيثيين والآشوريين وأهل بابل وفينيقيا والفرس والإغريق. كما انقضت قبائل الشمال البارد على وديان المناطق المعتدلة وحوض البحر المتوسط حيث الشمس والمياه والأرض الخصبة والثروة والرزق كما لم تنقطع المنازعات والحروب بين مدن الإغريق القديمة المتجاورة.

ولقد قاسى العالم ويلات كثيرة نتيجة الحرب والاضطهادات الدينية في القرون الوسطى وقت أن طاردت الوثنية الديانة المسيحية في عهدها الأول في الإمبراطورية الرومانية ثم ما كان من انتشار المسيحية بعد ذلك في أنحاء الإمبراطورية وقيام الإمبراطور الذي اعتنق المسيحية بمطاردة الوثنية داخل الإمبراطورية وخارجها. وكذلك ما كان من صراع المسيحية والإسلام وإعلان أوروبا الحرب الصليبية بلا مبرر على الشرق الإسلامي.

ومع تطور العالم فقدت المنازعات الدينية واختلاف المذاهب الأهمية التي

تؤدي إلى الحروب بين الأمم والشعوب. وحلت محلها حروب السيطرة والتوسع من ناحية وحروب التمرد والاستقلال من ناحية أخرى وقام المستعمرون بإخضاع شعوب عريقة في الحضارة باسم المدنية والحماية مثل الهند والصين وتونس والجزائر وأواسط إفريقيا. وظلت معظم حروب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حروب فتح لكسب المواد الأولية والأسواق والسيطرة والاتساع على حساب الشعوب الضعيفة. وظل هذا التنافس الاستعماري إلى أن جاء القرن العشرون ليشهد حربين عالميتين، انتهت الأخيرة منهما بأبشع ضروب القتل والفتك والتعذيب بإلقاء قنبلتي هيروشيما ونجازاكي.

ولقد قامت الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٤ لرغبة الدول التي خاضتها في بسط نفوذها وسيطرتها على مناطق إستراتيجية بالنسبة لها وكذا توسيع سيطرتها الاقتصادية وفرض نفوذها على طرق المواصلات المهمة عبر القارات.

وفي عام ١٩٣٩ قامت الحرب العالمية الثانية لتنتهي بالقضاء على أطول عصور الاستعمار الأوروبي وذوبان الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية ولقد كان من أهم نتائجها ظهور العملاقين الأمريكي في الغرب والاتحاد السوفيتي في الشرق ولقد كان لتعاظم القوى النووية وزيادة الفجوة بينهما وبين ما يسمى بالقوى الكبرى (بريطانيا - فرنسا . . .) أن ظهرت تسمية القوى العظمى التي طبقت على العملاق الذي يسيطر على نصف الكرة الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية) والعملاق الآخر في الشرق منها والذي يحتل هذا الجزء من العالم الذي أطلق عليه فليسوف الجيوبوليتيك (ماكندر) قلب اليابسة (Heart land concept). وكان للاختلافات الكبيرة بين أهدافها ومصالحهما القومية وامتدادها لتغطي الكرة الأرضية بيابسها ومياهها أن جعلت الكرة الأرضية مسرحا لهما.

ومع تواجد ما أطلق عليه الردع أو الرعب النووي جعل كل منهما يحيط نفسه بدوائر من خطوط الدفاع تتمثل في تكتلات وأحلاف أو معاهدات وتسهيلات تضم مجموعة من الدول إما لكي تتمتع بمظلة حماية نووية أو حليف قوي سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا يؤمن لها مصالحها وأهدافها القومية. وأصبحت النزاعات أو الصراعات تقتصر مسارحها على تلك الأجزاء الساخنة من العالم.

وأصبحت إدارة الأحداث غالبا ما تتم في شكل حروب محدودة أو محلية أو غير ذلك من صور الحرب التي يستخدمها صناع القرار السياسي والعسكري تجنبًا لمواجهة شاملة قد تجر إلى مواجهة نووية تقضي على الحضارة أو البشرية كلها بصرف النظر عما يصنعه هؤلاء الصناع من قيود لامتداد الدمار وشموليته.

وأن الحروب والتي تشارك فيها الدول العظمى أو الكبرى ولكن دون استخدام كامل لكافة إمكانياتها وقدراتها العسكرية النووية والتقليدية سواء أطلق على هذه الحروب الحروب المحدودة كما يسميها الغرب أو الحروب المحلية كما يطلق عليها الشرق أو ما استحدث مؤخراً وما يسمى بالحرب بالوكالة، هو مفهوم يكاد يكون مشتركًا في إستراتيجية الغرب والشرق ويرمى أساسا إلى:

أ - تجنب المواجهة الشاملة والمباشرة للقوى الكبرى.

ب - إدارة الصراع المسلح في مناطق الاشتعال خارج أراضي القوى الكبرى ذاتها مما يجعلها تتجنب آثارها التدميرية الكبيرة عليها.

جـ - التحكم في إدارة الصراعات عالميا وبأسلوب يحفظ للقوى الكبرى إمكانياتها وفي نفس الوقت يستنزف قوى الدول النامية أو دول العالم الثالث.

أنواع الحروب:

يختلف تصنيف الحروب ونوعيتها طبقًا للمفاهيم الغربية والمفاهيم الشرقية، بصفة عامة وفي أي مدرسة من هاتين المدرستين فإن الحروب يمكن أن تقسم طبقًا للأهداف التي تسعى لتحقيقها وطبقًا للوسائل المستخدمة لخوضها وأخيراً طبقًا لمجالها الجغرافي

تقسيم الحروب من وجهة النظر الغربية إلى:

أ- حروب نووية مطلقة (شاملة) General Nuclear War

وهي حرب بين إحدى دول التحالف الغربي وإحدى الدول الشرقية. وتعني الحرب النووية المطلقة أي أن كلا الجانبين سوف تستخدم جميع القوات النووية المتيسرة لديها من لحظة بدء الحرب.

والحرب النووية المطلقة قد تكون:

أ ـ حرب مدبرة Deliberate War

تخطط وتشن وتدار بواسطة إحدى القوى العظمى مستخدمة فيها كل إمكانيات التدمير النووي المتيسرة لديها. وتكون هذه الدولة التي شنت الحرب على دراية تامة وعلم تام بأن هذا الخيار من جانبها سيجعلها تتجنب آثار مثل هذه الحرب على شعبها أو حربا غير مخططة أو غير مقصودة عندما لا يتيسر شن مثل هذه الحرب بطريقة مخططة سوف تؤدي إلى دمار نووي لكلا الدولتين. ومعظم مخططي الإستراتيجية لديهم القناعة بأن الحرب النووية المطلقة سيغلب على نشوبها حالة الحرب غير المخططة ولذلك فقد ركزوا على أن تبدأ الدولة ضربتها النووية أولاً.

ب ـ حرب محدودة: Limited War

وهي صراع يستخدم فيه المتحاربين أجزاء فقط من موارد وإمكانيات الدولة الشاملة سواء اقتصادية أو بشرية أو عسكرية. وهذا يعني أن الحرب المحدودة تتصف بالقيود التي تضع فيها الأطراف المتصارعة إمكانياتها طواعية في إطار ما يطلق عليه «ليدل هارت». «بإستراتيجية الأهداف المحدودة».

وتعني هذه القيود حجم وطبيعة القوات والوسائل المستخدمة ومناطق الصراع وكذا الأهداف المطلوب تدميرها أو الاستيلاء عليها وقوة الضربات النووية ولذلك يختلف مجال وشدة الحروب المحدودة اختلافا كبيراً طبقًا للقيود التي يفرضها المتحاربون وتبعًا لذلك تحدد وجهة النظر الأمريكية ثلاثة أنواع للحروب المحدودة هي:

(١) حرب نووية محلية: Local Nuclear War

وهي التي تستخدم فيها الأسلحة النووية بشكل مقيد إما في شكل أنواع من الأسلحة النووية محدودة القوة التدميرية. أو محدودة التأثير مثل الوسائل التكتيكية للتدمير النووي. أو الوسائل النووية النظيفة التي نادت الولايات المتحدة الأمريكية باقتصار تأثيرها على التدمير واللهب وخلوها من الإشعاع. أو في شكل إستراتيجيات ردع نووي محدودة مثل انتقالها من إستراتيجية الردع الشامل أو

الجسيم إلى إستراتيجية الرد المرن، وما تلى ذلك من إستراتيجيات مختلفة، وقد تسمى بالحرب النووية المحدودة. ويطلق عليها محدودة من منطلق أنها تنشب خارج أراضي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وهو على أي حال تقسيم لم يتفق الاتحاد السوفيتي السابق على إمكان تنفيذه لأنه في حالة استخدام الأسلحة النووية فلن يكون هناك حد تقف عنده حدود استخدامها.

(٢) حرب تقليدية محدودة ـ أو حرب محلية غير نووية:

وهي تلك النوعية من الحرب التي تستخدم فيها الأسلحة التقليدية فقط ويشترك فيها الدول العظمى أو قوى كبرى أخرى. بالإضافة إلى الدول التي تدور في مسارحها هذه الحروب. ومن يتتبع تاريخ الحروب بعد الحرب العالمية الثانية يجد أن مفهوم تحديد الحرب ينطلق إما من الاتساع الجغرافي الذي تدور عليه الحرب أو إحجام الدول الكبرى في استخدام الأسلحة النووية حتى محدودة التأثير وإما بتحديد حجم تدخل القوى الكبرى في هذه الحروب على قدر الإمكان. وقد يمتد التحديد إلى حصار مسرح الصراع ومنع إمداده بالأسلحة.

(٣) حرب محلية: Local War

هي الصراعات المسلحة التي تنشب في المناطق النامية من العالم دون الاشتراك المباشر من القوى العظمى. ويعتبر الصراع العربي الإسرائيلي من الحروب المحلية. وأخيراً فقد استحدث نوع آخر من الحروب وهو الحرب بالوكالة.

وهو ذلك النوع من الحروب التي تشارك فيه القوى العظمى أو الكبرى بطريق غير مباشر عن طريق الاستعانة بقوات دولة تابعة أو متحالفة. ومثال لذلك ما لجأ إليه الاتحاد السوفيتي السابق في الحرب التي دارت في الأوجادين (الصومال الغربي) بين القوات الصومالية والإثيوبية واستعانة الاتحاد السوفيتي السابق بالقوات الكوبية وإنهاء هذه الحرب لصالح إثيوبيا.

جـ ـ الحرب الباردة: Cold War

وهي نوع من أنواع التوتر أو النزاع لجأت إليه القوى العظمى والكبرى في العالم

لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية مستخدمة الوسائل المختلفة عدا الاستخدام المباشر للقوة العسكرية في هذا التوتر لتنتهي إلى حرب ساخنة وتقف القوة المسلحة كقوة ردع بما يحمله هذا المفهوم من إمكانيات وقدرة على الاستخدام، يجعل القوى المتصارعة تلجأ إلى استخدام وسائلها إلى الحد الذي يوقفها عند حافة الصراع المسلح؛ ولهذا فقد سمي هذا النوع من التوتر أو النزاع بالحرب الباردة لما يحيط به من إجراءات مثل تعبئة القوة العسكرية. ورفع حالة استعدادها وإعادة توزيعها على مناطق الصراع.

هناك مصطلحات أخرى للحرب مستخدمة من وجهة النظر الغربية وهي:

أ- الحرب الوقائية Preventive War

تشن للحصول على المبادأة بحجة أن الحرب أصبحت حتمية من جانب العدو ولذلك يجب منعه من الحصول على مكاسب قد ينالها إذا تمكن من بدأ الحرب.

أو التي قد يحصل عليها بدون اللجوء إلى الحرب إذا لم يواجه بقوة في الوقت المناسب. وبمعنى آخر فهي حرب تشن على اعتقاد بأن الصراع المسلح رغم أنه قد يكون غير وشيك الوقوع فهو حتمي وأن أي تأخير في بدئه قد يتضمن مخاطر أكبر.

ب- الضربة المسبقة (الهجوم المسبق) Preemptive strike

وهو الهجوم (الضربة) الذي يشن على أساس اعتقاد جازم واقتناع كامل بأن هجوم العدو وشيك أو قريب وتوجه بغرض إحباط وإفشال نوايا وتجهيزات العدو للهجوم.

جـ- الغـزو Invasion

هو استخدام القوات المسلحة في إطار العلاقات بين دولتين، لا تبرر ضرورات دفاعية للدولة الغازية، ولا يتم بتفويض من المجتمع الدولي ولا يتم برضاء شعب الدولة التي يستخدم ضدها العنف وهو في مفهومه العام توسع دولة على حساب دولة أخرى باستخدام القوة العسكرية وهو إجراء ضد كافة المواثيق والقوانين

الدولية. ويبدأ الغزو باحتلال أراضي الدولة وعدم الرغبة في الجلاء عنها وقد ينتج عنه في النهاية استعمار للدولة التي تم غزوها.

د ـ التدخل Intervention

هي تلك المواقف التي تحاول فيها دول عظمى أو كبري أو منظمة دولية أو مجموعة دول فرض إرادتها على دولة صغيرة على أن يكون مخططًا منذ البداية أن مدة العمل محدودة دائما وتوجه للتغيير أو الاحتفاظ بالبناء السياسي والاجتماعي في المجتمع أي للدفاع عن بعض المفاهيم الخاصة بالشرعية أو النظام السياسي المثالي كما تتصوره القوة المتداخلة أو الرأي العام وعادة ما يكون التدخل ضد إرادة جموع الشعب صاحب المصلحة الحقيقية بغض النظر إذا ما جاء ضد إرادة السلطة الحاكمة أم بإرادتها أو حتى بناء على طلبها وتعتبر الأمثلة التالية من أمثلة التدخل والغزو:

(١) تدخل الاتحاد السوفيتي السابق في المجر في نوفمبر ١٩٥٦ لإسقاط حكومتها غير الموالية للشيوعية.

(٢) غزو تشيكوسلوفكيا بواسطة قوات الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا وبولندا وبلغاريا في ٢١ أغسطس ١٩٦٨ تحت اسم وحدة العقيدة وتماسك حلف وارسو.

(٢) إبرار قوات الأسطول الأمريكي في لبنان والإبرار الجوي البريطاني في الأردن يوليو ١٩٥٨ بحجة إخماد الثورة الأهلية في لبنان والمحافظة على حكم الملك حسين عقب ثورة العراق.

(٤) التدخل السوفيتي الكوبي في اليمن الجنوبية خلال يوليو عام ١٩٧٨ لدعم مؤامرة اغتيال الرئيس سالم ربيع ووصول العناصر الماركسية للسلطة.

(٥) التدخل السوفيتي السابق في أفغانستان عام ١٩٧٩.

(٦) الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

هـ ـ تقديم المعاونة Affording Support

تنفذ نفس شروط ومواقف التدخل ولكن الاختلاف الأساسي أن المعاونة تكون بناء على طلب السلطة الحاكمة بشرط أن ينال رضاء جموع الشعب كما حدث في الكويت عام ١٩٦١ وفي قبرص ولبنان وفي زائير في عدوان شابا الأول والثاني عندما استعانت بقوات مغربية وإفريقية وفرنسية وبلجيكية.

أنواع الحروب من وجهة النظر الشرقية:

باعتبار أن المتناقضات تتحكم بشكل أساسي في المضمون الاجتماعي والسياسي للحروب فهي تقسم الحروب كالآتي:

أ ـ التقسيم من وجهة نظر مسببات الحرب:

(١) حروب مذهبية Ideological Wars

وهي التي تقوم بين مذهبين اجتماعيين متضادين كالتي تقوم بين الاشتراكية والرأسمالية.

(٢) حروب استعمارية:

التي تنشأ بين الدول الاستعمارية (مثل الحروب بين فرنسا وألمانيا).

(٣) حروب التحرير الوطنية:

تقوم بها شعوب البلاد غير المستقلة أو التي استقلت حديثا إما للحصول على استقلالها أو للمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي مثل (حرب الجزائر ـ حرب عام ١٩٥٦ ـ حرب ناميبيا في الجنوب الإفريقي ـ حرب إريتريا في القرن الإفريقي).

(٤) الحروب الطبقية (الأهلية الثورية):

وهذه الحرب تدار بين طبقات الشعب العاملة وبين الاحتكارات الرأسمالية المستغلة وكذا الحروب الأهلية في البلاد التي استقلت حديثًا لتدعيم وحدتها الوطنية ووحدة أراضيها (مثل الصراع في روديسيا).

ب- التقسيم من وجهة العدل أو العدوانية:

(١) حرب عادلة:

هي تلك الحروب التي تخوضها الشعوب باسم الحرية للتحرر من السيطرة الأجنبية والاستغلال والظلم والاضطهاد الاجتماعي أو للدفاع عن استقلالها وسيادتها الوطنية ضد أي عدوان أو لاستعادة حقوقها مثل (حرب الجزائر - حرب العرب مع إسرائيل - حرب فيتنام - حرب ناميبيا - حرب إريتريا).

(٢) حروب عدوانية:

وهي الحروب التي تشن بهدف تصفية النظم الوطنية والاستيلاء على أراضي الغير واستعباد شعوبها ونهب ثرواتهم.

جـ- التقسيم من وجهة نظر امتداد الحرب على المسرح العالمي:

(١) حرب عالمية World War

هي التي يتسع مجالها الجغرافي نتيجة كبر عدد الدول المشتركة وتنفذ بها جميع صور العمليات سواء هجومية أو دفاعية على شكل عمليات إستراتيجية في مسارح العمليات (الحرب العالمية الأولى اشتراكت فيها حوالي ٣٦ دولة - الحرب العالمية الثانية حوالي ٦١ دولة كانت تمثل في ذلك الوقت معظم دول العالم قبل استقلال دول آسيا وإفريقيا).

(٢) حروب محلية:

وهي التي يقتصر مجالها الجغرافي على أراضي الدولتين طرفي الصراع.

د - من وجهة وسائل إدارة الصراع المسلح:

(١) حروب تقليدية.

(٢) حروب نووية.

هـ- التقسيم من ناحية المدة:

(١) حرب قصيرة المدى (حرب أكتوبر ١٩٧٣).

(٢) حرب طويلة المدى (فيتنام - كوريا).

و ـ التقسيم من حيث شدة الحرب وكثافتها:

(١) حرب مريرة:

بناء على أهمية الحرب بالنسبة للجانبين المتصارعين أو لكل منهما، ففي حروب التحرير أو حرب بين نظامين اجتماعيين يتحتم فيها الحسم؛ لذلك تكون هذه الحروب حروبا مريرة وعنيفة.

(٢) حرب معتدلة:

وهي الحرب التي تقبل فيها المساومة والحلول الوسط كما في منازعات الحدود.

من وجهة النظر الإسلامية:

إذا كان ما سبق مفهوم الشرق والغرب عن الحرب فما هو مفهوم الحرب في الإسلام. فلقد ورد في القرآن الكريم (١٣٣ آية) بها لفظ السلم وما اشتق منه. علاوة على أن تحية الإسلام هي لفظ السلام نفسه. لذلك يعتبر السلم في الإسلام هو القاعدة الثابتة والحرب هي الاستثناء. وتعني الحرب قتال العدو لتأمين حرية نشر الدعوة والدفاع عن الدولة الإسلامية. وليس من أهداف الحرب نشر الدعوة بل حماية نشرها لأنه لا توجد آية واحدة في القرآن تشير إلى القتال لحمل الناس على اعتناق الإسلام. بل على العكس فقد نهى القرآن عن نشر الدعوة بالقوة أو الإكراه وقد أشارت القيادة الإسلامية قديما أن الأمة بغير جيش قوي عرضه للضياع ومطمع لأعدائها فإذا كان جيش قوي احترم العدو إرادتها فلا تحدثه نفسه بالاعتداء عليها فيسود عند ذلك السلام.

أليس هذا هو نفسه مفهوم إستراتيجية الردع في القرن العشرين لقد تعلمها المسلمون من كتاب الله منذ أربعة عشر قرنا في قول الحق تعالى:

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٦٠].

إن القتال يعتبر الوسيلة الأخيرة التي يلجأ إليها المسلمون بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية وكافة المحاولات سعيا إلى السلام وتجنبًا لسفك الدماء.

ومن وجهة النظر الإسلامية يمكن تقسيم الحروب إلى نوعين:

(١) قتال المسلمين للمسلمين:

هذا النوع من القتال هو شأن من الشئون الداخلية للمسلمين فقد فرض القرآن حالة بغي وخروج على النظام العام تقع بين طوائف المسلمين بعضها مع البعض أو بين الرعية وراعيها فوضع لها تشريعًا من شأنه أن يحفظ على الأمة وحدتها وعلى الهيئة الحاكمة سلطانها وهيبتها ويقي المجموع شر البغي والتعادي فقد قال الله في كتابه العزيز:

﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

هذه الآية تفرض حالة خلاف تقع بين طائفتين من المؤمنين ولا يستطاع حله بالوسائل السلمية فتلجأ كل منهما إلى القوة فتوجب هذه الآية على الأمة الإسلامية أن تنظر فيما بينهما من أسباب الشقاق وتحاول الإصلاح بينهما فإن وصلت إلى ذلك عن طريق مفاوضات وأخذ كل ذي حق حقه ورد الباغي واستقر الأمن فقد كفى الله المؤمنين شر القتال.

وإن بغت إحداهما على الأخرى واستمرت في العدوان بينما رأت الأخرى أن تخضع للحق وتنزل على حكم المؤمنين كانت بذلك باغية خارجة على سلطة القانون متمردة على النظام فيجب قتالها حتى تخضع وترجع إلى الحق.

إن القصد من هذا التشريع هو المحافظة على وحدة الأمة وعدم السماح لمجال فرقتها لذلك فهذه الحرب طريق للسلم وقضاء على البغي والعدوان وحفاظًا على الشرعية ومن أمثلة ذلك ما حدث بين دولة الكويت والعراق أيام حكم الرئيس

العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ عندما طالب بضم الكويت للعراق وهنا وقفت الدول العربية ممثلة في الجامعة العربية وشكلت قوة أمن عربية من السودان والأردن ومصر وسوريا والمملكة العربية السعودية وحاولت تلك القوات الحيلولة دون اشتباك العراق والكويت وفي نفس الوقت بدأت المساعي الحميدة بين الإخوة العرب في نطاق جامعة الدول العربية لتسوية النزاع بين العراق والكويت.

(٢) قتال المسلمين لغير المسلمين:

شرع قتال المسلمين لغير المسلمين لرد العدوان وحماية الدعوة وحرية الدين ولرفع الظلم ولذلك سالم المسلمون من سالمهم وحاربوا من اعتدى عليهم وجاءت كل صور جهادهم تشهد بذلك المبدأ طبقًا لقوله تعالى:

﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (البقرة: ١٩٠).

من ذلك يتضح أن الإسلام يدعو للجهاد كضرورة لحماية حرية العقيدة ولرفع الظلم وأن الإسلام لا يؤمن بالحروب التي تثيرها العصبية أو العنصرية كما يستبعد تلك الحروب التي تثيرها المطامع والمنافع مثل حروب الاستعمار والاستغلال كما يستبعد تلك الحروب التي يثيرها حب الأمجاد الزائفة أو حب المغانم الشخصية.

أسباب الحروب

تختلف الظروف والدوافع التي تؤدي إلى الحرب سواء أكانت هذه الحروب محدودة أو شاملة أو حرب نووية أو تقليدية باختلاف الظروف الدولية. وهذا يعني أنه قد تكون أحد الدوافع البسيطة جدا في وقت بلغ فيه التوتر الدولي أشده سببًا في اندلاع الحرب بين دولتين ثم سرعان ما تتقلب إلى حرب عالمية تظل العالم بأسره في أتونها مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى إذا أدى مقتل ولي عهد النمسا بيد أحد الصربيين إلى قيام الحرب بين النمسا والصرب في وقت بلغ فيه التوتر الدولي ذروته، إلا أنه يجب أن ندرك أن السبب الحقيقي لم يكن مقتل ولي عهد النمسا بل كان السبب هو تلك المنافسة الدولية الحادة بين (ألمانيا ـ وفرنسا وروسيا) وغير ذلك من أسباب اقتصادية.

ولقد كان للتطور الكبير في منظومة التسليح أثره الكبير وخاصة في الفترة التي كانت تسودها الحرب الباردة، وأصبحت حالة التوتر هي الصفة المميزة في عصرنا الحالي وبدراسة التاريخ القديم والحديث نجد أن للحرب أسبابًا وظروفًا ودوافع عديدة إلا أنه من الصعب الوقوف على حقيقة هذه الأسباب، بتحليل الحروب المختلفة التي حدثت في العالم نجد أنها كانت نتيجة أحد خمسة أسباب رئيسية هي:

١ـ أسباب جغرافية.

٢ـ أسباب سياسية.

٣ـ أسباب اقتصادية.

٤ـ أسباب عسكرية.

٥ـ أسباب اجتماعية.

الأسباب الجغرافية:

إن أبعاد ومساحة أراضي الدول والوحدات السياسية قد تكون سببا في اشتعال الحرب بينهم فإذا كانت رقعة الدولة صغيرة ومحدودة مثل إسرائيل، فإنها تحرص دائما على الحصول على المبادأة ونقل الصراع إلى أراضي دول الجوار حيث لا يتوفر لها العمق الإستراتيجي للدفاع عنها، وإذا كانت حدود الدولة داخلية (حبيسة) وليس لها شواطئ على البحار أو المحيطات فقد يكون ذلك سببًا دائمًا في نزاعها مع جيرانها في محاولة منها للحصول على جزء من الساحل تطل به على أحد البحار حولها مما يسهل لها حركة التجارة وحرية التحرك البحري وتحسين خطوط مواصلاتها، مثال ذلك الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠ ومحاولة العراق الاستيلاء على شط العرب للحصول على منفذ على الخليج العربي بما يمكن من تصدير البترول بواسطة الناقلات إلى الدول الغربية.

إن طبيعة مسرح العمليات داخل الدول نفسها تؤثر بالتالي على حجم وتنظيم القوات المسلحة وعلى تحقيق التوازن بين الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لها ارتباطا بالتوازن الجيوبوليتيكي وأيضًا تؤثر طبيعة المسرح على نوع الصراع ومدته

وأسلوب إداراته فالطبيعة الجبلية الوعرة أو الغابات والأحراش الكثيفة لها خصائص مميزة في حجم القوات المستخدمة وتنظيمها وتسليحها وشكل الأعمال القتالية ومدتها حيث يمكن أن تمتد لعدة سنوات وتصبح أعمال القتال التقليدية صعبة التنفيذ ويبرز أسلوب حرب العصابات.

الأسباب السياسية:

يتوقف هذا السبب على الأهداف السياسية التي يسعى كل طرف من الأطراف المتصارعة إلى تحقيقها، وبناء على ذلك تحدد طبيعة الحرب من حيث شدتها وكثافتها وتكون إما حرب شرسة مريرة أو حرب معتدلة. فمثلا إذا كان كلا الطرفين يسعى لتحقيق أهداف محددة كحل مشكلات الحدود أو مسائل ذات طابع إقليمي فإن الحرب تصبح صراعًا محدوداً بالنسبة لعامل الوقت وحجم القوات المشتركة أي حرب معتدلة، في حين إذا كان الطرفان المتصارعان يهدف أحدهما إلى الاستيلاء على مناطق حيوية داخل حدود الطرف الآخر أو يحاول فرض إرادته عليه أو تغيير النظام السياسي والاجتماعي. فهنا تصبح الحرب شرسة ومريرة ويصعب الوصول إلى حل وسط أو اتفاق يرضي الطرفين. إن الصراع المسلح في عصرنا الحالي يخضع لعوامل التوازن وضبط التسلح بالإضافة إلى الاهتمامات الإستراتيجية المتناقضة في منطقة الصراع وإن دراسة وتحليل ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط وأهداف تلك الدول ومدى احتمال تدخل أطراف أخرى لمعاونة الأطراف المتصارعة وردود الأفعال وتطور الأحداث المنتظر على الموقف العالمي يفرض أسلوبًا خاصا في إدارة الصراع المسلح.

الأسباب الاقتصادية:

قد ينشأ الصراع بين الدول وتشتعل الحروب بغية الحصول على المواد الخام وتأمين خطوط المواصلات والأسواق التجارية عبر البحار والأمثلة على ذلك تزخر بها عصور الإمبراطوريات عبر التاريخ الطويل للأمم والحروب الصليبية والحرب العالمية الأولى والثانية.

وبزوال عصر الإمبراطوريات واستقرار العلاقات الدولية في ظل مبدأ المساواة والتعايش السلمي بين الشعوب نشأت أفكار جديدة تهدد السلام العالمي نتيجة

الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين دول العالم المتقدم في الشمال والدول النامية في الجنوب. وانعكس التقدم التكنولوجي لدول الشمال على رفع مستوى معيشة الفرد مع تكدس الثروات ورفاهية مجتمعات هذه الدول، وفي المقابل واجهت دول الجنوب أخطار انخفاض مستوى الدخل. هددت نظمها الاجتماعية والسياسية بشكل أو بآخر، واجهت بعض الدول النامية مشكلة نضوب الموارد والتقلبات البيئية مما أدى للجفاف وتفشي المجاعات والأمراض التي فتكت بالسكان وواجهت دولا نامية أخرى زيادة سكانية رهيبة التهمت عائدات الإنتاج وفائض الدخل بما أجهض المجهودات والخطط لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة. ويعتبر الانفجار السكاني على هذا النحو أكبر خطر يهدد السلام والأمن العالميين ولقد أصبحت التهديدات الاقتصادية للأمن القومي للدول والتكتلات أكبر أثرا وأعظم خطرا من التهديدات العسكرية، الأمر الذي يفرض التدخل الفعال لتقليص آثاره المدمرة على الأمن والاستقرار الدوليين ولن يسود السلام بالمنطقة ولن تكون هناك تنمية حقيقية للدول بمنطقة الشرق الأوسط ولن تزول التوترات في العلاقات الدولية بدون ضغط لنفقات السلاح الباهظة وتوجيه هذه النفقات نحو تنمية أدوات الإنتاج في الزراعة والصناعة وتقليل الفجوة المتزايدة الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية.

البترول كأحد الأسباب الاقتصادية للحروب:

يعتبر البترول في عصرنا الحالي وحتى عقدين قادمين من الزمان أهم المواد الخام على الإطلاق لكونه مصدر الطاقة الأول الوثيق الصلة بالسلام والأمن الدوليين. وتمد منطقة الخليج العربي معظم دول أوروبا الغربية وحلفاء أمريكا من دول الشرق الأقصى في كوريا الجنوبية وتايوان واليابان بمعظم احتياجاتهم من البترول. وتأتي إمدادات بترول الخليج من إيران والعراق والكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها.

وتظهر الأحداث التي تتابعت على هذه المنطقة من حرب طويلة بين العراق وإيران وامتداد العدوان العراقي على الكويت إلى باقي دول منطقة الخليج وكذا استمرار الحرب في أفغانستان بين الثوار الأفغان وجيش الاحتلال السوفيتي تسعة

سنوات مدى اضطراب وعدم استقرار المنطقة وسيظل حرص الدول الغربية على تأمين منابع البترول والمحافظة باستمرار على تدفقه كمصلحة إستراتيجية عليا وقد يكون العائد الاقتصادي للبترول سببًا في توتر العلاقات أو الغزو فقد تحركت العراق للاستيلاء على منابع البترول في الكويت وبتواجد الخلاف بين السعودية واليمن على الحدود بسبب ظهور البترول بمنطقة الخلاف. ودارت الحرب بين اليمن الشمالي قبل الوحدة بينها وبين اليمن الجنوبي بسبب محاولات اليمن الشمالي ضمان استمرار مناطق البترول تحت سيطرته.

تجارة السلاح كأحد الأسباب الاقتصادية للحروب:

تدفع التجارة العالمية للسلاح كل القوى الكبرى في العالم إلى التورط في الصراعات الإقليمية من منطلق تزويد أطراف الصراعات بالسلاح والحصول على العائدات الكبيرة من جراء ذلك وتتميز صراعات الحروب المعاصرة بالاستهلاك السريع للذخائر وخاصة الصواريخ، الأمر الذي يعني مدارسة إمداد الأطراف المتصارعة باحتياجاتها من الذخائر وإلا تعرضت لهزيمة مريرة وتعتبر حرب أكتوبر ١٩٧٣ خير شاهد على ذلك حيث أدى الاستهلاك السريع للذخائر والأسلحة في الأيام القلائل الأولى لهذه الحرب إلى اضطرار الدولتين العظميين لسرعة تعويض الدول المتحاربة باحتياجاتها عن طريق جسور الإمداد الجوي والبحري وأصبحت بمقتضى ذلك مسئولة ضمنًا عن استمرار طرفي الصراع في الحرب دون أن يتعرض أي منهما لهزيمة تخرجه منها حيث تعني هزيمة أي طرف مساس بمصداقية واعتبار ومركز الدولة العظمى التي تمده بالسلاح ولقد أصبح الآن لتجارة السلاح سوقا دولية تخضع للعرض والطلب، وإن من مصلحة الدول المصدرة للسلاح والشركات المصدرة له استمرار الصراعات بين الدول والجماعات حتى تستطيع أن تجد سوقا لتصدير وبيع سلاحها. . وإذا ما هدأت الصراعات في منطقة فلا تلبث أن تحاول تلك الدول المصدرة إلى إشعالها مرة أخرى وفي مناطق أخرى لكي تستمر في بيع منتجاتها من السلاح.

الأسباب العسكرية:

ترجع معظم الأسباب العسكرية لإدارة الحروب إلى قيام الدول بالاحتفاظ بقوات مسلحة قوية لضمان سلامة الدولة. وإنشاء هذه القوات بهذه الصورة يعمل على تنافس الدول في التسلح وتسابقها في امتلاك أشد الأسلحة تدميراً وفتكًا مما يؤدي في النهاية إلى إشعال الحرب ويمكن إدراك ذلك بما تبذله الدول من جهود للحد من التسلح وضبطه.

إن الإسراف في التسليح ولو لضمان الأمن والاستقرار لا بد أن يشجع على العدوان ويدفع إليه. فالدول حين تجد في نفسها القوة تقوم بتحقيق مصالحها بوسائل العنف وتكون الوسائل العسكرية أو الحرب لحل المشكلات والمنازعات الدولية أقرب إلى منطق الدول من الوسائل السلمية أو السياسية ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو ما حدث في ألمانيا حينما رأت اندفاع الدول إلى زيادة قواتها العسكرية في الوقت الذي فرضت عليها معاهدة فرساي تجريد كامل لقوتها ـ أن اندفعت هي الأخرى عندما تيسر لها ذلك في طريق التسلح غير مكترثة بقيود معاهدة فرساي أو بعصبة الأمم ثم انسحبت في هذه العصبية وأعلنت الخدمة العسكرية الإجبارية وضاعفت قواتها المسلحة حتى كونت أعظم قوة عسكرية في أوروبا وهذا بلا شك كان من العوامل الأساسية التي شجعتها على خوض غمار الحرب العالمية الثانية.

وتعد القوات المسلحة وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار الإستراتيجي للدولة فإذا رأت أي دولة ما يهدد سلامة أمنها القومي لجأت إلى الحرب والأمثلة على ذلك عديدة فالولايات المتحدة الأمريكية حين انتزعت كوبا من إسبانيا عام ١٩٠٢ بعد الحرب الأمريكية الإسبانية كانت ترمي إلى تأمين سواحلها الشرقية. كما أن احتلالها للفلبين بعد ذلك كان يقصد منه تأمين سواحلها الغربية وأن تهديد الولايات المتحدة أخيراً بإعلانها الحرب على كوبا الشيوعية لا يمكن أن ينسى إذ إنه كان سيؤدي بالعالم كله إلى الحرب. ولقد كان ذلك بغرض تأمين نفسها ضد الأسلحة ذات المدى الطويل التي تمتلكها كوبا والتي تهدد أمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا رجعنا للحرب العالمية الأولى والثانية نجد أن السبب الحقيقي لدخول

الولايات المتحدة الحرب بجانب الحلفاء ضد ألمانيا كان لضمان التوازن الدولي في القارة فلا تسيطر على أوروبا قوة كبرى تستطيع أن تواجهها عبر الأطلنطي من الناحية الأخرى. كما أنه من أوضح الأمثلة على ذلك أيضًا هو ما قامت به إنجلترا عام ١٨٨٢م من احتلال مصر وذلك بعد أن قهرت قوات عرابي بحجة حماية الخديو، إلا أن الحقيقة كانت إرادة بريطانيا في السيطرة على قناة السويس لتأمين مواصلاتها الإمبراطورية إلى ممتلكاتها في شرق إفريقيا والهند.

الأسباب الاجتماعية:

وتتضمن هذه الأسباب ما يتعلق بخلافات الجنس أو الدين وهي خلافات لها طابعها الإنساني فهي صميم النوازع البشرية ولذلك فهي أقرب ما تكون اتصالاً بشكل المجتمع الإنساني وتطوره ونموه العقلي والفكري. فالتعصب العنصري أو الديني تحدده اعتبارات فكرية وفلسفية كائنة في عقل الإنسان أكثر مما تحدده النزعة المادية.

ولقد شهد العالم كثيراً من الحروب الدينية فالحروب الصليبية والحرب بين الكاثوليك والبروتستانت والحرب الأهلية في إنجلترا كلها حروب دينية دارت حول التعصب للعقيدة أو المذهب الديني، ولقد كان التعصب العنصري بدوره سببا لعدة حروب أخرى فالعداء ما زال مستمرا بين الأجناس البيضاء والصفراء والسوداء ويعتقد اليابانيون أن القنبلة الذرية ما كانت لتلقى على ألمانيا حتى إذا لم تسلم بالرغم مما سببته من خسائر فادحة في أوروبا واحتلالها لأوروبا الغربية بما فيها فرنسا ولكنها ألقيت على اليابان وذلك بسبب التعصب العنصري.

أمثلة تطبيقية عن أسباب بعض الحروب:

الحرب الصليبية:

بعد نجاح الإسلام في شق طريقه واجتذاب مسيحي الشرق الذين اعتبروا الإسلام مكملاً طبيعيا للدين المسيحي، بل إن بعضهم اعتبره مذهبا مسيحيا جديداً ولقد شجعهم على ذلك تقديس رسالة الإسلام لعيسى عليه السلام. ولقد تغلغلت دولة الإسلام في صميم القارة الأوروبية فشملت الأندلس وسردينيا وكورسيكا وجنوب إيطاليا، ومن ثم كان القضاء على الإسلام والمسلمين أملا تصبوا إليه الكنيسة والغرب ولاسيما فرنسا وأصحاب المصالح التجارية وسكان المواني

الذين كانوا يعانون الكثير من منافسة العرب التجارية لهم مما أدى إلى تكتل جهودهم لدعم الحملة ضد الإسلام وإشعال الحروب الصليبية.

ولقد وقعت ثماني حروب صليبية سوف نذكر منها ثلاثة فقط لأهميتها: فالأولى هي الحرب التي انتهت باستيلاء الغرب على الأراضي المقدسة وانتخاب (جودفوري دي بوريون) ملكا على أورشليم في ١٢ أغسطس عام ١٠٩٩م.

أما الحرب الصليبية الثانية في الأهمية فهي الحروب الصليبية الثالثة والتي استغلت بسبب ظهور صلاح الدين الأيوبي وتوليه قيادة المسلمين وانتصاره في معركة حطين المشهورة واستيلائه على الأراضي المقدسة وسقوط مملكة أورشليم في عام ١١٨٧م.

وعن الحرب الصليبية الثالثة في الأهمية فهي الحملة الصليبية السابعة التي جهزها لويس التاسع ملك فرنسا وأبحر بها على رأس أسطول قوامه ألف وثمانمائة سفينة وشرع في غزو مصر . فاستولى على دمياط ثم ما لبث أن هزم في موقعة المنصورة وتشتت جيشه كما وقع لويس أسيراً في يد العرب وسجن بالمنصورة وبعد ستة عشر عامًا عاد لويس التاسع وجهز الحملة الصليبية الثانية والأخيرة واتجه على رأس جيشه إلى تونس طمعا في القضاء على جناح المسلمين هناك، ولكن الطاعون باغته فمات دون أن يحقق أهدافه.

مما سبق يمكن بيان الدوافع الحقيقية لهذه الحروب، حيث نجد أن الدافع الرئيسي لها دافعا دينيا إلى جانب دوافع أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية كان سوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية بين شعوب أوروبا هو ما جعلها تتجه نحو هذه الحروب يحدوها الأمل في تحقيق حياة اجتماعية أفضل ومستقبل اقتصادي موفور بالرخاء على حساب الشعوب العربية، أي القضاء على البلاد العربية وهي القلاع الطبيعية بين الغرب وبين غزوهم آسيا وإفريقيا، فطرد العرب والقضاء عليهم في إسبانيا وجنوب أوروبا وشمال إفريقيا والشرق يعني تمكن الغرب من السيطرة على آسيا وإفريقيا وبالتالي السيطرة على ثرواتها المختلفة، إلا أن العرب استطاعوا أن يجنبوا قوميتهم وحضارتهم شر هذا الاستعمار الأوروبي البغيض وانتهت هذه الحروب بهزيمة الجيوش الصليبية بعد أن خلفت وراءها الخراب والدمار الشامل عبر الأراضي المسيحية التي اجتازتها في أوروبا.

وإنه من الغريب حقا أن تتشابه وتتماثل الوقائع التي وقعت في فلسطين أثناء الحملات الصليبية وتلك الوقائع التي تكررت على أيدي معتدين آخرين من الصهيونيين المغتصبين متمسكين بنفس الأسباب مستخدمين نفس الأساليب، وهكذا تكررت مأساة فلسطين بعد أكثر من ثمانية قرون وشهدت تلك الأراضي المقدسة التي هبط فيها أنبياء الأديان الثلاثة الكبرى أكبر جريمة دولية في العصر الحديث.

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨م:

إن المتتبع للإحداث التاريخية من خلال القرن الحالي والقرن الماضي يجد أن أسباب هذه الحرب ترجع في الواقع إلى عام ١٨٧١م بعد انتهاء الحرب الفرنسية الألمانية بانتصار الألمان واستيلائهم على منطقة الألزاس واللورين في فرنسا المنهزمة في الحرب؛ إذ إنه منذ ذلك التاريخ وفرنسا تعمل على استعادة مكانتها وتنتظر اللحظة التي تعيد فيها الإلزاس واللورين إلى أحضانها.

وبعد نجاح فرنسا في استعادة قوتها قامت بالتحالف مع روسيا عام ١٨٩٣م لتطويق ألمانيا من الشرق والغرب، إلا أن ألمانيا بمجرد شعورها بهذا الاتجاه سارعت هي الأخرى نحو التحالف مع النمسا عام ١٨٧٩م ثم عقدت معاهدة دفاعية مع إيطاليا عام ١٨٨٢م وبذلك كونت جبهة قوية وسط أوروبا للوقوف ضد الاتفاقية الفرنسية الروسية المنتظرة.

شرعت النمسا في إبداء مطامعها تجاه البلقان مما زاد مخاوف روسيا إذا كان لها هى الأخرى مطامعها في هذه المناطق. ولقد دفعها ذلك عام ١٩٠٨م إلى الانضمام إلى التحالف الفرنسي البريطاني وبذلك تكونت جبهة الحلفاء لتقف في وجه أطماع حلف وسط أوروبا.

في شهر يونيو عام ١٩١٤م أعلنت النمسا الحرب على الصرب نتيجة قيام طالب صربي بقتل ولي عهد النمسا؛ فأرسلت النمسا إنذاراً شديداً إلى الصرب التي لم تقبل كل شروطه، وتطورت الأمور بعد ذلك وأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا نظرا لعدم رد روسيا على إنذار ألمانيا بوقف استعدادتها العسكرية.

غزت الجيوش الألمانية لكسمبرج واجتازت حدود فرنسا ثم أعلنت إنجلترا الحرب ضد ألمانيا وبذلك دخل العالم في حرب عالمية استمرت أربعة أعوام.

ويتضح مما سبق أن السبب الحقيقي لنشوب هذه الحرب يرجع إلى تنافس الدول التي خاضتها في بسط سيطرتها على مناطق يشعر كل من الطرفين بأهميتها الإستراتيجية بالنسبة له كما يرجع إلى رغبة كل من الفريقين إلى توسع نطاق سيطرته الاقتصادية وبالتالي رغبته في فرض نفوذه على طرق المواصلات المهمة عبر القارات وسيطرته على الأقطار التي يجد فيها مجالا حيويا لاقتصادياته وتجارته.

ولقد كان تضارب الأطماع لدى كل من تلك الدول سببا في تقارب بعض منها وتكتله في حلف قوي، بينما تقارب البعض الآخر وتكتل في حلف مضاد ولم يكن هذا التكتل في الواقع وليد الرغبة في معاونة الدول الأخرى الحليفة، بل كان لا مفر منه لتحطيم قوة الخصم والقضاء على آماله. كما كان فرصة ذهبية لبعض الدول لإثارة أحلامها القديمة والعمل على تحقيقها بمساعدة عدد من الدول الأخرى التي شاءت الظروف أن تضمها إلى نفس الجانب بسبب ما أملته عليها مطامعها ومصالحها.

الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ - ١٩٤٥م:

تعتبر الحرب العالمية الثانية امتداداً لسلسلة النزاع الذي قام في أعقاب الانقلاب الصناعي وسوء توزيع المواد الأولية، فهو صراع على الحصول على مسالك البر والمنافذ على البحر والاستئثار بالثروة والمنفعة التي تسعى في سبيلها الرأسمالية الصناعية وتراث القرون والأجيال، ولقد كانت هذه الحروب متوقعة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة فرساي إذا صيغت شروط الهدنة التي تمت عام ١٩١٨م بدقة بحيث ضمنت للحلفاء أن ألمانيا لن تستطيع تجديد القتال وبالتالي تجنب خطرها ولقد نجحت تلك الشروط في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. إذ اضطرت القيادة العليا الألمانية إلى الاعتراف بأن قيام الحرب من جديد كان محالاً فوقعت على معاهدة فرساي للصلح في يونيو عام ١٩١٩م، ولقد صيغت المعاهدة بحيث تضمن عدم تجدد الاعتداء الألماني ومع ذلك كان لا بد للحلفاء من التعاون ليمكن تنفيذ هذه المعاهدة التي تضمنت الآتي:

١ـ فرض شروط عسكرية غاية في القسوة هدفت إلى سحق القوة العسكرية الألمانية.

٢ـ فرض التعويضات للحلفاء وكانت هذه أشد العقوبات لألمانيا بعد الحرب.

٣ـ اقتطاع بعض الأراضي من ألمانيا وضمها إلى دول أخرى.

لم يكتف الحلفاء بهذه المعاهدة بل أخذوا يقيمون ما أسموه بنطاق الأمان حول ألمانيا ولقد قامت فرنسا وإنجلترا بعقد تحالفات مع الدول التي يشملها هذا النطاق بغية حماية حدود فرنسا الشرقية، إذ كانت فرنسا تشعر بأن أي حرب مقبلة لا بد أن تكون ألمانيا هي البادئة بالهجوم فيها، وكانت معاهدات التحالف بين فرنسا وتلك الدول (تشيكوسلوفاكيا وبولندا وبلجيكا) تحمل معنى الحماية كتلك المعاهدات التي كانت بريطانيا تعقدها مع دول الشرق الأوسط.

وهكذا نجد أن فرنسا وإنجلترا بعد هزيمة ألمانيا وقيدها بمعاهدة الصلح ومحاولة الحلفاء على قيام عدة أحلاف لحصارها. وفي نفس الوقت أخذت فرنسا في تقوية الخطوط الدفاعية على الحدود بينها وبين ألمانيا (خط ماچينو).

استمرت ألمانيا على حالتها من الضعف والفقر إلى أن عين هتلر مستشاراً لها في ٣٠ يناير عام ١٩٣٠م حيث قام بتغيير شامل لألمانيا، حيث حطم الحرية السياسية وحكم بالقانون وغير اقتصاديات ألمانيا وألغى نظام الولايات المنفصلة وجعل ألمانيا دولة موحدة لأول مرة، كما صمم هتلر على تحرير ألمانيا من جميع قيود معاهدة الصلح وأن يعيد بناء جيش ألماني كبير ليجعل من ألمانيا أكبر قوة في أوروبا. كما عقد هتلر اتفاق مع روسيا عام ١٩٣٩م يقضي بعدم اعتداء كل منهما على الآخر. كما تعهدت ألمانيا في بروتوكول سري بالابتعاد عن ولايات البلطيق وعن بعض أجزاء من بولندا الشرقية كما حددت تقدمها نحو الشرق في حالة قيام الحرب.

وعندما أكمل هتلر خطته أعلن بأنه سيضرب بولندا إذ لم تسلمه (داتزج) ولكن بولندا صممت على الاحتفاظ بها، وعلى أثر هذا التهديد الألماني الجدي سارعت

إنجلترا إلى عقد معاهدة مع بولندا تعتبر أي اعتداء على بولندا اعتداء عليها، وفي سبتمبر عام ١٩٣٩م أمر هتلر الجيوش الألمانية بدخول بولندا الأمر الذي أدى إلى إعلان كل من إنجلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا بعدها بأيام وهكذا نجد أن سياسة الضغط والإرهاق والقيود الحديدية والتي نجح الحلفاء في تكبيل ألمانيا بها، وكذا سياسة الأحلاف التي سارع الحلفاء في تطبيقها لتضرب نطاقا من الأمان على امتداد حدود فرنسا الشرقية ولحصار ألمانيا وإصرارهم على قتل ألمانيا اقتصاديا هو الذي دفع ألمانيا إلى العمل جاهدة إلى التحرر من هذه القيود وكسر هذا النطاق المضروب حولها لتسترد مستعمراتها المعقودة ومنافذ البر والبحر وإعادة مجالها الحيوي وغير ذلك من الأسباب التي تخص أشد المطامع الاقتصادية ولتخرج إلى الوجود أمة قوية مرهوبة الجانب ولتنكل بأعدائها وليس أدل على ذلك من أن ألمانيا حينما قهرت فرنسا عام ١٩٤٠م قد أجبرتها على أن يتقدم وفدها لمفاوضات الهدنة إلى هتلر في نفس عربة السكة الحديد التي سبق أن تقدم فيها وفد الهدنة الألمانية عام ١٩١٨ بعد هزيمة ألمانيا.

الفصل الرابـع

الجولات العربية الإسرائيلية وحروب المنطقة

الجولات العربية الإسرائيلية:

لقد شهدت المنطقة العربية خلال هذه الفترة أربع جولات رئيسية كان للعقيدة العسكرية الإسرائيلية دور رئيسي فيها فقد أسفرت حرب عام ١٩٤٨م عن إقرار المجتمع الدولي قيام دولة إسرائيل وفي عام ١٩٥٦م استغلت إسرائيل فرصة الأزمة الناجمة عن تأميم قناة السويس وبالتعاون مع كل من بريطانيا وفرنسا تمكنت من احتلال شبة جزيرة سيناء إلا أن الموقف الدولي لم يكن في صالحها وانسحبت بعد أن ضمنت الملاحة في مضيق تيران وأوجدت منفذاً لميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر، أما حرب عام ١٩٦٧م فتعتبر نقطة تحول مهمة في سياسة التوسع الإسرائيلي حيث تمكنت من احتلال أراضٍ عربية جديدة كما حققت مكاسب سياسية وعسكرية وأمنية كان لها أثر كبيرٌ في طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي وجاءت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ لتغير الكثير من المفاهيم في مجال التطبيق العملي للعقيدة العسكرية الإسرائيلية ونظرية الأمن الإسرائيلي وسوف أتعرض بالشرح في هذا المبحث للجولات العربية الإسرائيلية والتي كان لها تأثير كبير على المنطقة في أعوام (١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣).

الجولة العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨:

الخلفية التاريخية:

لقد بدأت الجولة العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨م عقب قرار التقسيم في شهر نوفمبر عام ١٩٤٧م وبدأت في صورة حرب غير معلنة خلال الفترة من أول

ديسمبر عام ١٩٤٧ وحتى ١٤ مايو ١٩٤٨ بعد ذلك دخلت الجيوش النظامية الجولة في مايو عام ١٩٤٨ في حرب معلنة حتى ١٣ مارس ١٩٤٩ وكانت هذه الجولة هي أطول الجولات العربية الإسرائيلية.

الخلفية السياسية:

بعد استيلاء القوات البريطانية بقيادة اللنبي على فلسطين في ٧ نوفمبر عام ١٩١٧ تأسست إدارة عسكرية في فلسطين بوصفها جزءا من تركة الدولة العثمانية وفي ٢٥ إبريل عام ١٩٢٠ قرر مجلس الحلفاء والمنعقد في سان ريمو وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وقبل أن تصدق عصبة الأمم على هذا القرار سارعت بريطانيا في الأول من يوليو عام ١٩٢٠ إلى إقامة إدارة مدنية لتحكم بواسطتها فلسطين.

وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٢٢ صدقت عصبة الأمم بجنيف على قرار بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني واستصدار صك الانتداب والذي نصت المادة الثانية منه على أن الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع أسلوب لإدارة البلاد من أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي وترقية الحكم الذاتي وضمان الحقوق الدينية والمدنية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس والدين فيكون صك الانتداب قد أدمج فيه تعهد بريطانيا إنشاء الوطن القومي لليهود والذي ذكر في تصريح بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧.

بدأت بريطانيا بعد ذلك في سن التشريعات ووضع القوانين اللازمة لتهويد فلسطين فأصدرت قانون الهجرة وقوانين نزع الملكية، كذلك صدرت العديد من القوانين والتي حدت من نشاط العرب وحفزت اليهود وسهلت هجرتهم مع تحميل العرب بالضرائب واغتصاب أراضيهم وتنمية ثروة اليهود وتمكينهم اقتصاديا من فلسطين.

وفي عام ١٩٣٩ عندما لاحت في الأفق علامات الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا في حاجة ماسة إلى تأييد العرب فأصدرت في مايو عام ١٩٣٩ كتابها حاولت فيه طمأنة العرب على مصير فلسطين وكان من أهم ما جاء به وأغضب اليهود تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين (بإدخال ٧٥ ألف مهاجر خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول إبريل ١٩٣٩ ثم إيقافها بعد ذلك.

استغل اليهود احتياج بريطانيا والحلفاء إلى مقاتلين فتطوع في صفوف الحلفاء ٣٦ ألفا من اليهود عملوا في مختلف الوحدات وسمح لهم بتشكيل لواء يهودي. كما أنشئوا في عام ١٩٤٣ الجناح الضارب للمنطقة العسكرية (الهاجاناة) وتطوعوا للعمل فيما وراء الجيش الألماني للاتصال بالحركات السرية للتحرير فاكتسبوا خبرة لا تقدر بثمن وعادوا إلى فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ليستعدوا لحربهم مع العرب وتوحدت جميع عناصرهم تحت قيادة واحدة مارست تدريب القوات وأقاموا شبكة من المستعمرات الدفاعية على امتداد ساحل البحر المتوسط تعمل كنقط ارتكاز لجيش الميدان وقواعد وثوب على جانب ومؤخرة القوات العربية والتي تعمل بالقرب منها بالإضافة إلى امتصاصها القوة الدافعة لأي هجوم عربي وإجباره على التورط في عمليات حصار طويلة الأمد باهظة التكاليف.

وحتى يمكن تقسيم هذه الجولة إلى مراحل من حيث الإعداد والتجهيز لها ثم القتال ينبغي أن نستعرض بعض التوقيتات ذات المغزى المهم والتي أثرت بشكل حاد على مجريات الأمور في الميدان فقد كان أول ما برز في هذا الشأن صدور قرار تقسيم فلسطين من ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧م كحد فاصل بين سلسلة الثورات والعصيان المدني ضد سلطة الانتداب البريطاني ثم اشتعال الحرب غير المعلنة بعد هذا اليوم لإقامة الدولة اليهودية طبقا للمخطط الصهيوني المرسوم من طرف وللحفاظ على عروبة فلسطين من الطرف الآخر.

وفي أول إبريل عام ١٩٤٨ تحولت الوكالة اليهودية إلى حكومة مؤقتة ذات كيان شرعي في فلسطين وبدأت تمارس العمل التعرضي في المسرح وفقًا لخطة هجومية مرسومة تستهدف غايات منشودة.

وفي ١١ مايو عام ١٩٤٨ أعلن رئيس وزراء مصر (محمود فهمي النقراشي) في الجلسة السرية للبرلمان أن مهمة وأسباب دخول القوات المسلحة المصرية فلسطين هو حماية وإنقاذ العرب الفلسطينيين من المجازر الوحشية التي تقوم بها العصابات الصهيونية مع العمل على إقرار الأمن والسلام في فلسطين ومنع الطرد الجماعي للشعب الفلسطيني من أراضيه.

وفي ١٥ مايو عام ١٩٤٨ تحول الصراع المسلح في المسرح من صورة حرب غير معلنة إلى حرب معلنة وعلى ذلك قررت الدول العربية في ٢٥ إبريل عام ١٩٤٨ إرسال قوات نظامية إلى فلسطين على أن يتولي الملك عبد الله ملك شرق الأردن قيادة القوات العربية جميعها.

نتائج الجولة العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨م:

١- النتائج المباشرة:

أ- قيام دولة إسرائيل واعتراف دول العالم ومنظماته بها وتأييدها ودعمها بواسطة القوى العظمى وعلى مساحة من الأرض تعدت بكثير قرار التقسيم.

ب- تجميد الصراع العربي الإسرائيلي عسكريا بعد توقيع اتفاقيات الهدنة.

جـ- تشريد الفلسطينيين وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينين.

د- قطع الاتصال البري بين دول المشرق العربي ودول المغرب العربي.

هـ- ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن مكونة مملكة شرق الأردن.

و- إشراف مصر على قطاع غزة.

ز- انكشف ضعف وحدة الصف العربي واختلاف أهداف كل دولة وعجز جامعة الدول العربية عن فرض إرادتها على الصراع.

ج- ثبت ضعف معلومات العرب عن إسرائيل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية بينما الطرف الآخر يعلم عن العرب ما يكفيه لأن يدير دفة السياسة والحرب باقتدار.

ط- ثبت اختلال ميزان القوى بين أطراف الصراع في تناسب عكسي مع تعدادهم البشري مما أدى إلى أن تحصل إسرائيل الأقل عدداً على التفوق الكمي في المسرح بأن أمكنها حشد حوالي ٦٠ ألف جندي (أي بنسبة ١١٪ من تعدادها) في حين لم تحشد الدول العربية سوى ٣١ ألف مقاتل أي بنسبة ٥, ٠٪ من إجمالي تعدادها.

ك ـ وضح عمليا امتلاك إسرائيل لنظرية قتال وأسلوب عمل مستمد من خبرة جنودها التي اكتسبوها خلال الحرب العالمية الثانية ومعرفتهم بمبادئ وأسس المعركة الحديثة مع افتقار العرب لمثل هذه النظريات وأسلوب العمل لعدم اكتسابهم مثل هذه الخبرة.

٢ ـ النتائج غير المباشرة:

أ ـ لم يحسم الصراع وأصبح الاستعداد لجولة قادمة أمر حتمي.

ب ـ كانت نتيجة الجولة صدمة شديدة للشعور العربي وجعله يؤمن تمامًا بفساد النظم السياسية القائمة وعدم القدرة على مواجهة هذه المرحلة.

جـ ـ دخول المنطقة في سباق التسلح مما يستنزف دخلها ويؤثر على خطط التنمية بها.

د ـ تأكيد دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وامتداد سيطرتها لتشمل كل شئون الدولة.

أثر حرب ١٩٤٨ على السياسة العسكرية المصرية:

١ ـ ظهور مجموعة من الضباط المصريين من الرتب الصغرى والتي عاصرت هذه الجولة وتكشف لها سوء حالة الجيش المصري من ناحية التسليح والتدريب بالإضافة إلى مؤامرة الأسلحة الفاسدة والتي زودت بها القوات المحاربة والتي تسبب عنها استشهاد عدد كبير من الضباط والجنود. فبدأت هذه المجموعة في التفكير في إحداث تغيير جذري في تنظيم وتسليح الجيش وبذلك تكونت مجموعة من الضباط الأحرار بين صفوف القوات المسلحة. والتي اشتركت وقاست أهوال هذه الجولة وقامت بتفجير ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ والتي كان من أحد أهدافها الرئيسية تكوين جيش وطني قوي لحماية البلاد.

٢ ـ إعادة بناء القوات المسلحة وتكوين جيش وطني قوي (أحد أهداف الثورة) مجهز بأحد الأسلحة وعلى درجة عالية من الكفاءة القتالية.

٣ ـ كسر احتكار السلاح وتزويد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة حيث عملت مصر على كسر احتكار السلاح الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب عليها وذلك بعقد أول صفقة للأسلحة الشرقية عام ١٩٥٥م لاستكمال تسليح الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة.

الجولة العربية الإسرائيلية الثانية عام ١٩٥٦:

الخلفية التاريخية:

منذ أن تواطأت الدول الاستعمارية على إنشاء دولة إسرائيل في أرض العروبة عام ١٩٤٨ والدول العربية في صراع مسلح معها وكانت أرض شبه جزيرة سيناء هي المنطقة الإستراتيجية الأولى لهذا النضال.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والاهتمام بإعادة تنظيم القوات المسلحة، أنشئت قيادة خاصة لإدارة أعمال القتال في هذه المنطقة الإستراتيجية وسميت في ذاك الوقت بالقيادة الشرقية. وأصبحت هذه القيادة ذات قدرة وكفاءة على إدارة عمليات هجومية ودفاعية بقوات بحجم جيش ميداني. وقامت هذه القيادة بدراسة مستفيضة لهذا الاتجاه الإستراتيجي الشمالي الشرقي ووضع الخطط العسكرية له وفي عام ١٩٥٤ وعلى إثر اتفاق الجلاء بين مصر وإنجلترا وتوقيع اتفاقية المعونات الاقتصادية مع أمريكا قام بعض الجواسيس الإسرائيليين بوضع خطط لتخريب الأبنية الأمريكية والبريطانية في مصر وقد قبض على هذه الشبكة والتي كان يتزعمها الجاسوس ماكس بنث.

في عام ١٩٥٥م قامت إسرائيل بسلسلة من الهجمات الغادرة والتي يسمونها الإغارات الانتقامية على الحدود العربية وأشهرها حادثة الاعتداء على غزة في ٢٨ فبراير ثم خان يونس ثم العوجة في ٢١ سبتمبر ثم الصبحة والكونتلا في ٢٨ أكتوبر ولقد هدفت إسرائيل من وراء ذلك كله إلى إرغام العرب على الصلح معها بعد أن ضاقت بالحصار الاقتصادي العربي المفروض عليها كما هدفت إلى تعميق العداوة بين العرب والغرب.

وفي بداية عام ١٩٥٦ كانت إسرائيل تمهد لمخطط عدواني أوسع مدى من

الإغارات الانتقامية التي نجحت مصر في دحرها بتجنيد الفدائيين وتسليح جيشها بأسلحة حديثة فأخذت إسرائيل في التفكير في وضع إستراتيجية أعمق بقصد الحد من تزايد خطر القوات المسلحة المصرية، وهداها تفكيرها إلى وضع إستراتيجية الحرب الوقائية في مارس ١٩٥٦ ثم أجلت فكرة الحرب حتى جاءتها الفرصة التي أتاحت لها شن الحرب باستغلال إمكانيات فرنسا وإنجلترا معها عندما قامت مصر بتأميم قناة السويس في يوليو عام ١٩٥٦ . لقد كانت الجولة العربية الإسرائيلية الأولى بأسبابها ونتائجها هي التي أدت إلى الجولة العربية الثانية عام ١٩٥٦ ولقد تحددت أسباب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بأنه نتيجة حتمية لصدام أهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التحررية مع أهداف ومصالح الدول الاستعمارية والصهيونية العالمية. واتخذ هذا الصدام عدة اتجاهات متلاقية يصدر كل اتجاه منها من قلب إحدى دول العدوان ويتجه إلى قلب مصر، ويرجع أسباب حرب يونيو عام ١٩٥٦ إلى ما يلي :

١ ـ قرار تأمين قناة السويس والذي اعتبر تعديًا خطيراً على هيمنة الدول العظمى وتشجيعا على ضرب مصالحها في المنطقة.

٢ـ تزعم الاتجاه القومي في المنطقة العربية ونشاط مصر السياسي التحرري على مستوى العالم؛ مما أشعل الثورات في آسيا وإفريقيا.

٣ ـ المعركة التي قامت بها مصر لكسر احتكار استيراد الأسلحة من الغرب. وتوقيع مصر لاتفاقية باستيراد صفقة الأسلحة من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية (صفقة الأسلحة التشيكية).

٤ ـ مناهضة مصر لسياسة الأحلاف والتي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة واشتركت معها بريطانيا حيث قاومت مصر حلف بغداد ومخططات الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط.

٥ ـ تزعم مصر لحركات التحرر وتصديها لمواجهة الاستعمار وكشف خططه ووسائله وأساليبه في المنطقة.

٦ ـ الإصرار على جلاء القوات البريطانية بمفاوضات الجلاء التي بدأت منذ

قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وحتى توقيع اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر عام ١٩٥٤.

٧- وقوف الثورة المصرية بجانب الثورة الجزائرية حيث قدمت مصر المساعدات العسكرية والاقتصادية للثورة الجزائرية والتي قامت عام ١٩٥٤ مما أغضب فرنسا وأكد رغبتها في الانتقام من مصر.

الخلفية السياسية:

من يراجع سياسة مصر في الأعوام التي سبقت عام ١٩٥٦م يجد أنها كانت مشتركة في معركة سياسية سريعة الضربات والضربات المضادة.. فلقد فرض الغرب هذه المعركة على مصر فرضًا، يوم أن عرض عليها الانضمام إلى أحلافه ورفضت مصر كلية هذا الانضمام بل وحاربت حلف بغداد علنا وبكل قواها وعندما طلبت من الغرب تزويدها بالأسلحة ورفض الغرب ذلك وفي نفس الوقت قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بالطائرات والدبابات وكانت ضربة قاسية بالنسبة لمصر.. وردت عليها بصفقة الأسلحة التشيكية وكانت الضربة المضادة أن أوعزت أمريكا كندا أن تسلح إسرائيل بالطائرات الساير وكانت ضربة أخرى وردت مصر عليها بالاعتراف بالصين الشعبية والتسلح بالأسلحة الروسية، وكانت الضربة المضادة. وقامت أمريكا وإنجلترا بسحب عرضهما لتمويل السد العالي وكانت ضربة. وردت مصر على ذلك بتأميم قناة السويس وكانت الضربة المضادة. فعندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في خطابه التاريخي في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ قرار تأميم قناة السويس أثار ذلك السير «أنتوني إيدن» رئيس الحكومة البريطانية و«جي موليه» رئيس الحكومة الفرنسية فعلاوة على أن تأميم مصر لقناة السويس يعتبر ضربة مضادة ذات أثر سياسي على الدول المستعمرة فإنها تحمل أيضًا أثرا اقتصاديا كبيراً.. فبالنسبة لإنجلترا تعتبر القناة أقصر طريق لها نحو الهند والشرق كما أن الحكومة البريطانية تمتلك ٤٤٪ من أسهم الشركة علاوة على مرور حوالي ٧٠٪ من السفن البريطانية في هذا الممر. أما بالنسبة لفرنسا علاوة على مرور سفنها في القناة فلها أيضًا مصالح إدارية واقتصادية في الشركة إذ إنها تلعب دوراً اقتصاديا في حياة الفرنسيين وهناك حوالي ربع مليون فرنسي يملكون أسهمًا فيها نظرًا لما تحققه من أرباح خيالية.

ولم يكن قرار سحب أمريكا لعرضها في المساهمة في تمويل مشروع السد العالي مثار مفاجأة كبيرة للدوائر السياسية بقدر ما أثارته الطريقة والملابسات التي تم بها هذا القرار والأسلوب الذي اتبعته لإبلاغه لمصر حيث تعمد المستر «جون فوستر دالاس» أن يستدعي السفير المصري إلى مكتبه ويسلمه كتابًا تعلن فيه الحكومة الأمريكية سحبها عرض ٥٦ مليون دولار التي كانت مخصصة لتمويل المشروع. وفي نفس الوقت وزع دالاس على الصحافة نص الكتاب قبل أن يصل رسميا إلى حكومة مصر وفي اليوم التالي ظهر أن سحب أمريكا لعرضها هو بداية مؤامرة سياسية محكمة الأطراف فقد أبلغ السير «هارولد كاشيا» الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السفير المصري في لندن أن بريطانيا بدورها قررت أن تسحب العرض الذي كانت تقدمه لمصر وقدره ١٤ مليون دولار تقريبًا وفي نفس اليوم أعلن مدير البنك الدولي «بوجيه بلاك» أنه نظرًا للقرار الأمريكي والإنجليزي لا يستطيع البنك أن يقرض مصر مبلغ المائتي مليون دولار والتي وعد بها منذ أسبوع. ولقد ظن دالاس أنه بسحب المساهمة في مشروع السد العالي سوف يؤثر على موقف مصر من الكتلة الشرقية ويضعف شوكتها ويبعدها عن عقد صفقات مع الاتحاد السوفيتي. وبهذا أيقنت مصر أن البنك الدولي يخضع للدول الغربية قلبًا وقالبًا، وفي نفس الوقت تقدمت كل من أمريكا وإنجلترا في خريف عام ١٩٥٥م بعروض جزئية في تمويل مشروع السد عن طريق قروض لمصر تبلغ في جملتها ١٣٠ مليون دولار واشترطت لهذه المعونة موافقة البنك الدولي على تقديم قرضه البالغ ٢٠٠ مليون دولار وهكذا كانت العملية كلها مشروطة ورفضت مصر هذه الشروط مما أدى إلى وصول «بوجيه بلاك» إلى القاهرة في ١٩ يونيو ١٩٥٦ وإجراء محادثات مع المسئولين وألمح من طرف خفي باحتمال سحب أمريكا عرضها إذا لم تسارع مصر بالموافقة قبل أول يوليو ١٩٥٦. وأمكن بعد ذلك الوصول إلى اتفاق مبدئي مع البنك في ١٢ يوليو. ثم تقدمت مصر بمقترحاتها إلى واشنطن وكان مفهومًا أنها مقبولة ولا ينقصها إلا التوقيع... وفي ١٩ يوليو استدعى الوزير الأمريكي دالاس السفير المصري إلى مكتبه وبدلاً من أن يسلمه وثيقة قبول القرض فاجأه بكتاب سحبه العرض ثم تلا ذلك أن سحبت إنجلترا عرضها وسحب البنك الدولي عرضه أيضًا ولم يكن أمام مصر سوى حل واحد

استلهمه الرئيس جمال عبد الناصر من «بوجيه بلاك» نفسه ومن الشروط المجتمعة التي كان يريد أن يقيد بها سياسة مصر الداخلية والخارجية وهو قرار تأميم قناة السويس والذي أعلن على الملأ في الخطاب التاريخي الذي ألقاه بمناسبة مرور أربعة أعوام على طرد الملك فاروق وبدء حياة جديدة للشعب المصري بعيدة عن الاستغلال والاستعمار. وعندما أعلنت مصر قرار التأميم عقدت إنجلترا العزم على العدوان على مصر واحتلال القناة من جديد وأيدتها فرنسا في ذلك، ومع تطور الأحداث ومرور الوقت راود إنجلترا اقتراح فرنسا بإشراك إسرائيل واتخاذها ذريعة للعدوان على مصر.

سير العمليات:

فكرة الخطة:

خططت الحرب العدوانية لتنفذ بعمليتين هجوميتين تشكل الأولى منها الهجوم الثانوي للحرب وتبعها بعد ذلك شن العمليات الهجومية الرئيسية (المجهود الرئيسي) وذلك بعد فترة زمنية يتم خلالها تنفيذ التمهيد الجوي المركز.

مراحل الخطة

تم تنفيذ الخطة من خلال المراحل الآتية:

١ ـ المرحلة التمهيدية للحرب.

٢ ـ مرحلة خلق ذريعة العدوان وتدبير الشرك.

٣ ـ مرحلة التمهيد الجوي المركز.

٤ ـ مرحلة الاقتحام والاستيلاء على رأس الشاطئ.

وطبقًا للخطة ومراحلها تم تنفيذ الأعمال القتالية الآتية:

المرحلة التمهيدية للحرب وسبقت الهجوم وتم فيها:

١ ـ تمهيد الرأي العام العالمي.

٢ ـ التجهيز للحرب وشملت (تعبئة القدرات الحربية ـ التخطيط للحرب ـ الفتح الإستراتيجي وتقوية قدرات إسرائيل العسكرية).

مرحلة خلق الذريعة وتدبير الشرك:

بدأت بشن القوات الإسرائيلية هجومًا خاطفا في شبه جزيرة سيناء وشكل هذا الهجوم المجهود الثانوي للحرب وعززته قوات جوية فرنسية وفرت له مظلة جوية فوق قاعدة الهجوم بإسرائيل ودعمت المجهود الجوي الإسرائيلي في قذف القوات المصرية بسيناء. وكذا إمداد قوات المظلات الإسرائيلية بأسلحتها ومطالبها الإدارية من الجو كما ساندت الهجوم البحرية البريطانية والفرنسية وذلك بحراسة سواحل إسرائيل وحماية الجانب الأيمن للهجوم الإسرائيلي بحذاء ساحل سيناء الشمالي مع تقديم المعاونة النيرانية للهجوم البري والاشتباك مع البحرية المصرية في البحر الأحمر والبحر المتوسط.

مرحلة التمهيد الجوي:

وفي هذه المرحلة تم قذف الأهداف الإستراتيجية والتعبوية في مدن القناة والمعابر إلى سيناء ومنطقة القاهرة الكبرى والإسكندرية.

مرحلة الاقتحام والاستيلاء على رأس الشاطئ:

وفيها تم الإنزال البحري والجوي على مدن بورسعيد لتأمين رأس الشاطئ.

نتائج العدوان الثلاثي على مصر:

النتائج السياسية:

على المستوى المحلي:

١ ـ فشلت قوى العدوان في إسقاط نظام الحكم في مصر.

٢ ـ زيادة الترابط والتلاحم بين قوى الشعب في مصر والقيادة السياسية له.

٣ ـ جلاء القوات الإنجليزية والفرنسية عن أرض مصر في ديسمبر عام ١٩٥٦م كما تم جلاء القوات الإسرائيلية من سيناء وغزة أوائل عام ١٩٥٧.

٤ ـ فقدت مصر السيطرة على مدخل خليج العقبة بتواجد قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ مما أتاح لإسرائيل حرية الملاحة فيه وتنفيذ مخططها بإنشاء علاقات اقتصادية مع دول شرق إفريقيا وآسيا.

على المستوى الدولي:

١ ـ تدهور موقف القوى الإمبريالية في المنطقة العربية.

٢ ـ انهيار عصر الاستعمار القديم بسماته المعروفة (الاحتلال العسكري وإنشاء المستعمرات فيما بعد ذلك).

٣ ـ تأكيد زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للقوى الغربية.

٤ ـ بروز الشخصية المصرية في المجتمع الدولي ووقوف الدول العربية مع مصر.

٥ ـ قيام الاتحاد السوفيتي بتهديد الدول المعتدية وإعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شجبها للعدوان على مصر ورفضها استخدام القوة في حل المنازعات الدولية.

٦ ـ تنديد الأمم المتحدة بالعدوان الآثم على مصر.

النتائج العسكرية:

١ ـ فشل قوات العدوان في سحب القوات المصرية إلى الشرك المدبر بسيناء تمهيداً لحصارها وتدميرها.

٢ ـ تمكنت القوات الإسرائيلية من استكمال احتلال سيناء خلال ثمانية أيام عمليات.

٣ ـ الارتداد غير المنظم للقوات المصرية من سيناء إلى خط دفاعي شرق وغرب القناة.

٤ ـ فشل القوات الأنجلو فرنسية المشتركة في التقدم تجاه الإسماعيلية نظراً لطبيعة الأرض في هذه المنطقة والمدافع عنها بواسطة القوات المصرية.

٥ ـ زيادة معدل التسليح في المنطقة (مصر ـ سوريا ـ العراق ـ الأردن ـ إسرائيل) مع محاولة تصنيع السلاح محليا مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية وخاصة الألمانية.

١ ـ كانت حرب ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر) بمثابة توجيه أنظار المسئولين بضرورة التزود بالعلم العسكري من الدول التي تصدر لمصر السلاح. وعلى ذلك خططت القيادة السياسية العسكرية عام ١٩٥٧ لتزويد القوات المسلحة بما خسرته من أسلحة ومعدات وفي الوقت نفسه فتح مجال العلم العسكري الحديث أمامها، وأرسلت البعثات العسكرية إلى الاتحاد السوفيتي وفتحت أمام القادة المصريين آفاقا جديدة وأدخلت مفاهيم حديثة أثمرت عن تطوير العلم العسكري المصري ووضع أساليب قتال تتمشى مع واقع البيئة المصرية.

٢ ـ البدء في إعادة تنظيم القوات المسلحة على ضوء قرار تسليحها من الكتلة الشرقية مما استتبع تبني النظرية وأسلوب القتال الشرقي وأصبح البناء التنظيمي لتشكيلات ووحدات الأسلحة المشتركة والمتخصصة والإدارية والفنية على شكل تشكيلات ووحدات فرعية تشكل في مجموعها أنسب تنظيم قادر على تنفيذ المهام بنجاح.

٣ ـ ولقد استهدفت سياسة التصنيع الحربي بعد عام ١٩٥٦ إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة من أصناف الذخائر للأسلحة الصغيرة والمتوسطة والثقيلة وذخيرة مدفعية الميدان وقنابل الطائرات والقنابل اليدوية والمفرقعات والألغام. وقد ركز على أن يكون الإنتاج الحربي مصريا ١٠٠٪ وبالخامات المصرية المتيسرة كما أعطى الاهتمام للصناعات الكيميائية.

٤ ـ ولقد لاقت صناعة الطائرات في مصر بعد حرب ١٩٥٦ اهتماما كبيراً حيث أمكن لمصر بالتعاون مع ألمانيا صناعة الطائرة (جمهورية ٥) كذلك صناعة الطائرة (القاهرة ٣٠٠) بالتعاون مع الهند، كما تم إنشاء الترسانة البحرية في الإسكندرية لعمل عمرات لبعض السفن الحربية. وتم تخصيص جزء من الطاقة الإنتاجية للمصانع الحربية لإنتاج بعض الصناعات المدنية لتوفير وجلب العملة الصعبة.

الجولة العربية الإسرائيلية يونيو عام ١٩٦٧م

الخلفية التاريخية:

في يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية قرار بغلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٦٧ في المؤتمر الذي عقده مع ضباط القوات الجوية في مطار «أبو صوير». بين الرئيس أنه اختار يوم ٢٣ مايو لغلق الخليج حتى يضع «أوثانت» سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع، وفي نفس اليوم تم إرسال قوات لشرم الشيخ مع تجهيز دفاعات شرم الشيخ هندسيا علاوة على فتح قاعدة الغردقة وإرسال القوات البحرية والجوية والبرية إليها، وأيضًا وصل السكرتير العام للأمم المتحدة إلى القاهرة وتم ترحيل رعايا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الشرق الأوسط وإعلان حالة الطوارئ في القوات البريطانية في ليبيا مما آثار كثيرا من التساؤل على مستوى التخطيط الحربي عن نوايا بريطانيا والإجراءات المضادة التي تتخذ لمقابلة هذا التهديد.

في ٢٤ مايو ١٩٦٧ صرح رئيس حكومة إسرائيل أمام الكنيست بأن إغلاق الملاحة في خليج العقبة يعتبر بمثابة إعلان حرب على إسرائيل وتوجه في هذا اليوم وزير خارجية إسرائيل إلى واشنطن للاتفاق على خطة إسرائيلية أمريكية مشتركة لمواجهة الموقف المتأزم بين العرب وإسرائيل.

وفي يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧ وصلت رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر من الرئيس الأمريكي يطلب فيها من مصر عدم البدء بالعدوان وكان سبب هذه الرسالة هي مقابلة السفير الإسرائيلي في واشنطن مع وزير خارجية الولايات المتحدة ظهر يوم ٢٦ مايو، وفي هذه المقابلة أكد السفير الإسرائيلي أن الحكومة الإسرائيلية لديها من المعلومات ما يؤكد بأن هجومًا مصريا موجهًا لإسرائيل على وشك الوقوع، وأنه سيقع الليلة بالذات ومن الغريب أيضًا أن يطلب السفير السوفيتي في القاهرة مقابلة عاجلة مع رئيس الجمهورية وتسليمه رسالة من (كوسجين) يناشده فيها بضبط النفس وأخذت الأمور في التصاعد كما نجحت إسرائيل في تحقيق الخداع وبدء الحرب في ٥ يونيو عام ١٩٦٧.

الخلفية السياسية:

أدركت إسرائيل دور مصر القيادي في العالم العربي وازدياد قواتها العسكرية كما أدركت أن مصر هي العقبة الكبرى في الوقوف في وجه الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية. فأخذت تعمل على تدعيم جيشها وساعدتها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وألمانيا الغربية.

ثم أخذت إسرائيل تخطط للعدوان على الدول العربية وخاصة مصر فأخذت تتحرش بسوريا أولا وتحشد على حدودها وحدات من قواتها العسكرية وتهدد الحكومة السورية بالغزو الشامل لأراضيها. وقامت سوريا بإخطار مصر بالحشود والتحركات العسكرية الإسرائيلية وأكدت الحكومة السوفيتية أنباء الهجوم الإسرائيلي المتوقع على سوريا.

فقامت مصر بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية. كما أعلنت وقوفها إلى جانب سوريا تطبيقًا لاتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين مصر وسوريا عام ١٩٦٦. كما طلبت مصر من قوات الطوارئ الدولية التي كانت تقف على الحدود بين مصر وإسرائيل الانسحاب من تلك المناطق. فازداد الموقف توترًا بين العرب وإسرائيل وأسرعت الدول العربية في إعلان وقوفها صفا واحدًا ضد أي عدوان إسرائيلي.

وفي هذه الفترة بذلت العديد من المساعي الدولية من الأمم المتحدة والدولتين العظميتين لتهدئة الموقف بين الجانبين مما أدى إلى اعتقاد القيادة السياسة في مصر أنها كسبت الجولة الأولى وأن حل المشكلة سيطرح على الصعيد السياسي بعيدًا عن ميادين القتال، بذلك تكون بوادر النصر السياسي قد هلت، بقليل من الصبر والنفس الطويل ستحقق مصر جميع أهدافها السياسية، وللأسف إن مصر لم تضع في حساباتها أن هذه الأعمال تدخل ضمن أساليب خطة الخداع السياسي التي عملت إسرائيل على كسبها بنفسها وعن طريق الدول الصديقة. وفي يوم ٥ يونيو عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالعدوان على مصر وسوريا واستولت على أجزاء من الأراضي المصرية والسورية والأردنية.

أهداف الهجوم الإسرائيلي صيف ١٩٦٧:

١ ـ ضرب حركة التحرر العربية بإسقاط أنظمة الحكم التقدمية في مصر وسوريا.

٢ ـ السيطرة على رقعة أرض جديدة من الأراضي العربية لتحقيق عمق إستراتيجي لإسرائيل وتحقيق نظرية الأمن الإسرائيلية.

والجدير بالذكر أن هناك دوافع أخرى على شن هذه الحرب ومنها فقد إسرائيل لما حققته من مكاسب في حرب عام ١٩٥٦ وهي تتركز في غلق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية وكذا إنهاء مهمة قوات الطوارئ في سيناء، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل عدوانا على أمنها.

سير العمليات على الجبهات (المصرية ـ السورية ـ الأردنية):

المرحلة الأولى:

تلقت الجبهة المصرية في الساعة ٨٤٢ يوم ٥ يونيو الضربة الجوية الإسرائيلية المركزة على القواعد الجوية المصرية ثم تلاها الهجوم البري الساعة ٩٠٠ يوم ٥ يونيو بواسطة ثلاث مجموعات عمليات وانهارت القوات المدافعة في رفح والعريش وفشلت الاحتياطيات في شن الهجوم المضاد لاستردادها، وفي نفس الوقت قامت القوات الإسرائيلية بتثبيت القوات المصرية في القسيمة الكونتلا مع إدارة أعمال القتال في منطقة أبو عجيلة.

وفي الساعة ١٠٣٠ يوم ٥ يونيو قامت الطائرات الأردنية من طراز هنتر بقذف الأحياء اليهودية في كيفار بار فتز وناتانيا وقامت القوات البرية الأردنية في الساعة ١١٤٥ يوم ٥ يونيو بقصف جبل سكوين ومستعمرات أمي والاستيلاء عليها وقامت القوات الجوية الإسرائيلية بقذف مطارات عمان والمفرق وتدمير ٢٧ طائرة أردنية كما فقدت القوات الأردنية بعض المواقع جنوب وشمال القدس.

وبينما كان القتال دائرا في الجبهة المصرية والجبهة الأردنية كانت الجبهة السورية هادئة تمامًا خلال يوم ٥ يونيو بشكل أذهل القادة الإسرائيليين. وفي الساعة ٧٠٠ يوم ٦ يونيو اقتحمت القوات السورية مستعمرات دان وشبر يوشيف وبعد بضع ساعات تعرضت مستعمرات دافنا كيفارصوله للهجوم السوري.

المرحلة الثانية:

فشلت القوات المصرية في صد الهجوم الإستراتيجي الإسرائيلي على النطاق الدفاعي الأول وصدرت أوامر للقوات في مساء يوم ٦ يونيو للارتداد غرب قناة السويس وبدأت القوات الأردنية ترتد في اتجاه الضفة الشرقية بعد أن فقدت القدس وفي يوم ٧ يونيه استمرت القوات السورية في الهجوم.

المرحلة الثالثة:

١ ـ قررت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تنظيم الدفاع غرب قناة السويس بعد فشلها في الاحتفاظ بالنطاق التعبوي على خط المضايق.

٢ ـ وفي الساعة ٨٠٠ يوم ٩ يونيو بدأ الهجوم المضاد الإسرائيلي على الأرضي السورية من اتجاهين: الاتجاه الرئيسي مواجها جسر بنات يعقوب بمهمة استرداد مستعمرات كيفار صوله بالإضافة إلى الاتجاه الثانوي في اتجاه الشمال.

٣ ـ وفي هذا التوقيت كانت المعارك في جبهتي مصر والأردن على وشك الانتهاء وتوفر المجهود الإسرائيلي اللازم لتقديم المعاونة الجوية لقذف المواقع السورية بتركيز شديد ووافقت كل من مصر والأردن على وقف إطلاق النار.

٤ ـ وفي الساعة ١٨٠٢ يوم الجمعة ٩ يونيو أعلن الرئيس جمال عبد الناصر التنحي عن الحكم وأثار هذا النبأ الذهول والحيرة في العالم العربي بالإضافة إلى الشعور بالتمزق ومرارة الهزيمة وفي الساعة ١٨٤٥ يوم ١٠ يونيو كانت القوات الإسرائيلية قد تمكنت من الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء والقدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان وعندئذ وافقت سوريا على وقف إطلاق النار ووافقت إسرائيل هى الأخرى. وبدأ تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في صباح يوم ١١ يونيو.

نتائج حرب يونيو عام ١٩٦٧

النتائج السياسية:

١ ـ عززت هذه الجولة أهداف إسرائيل والدول التي تساندها في السيطرة على دول المنطقة.

٢ ـ زادت الأهداف القومية الإسرائيلية، فما كان حلمًا في الماضي أصبح واقعا ملموسًا.

٣ ـ استولت إسرائيل على المزيد من الأراضي العربية تصل إلى ثلاثة أضعاف مساحتها وأخذت تقيم فيها المستوطنات التي يمكن أن تستوعب المهاجرين الجدد.

٤ ـ ازدادت قوة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعد تحقيق النصر.

النتائج العسكرية:

١ ـ نجاح إسرائيل في تنفيذ إستراتيجية العمل من الخطوط الداخلية.

٢ ـ خسرت القوات المسلحة العربية في أرض المعركة جزءًا كبيرًا من أسلحتها ورصيدًا ضخمًا من معداتها، الأمر الذي استوجب وقتًا طويلاً لإعادة بناء القوات المسلحة.

٣ ـ وضوح دور القوات الجوية في الحرب، الأمر الذي يحقق إحراز المفاجأة علاوة على امتلاك المبادأة، ويضمن تحقيق النتائج الحاسمة في العمليات البرية.

٤ ـ عدم قدرة القوات المصرية على تنفيذ ارتداد منظم من الناحية التكتيكية في ظل سيطرة العدو الجوية.

٥ ـ ضعف الكفاءة القتالية للقوات المسلحة المصرية أثناء الحرب.

٦ ـ ضعف نظام التعبئة والتدريب لأفراد الاحتياطي المستدعي في مصر.

أثر حرب يونيو ١٩٦٧ على السياسة العسكرية:

١ ـ بعد حرب يونيو ١٩٦٧ أعلنت مصر هدفها الواضح وهو إزالة آثار العدوان فهدفت السياسة العسكرية إلى سرعة إعادة بناء القوات المسلحة في جميع مجالاتها (تنظيم ـ تسليح ـ تدريب . .).

٢ ـ التخطيط الجاد الدقيق لخوض معركة حتمية لاستعادة الأرض والكرامة.

ومرت القوات المسلحة لفترة الست سنوات السابقة على حرب رمضان بأربع مراحل رئيسية:

* مرحلة الصمود (من يونيو ١٩٦٧ ـ أغسطس ١٩٦٩)

وكان الهدف الرئيسي منها هو الالتزام بنوع من الهدوء لإتاحة الفرصة لإعادة البناء بعد رفع الأنقاض بأسرع ما يمكن إلى جانب تجهيز الدفاع عن جبهة القناة.

* مرحلة الدفاع النشط (من سبتمبر ١٩٦٨ ـ فبراير ١٩٦٩)

واتسم الصراع فيها بالتراشق بالنيران لفترات طويلة وكثافة عالية وأثمر ذلك عن تقييد حرية العدو في التحرك والاستطلاع.

* مرحلة الاستنزاف (من مارس ١٩٦٩ ـ أغسطس ١٩٧٠)

وكان الهدف منها هو تدمير تحصينات العدو (خط بارليف) وإحداث أكبر خسائر في أفراد العدو (ضباط وجنود).

* مرحلة إيقاف النيران (من أغسطس ١٩٧١ ـ أكتوبر ١٩٧٣)

مرحلة جديدة من مراحل العمل في صبر وصمت، مرحلة استيعاب دروس حرب الاستنزاف، مرحلة التخطيط والتجهيز لمعركة العزة والكرامة.

٣ ـ تأمين الجبهة الداخلية

وذلك بتصفية مراكز القوى وحسم هذا الموضوع الذي يؤثر تماما على وحدة الجبهة الداخلية وعلى فاعلية القرارات التي حاولت مراكز القوى مرارا تعطيل إصدارها. كما كانت بعض الأحداث الداخلية والتي بذلت جهودا كبيرة في تصفيتها مثل (اضطرابات الطلبة في بعض الجامعات) قد أثرت تأثيرا مباشرا على القرار السياسي للحرب.

٤ ـ طرد الخبراء السوفييت

كان طرد الخبراء السوفيت من القوات المسلحة المصرية متمشيا مع الهدف السياسي العسكري بأن الحرب مع إسرائيل يجب أن تكون مصرية خالصة لا دخل لأحد فيها.

٥ـ القيادة والسيطرة

لضمان نجاح مصر في خوض الحرب القادمة وضعت سياسة عسكرية جديدة حيث اتخذت الإجراءات الآتية:

* تغيير القائد العام للقوات المسلحة ورئيس أركان حرب ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة.
* إصدار رئيس الجمهورية ـ بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ قرارين جمهورين:

الأول: خاص بتشكيل مجلس الدفاع الوطني وتحديد تشكيله ومسئولياته.

الثاني: خاص بتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وتحديد تشكيله ومسئولياته.

* صدق رئيس الجمهورية على نظام القيادة والسيطرة الجديد على القوات المسلحة وأصبح وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة وعين له المساعدين.
* أنشئ فرع رئيسي جديد وهو الدفاع الجوي والذي فصل عن القوات الجوية وبذلك أصبحت القوات المسلحة مشكلة في أربعة أفرع رئيسية: (القوات البرية ـ القوات البحرية ـ القوات الجوية ـ قوات الدفاع الجوي).
* شكلت قيادتان تعبويتان لجيشين ميدانيين (الجيش الثاني والجيش الثالث) لتكون بمثابة التجميع القتالي للقيام بالعملية الإستراتيجية مع وجود قيادة القناة التعبوية وقيادة منطقة البحر الأحمر العسكرية.
* أنشأت قيادة قوات حرس الحدود بعد دمج الحدود والسواحل.
* أنشأت قيادة القوات الخاصة (الصاعقة والمظلات).
* أنشأت قيادة قوات الدفاع الشعبي.
* صدق رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة على اعتبار الخطة ٢٠٠ كخطة دفاعية وأصدر توجيهاته للتخطيط الإستراتيجي

لاستخدام القوات المسلحة في القيام بعملية هجومية طبقا للقدرات المتاحة وتم التخطيط لأكثر من خطة انتهت بالخطة النهائية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ .

* ارتكزت الخطوط الرئيسية للسياسة العسكرية على أربع ركائز وهي :

أ - محاربة إسرائيل في جبهتين في آن واحد (مصر - سوريا) .

ب - تحقيق أكبر خسائر ممكنة في إسرائيل في الأفراد .

جـ - إجبار إسرائيل على استمرار التعبئة لقواتها المسلحة لأطول فترة ممكنة .

د - تحقيق التضامن العربي واستخدام الأسلحة العربية الاقتصادية .

وفي سبيل تحقيق ذلك قامت القوات المسلحة بتنفيذ الآتي:

أ - الاستمرار في إعادة بناء القوات المسلحة مع دعمها وتطويرها كما وكيفا لرفع قدرتها القتالية ، بما يتلائم وطبيعة المهام الصعبة التي سوف توكل إليها من خلال :

* التدريب المستمر الليلي والنهاري على الاقتحام المدبر لقناة السويس وأسلوب تدمير خط بارليف .

* توفير سلاح ردع فعال قبل الصراع المسلح لاستخدامه في التوقيت المناسب لردع أي عدوان .

ب - استمرار التمسك بسياسة تنويع مصادر السلاح لخدمة الصراع المسلح المقبل ، وهذا يتطلب توثيق العلاقات الدبلوماسية مع معظم الدول لإمدادنا بما نحتاجه من سلاح وأجهزة متطورة . هذا بالإضافة إلى تحسين العلاقات مع جميع الدول العربية للحصول على أقصى معاونة اقتصادية وعسكرية منها .

جـ - متابعة الإنفاق العسكري لمجالات التصنيع الحربي والتأمين الفني للأسلحة والمعدات في إطار الاعتماد المالي المخصص لهذا الغرض مع القيام بإجراءات التعاقد لصفقات التسليح والتصنيع الحربي اللازم للقوات المسلحة لصالح معركة تحرير الأرض .

د ـ التنسيق مع الجبهة السورية حيث بنيت السياسة العسكرية لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣م على ضرورة مهاجمة إسرائيل على أكثر من جبهة في آن واحد. فقرر مجلس رئاسة الجمهورية العربية المتحدة في ١٠/ ١/ ١٩٧٣م تعين الفريق أول أحمد إسماعيل قائدا عاما للقوات المسلحة الاتحادية وعلى إثر ذلك تم إنشاء هيئة عمليات للقيادة الاتحادية وعين رئيس لها. وقامت القيادة العامة للقوات المسلحة الاتحادية بدراسة التخطيط للضربة المشتركة وتنظيم التعاون. وتوالت جميع الإجراءات التي تخدم تنفيذ الخطة للعملية الهجومية الإستراتيجية لكل من الجبهتين المصرية والسورية.

هـ ـ حددت الأهداف السياسية العسكرية للقوات المسلحة بما يتناسب مع القدرات والإمكانيات المتيسرة عند بدء الصراع المسلح.

و ـ هدفت السياسة العسكرية المصرية إلى السعي لقومية المعركة بإشراك أكبر عدد من الدول العربية في الصراع المقبل كل حسب قدراته وإمكانياته وموقعه الجغرافي الجغرافي كالآتي:

* وصول وحدات من الدول العربية وعلى سبيل المثال وصل إلى الجبهة المصرية ٣ أسراب طائرات ميج وسوخوي من الجزائر وسرب طائرات ميراج من ليبيا وسرب هوكر هنتر من العراق، ولواء مدرع جزائري ولواء مدرع ليبي ولواء مشاة مغربي ولواء مشاة سوداني وكتائب مشاة كويتية وتونسية.

* وصل إلى الجبهة السورية أربعة أسراب طائرات ميج ١٧ و٢١ من العراق وفرقة مدرعة عراقية وفرقة مشاة عراقية ولواء مدرع أردني ولواء مدرع مغربي.

* قام الرئيس بومدين بدفع ٢٠٠ مليون دولار لموسكو ثمنا لدبابات طلب توريدها على الفور لمصر وسوريا للاشتراك الفعلي في الحرب.

ولقد كان خير دليل على الإعداد السياسي الجيد والدبلوماسي الهادف وكذلك الإعداد السياسي العسكري الدقيق.

ز ـ من الأهداف الرئيسية لسياسة مصر العسكرية في هذه الفترة هو تحديد مدة الصراع المسلح ليكون قصيرا ما أمكن، يتبعه نشاط مكثف لاستخدام القوي الدولية الأخرى لتحرير باقي الأرض مع ضمان أن يظل الجزء الأكبر من القوات المسلحة (وخاصة القوات الجوية) سليما ليخدم المراحل التالية لتحرير الأرض وليشكل عنصر ردع للعدو.

ح ـ حددت السياسة العسكرية المصرية بشكل قاطع العدو الرئيسي (إسرائيل)، كما حددت القوة المنتظرة لدعمه قبل وأثناء القتال. وكذا دراسة نقاط القوة والضعف وتبين لها حساسيتها للخسائر البشرية. ولقد راعت السياسة العسكرية في توجيهاتها للعملية الهجومية التركيز على تحقيق أكبر قدر من الخسائر في القوة البشرية للعدو وفعلا تم تنفيذ ذلك.

ط ـ أكدت السياسة العسكرية المصرية على أهمية تحقيق المفاجأة الإستراتيجية وإحراز المبادأة في الحرب والاحتفاظ بها حتى نهاية الصراع المسلح، فقامت القيادة السياسية والقيادة السياسية العسكرية بوضع خطة خداع إستراتيجي محكمة شاملة على مستوى الدولة في كل من مصر وسوريا بناء على تخطيط مشترك قامت به القيادة الاتحادية واشترك فيها أجهزة الدولة المتخصصة على أن تخطط خطة الخداع الإستراتيجي بغرض إخفاء نية الهجوم. وهو جوهر الخداع على المستوى السياسي والسياسي العسكري. ولقد حقق مخططوا الخداع الإستراتيجي نجاحا ساحقًا أدى إلى وصول أجهزة المخابرات العالمية وعلى رأسها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وكذا المخابرات الإسرائيلية إلى استنتاجات خاطئة وبالتالي فوجئ العالم أجمع بالهجوم المصري السوري المباغت.

س ـ إعداد مسرح الحرب كمطلب لتنفيذ السياسة العسكرية. حيث تم إعداد وتجهيز المسرح لكل من مصر وسوريا في التوقيت المحدد، تم تجهيز أراضي الدولة في القطرين والتجهيز الهندسي للقواعد والمطارات الجوية والقواعد البحرية ووحدات الدفاع الجوي المختلفة.

الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة عام ١٩٧٣:

الخلفية التاريخية:

بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ واستنفاد مصر لكل الوسائل السياسة والدبلوماسية لتحريك القضية، وقبول مصر لجميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وكافة المبادرات الدولية، وأيدت مساعي الدول غير المنحازة والدول الإفريقية، ومبادرة روجرز الأولى والثانية، ومبادرة يارنج في فبراير ١٩٧١، وتقدم الرئيس السادات بمبادرته الخاصة في الشهر نفسه ولتحريك القضية أيضا قبلت مصر الاقتراح الأمريكي بتنفيذ المحادثات عن قرب وعقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في مايو ١٩٧١. ومن ناحيةٍ أخرى استغل هذا الوقت في تدعيم قواتنا المسلحة في شتى الجوانب (سياسيا - اقتصاديا - معنويا - عسكريا) وعندما تحققت لنا هذه القوة كان طبيعيا أن ندرس استخدام العامل العسكري لكسر الجمود السياسي للأزمة، وكان قرار استخدام العامل العسكري وليد اقتناع القيادة السياسية والسياسية العسكرية بأننا لم نخرج من هذه الحالة إلا بالقوة المسلحة كوسيلة أخيرة لإقناع إسرائيل بعدم جدوى مداومة العدوان.

واتخاذ القرار السياسي باستخدام القوة العسكرية كان لزامًا على القيادة السياسية العسكرية أن تعد القوات المسلحة لشن عمليات تعرضية رئيسية ضمن إطار إستراتيجية شاملة ومباشرة يكون الدور الرئيسي فيها للقوات المسلحة بغرض تغيير موازين الموقف السياسي والعسكري في الشرق الأوسط وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام باقي أوجه القوة وعلى ذلك اهتمت القيادة العسكرية بالتحضير لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

الخلفية السياسية:

لقد شمل الإعداد السياسي لحرب أكتوبر ١٩٧٣ العديد من الإنجازات المهمة التي راعى فيه الرئيس السادات أن يكون الإعداد شاملاً لجميع جوانب الدولة. ولذا صدرت ورقة أكتوبر التي كلف بها الرئيس السادات كافة أجهزة ومؤسسات الدولة أن تقوم بالإعداد للحرب في إطار أهداف وتكليف بمسئوليات واضحة.

إن ورقة أكتوبر يمكن أن تكون نموذجًا لتوجيهات رئيس الدولة للإعداد للحرب وقد لا يفطن الكثير إلى هذه الحقيقة، والمتتبع لفكر السادات يجد أنه تبنى فكر الحل السلمي والحل العسكري معًا وأظهر ميله إلى السلام فاستهل رئاسته بمبادرة السلام في ٤ فبراير ١٩٧١. جاء فيها أنه برغم تمسك مصر بتحرير الأرض العربية المحتلة كلها فإنها مستعدة لتطهير قناة السويس (وقتها) للملاحة الدولية نظير أن تنسحب القوات الإسرائيلية جزئيا شرق القناة خلال فترة إيقاف النار، وأن تعلن جدولاً زمنيا للانسحاب الكامل. ولم تلق مبادرة السلام تأييدًا إيجابيا وتعثرت الجهود السلمية وتولد لدى الرئيس السادات إحساس بالشك القوي في الدور السياسي الأمريكي وفي الحل السلمي وخاصة بعد فشل جهود يارنج مبعوث الأمم ومبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي والذي طالب فيها بوقف النشاطات العسكرية بكل صورها وذلك مقابل التزام أمريكا بعدم تصعيد سباق التسلح وتقييد إرسال الأسلحة لإسرائيل.

ولقد تركز التحرك السياسي والدبلوماسي المصري في هذا الوقت على طرح قضية الحل السلمي في اتصالاته الدولية ومنها المبادرات والموافقة عليها لكي يعطي الفرصة للقوات المسلحة المصرية أن تستكمل نواقصها في التسليح وتدريبها حتى يكون الأداء العسكري سليمًا. كما درست أخطاء الماضي حتى يكون التخطيط سليمًا. ولقد عملت السياسة والدبلوماسية المصرية على فتح قنوات الاتصال بالعالم لتكون معدة تمامًا عندما تأتي الحرب. وتأتي الجولة الثانية من الاتصالات للحل السلمي ومصر تقف على أرض صلبة. ولقد كان الرئيس السادات يعرف أن أي حل سلمي قبل الحرب يعني تنازلات من جانب مصر.

إن فترة الإعداد منذ حرب ١٩٦٧ لم تكن فترة سهلة بل واجهت القيادة السياسية المصرية مصاعب كثيرة للحصول على السلاح وكذا مصاعب ومشكلات تؤثر على الجبهة الداخلية ولكن كل ذلك تم التغلب عليه تمامًا قبل الدخول في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

سير العمليات على الجبهة المصرية:

بدأت حرب عام ١٩٧٣ بضربة جوية مركزة مع التمهيد النيراني للمدفعية. وقد نفذت الحرب في المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة العبور وتأمين رءوس الكباري:

تمت هذه المرحلة خلال الفترة من ٦ أكتوبر وحتى ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ وتم فيها عبور القوات المصرية قناة السويس وتأمين رءوس الكباري للجيش الثاني والثالث الميداني.

المرحلة الثانية: مرحلة التطوير:

وبدأت هذه المرحلة من يوم ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ وتم فيها تطوير الهجوم بواسطة التشكيلات المدرعة وانتهت بوقف الهجوم وسحب القوات داخل رءوس الكباري.

المرحلة الثالثة:

وتمت خلال المدة من ١٥ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ وفيها تمكنت القوات الإسرائيلية من التسلل ببعض قواتها غرب قناة السويس في منطقة الدفرسوار وإقامة رأس كوبري بها.

المرحلة الرابعة:

تمت هذه المرحلة خلال الفترة من ١٨ أكتوبر وحتى ٢٢ أكتوبر واستمرت أعمال القتال داخل ثغرة الدفرسوار إلى أن تم إيقاف النار بناء على قرار مجلس الأمن.

المرحلة الخامسة:

تمت هذه المرحلة خلال الفترة من ٢٣ أكتوبر وحتى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ وفيها تم التزام مصر بقبول قرار وقف إطلاق النار إلا أن إسرائيل لم تلتزم به واستمرت في تطوير هجومها غرب القناة في اتجاه مدينة السويس ولم تنجح في الاستيلاء عليها وتمكنت القوات الإسرائيلية من قطع خطوط الإمداد لقوات الجيش الثالث المتمركزة شرق القناة ـ واستمرت القوات المصرية متمسكة برءوس الكباري بعمق حتى ١٥ كم شرق قناة السويس.

على الجبهة السورية:

المرحلة الأولى:

بدأت سوريا هجومها بالتنسيق مع الجبهة المصرية في نفس التوقيت يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ووصلت في هذه المرحلة على مسافة سبعة أميال من جسر بنات يعقوب كما توغلت داخل خطوط الدفاع الإسرائيلية على المحور الجنوبي.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بهجوم مضاد للقوات الإسرائيلية يوم ٨ أكتوبر وتمكنت قوة الهجوم المضاد من استعادة الأواضع إلى ما كانت عليه. بعد ذلك قامت القوات الإسرائيلية بهجوم مضاد شامل داخل الأراضي السورية مما اضطر القوات السورية من الارتداد إلى ما وراء خطوط حرب يونيو ١٩٦٧ وقد تمكنت القوات الإسرائيلية من استعادة كافة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وأضافت إليها منطقة جديدة في القطاع الشمالي.

وأوقف الهجوم المضاد الإسرائيلي داخل سوريا بتعاون القوات المدرعة العراقية والأردنية والمغربية اعتباراً من يوم ١٣ أكتوبر حيث ركز المجهود الرئيسي لإسرائيل على الجبهة المصرية.

النتائج السياسية والعسكرية والاقتصادية لحرب أكتوبر ١٩٧٣:

أ ـ النتائج السياسية:

(١) أبرزت الحرب العرب كقوة سياسية يمكنها العمل منفردة في ظروف معينة وفقًا لمصالحها إذا توفر لها حد أدنى من التضامن.

(٢) بدأ العالم يعيد حساباته وموقفه بالنسبة للمنطقة على أساس الحقائق الإستراتيجية التي فرضتها الحرب.

(٣) تحركت أزمة الشرق الأوسط بدرجة لم تحدث في أي وقت مضى ووضحت حقوق شعب فلسطين.

(٤) تعاظم التأييد السياسي لوجهة نظر العرب في أنحاء العالم.

(٥) أن الوفاق الدولي وما أسفر عنه من اتفاق على استرخاء عسكري في المنطقة لم يكن من شأنه أن يحول دون توفر إرادة مصرية حرة لاتخاذ قرار الحرب.

ب- النتائج العسكرية:

(١) أظهرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ حقائق عسكرية جديدة كما أبرزت ضرورة إعادة النظر في بعض النظريات العسكرية والمفاهيم الإستراتيجية في العالم كما تحطمت نظرية الأمن الإسرائيلي (فكرة إسرائيل من الحرب الوقائية).

(٢) ظهرت كفاءة أجهزة القيادة في مجالات التخطيط الإستراتيجي والتعبوي وتنظيم التعاون بين جبهتين متباعدتين.

(٣) ظهر فشل جهاز المخابرات الإسرائيلي عن اكتشاف نوايا مصر الهجومية.

(٤) كسر حاجز الرهبة للجندي المصري حيال الجندي الإسرائيلي، كما دعمت الحرب ثقة المقاتل المصري في سلاحه وفي نفسه وفي قيادته.

جـ- النتائج الاقتصادية:

(١) أدت الحرب إلى زيادة قوة دول النفط وتأثيرها على الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل.

(٢) استرداد مصر لحقول النفط في سيناء مما كان له عظيم الأثر في دعم الاقتصاد المصري.

(٣) تأثر الاقتصاد الإسرائيلي في شتى القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية.

(٤) تشغيل قناة السويس كأحد المصادر الرئيسية للدخل القومي المصري.

(٥) رفع الدول البترولية أسعار البترول الخام، الأمر الذي أدى إلى زيادة دخولها بشكل كبير.

(٦) زيادة الأعباء المالية في إسرائيل وحدوث التضخم مع ارتفاع الضرائب نتيجة للتكاليف الباهظة إلى تكبدتها في هذه الحرب.

أثر حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م على السياسة العسكرية:

ركزت السياسة العسكرية لتنفيذ الخطوط الرئيسية الآتية:

١ ـ حفاظا على السلام ودفعا للتنمية. تقوم القوات المسلحة بالمحافظة على سلامة حدود الدولة بردع العدوان والاستعداد لتدميره وحماية الشرعية الدستورية مع الاستعداد لمعاونة الدول العربية الشقيقة الصديقة مع ترشيد الإنفاق العسكري.

٢ ـ الاستمرار في إعادة بناء قوات مسلحة وطنية متطورة لرفع قدرتها القتالية بما يحقق التوازن العسكري مع إسرائيل وامتلاك قدرات ردع لردع أي عدوان يقع على حدود جمهورية مصر العربية من أي اتجاه إستراتيجي.

٣ ـ دعم قطاع الإنتاج الحربي لتحقيق أعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي من الأسلحة والمعدات الرئيسية. بتحديد أهداف التصنيع الحربي خلال هذه الرحلة ليشمل:

أ ـ تلبية جميع احتياجات القوات المسلحة من المنتجات التقليدية والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

ب ـ الدخول في مجالات الصناعات المتقدمة الثقيلة بالتعاون مع الدول الغربية الصديقة والتي تحسنت العلاقات معها عقب نصر أكتوبر المجيد.

جـ ـ الإسهام في التنمية الاقتصادية للدولة من خلال خطة التنمية الشاملة، لذلك قسمت الخطط لتنفيذ ما سبق كما يلي:

* خطة تهدف إلى توفير احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الحربية التقليدية والإسهام في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

* خطة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحربية التقليدية لمصر والدول العربية.

* خطة تهدف إلى إمكانية الدخول في مجالات الصناعات الحربية المتقدمة والثقيلة وتتعلق هذه الخطة بالدراسات المشتركة مع المؤسسات الأجنبية لتحديد مجالات وأسلوب التعاون معها.

وأثمر ذلك عن إنشاء شركة أبو زعبل للصناعات الهندسية (مصنع ١٠٠ حربي) للتصنيع الثقيل للهاوتزر ١٢٢مم ، (مصنع ٢٠٠ حربي) لتصنيع الدبابة أم (M1 A1) .

٤ ـ ولدعم التصنيع الحربي العربي تنفيذاً للسياسة العسكرية المصرية تم تأسيس الهيئة العربية للتصنيع في ٢٦/ ٤/ ١٩٧٥م، بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ودولة قطر . بهدف تكوين قاعدة تكنولوجية متطورة في العالم العربي وإيجاد قاعدة صناعية في مجال الطيران والصواريخ الموجهة . وتركز نشاط الهيئة الأساسي في التخصصات الآتية :

أ ـ الطائرات بأنواعها (طائرات التدريب ـ محركات الطائرات ـ عمليات الصيانة والإصلاح والعمرات لأنواع المحركات) .

ب ـ القذائف الصاروخية غير الموجهة والقذائف الخاصة بها .

جـ ـ نظم الصواريخ الموجهة والمعدات الأرضية والإلكترونيات الخاصة بها .

د ـ الإلكترونيات الخاصة بالطائرات ـ نظم الصاروخية الموجهة ـ الإلكترونيات المستخدمة بالقوات المسلحة .

هـ ـ القنابل بنوعيها (تدريب وعمليات) .

و ـ العربات المدرعة .

ز ـ المركبات الجيب .

ولقد تم إنهاء الوجود القانوني للهيئة اعتبارا من ١/ ٦/ ١٩٧٩م، وأوقفت العمل بالموازنات الاستثمارية للهيئة وشركاتها بناء على تكليف ملوك وأمراء الدول العربية المشتركة . وأعلنت مصر تمسكها بالبقاء على الصرح الصناعي الضخم الذي يتمثل في الهيئة العربية للتصنيع بالاستمرار في هذا العمل الضخم تحت إشراف هيئة التصنيع المصرية التي استمرت في نشاطها بعد انسحاب الدول الثلاثة سواء في صناعة الطائرات أو محركاتها أو إنتاج طائرات التدريب والطائرات الهليوكوبتر أو ناقلات

الجنود المدرعة أو بعض أنواع قنابل الطائرات والأنظمة الصاروخية المختلفة المضادة للطائرات ومصانع الإلكترونيات وصناعة السيارات الجيب العسكرية بأنواعها. وسيارات الركوب فيات وريتمو ٦٥ وصناعة لنشات المرور. كما قامت هيئة التصنيع المصرية بكل هذه الصناعات علاوة على صناعة الأسلحة والذخائر التي كانت تنتجها مصانع وزارة الإنتاج الحربي. بل تحول الإنتاج في بعض المصانع إلى الإنتاج المدني كالمعادن للصناعات الحربية تلبية لمطالب القطاع المدني.

٥ ـ الاستمرار في الالتزام الكامل باتفاقية الدفاع المشترك مع السودان. وتقديم المساعدات للدول العربية والإفريقية الصديقة مع الحرص على تجنب تورط القوات المسلحة بعمليات خارج الحدود.

٦ ـ مشاركة القوات المسلحة في مشروعات التنمية والخدمات والأمن الغذائي في الدولة. لقد ساهمت القوات المسلحة بدور رئيسي في هذا المجال بما يدعم الاقتصاد المصري ويخفف الأعباء الواقعة على عاتقه نتيجة للإنفاق العسكري مع عدم التأثير على المهام الرئيسية للقوات المسلحة في مجال الدفاع. ولقد برز نشاط القوات المسلحة في مجال الخدمة الوطنية في قطاعات (الإنشاء والتشييد ـ التعليم والتدريب ـ المواصلات السلكية واللاسلكية ـ النقل البري والمائي ـ الخدمات الصحية ـ الزراعة والأمن الغذائي ـ الإسكان)، هذا فضلا عن قيام القوات المسلحة بعدة مهام وطنية يصعب على باقي أجهزة الدولة القيام بها مثل إزالة الألغام في مناطق التنقيب عن البترول في سيناء والبحر الأحمر والصحراء الغربية كما قامت بعمليات مسح جوي للمناطق القريبة من الحدود المصرية السودانية لاستغلالها في مشروعات استصلاح الأراضي كما قامت برفع المخلفات الناتجة عن تطهير الترع، كما قامت القوات الجوية بمسح للمناطق القريبة من مجرى النيل لكشف مناطق التجريف في الأراضي الزراعية.

٧ ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة وذلك بإنتاج متطلبات القوات المسلحة من الاحتياجات بالمواصفات التي تناسبها. والتي تحقق إدارة علمية اقتصادية لموارد وإمكانيات القوات المسلحة، وبما يخرجها من سوق الاستهلاك المحلي وبما يوفر الطاقة المدنية لخدمة القطاع المدني.

الحروب المؤثرة على المنطقة:

حرب اليمن عام ١٩٦٢:

الخلفية التاريخية:

كان نظام الحكم في اليمن دكتاتوريا حيث كان الإمام يحكم البلاد بمفرده وله الحق في التصرف في حريات الشعب وابتلاع معظم الموارد في خزانته . دون الاهتمام بتطوير البلاد، مما آثار ضجر الشعب وسخطه على نظام الحكم وقامت العديد من الثورات والتي كان هدفها التخلص من الأئمة، وأبر ز هذه الثورات (ثورة إبريل عام ١٩٥٥ ـ ثورة عام ١٩٥٩ ـ ثورة عام ١٩٦١ ـ ثورة عام ١٩٦٢).

ولقد تعددت محاولات الشعب اليمني للتخلص من نظام الإمام والخروج باليمن من حياة القرون الوسطى إلى دنيا القرن العشرين لمساوئ نظام الحكم والذي كان يعتمد على أساس الامتياز السلالي؛ إذ ينحصر حكم البلاد في السلالة الهاشمية التي تعتبر نفسها فوق مستوى الشعب والشبهات هذا فضلاً عن عدم إيمانها بالشعب وتجاهل مطالبه وحقه في الحياة مع الحرص على بقاء اليمن جاهلاً جائعًا مريضا حتى يبقى نظام الحكم، وعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة لليمن في قطاعات الزراعة والثروة المعدنية إلا أن سيطرة الإمام على البلاد رسخ في عقيدته من أن أي تقدم وأي إصلاح سيطيح به وبعرشه وجعل اليمن تعيش في حالة من التخلف الاقتصادي، لهذا قامت الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ بقيادة الرئيس اليمني عبد الله السلال ضد الإمام سيف الإسلام البدر للتخلص من الفساد ورفع الظلم عن الشعب اليمني .

الخلفية السياسية:

لقد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اليمن إلى وجود هوة كبيرة من التخلف في جميع المجالات (تخلف في المعرفة وفهم الدين ـ تخلف في الصحة وأساليب المعيشة ـ تخلف في الحضارة والمدنية ـ تخلف في القرن العشرين نفسه) ولقد كان نظام الحكم في اليمن وبالاً ليس فقط على الشعب

اليمني بل على الأئمة أنفسهم، إذ لحق بمعظمهم النكبات والكوارث خلال أحد عشر قرنًا من الزمان والتي حكم فيها الأئمة اليمن. فلقد مات معظمهم مقتولاً إما بيد أفراد الشعب اليمني وإما بسيوف ذويهم وأهليهم والذين كانوا يتنافسون معهم على الحكم. ففي أسرة حميد الدين نفسها قتل الإمام يحيي وتولى بعده الإمام أحمد والذي تعرض لعدة محاولات انقلاب تمت إحداها بتدبير من أخويه الأمير عباس والأمير عبدالله وقد تم إعدامهما بعد فشل محاولتهم في القيام بثورة عام ١٩٥٥ كما تعرض أيضًا لمحاولة لقتله عام ١٩٥٩، أما ابنه البدر فقد خلع بعد أسبوع واحد من توليه الحكم وطرد من البلاد بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ولقد قامت هذه الثورات لسوء تصرف أسرة حميد الدين ونظام الحكم الظالم.

ولقد أيدت مصر ثورة اليمن عام ١٩٦٢ فور إعلانها ومساندتها بكل الطرق والوسائل العسكرية والسياسية كما ساعدتها في التغلب على جميع المشكلات والمصاعب التي اعترضت استمرارها ونجاحها. ولقد كان لهذا التدخل ظروف وأسباب عديدة حتمت هذا التدخل الذي فرضته عليها الظروف الإستراتيجية المحيطة، منها محاولة مصر أن تثبت للعالم أنها ما زالت قوة مؤثرة على مسرح السياسة العربية خاصة بعد حركة الانفصال السورية عن مصر وكذا محاولة مصر إثبات ما تنادي به بالعروبة من المحيط إلى الخليج وتأمين مدخل البحر الأحمر.

ويعد تدخل القوات المصرية لدعم الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ من الأعمال الإنسانية بالدرجة الأولى، لأن الهدف الرئيسي من وراء هذا التدخل كان إنقاذ الشعب اليمني الذي عاني طويلاً من الظلم والقهر والاضطهاد والتخلف، ولقد كان تحرير ومساندة اليمن من الأمور الحيوية للقضاء على المؤامرة الاستعمارية في الوطن العربي لغرس إسرائيل به وكذا التحكم في مضيق باب المندب الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على حركة البترول والتجارة داخل وخارج إسرائيل.

سير العمليات:

المرحلة الأولى: مرحلة القذف الجوي المصري للقوات الملكية

في هذه المرحلة تصاعدت العمليات الجوية ضد القوات الملكية. فقامت القوات الجوية المصرية بأعمال القذف الجوي لمنطقة نجران بالمملكة العربية

السعودية مما أدى إلى إعلانها للتعبئة العامة لقواتها المسلحة مع إعادة تمركز ثلاثة أسراب من الطائرات بمطارات قرب الحدود اليمنية.

المرحلة الثانية: مرحلة فتح الطرق المؤدية إلى صنعاء والاستيلاء على المدن اليمنية

في هذه المرحلة خططت القيادة المصرية لفتح جميع الطرق المؤدية إلى صنعاء والسيطرة على كافة المدن الرئيسية بأرجاء اليمن.

ففي أوائل مارس عام ١٩٦٣ نفذت القوات المصرية العملية «رمضان» والتي تم فيها فتح الطريق الشمالي صنعاء صعدة ثم الطريق الغربي صنعاء مأرب والتي تم الاستيلاء عليها في ٢٥ فبراير ١٩٦٤.

بعد ذلك قامت القوات المصرية بتطهير الطريق الجنوبي المؤدي إلى صنعاء عبر زمار - بريم - آب، ثم أعقب ذلك الاستيلاء على منطقة خرب. وقد انتهى هجوم «رمضان» المصري بالاستيلاء على مدن اليمن وتطهير جميع الطرق الرئيسية المؤدية إلى صنعاء. مما أجبر القوات الملكية إلى اللجوء للجبال.

المرحلة الثالثة: حسم الحرب

وفي هذه المرحلة قامت القوات المسلحة المصرية بالسيطرة الكاملة على كافة أرجاء اليمن وتلاشت معها آمال القوات الملكية في اليمن.

نتائج حرب اليمن:

النتائج السياسية:

أ - قيام حكم جمهوري في اليمن الشقيق يعمل للشعب اليمني ولصالحه ويعمل على تقدم اليمن وازدهارها.

ب - أصبحت اليمن من الدول المؤثرة على أمن البحر الأحمر وأضافت بعداً إستراتيجياً جديداً.

جـ - نجحت القوات المصرية بمساعدتها للقوات اليمنية في التصدي لقوى الاستعمار وعملائه.

د ـ أكدت الحرب أن مصر تقف دائما بجانب الشعوب العربية وتعمل على مساعدتها والتضامن معها .

النتائج الاقتصادية:

إن اليمن من البلدان ذات الإمكانيات الاقتصادية الضخمة فهي غنية بثرواتها الزراعية والمعدنية والحيوانية ، غير أن هذه الإمكانيات لم تستغل استغلالا طيبا في الماضي وحققت الثورة العمل على رفع مستوى المعيشة للشعب في مجالات (الزراعة ـ الثروة المعدنية ـ الصناعية ـ التجارة ـ التعليم ـ الثقافة) .

النتائج العسكرية:

أ ـ زاد اهتمام الثورة اليمنية بالقوى الشعبية في الدفاع والنضال عن ثورتهم فشاركت معظم القبائل في حماية الثورة برغم ما قدم لها من مغريات مادية من القوى المعادية للثورة .

ب ـ الاهتمام بالجيش اليمني فزاد تسليحه وبذلت العناية لتدريبه على أحدث الأسلحة والمعدات في الكليات والمدارس العسكرية المصرية .

جـ ـ عندما تهيأت الظروف للقوات المسلحة المصرية للعمل خارج حدودها نتيجة للظروف القومية ، أثبت الجيش المصري قدرته على المعاونة العسكرية والعمل خارج حدوده .

د ـ كانت حرب اليمن هي الموقف العملي الأول الذي أبرز كفاءة القوات المسلحة للمبادرة على تحويل شعاراتها السياسية إلى عمل إيجابي .

أثر حرب اليمن على السياسة العسكرية المصرية:

أ ـ تطور الفكر الإستراتيجي والسياسة العسكرية:

شعرت القيادة العسكرية المصرية في منتصف الستينيات بأهمية تطور الفكر الإستراتيجي والسياسة العسكرية ، حيث بدأت في التفكير بضرورة إنشاء معهد إستراتيجي تعبوي لتأهيل القادة العسكريين في هذا المستوى ومعهد

آخر سياسي عسكري لتدريب القيادات المدنية والعسكرية على موضوعات الأمن القومي والإستراتيجية. وعلى ذلك أنشأت في منتصف الستينيات أكاديمية ناصر العسكرية العليا وهي تضم كليتي الحرب والدفاع واعتبر ذلك أول خطوة عملية في اتجاه التخطيط الإستراتيجي السليم في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ب - إزالة العقبات التي تعترض الوحدة العربية:

ركزت السياسة المصرية في ذلك الوقت على مساندة الشعوب العربية لنيل استقلالها والتصدي لكافة المشكلات التي تعترض الدول العربية وإثارة الشعور العربي ضد إسرائيل باعتبارها إحدى العقبات التي تعترض الوحدة العربية والتقدم العربي وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وطرد الإنجليز من دول الخليج العربي.

جـ - زيادة النفقات العسكرية نتيجة لحرب اليمن:

مما أدى إلى أن تقوم القيادة المصرية بتأجيل العديد من الاستعدادات العسكرية التي كان مطلوب إجراؤها في مصر مثل عملية بناء دشم الطائرات، وبذا لم تتمكن السياسة العسكرية من تلبية مطالب مسرح عمليات مصر ومسرح عمليات اليمن في نفس الوقت.

د - التأثير على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة:

أثرت حرب اليمن على الكفاءة القتالية للقوات المسلحة نتيجة لاستهلاك جزء كبير من الطاقة التنظيمية للقوات المسلحة في اليمن في ظروف جوية شديدة القسوة مع عدو يدير أعمال قتاله بأسلوب حرب العصابات؛ مما أدى ذلك إلى إغفال قواتنا المسلحة لمفهوم معركة الأسلحة المشتركة الحديثة والاستخدام المشترك لكافة أفرع القوات المسلحة والتنسيق فيما بينها لتنفيذ المهام بنجاح .

هـ - أعمال نقل القوات جوا وبحرا وإمدادها وإخلائها:

أكدت حرب اليمن على أهمية النقل الجوي والبحري للقوات وكذا إمدادها وإخلائها وخاصة في الأراضي الجبلية الصعبة حيث اكتسبت القوات المسلحة خبرات كبيرة في هذا المجال.

و - زيادة الثقة في أفراد القوات المسلحة إلى أن وصل إلى حد الغرور:

لقد أدى نجاح القوات المصرية في المعارك التي تمت باليمن والنتائج العسكرية والسياسية الكبيرة التي حققتها وهي بعيدة عن قواعدها ما يزيد عن ٣٠٠٠ كيلو متر إلى زيادة الثقة بالنفس بالنسبة للضباط والصف والجنود إلى أن وصل إلى حد الغرور بسبب عدم الإدراك لمصادر هذه الثقة.

ز - تطوير الأسلحة والمعدات:

لقد أثرت حرب اليمن على السياسة العسكرية المصرية حيث اكتسبت القوات المسلحة المصرية أساليب جديدة في استخدام أسلحتها ومعداتها وكذا تطويرها حتى يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل لها في الأراضي الجبلية الصعبة وفي ظروف جوية غاية في القسوة.

ح - رفع اللياقة البدنية وقوة التحمل لدى أفراد القوات المسلحة:

لقد أدت حرب اليمن إلى رفع مستوى اللياقة البدنية لدى أفراد القوات المسلحة نتيجة لطبيعة الأرض الجبلية وما تتطلبه من لياقة بدنية عالية للأفراد لتحقيق المهام المكلفين بها.

حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية):

الخلفية التاريخية:

يؤكد لنا التاريخ أن الصراع بين إيران والعراق هو في الأصل بين الفرس والعرب وقد بدأ عام ٦٠٦ قبل الميلاد. وما زال مستمراً حتى يومنا هذا.

ولقد تجدد هذا الصراع في القرن السادس عشر بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية إذ كانت الحدود بين أراضيهما غير واضحة المعالم لأنها كانت تخضع لكثير من العوامل أهمها الولاء القبلي، وكذا المشكلة المذهبية إذا كان الفرس أغلبهم من الشيعة في حين كان العرب والعثمانيون من السنة. واستمر النزاع بين الإمبراطوريتين بسبب رغبة الفرس في التوسع غربًا على حساب الأمة العربية واستمرار الخلاف بين المذهب الشيعي والمذهب السني.

أما عن الخلاف الذي نشأ بين الدولتين في العصر الحديث فيرجع إلى مشكلة الحدود التي تشمل شط العرب والسلمانية، وكذا الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة، ورغبة كل منهما في بسط نفوذه على منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني.

ولقد زادت حدة التوتر بين البلدين باستيلاء إيران عام ١٩٧١ على جزر الإمارات الثلاثة (طنب الكبرى - طنب الصغرى - أبو موسى) وكذا نجاحها في توقيع اتفاقية مع سلطنة عمان تخول لها السيطرة على مدخل الخليج في مقابل إرسال قوات إيرانية للاشتراك في القتال ضد الثوار في إقليم ظفار. وأدى ذلك إلى قيام العراق في ديسمبر ١٩٧١ بقطع علاقته الدبلوماسية مع إيران.

بدأ الصدام بين إيران والعراق عام ١٩٧٢ وتصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود، كما ازداد نشاط الأكراد شمال العراق وتدخلت جهود الوساطة العربية والدولية إلى أن تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ وتم فيها اعتبار خط منتصف النهر في شط العرب هو خط الحدود بين الدولتين، ومع ذلك لم تخف حدة التوتر بين البلدين وتصاعدت الاشتباكات من جديد إلى أن أعلنت العراق الحرب على إيران في سبتمبر عام ١٩٨٠.

وبرغم ما أذيع من أسباب دفعت العراق لإعلان الحرب على إيران فإن المحللين السياسيين والعسكريين أجمعوا على أن النظام العراقي بحكم طبيعته ومصالحه وجد الفرصة سانحة ليرث دور رجل الشرطة في الخليج بعد انهيار حكم الشاه واعتقاده أن القوات العسكرية الإيرانية، قد اهتزت بالإجراءات التي اتخذها النظام الخوميني تجاه القوات المسلحة الإيرانية إلى جانب أن النظام العراقي وجد في ذلك فرصة سانحة لنقض اتفاقية ١٩٧٥ واستعادة شط العرب.

الخلفية السياسية:

لقد أجمع المحللون السياسيون والعسكريون على أن النظام العراقي بحكم طبيعته ومصالحه وجد الفرصة سانحة ليرث دور رجل الشرطة في الخليج بعد انهيار حكم الشاة واعتقاده أن القوة العسكرية الإيرانية قد اهتزت بالإجراءات التي اتخذها النظام الخوميني تجاه القوات المسلحة الإيرانية من تصفية للقادة إلى جانب أن النظام العراقي وجد في ذلك فرصة سانحة لنقض اتفاقية عام ١٩٧٥ واستعادة شط العرب ليدرأ صدام حسين عن نفسه شبهة التنازل عن حقوق وطنه العراق للعدو التقليدي إيران. كما اعتقد صدام أنه سيحقق نصراً سهلاً على إيران وبذلك يدعم مكانته ويحقق حلمه في أن يكون أكبر زعيم في منطقة الخليج وعند دراسة أي حرب فإن أول ما يجب أن يتعرض له أي محلل عسكري هو استعراض ما قام به كل طرف من إعداد سياسي واقتصادي ومعنوي وعسكري لدخول الحرب. فإذا تعرضنا للعراق نجد أن صدام حسين قد بدأ يفكر في الحرب عند سقوط الشاه مع بدء قيام الثورة الخومينية عام ١٩٧٩، فعلى المستوى الداخلي تخلص صدام حسين من كل مراكز القوى المعارضة وقام بتصفية عدد كبير من رفاقه البعثيين لينفرد بالقرار، كما عمل على تهدئة الأقليات. وعلى المستوى العربي عمل على تدعيم علاقاته بدول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ليضمن المساعدة المالية والاقتصادية ومع الأردن باعتبارها عمق إستراتيجي للعراق وعلى المستوى الدولي عمل صدام على تدعيم علاقاته بالغرب لتدعيم الصناعة الحربية العراقية.

ولإقناع الشعب العراقي بمشروعية حربه المقبلة بدأ حملة إعلامية مركزة ومنظمة لتذكير الشعب العراقي بالحقوق التاريخية في شط العرب وعربستان وبعض المناطق الأخرى والتهويل من الخطر الفارسي على العراق والأمة العربية ولقد بذل صدام جهداً كبيراً في تزويد القوات المسلحة العراقية بحجم كبير من الأسلحة والمعدات الحديثة من الشرق والغرب.

كما استغل صدام الموقف السياسي الإيراني حيث كان يواجهه صعوبات جمة وخاصة مع الغرب وتخوف الاتحاد السوفيتي من انتشار عدوى الثورة الخومينية إلى الجمهوريات الإسلامية الجنوبية بالاتحاد السوفيتي مع ارتكاب الثورة الخومينية خطأ كبيراً تجاه القوات المسلحة الإيرانية، حيث قامت بتصفية القيادات ذات الخبرة بحجة ولائها للشاه، هذا فضلاً عن توقف الولايات المتحدة عن إمداد إيران بالمعدات والذخائر. وعلى المستوى السياسي الداخلي دار صراع عنيف داخل الحزب الجمهوري الإسلامي والذي تربع على رأسه وعلى قمة الدولة الإمام الخوميني، وكان هذا التنافس بين الجناح الديني والجناح المدني داخل الحزب ولقد انتهى الأمر بانتصار الجناح الديني الذي لم تكن له أية خبرة في إدارة الأزمات. وعلى المستوى العربي ثارت المخاوف في دول الخليج من احتمالات تصدير الثورة الخومينية إليها وخاصة أن معظم تلك الدول تدين بالمذهب الشيعي. الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تقديم الدعم المالي للعراق كل ذلك أتاح الفرصة لصدام حسين إلى إعلان الحرب على إيران في سبتمبر عام ١٩٨٠، ولقد عارضت مصر الحرب العراقية الإيرانية لحدوثها بين دولتين إسلاميتين وكذا لآثارها السلبية على الدول المتحاربة وجميع دول المنطقة بوجه عام وعلى عملية السلام والقضية الفلسطينية بوجه خاص.

ولقد أثبتت الأحداث بعد نظر السياسة المصرية، حيث أدى بمجرد وقف القتال بين الدولتين إلى دفع القضية الفلسطينية للأمام وإعلان الدولة الفلسطينية والتي اعترف بها عدد كبير من دول العالم وإلقاء ياسر عرفات لخطابه التاريخي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وبدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية

والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الحرب وعندما مالت موازينها لصالح إيران انتقلت مصر بحكم عروبتها إلى موقع التأييد الإيجابي للعراق وإمداده بالأسلحة والذخائر والمعدات في معركته الفاصلة مع إيران.

وكان وراء هذا الموقف المصري عدة أسباب وعوامل أهمها:

أ - اختلال الموازين العسكرية لصالح إيران مما سوف يؤدي إلى تعدي آثاره من العراق إلى دول الخليج المجاورة. وهو ما سعت مصر لتفاديه حفاظًا على أمن العراق ودول الخليج والأمن العربي بصفة عامة وأمن مصر بصفة خاصة.

ب - إن استمرار الضغط الإيراني وتفوقه سوف يشجع الجماعات الإرهابية الموالية لإيران على استمرار القيام بأعمال تخريبية مثل مؤامرة قلب نظام الحكم في البحرين والاعتداء على الحرم المكي في السعودية.

جـ - سوف يؤدي انتصار إيران وهزيمة العراق إلى قيام حزام شيعي موال لإيران يقسم جسد وكيان الأمة العربية وسوف يمتد من العراق إلى الأردن إلى سوريا إلى جنوب لبنان الشيعية. وهذا الحزام تحلم به الزعامة الإيرانية من منطلق تجنب آثار التناقضات بين الشيعة والسنة وضرورة وحدة الدولة الإسلامية.

د - إن إمداد مصر للعراق بالسلاح لم يكن تأييد امنها للحرب الدائرة ولكن ذلك من منطلق دورها القيادي وتدعيمها للأمن القومي العربي.

سير العمليات:

الهدف السياسي العسكري (العراقي):

كان الهدف من العملية الهجومية الإستراتيجية العراقية هو هزيمة التجميع الرئيسي للقوات الإيرانية الموجودة على الحدود المشتركة واستعادة شط العرب والاستيلاء عليها وتأمين مصادر الثروة في إقليم عربستان وفرض الإرادة على النظام الخوميني في إيران أو إسقاطه وتحقيق الأمن القومي العراقي.

وتلخصت فكرة العملية الهجومية الإستراتيجية العراقية في توجيه ضربة رئيسية في اتجاه المحور الجنوبي وضربة أخرى في اتجاه الأهواز مع تثبيت باقي القوات الإيرانية في ديزفول، وبنجاح الضربة يتم تطوير واستغلال النجاح في اتجاه الشرق والشمال الشرقي على محور الأهواز وديزفول لاستكمال الاستيلاء على آبار البترول وإقليم عربستان بمواجهة ٢٨٠ كم وعمق حتى ٩٠ كم.

الهدف السياسي العسكري (الإيراني):

كان الهدف السياسي العسكري تأمين القوة الإيرانية في الداخل وحماية نظام الخوميني ونشر الفكرة الإسلامية في دول المنطقة وتأمين الحدود السياسية ومصادر الثروة ونتيجة للأوضاع السياسية والعسكرية فقد كانت الإستراتيجية الإيرانية إستراتيجية دفاعية، وكان هدف العملية الدفاعية الإستراتيجية الإيرانية ضد التهديد الرئيسي لها هو استنزاف وهزيمة القوات العراقية التي نجحت في اختراق حدودها وإيقاف تقدمها ومنع انتشارها وتهيئة الظروف المناسبة للقيام بضربة إستراتيجية مضادة لاستعادة الأوضاع وتأمين مصادر الثروة الاقتصادية وتهديد الأهداف الإستراتيجية العراقية.

وخصصت المهمة للقوات المسلحة الإيرانية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

صد النسق الأول الإستراتيجي العراقي والتمسك بالأوضاع الدفاعية ثم القيام بهجوم إستراتيجي مضاد لتدمير القوات العراقية والتي نجحت في الاختراق ومنع الاحتياطي الإستراتيجي العراقي من التدخل واستعادة الأوضاع على الحدود الدولية وتأمينها.

مراحل سير الأحداث للحرب العراقية الإيرانية:

المرحلة الأولى:

وهي مرحلة العمليات التعرضية الرئيسية للعراق في منتصف شهر أغسطس ١٩٨٠ إلى منتصف شهر نوفمبر عام ١٩٨٠.

المرحلة الثانية:

حرب الاستنزاف من منتصف شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ وحتى آخر أغسطس عام ١٩٨١ .

المرحلة الثالثة:

انتقال المبادأة إلى إيران وقيامها بالهجمات والضربات المضادة من آخر أغسطس عام ١٩٨١ وحتى منتصف مارس ١٩٨٢ .

المرحلة الرابعة:

من منتصف مارس عام ١٩٨٢ وحتى منتصف يوليو ١٩٨٢ والتي استعادت فيها إيران ما خسرته من أراضٍ .

مرحلة تحول إيران للهجوم الشامل على العراق اعتبارا من منتصف شهر يوليو عام ٨٢ وحتى نهاية الحرب عام ١٩٨٨ .

نتائج الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى):

على المستوى المحلي:

في المجال الاقتصادي:

١ ـ تحول الحرب إلى استنزاف لموارد القوتين وأضعفت الوضع الاقتصادي لهما نظرا لطول مدة المعارك التي خاضتها الدولتان ـ ما يقرب من تسع سنوات ـ.

٢ ـ كان الاعتقاد السائد أنه لا غني للعالم عن كل قطرة من البترول إلا أن الذي حدث بالفعل يخالف هذا الاعتقاد فلم يتأثر الاقتصاد الغربي بذلك .

٣ ـ نتيجة لتوقف البترول العراقي الإيراني زادت باقي الدول المنتجة للبترول

من إنتاجها وبدلا من أن يكون البترول سلاحا لدى طرفي النزاع أصبح خنجراً في ظهرهما.

في المجال العسكري:

١ ـ أدت الحرب إلى خسائر جسيمة في الأفراد والأسلحة والمعدات مما أدى إلى زيادة ميزانية الدفاع لكلا الطرفين.

٢ ـ أصبحت إيران غير قادرة على السيطرة على منطقة الخليج، وأصبحت دول الخليج غير قادرة على حماية نفسها وتطلب حماية الولايات المتحدة ودول الغرب.

في المجال السياسي:

١ ـ تدمير المراكز الاقتصادية للبلدين الذي أدى إلى عودة النفوذ الأجنبي للمنطقة اقتصاديا وعسكريا.

٢ ـ تشتيت الدعم العربي فبعد أن كان العراق أحد مصادره أصبح من الدول المحتاجة إليه.

على المستوى الإقليمي:

التضامن العربي:

١ ـ أحدثت الحرب انقساما في العالم العربي بين الغالبية المؤيدة للعراق والأقلية التي تؤيد إيران كما أدت إلى إضعاف قدرة الموقف العربي على كسب إيران كقوة مؤيدة في مواجهة إسرائيل.

٢ ـ زيادة التقارب العراقي الأردني والذي يعتبر واحدا من ثمار التحالفات العربية الجديدة.

٣ ـ أتاحت الحرب لإسرائيل إضعاف التضامن العربي وإمكانية تصفية المشكلة المعلقة مع بعض الدول العربية والفلسطينيين.

القضية الفلسطينية:

لقد أحدثت الحرب صدعًا واضحا في الجبهة الشرقية المعادية لإسرائيل نتيجة:

١ ـ خروج العراق من نطاق المجابهة مع إسرائيل وحرمان دول المواجهة مع إيران كحليف قوي لدول المواجهة العربية لإسرائيل.

٢ ـ ظهور دور دول بالغ الصعوبة لمنظمة التحرير الفلسطينية وتوفير حرية لإسرائيل للتصدي للقضية الفلسطينية.

منطقة الخليج:

١ ـ أدى زيادة التوتر والقلق بين دول الخليج إلى فتح الطريق للتدخل البحري الأمريكي السافر في مياه الخليج العربي وفتح الطريق أمام النفوذ الأمريكي والأوروبي في المنطقة.

٢ ـ أدت الحرب إلى إضعاف القوة العسكرية للبلدين وتدمير جزء رئيسي من البنية الأساسية للعراق وإيران، فضلا عن آثارها الاقتصادية الضخمة على حركة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولتين.

٣ ـ كان أخطر نتائج هذه الحرب على دول الخليج هو أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يعد يحتل المكانة الأولى لديهم وأن الموقف في المنطقة يشكل خطرا جسيما على العالم العربي ويفوق في أهميته الصراع العربي الإسرائيلي.

على المستوى الدولي:

إن الصراع بين القوتين العظمتين في منطقة الخليج العربي ليس وليدا للمرحلة الحالية، إلا أن أهم نتائج هذه الحرب أنها جددت استدعاء القوتين العظمتين وفرضت عليهما إعادة التخطيط السياسي والعسكري للاستفادة من المتغيرات في المنطقة لتأمين مصالح كل منها.

أثر حرب الخليج الأولى (العراقية ـ الإيرانية) على السياسة العسكرية المصرية:

١ ـ تدعيم العراق وإمدادها بالأسلحة والمعدات والذخائر:

عندما اتضح للسياسة العسكرية المصرية بنجاح إيران في إحراز نجاحات خلال مراحل الصراع حفاظا على أمن العراق ودول الخليج والأمن العربي بصفة عامة وأمن مصر بصفة خاصة. وذلك بالرغم من أن العلاقات المصرية العراقية كانت مقطوعة.

ب ـ التصنيع الحربي:

لقد كان للدول الكبرى دور مؤثر في إطالة زمن الحرب بين العراق وإيران من حيث إمداد الدولتين بالأسلحة الهجومية والدفاعية طبقا لمصالحهم الخاصة بالمنطقة، فأبرزت هذه الحرب أهمية الاعتماد على الذات في تصنيع السلاح وعدم الارتباط بأي دولة أخرى في هذا المجال.

جـ ـ تنويع مصادر السلاح:

ذلك ما أبرزته هذه الحرب حتى لا تقع الدولة أسيرة للدولة المانحة عند اتخاذ أي قرار سياسي، حيث إن الاعتماد على نوعية واحدة من السلاح ومن دولة واحدة وكذا قطع الغيار ومع تدميره في الصراع المسلح لايمكن ذلك من الاستمرار إلا بموافقة الدول المصدرة له؛ لذا يجب أن تكون السياسة العسكرية في هذا المجال هي التنويع والتعدد لمصادر السلاح المختلفة.

د ـ إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل:

لقد أبرز الصراع المسلح بين العراق وإيران أن استخدام الطرفين للأسلحة المحرمة دوليا والذي يعد مخالفة إنسانية صارخة للقوانين والأعراف الدولية، نتيجة لهذا اتخذت القيادة العسكرية والسياسية سياسة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وأن تخضع جميع دول المنطقة للتفتيش الدولي، ويأتي الموقف المصري الراهن من تجديد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) والرافض للتجديد المفتوح للاتفاقية كذا ضرورة توقيع إسرائيل على المعاهدة.

حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت):

الخلفية التاريخية للأزمة:

وقعت الكويت مع بريطانيا معاهدة نصت على أن حاكم الكويت لن يتخلى عن أي جزء من أراضيه لأي قوة أجنبية، وبذلك توقفت أطماع أتراك الدولة العثمانية للتوسع جنوبا لفرض نفوذها على الكويت، ظهر أول تعيين يحدد الكويت في المعاهدة البريطانية العثمانية التي عقدت في لندن. وتحدد المادتان الخامسة والسابعة من هذه الاتفاقية أراضي الدولة وأنها تمثل منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في وجود الدولة العثمانية.

بعد مفاوضات مع بريطانيا وفرنسا حول الأقاليم تحت الانتداب عام ١٩٣١ تم فصل الموصل عن سوريا حيث كانت تحت الانتداب الفرنسي وادمجت الموصل وبغداد والبصرة تحت اسم العراق. وبعدها تم الاتفاق بين العراق وبريطانيا على ترسيم الحدود. وعقد مؤتمر في المملكة العربية السعودية أسفر عن ترسيم الحدود والمناطق المحددة التي استمرت من ذلك الحين وبهذه الحدود انضمت العراق إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وتم الاتفاق على محضر اتفاقية الحدود العراقية الكويتية.

ولقد تكررت أزمة الحدود بين الدولتين منذ استقلالهما ولنفس سبب النزاع فقد أثيرت الأزمة الأولى عام ١٩٦١ م مع بدء استقلال الكويت والثانية عام ١٩٧٣م.

أزمة عام ١٩٦١م:

أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً دعا فيه الكويت أن تلزم بريطانيا بسحب قواتها من أراضيها في أقرب فرصة، كما يلزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت وتأييد رغبة الكويت للوحدة مع أي من دول الجامعة وقبول عضويتها ومساعدتها للانضمام إلى الأمم المتحدة.

وأوصى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لحماية استقلال الكويت عن طريق إنشاء قوة طوارئ دولية عربية وكان التهديد العراقي قد انتهى فعلا عندما وصلت القوة العربية إلى الكويت.

وقد نجح العراق خلال هذه الأزمة في تحويل موقفه من الاتهام إلى الادعاء والمطالبة بتصحيح الأوضاع السياسية السائدة في منطقة الخليج العربي عامة والكويت بصفة خاصة.

أزمة عام ١٩٧٣م:

بدأ العراق في مطلع السبعينيات يلمح إلى دعواه الإقليمية في محاولة للحصول على جزيرتين تقعان في الخليج بالقرب من مدينة الفاو العراقية. وقد جرى حوار بين الجانبين حول هذا الموضوع خصوصا عندما تدهورت العلاقات العراقية الإيرانية حول شط العرب. وقد احتلت العراق جزءاً من المنطقة المتنازع عليها ثم اضطرت للانسحاب بسرعة إزاء ضغط الرأي العام العربي الشعبي الرسمي.

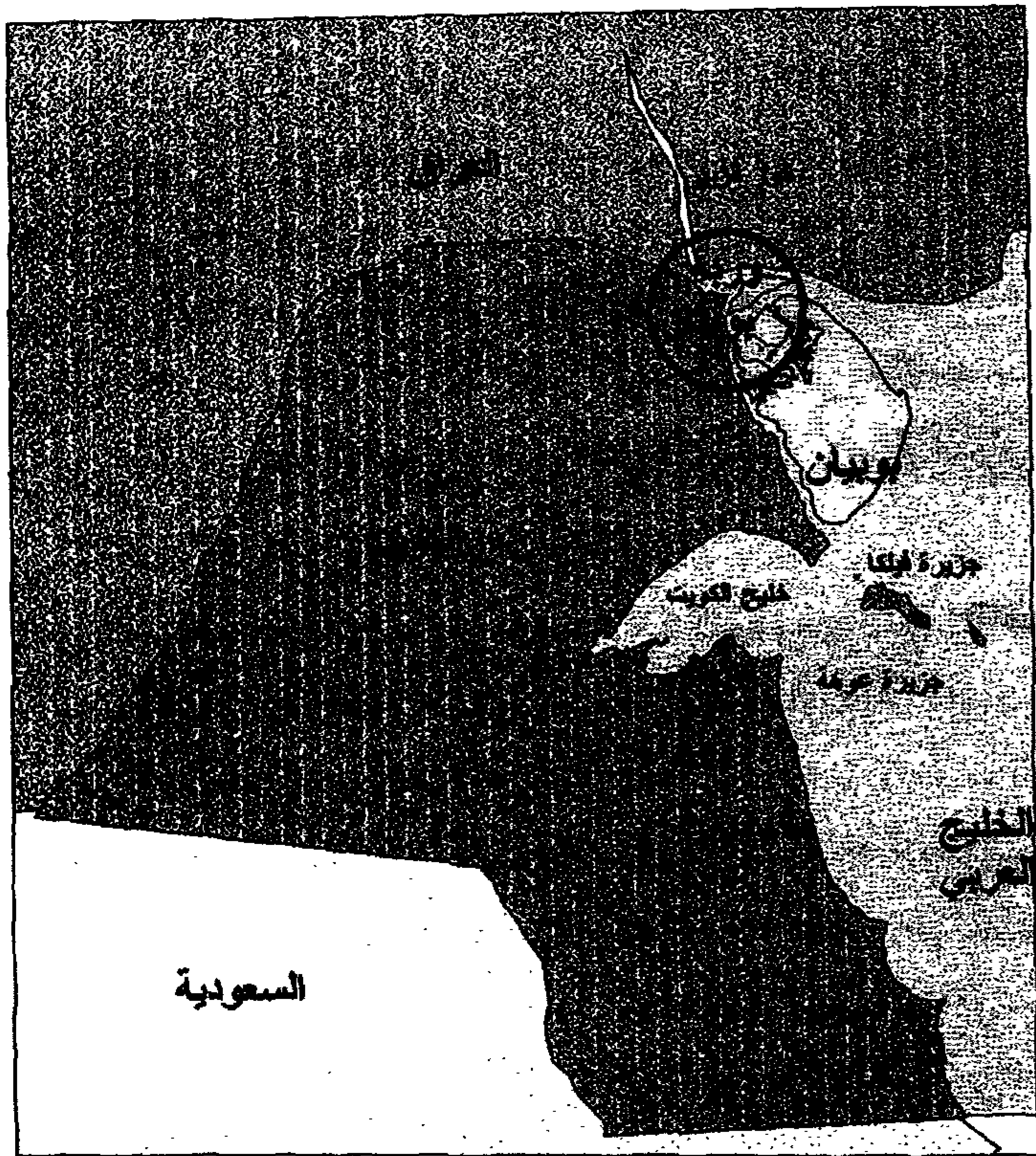
تطور الأزمة وتفجرها من عام ١٩٧٣م إلى ١٩٩٠م

تمت بعض الاتصالات بين أمير الكويت ورئيس العراق لتسوية نزاع الحدود بين البلدين، وقدم الجانب العراقي مقترحات لتسوية المشكلة وأعلن ممثلا الجانبين أنهما قد توصلا إلى اتفاق شامل بشأن المناطق المتنازع عليها أنه لم يكشف الستار عن تفاصيل هذا الاتفاق برغم استمرار محاولات الحل السياسي إلا أن الغزو العراقي للكويت جاء ليقطع الطريق على هذه المحاولات ويحدث تغييرات في طبيعة النزاع حيث تم تحوله من نزاع ثنائي إلى نزاع متعدد الأطراف والأبعاد.

الخلفية السياسية:

مع نمو ادعاءات النظام العراقي عن دوره الحاكم في حماية شرق العالم العربي بدأت بغداد في تصفية التزامها مع الكويت اعتباراً من ١٥/ ٧/ ١٩٩٠ في عدة مجالات وكان أهمها مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين والادعاء بإقامة منشآت بترولية عسكرية كويتية في أراض عراقية مع اتهام العراق للكويت باستنزاف حقل الرميلة البترولي وإنتاج ما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار أثناء الحرب مع إيران وأن للعراق الحق في استعادة قيمة هذا المخزون، هذا فضلا عن الادعاء العراقي بخوضه الحرب مع إيران للدفاع عن الأمن العربي، وقد أنفق ١٠٣ مليار دولار

مشكلة الحدود بين العراق والكويت - جزر وربه وبوبيان



٥٠ ٠ ٥٠ ١٠٠
كيلومتر

على الحرب بالإضافة إلى ما تحمله من إنفاق اقتصادي ولذا يطلب شطب الديون الكويتية التي منحت له أثناء الحرب كما يطالب العراق بمشروع عربي لسداد ديونه غير العربية والمساهمة في إعادة بناء العراق، كما يطالب أيضا باستئجار جزيرتي بوبيان وروبه الكويتيتين لتأمين ممر بحري له في الخليج.

وقبل بدء التخطيط العراقي لإحداث أزمة أغسطس عام ١٩٩٠ فقد توصلت القيادة العراقية إلى عدة استنتاجات في تقدير الموقف السياسي والعسكري وكان أهمها عدم ارتباط الكويت مع الولايات المتحدة باتفاقية دفاع مشترك، وبالتالي فإن احتمال تدخلها في الحرب معدوما، هذا فضلا عن ارتباط العراق مع مصر واليمن والأردن في مجلس التعاون العربي مما سوف يؤدي إلى التزامهم الحياد وأنه يمكن إغلاق قناة السويس وإعاقة أي عمليات عبرها. هذا بالإضافة إلى التفوق العراقي الكبير على القوات الكويتية والسعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي. مع إمكانية تحييد الدول العظمى بضمان استمرار تدفق البترول العراقي والكويتي والتلويح بالقيام بعمليات نسف آبار البترول في حالة التدخل.

ومع رفض الكويت للمطالب العراقية وبدء حشد القوات العراقية على حدود الكويت بدأت جهود عربية وخاصة مصرية سعودية لمحاولة احتواء الأزمة حيث قام الرئيس مبارك بجولة لكل من العراق والكويت والسعودية لاحتواء الأزمة وقد توصل إلى اتفاق لعقد اجتماع مصالحة بجدة لحل الأزمة إلا أن مؤتمر جدة قد فشل فور انعقاده مساء اليوم الأول في أغسطس ١٩٩٠ وبرغم تأكيد الرئيس العراقي للرئيس مبارك أن العراق ليست لديها نوايا عدوانية وأن العراق تحترم ميثاق جامعة الدول العربية وتؤكد على عدم التدخل في الشئون الداخلية بين الدول، إلا أنه وفي تمام الساعة ٣٠٠ يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ بدأ الغزو العراقي المسلح للكويت مما أدى إلى لجوء القيادة السياسية الكويتية إلى السعودية وأعلنت قيام حكومته في المنفى في الطائف والتفاف الشعب الكويتي بالداخل والخارج حول حكومته ورفضه للانضمام إلى العراق ولجوء الحكومة الكويتية إلى الأمم المتحدة وطلبت الكويت والسعودية قوات دولية ثم عربية للدفاع عن أراضيها واستتبع ذلك حشد قوات ثماني وعشرون دولة في مواجهة القوات العراقية تمهيداً لتحرير الكويت وصدر قرار وزراء خارجية الدول الإسلامية والمنعقد في القاهرة وقرار

مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي دعت إليه مصر في شهر أغسطس عام ١٩٩٠ بإدانة الغزو وإبقاء قوات عربية لحماية المملكة العربية السعودية من قوات: مصرية ـ سورية ـ مغربية.

مع استنكار وإدانة الغزو على المستوى العالمي بصدور قرارات مجلس الأمن بالإجماع ضد العراق بغرض ردعه والتأثير عليه لحل المشكلة بالضغوط الاقتصادية ثم اللجوء إلى الحل العسكري عند فشل تلك الضغوط.

وقد أعلن العراق عن الأسباب التي دعته إلى غزو الكويت والتي لخصها في دعمه للثورة الكويتية ونظام الحكم الجمهوري الجديد ضد أمير الكويت مع الاستجابة لطلب الحكومة الثورية بالكويت للوحدة مع العراق وقبول العراق لطلب الحكومة الثورية الكويتية بالوحدة وإعلان ضم الكويت نهائيا وإزالة آثار التقسيم الاستعماري.

أما الأسباب الحقيقية للغزو فهي رغبة العراق في الاستيلاء على آبار البترول الكويتية وما يشكله من مخزون هائل الحجم من النفط وكذا الاستيلاء على الأموال والاستثمارات الكويتية الهائلة والتخلص من حجم الديون المتراكم على العراق لدول مجلس التعاون الخليجي وتحقيق مصالح العراق الملاحية وتحكمه في الخليج العربي مع وضع نواة لإمبراطورية عراقية تضم العراق والكويت ومستقبلا الأجزاء الشرقية من السعودية وباقي دول الخليج عن طريق إثارة القلاقل ثم الاستيلاء عليها بعد ذلك.

الأهداف المعلنة للغزو:

برر النظام العراقي هذا الأسلوب بأنه استعادة حق مشروع جرى اغتصابه من العراق تنفيذا لخطط الاستعمار في السيطرة على المنطقة وثروتها وتفتيت الوطن العربي. ونظرا لقوة الطرف المعادي للعراق إقليميا ودوليا أطلق العراق مبادرة سياسية تستهدف الوصول إلى حل وسط للأزمة يقوم على ربط بين احتلال الكويت واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية.

ولكن الموقف العربي والدولي أدان الغزو العراقي واعتبر أن احتلال الكويت يعد خروجا على الشريعة الدولية والعربية وتحديا للنظام الدولي الجديد الذي يقوم

على مبدأ تحريم استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية والإقليمية. ولقد فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية وتحديد موعد نهائي لامتثال العراق لقرارات المجلس أو اللجوء إلى جميع الوسائل بما فيها القوة لإجبار العراق على الانسحاب غير المشروط من الكويت.

الأهداف غير المعلنة:

كان أحد الأهداف غير المعلنة هو أن يملك السيطرة على البترول في المنطقة ويحدد معايير الإنتاج والسعر، تتعارض المصالح عربيا ودوليا، وملكية دولة واحدة السيطرة على مقدرات البترول في المنطقة توفر لها دور في سوق البترول العالمي.

استهدف الغزو العراقي تحويل العراق إلى قوة كبرى في العالم العربي وبالتالي في منطقة الشرق الأوسط.

كانت تلك أبرز الأهداف يضاف إليها رغبة العراق في التأكيد على قوته وأنها الحملة الموجهة ضده ودفع إيران إلى سرعة تحقيق السلام النهائي مع العراق.

سير العمليات:

نفذت حرب تحرير الكويت في ٤٢ يوما خلال المدة من ١٧/ ١/ ١٩٩١ وحتى ٢٨/ ٢/ ١٩٩١ وتم تنفيذ سير العمليات من خلال أربع مراحل رئيسية كالآتي:

المرحلة الأولى: القذف الإستراتيجي:

وتم تنفيذ هذه المرحلة خلال المدة في ١٧/ ٢/ ١٩٩١ إلى ١٦/ ٣/ ١٩٩١ حيث بدأت بالقذف الإستراتيجي بالقوات الجوية والضربات الصاروخية ضد القوات العراقية على أن القوات البحرية بفرض السيطرة البحرية وعمليات كسح الألغام في شمال الخليج العربي وتوفير المعاونة النيرانية. مع تحرك التشكيلات البرية إلى مناطق انتظارها تحت الغطاء الجوي.

المرحلة الثانية: الحصول على السيادة الجوية:

وتم تنفيذ هذه المرحلة خلال المدة ١٧/ ٢/ ١٩٩١ إلى ١٩/ ٢/ ١٩٩١ وفيها تم تحقيق السيادة الجوية في مسرح العمليات بمهاجمة منظومة الدفاع الجوي

ومنظومة القيادة والسيطرة في العراق لشل الدفاع الجوي وتوفير المناسبة للقاذفات «ب ٥٢» والطائرات التكتيكية والطائرات العمودية الهجومية للعمل بفاعلية في المراحل اللاحقة.

المرحلة الثالثة: عزل مسرح العمليات بالكويت:

تم تنفيذ هذه المرحلة خلال المدة ١٩/ ٢/ ١٩٩١ إلى ٢٣/ ٢/ ١٩٩١ وفيها تم عزل مسرح العمليات بالكويت بمهاجمة القوات البرية ووحدات المدفعية والصواريخ المعاونة وقطع خطوط الإمداد وتدمير منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات في جنوب العراق والكويت باستخدام القاذفات «ب ٥٢» والطيران التكتيكي ونيران المعاونة البحرية وهدفت هذه المرحلة لقطع خطوط الإمداد العراقية بالكامل وتقليص فاعلية القدرات العسكرية العراقية.

المرحلة الرابعة: العمليات الهجومية البرية:

تم تنفيذ هذه المرحلة خلال المدة ٢٤/ ٢/ ١٩٩١ إلى ٢٨/ ٢/ ١٩٩١. وفيها نفذ الهجوم البري لتحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات في جنوب شرق العراق وتدمير الحرس الجمهوري العراقي في مسرح العمليات الكويتي وتم تنفيذ عمليات للخداع والتضليل بالظاهر بعمليات إنزال رئيسية على طول الشواطئ الكويتية والعراقية كجزء من عمليات الهجوم البري لقوات التحالف.

نتائج حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت) على النظام العربي:

تعددت آثار الغزو العراقي للكويت على النظام العربي والدولي وبدأ بعدها التوسع في استخدام تعبير النظام العالمي الجديد الذي وجد ميلاده الحقيقي في القيام بالتصدي للغزو العراقي ثم التحول بعدها للقضاء على القوات العسكرية العراقية.

في المجال السياسي:

١ - إقدام العراق على احتلال الكويت دفع بالنظام الإقليمي العربي في مواجهة غير محسوبة ولا تتكافأ مع النظام الدولي ليس فقط بسبب الفجوة

التكنولوجية ولكن في الأساس لأن القضية محورا لزيادة انقسام العرب وليس لتضامنهم.

٢ ـ انهيار الأسس التي يلزم توافرها في أي نظام إقليمي وهو وجود حد أدنى من القيم والمصالح المشتركة ووجود مؤسسات لرعاية هذه القيم والمصالح لتنمية التوافق بينها وبين الشرعية الدولية كما تداخلت قضايا العروبة والإسلام والتفاوت في توزيع الأعباء والثروات والصراع العربي الإسرائيلي والوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة وكان السلوك العراقي مناسبا لطرح قضية الديمقراطية في العالم بصورة أكثر إلحاحًا.

في المجال الاقتصادي:

١ ـ بلغت مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي الثلاث (السعودية ـ الكويت الإمارات) في نفقات الحرب ٣٥,٨٤٥ مليار دولار، ويشير تقرير أمريكي أن مجموع ما تعهدت به الدول الأخرى بما فيها دول الخليج ٥٣ مليار دولار بينما تبلغ نفقات إعادة تعمير البلدين حوالي ما يقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار وهو ما يزيد على ضعف إجمالي ديون الدول العربية.

٢ ـ زيادة خسائر الدول العربية نتيجة احتلال العراق للكويت وحرب التحرير بلغت ٦٧٦ مليار دولار حيث بلغت خسائر العراق ٢٣٧ مليار دولار بينما بلغت خسائر الكويت ٢٤٠ مليار دولار (والباقي خسائر الدول العربية) ولذا فقد اضطرت إلى تصفية بعض استثماراتها في الخارج.

في المجال العسكري:

١ ـ خروج العراق كقوة إقليمية من التوازن العربي الإسرائيلي.

٢ ـ بروز إيران كقوة عسكرية إقليمية تهدد دول الخليج العربي.

٣ ـ ضعف الدور العسكري العربي برغم وجود ميثاق الضمان الجماعي العربي.

٤ ـ تزايد الإنفاق العسكري بالمنطقة على حساب اقتصاديات دولها.

٥ ـ التواجد العسكري الأمريكي (الجوي ـ البري) ببعض دول الخليج العربية.

٦ ـ إعلان دمشق لدول الخليج ومصر وسوريا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والتنسيق والتعاون.

٧ ـ إبرام الكويت للمعاهدات مع روسيا وفرنسا وبريطانيا لتحقيق أمن الكويت.

٨ ـ قيام القوات الجوية بالدور الأساسي الرئيسي في المعركة وكانت تمثل من قبل في المعارك الهجومية المتعارف عليها القوة المعاونة ومعها القوات البحرية وقوات الدفاع الجوي لصالح معركة القوات البرية. ولكن هل يقتصر هذا الأسلوب على الدول فائقة الشراء (الولايات المتحدة الأمريكية) نظراً للتكاليف الباهظة والحاجة إلى نوع معين من التدريب الراقي والمتقدم والكفاءة العالية في استخدام الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية والمتطورة أو سيبقى الأسلوب المتعارف عليه هو السائد في معارك الأسلحة المشتركة في معظم الدول.

أثر حرب الخليج الثانية على السياسة العسكرية المصرية:

أ ـ التوازن الإستراتيجي بالمنطقة:

نتيجة خروج العراق من التوازن الإستراتيجي بالمنطقة بسبب تدمير آلة الحرب العراقية وفرض قيود التفتيش الدولي عليها أصبح ذلك يمثل خللا بميزان القوى في المنطقة حيث كانت القوى العراقية تحفظ التوازن في المقابل مع إيران من جهة ثم إنه كانت العراق تعتبر قوة مضاعفة للقوة العربية في مواجهة إسرائيل من جهة أخرى. الأمر الذي يلقي عبئا جديدا على السياسة العسكرية المصرية بضرورة إعادة حساباتها لتوازن القوى بالمنطقة حتى تكون قادرة دائما لمواجهة أي عدائيات بالمنطقة تهدد أمن وسلامة مصر.

ب ـ تزايد الإنفاق العسكري:

بالرغم من مسيرة السلام في المنطقة إلا أن هناك عدم استقرار تشهده المنطقة فيحتم هذا على السياسة العسكرية المصرية بأن تجعل القوات المسلحة قادرة على

التصدي لأي عدائيات تهدد الأمن القومي. الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنفاق العسكري على القوات المسلحة وتحديث الأسلحة والمعدات وكذا التطور التكنولوجي في التعليم.

جـ - استخدام وحدات وعناصر من القوات المسلحة المصرية للعمل في مهام خارج البلاد:

يجب أن يقترن خروج أي وحدات أو عناصر للقوات المسلحة المصرية لدعم أي دولة عربية بعدالة القضية ومشروعيتها القانونية والدولية والدفاع عن النفس وليس لاغتصاب أرض أو التدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى وذلك محافظة على الروابط العربية والمبادئ والمثل التي تنادي بها مصر دائما وعدم الخروج من الشرعية الدولية.

د - أهمية تنفيذ الشق العسكري في اتفاقية إعلان دمشق:

شملت اتفاقية إعلان دمشق بين دول الخليج الست ومصر وسوريا ثلاثة عناصر رئيسية هي: سياسية واقتصادية وعسكرية. تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية للشق السياسي والاقتصادي، أما الشق العسكري لم ينفذ للآن والذي ينص على تكوين قوة ردع عربية من القوات المسلحة الخليجية ومصر وسوريا تقوم بحماية الأمن القومي العربي بمنطقة الخليج العربي وهذا نتيجة للتدخل الأمريكي في الشق العسكري باتفاقية إعلان دمشق، وبذا استبعدت مصر وسوريا من عملية تأمين منطقة الخليج وأصبحت مسئولية تأمين الخليج من مسئولية الولايات المتحدة والدولة الأوروبية التي وقعت الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة معها اتفاقيات أمنية.

هـ- نتيجة لاشتراك قوات عربية مشتركة في حرب تحرير الكويت ظهرت أهمية إلمام القوات المسلحة بكل دولة بأسلوب قتال الدولة الأخرى، وأن تكون هناك وسيلة اتصال وتفاهم بين تلك القوات لتتمكن من تنفيذ مهامها المشتركة. وهنا اتخذت القوات المسلحة المصرية قرارا باستقبال الوافدين العسكريين العرب للتدريب بالمعاهد والمنشآت العسكرية وفتحت لهم أبواب أكاديمية ناصر العسكرية العليا بكليتي الحرب العليا والدفاع الوطني.

الفصل الخامس

الحروب الأهلية والمشكلات الحدودية بالمنطقة

الحروب الأهلية:

الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥:

الخلفية التاريخية:

تعد الحرب اللبنانية إحدى انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي وقد تفاعلت فيها عناصر الانقسامات الداخلية مع التدخلات الخارجية إقليميا ودوليا ثلاث مرات، أعوام (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) وفي كل مرة كانت الأزمة تبدأ داخليا ثم تتوسع لتشمل قوى ودولاً خارجية.

ترجع معظم المشكلات الموجودة في لبنان ليس إلى وضعه الطائفي وتعدد الطوائف بل إلى نظرة الشك والحذر التي تنظر بها كل طائفة إلى الأخرى وما يحدث داخل كل طائفة من صراع فقسم من سكان لبنان يندفع ويؤمن بالعروبة وتجذبه القومية العربية وقسم آخر يؤمن بالحضارة الغربية ويتجه إليها ويخشى أن يذوب لبنان في مجموعة عربية كبيرة ذوبانًا يفقده استقلاله وكيانه وطابعه الخاص وكان نتيجة الانقسام في الرأي أن أصبح في الواقع فريق كبير يعيش في لبنان على الازدواجية في التفكير والشعور بالولاء للوطن.

تطور الحرب الأهلية في لبنان:

لقد شهد لبنان منذ بداية أزمته عام ١٩٧٥ أربعة أنواع من هذه التدخلات:

١ ـ التدخل السوري عام ١٩٧٦.

٢ ـ التدخل العربي الذي احتوى التدخل السوري بموجب مقررات قمتي الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦ .

٣ ـ التدخل الإسرائيلي عام ١٩٧٨ والذي اقتصر على ٤٢٥ ميلاً مربعًا جنوب لبنان. ثم في عام ١٩٨٢ والذي وصل إلى بيروت.

٤ ـ التدخل الأمريكي ـ الفرنسي ضمن القوة متعددة الجنسيات والتي كانت تضم أيضًا بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٨٤ .

ولقد قامت القوات الأمريكية في لبنان بتقديم الدعم إلى حكومة الجميل ولم يكن ذلك تحقيقًا للسلام ، بل إنه انغماس في الصراع وأصبحت طرفًا فاعلاً في الحرب ضد الدروز وبالتالي ضد السوريين وضد السوفييت ثم وقفت بجانب حزب الكتائب في مجزرة صابرا وشاتيلا. وبعد أن فشلت المبادرة الأمريكية في لبنان بوجهها السياسي ثم بوجهها العسكري اضطرت إدارة الرئيس ريجان إلى سحب قوات المارينز من بيروت ثم إلى سحب قطع الأسطول السادس من مياه لبنان الإقليمية واتهمت الأطراف اللبنانية بأنها المسئولة عن هذا الفشل.

وكان طبيعيا أن يؤدي التضارب في المصالح السورية والإسرائيلية إلى اصطدامها المستمر في لبنان ثم وقوف الولايات المتحدة وراء إسرائيل ووقوف الاتحاد السوفييتي وراء سوريا ولدى كل من واشنطن وموسكو شعوراً بأنهما انحرفا إلى حافة مواجهة لم يكن أي منهما يتوقعها أو يريده ومن الصحيح أنه كان للولايات المتحدة أهدافًا من وراء التدخل في لبنان تتعدى الأهداف الإسرائيلية كما أنه كان للاتحاد السوفييتي أهدافًا في لبنان تتعدى الأهداف السورية.

إن كل القوى الخارجية والتي تدخلت في لبنان وبغض النظر عن أهدافها من وراء التدخل كانت أقوى عسكريا واقتصاديا وسياسيا من كل الأطراف المتصارعة داخل لبنان. ومع ذلك فإن أيا من هذه القوى لم ينجح في إنهاء الأزمة بل إن النتيجة كانت على العكس تمامًا إذا شكل التدخل قوة حافزة للانتقال إلى مرحلة جديدة من التصارع أشد عنفًا من التي سبقت التدخل الخارجي ويعود السبب في ذلك إلى أن القوة المتداخلة لم تلعب دور الوسيط ، بل تحولت في تدخلها إلى مجرد طرف من الأطراف المتصارعة مما كان يؤدي في كل مرة إلى تصفية الأزمة

وبالتالي تأخير حلها، يؤكد ذلك أن توقيت وأسلوب التدخل لم تكن تحدده متطلبات الأزمة بقدر ما كانت تمليه القوة المتدخلة حسب مصالحها الإستراتيجية بمعزل عن حسابات القوى المحلية التي كانت تطلب التدخل وتسعى إليه.

أراد حزب الكتائب حصر الصراع بين الفلسطينيين من جانب والموارنة بادعاء التحدث باسم لبنان. وأخذ يرفع راية الطائفية ليبدو الصراع (إسلامي - مسيحي) مع أن الموارنة ليس كل المسيحيين في لبنان. ولم يكن للفلسطينيين دور رئيسي أو فرعي أو ثانوي في هذه الحرب.

نتائج الحرب اللبنانية:

النتائج الإيجابية:

١ - زيادة القدرات القتالية للجيش السوري كرد فعل لتدمير حائط الصواريخ السوري بمعرفة إسرائيل بما يعرف بمعركة سهل البقاع الشهيرة خلال عام ١٩٨٣ إلى حد أن اقتربت من التوازن العسكري مع إسرائيل بمفردها بما يدعم القوة العسكرية العربية في حالة اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي مرة أخرى.

٢ - إمكانية استثمار تجربة المقاومة اللبنانية الشعبية المتزايدة في الجنوب اللبناني والتي أدت إلى الانسحاب الجزئي لإسرائيل بما يمكن من تقريب فجوة التخلف في التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل باشتراك القوة الشعبية الوطنية في المعركة. أي استبدال المواجهة النظامية العربية فقط بمواجهة نظامية عربية تمتزج فيها الإرادة الشعبية مع القدرات النظامية لتحقيق الأمن القومي العربي.

٣ - تأكيد الهوية اللبنانية العربية وحتمية اشتراكها كطرف مباشر في الصراع العربي الإسرائيلي مما يعدد الجبهات عند اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي مرة أخرى مما يضعف القدرات العسكرية الإسرائيلية.

٤ - إقناع عديد من الدول العربية إن لم يكن كلها بقبول الوجود الإسرائيلي كواقع في المنطقة العربية بشكله الحالي وإمكان التفاوض مع إسرائيل من

أجل إجراء سلام عادل بما يدعم صحة الرؤيا المصرية بكيفية المعالجة الصحيحة للصراع العربي الإسرائيلي .

٥ ـ التأثير الضار للاقتصاد الإسرائيلي نتيجة التكاليف الباهظة للغزو الإسرائيلي للبنان والتي وصل تقديرها إلى حوالي ثلاثة ونصف مليار دولار مما أجبر إسرائيل على الانسحاب من شمال لبنان .

النتائج السلبية:

١ ـ زيادة الفرقة العربية والتصدع العربي مع ظهور إسرائيل كقوة إقليمية قادرة على تنفيذ سياستها التوسعية الأمنية دون أي عمل جاد لإيقافها من الدول العربية مما يساعد إسرائيل علي التعنت تجاه السلام ويضر بالأمن القومي العربي .

٢ ـ تدمير البنية الأساسية للقوة العسكرية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية المقاومة المسلحة الفلسطينية بإغلاق وتدمير القواعد الفلسطينية داخل الأراضي اللبنانية مع إجبار القوات العسكرية للمنظمة بالرحيل من لبنان .

٣ ـ إقناع الحكومة والطوائف اللبنانية برفض التواجد والعمل الفلسطيني من داخل الأراضي اللبنانية مستقبلا وذلك بتبرير التدخل الإسرائيلي في لبنان عند كل بادرة تواجد فلسطيني مسلح في المستقبل .

٤ ـ تفريغ الجنوب اللبناني وتشريد معظم سكانه بإنشاء حزام أمني لتأمين المستعمرات الإسرائيلية الجنوبية .

٥ ـ تمزق منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل ما يسمى بجبهة الرفض لمنظمة التحرير الفلسطينية (تتكون من الجبهة الشعبية والجبهة العربية وجبهة أحمد جبريل وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية) تخضع للعراق وسوريا وليبيا مما يضعف وحدة القرار الفلسطيني ويسيء إلى القضية الفلسطينية عند قيام تلك الجبهة الرافضة بأي أعمال إرهابية .

٦ ـ فتح مجالات لتدخل الدول العظمى والكبرى في الشئون العربية مع زيادة محاولة الاستقطاب الدولي للبلاد العربية .

٧ ـ تدمير الاقتصاد اللبناني ومحاولة ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي والنجاح في كسب الأموال العالمية والخدمات السياحية من بيروت إلى إسرائيل.

٨ ـ استغلال المياه اللبنانية في توسيع الرقعة الزراعية لإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي.

٩ ـ زيادة نيران الحرب الطائفية وتدمير القوة البشرية اللبنانية.

المشكلة الكردية:

الخلفية التاريخية:

الأكراد هم جماعة يبدأ الخلاف حول أصولها التاريخية وينتهي عند تعدادهم (٢٥ مليون نسمة تقريبًا) وغالبيتهم مسلمين سنة ويتوزع الوجود الكردي على خمس دول تتقاسم المشكلة الكردية بنسب متفاوتة وهي بترتيب أهميتها:

(تركيا ـ العراق ـ إيران ـ أرمينيا وأذربيجان ـ سوريا)

ففي تركيا توجد الأغلبية الساحقة من الأكراد حوالي (١٠ ـ ١٢ مليون نسمة) يتركزون في الولايات الشرقية والجنوبية. وفي العراق يبلغ عددهم (٢ مليون نسمة) في المحافظات الشمالية. وفي إيران يبلغ عدد الأكراد حوالي مليون نسمة وفي أرمينيا يوجد تجمع للأكراد في الاتحاد السوفيتي السابق ويبلغ عددهم نحو (١٢٠ ألف نسمة) وفي سوريا يبلغ عددهم نحو (٢٥ ألف نسمة).

إن الوجود الكردي في دول المنطقة سواء العربية منها أو غير العربية يثير أزمة تكامل حقيقية لدى هذه الدول جميعًا حيث تحول إلى مشكلة شبه مزمنة نتيجة الإخفاقات المتتالية في التعامل مع حاجاته ومتطلباته الحضارية والسياسية الأمر الذي جعل من هذا الوجود مثار قلق بدرجات متفاوتة ومحوراً للفعل السياسي السلبي في إطار العلاقات المتبادلة بين هذه الدول. هذا وتهدد التفرقة والانقسام بين الأحزاب الكردية (أكثر من ٦ أحزاب) قدرة الأكراد لتحقيق شكل من أشكال الحكم الذاتي في المدى البعيد.

وعلى صعيد العلاقات العراقية العربية مع إيران تجد أن المشكلة الكردية قد أفرزت تأثيراتها في اتجاهين متناقضين. الأول إيجابي وقد نجم عن الموقف

المبدئي الإيراني الرافض لإقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق. الثاني سلبي وقد نجم عن الاختراقات الإيرانية للأراضي العراقية من خلال شن غارات متتالية على كردستان العراق تحت دعاوى مطاردة الأكراد الإيرانيين.

أما بالنسبة للعلاقات التركية ـ العراقية نلمس تذبذبات محدودة ناجمة عن المشكلة الكردية بدت في عدة مظاهر ولكن بقى جوهرها واحداً نتيجة للموقف التركي الرافض لإقامة دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق واتجاه تركيا مؤخراً لشن غارات قوية لمطاردة الأكراد شمال العراق.

ويمكن القول بأن تأثيرات المشكلة الكردية على دول المنطقة وبرغم أنها تميزت بالتشعب والتشابك إلا أنها تميزت أيضًا بالمحدودية نتيجة لأسلوب تحركها الدائري وليس التصاعدي. إلا أن هذا التعادل وهذه المحدودية لا ينفيان استمرار المشكلة الكردية كمثير للقلق لدى تلك الدول، خاصة بعد التدخل التركي الأخير مارس ١٩٩٥ بشمال العراق.

الأصول التاريخية للأقلية الكردية في العراق:

الأكراد لهم تمايز عرقي وثقافي ويرجع أصولهم إلى العرب وأنهم ينتمون إلى الجنس الآري ويستوطنون مناطق جبلية بشمال العراق وجنوب شرق تركيا وغرب إيران وسوريا وقد أطلق عليهم اسم الأكراد بعد الفتح الإسلامي لهذه المناطق، بدأ تمرد الأكراد عند غزو المغول للعراق في القرن الثالث عشر واستمر حتى القرن التاسع عشر بعد أن تمكن السلطان العثماني من القضاء على هذا التمرد، وخلال الحرب العالمية الأولى شاركوا في القتال مع الدولة العثمانية ولكن بظهور بوادر الهزيمة اتصلوا ببريطانيا على أمل الحصول على تكوين دولة كردية ونتج عن ذلك أن منحتهم اتفاقية «سيفر» حق الحكم الذاتي تمهيداً للاستقلال إلا أن وصول أتاتورك للحكم في تركيا أوقف ذلك وجاءت معاهدة «لوزان» خالية من أي إشارة لمشروع الدولة الكردية.

المطالب السياسية للأقلية الكردية في العراق:

تنبع خطورة مطالب الأكراد بتكوين دولة خاصة بهم نتيجة لعدد من الاعتبارات منها عامل التميز العرقي واللغوي وعوامل أخرى أهمها:

١ ـ التمركز الجغرافي في منطقة جبلية شمال العراق.

٢ ـ ثراء كركوك والموصل بالنفط حيث يطالبون بنسبة منه.

٣ ـ مركزية التنظيم الاجتماعي القبلي بقيادة زعامة قوية.

٤ ـ تكرار عمليات التمرد المسلح خاصة بعد عام ١٩٢٠م.

نتائج المشكلة الكردية:

بغض النظر عن موقف العراق خلال حرب الخليج الأولى والثانية إلا أن المشكلة الكردية وارتباطها بقوي غير عربية تمثل ثغرة في الأمن القومي العراقي والعربي.

ومن منظور ارتباط المشكلة الكردية بالأمن القومي العراقي والعربي يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ أن الأساليب العراقية لم تحد من نشاط الأكراد بل إن تعاونهم مع إيران خلال الحرب ساعد الأكراد على تحقيق انتصارات.

٢ ـ مكاسب الأكراد في الشمال كانت مصدر إزعاج لتركيا مما أدى إلى دخولها لأراضي العراق لمطاردة أكراد تركيا.

٣ ـ إيقاف إطلاق النار مع إيران أعطى العراق فرصة لتوجيه ضربات مؤثرة في الحركة الكردية.

يمكن أن نحدد النتائج والدلالات المهمة للمشكلة الكردية من حيث تطورها التاريخي ومطالب وأهداف الحركة وتأثيرها على الأمن القومي العربي في الآتي:

١ ـ المشكلة بالغة التعقيد نتيجة لتمايز الأكراد في هويتهم وحصولهم على الدعم الخارجي والمعالجة الخاطئة للمشكلة من جانب الحكومة العراقية والذي يزيد من حالة عدم الثقة.

٢ ـ عدم حل المشكلة وارتباط الأكراد بقوى غير عربية يشكل تهديداً للأمن القومي العراقي الذي يمثل ركيزة مهمة في الأمن القومي العربي ومواجهة أطماع قوى شرق أوسطية.

٣ ـ هناك احتمال تحول الموقف إلى تكوين دولة كردية، إلا أن ذلك يتسم بالضعف نظراً للآتي:

(أ) عدم وجود مصلحة حقيقية لدول الجوار في تكوين تلك الدولة.

(ب) قد ترى القوى الإقليمية والدولية وقف دعم الأكراد بما يمكن العراق من سهولة احتواء المشكلة.

(جـ) الصراع والتنافس بين زعماء الأكراد بجوانبه القبلية والتاريخية.

الحرب الأهلية في الصومال:

الخلفية التاريخية:

يحتل الصومال موقعًا إستراتيجيًا مهما في منطقة القرن الإفريقي فتمتد سواحله على خليج عدن والمحيط الهندي. ابتداء من جيبوتي شمالاً حتى الحدود مع كينيا جنوبًا بطول ١٨٠٠كم. ويترتب على أهمية الموقع الجغرافي للصومال أن ما يحدث فيه من اضطرابات أو ما ينعم به من استقرار ينعكس بالضرورة على أمن القرن الإفريقي كله، بل يتعداه إلى دائرة أوسع داخل القارة وخارجها حتى يلمس مصر والجزيرة العربية. وتتمثل الأزمة الصومالية الراهنة في الحرب الأهلية التي تمزق البلاد منذ سقوط سياد بري في ٢٨ يناير ١٩٩١ وحتى الآن وفي انفصال شمال الصومال عن جنوبه تحت اسم دول أرض الصومال. وأخيراً الفراغ السياسي الذي ترتب على انهيار سلطة الحكومة المركزية بل مؤسسات الدولة ذاتها.

أسباب الحرب الصومالية:

تسببت عدة عوامل في انهيار الدولة بهذه الصورة. يأتي في المقدمة منها التركيب الهيكلي الاجتماعي للشعب الصومالي، فبرغم أن الصومال يتمتع بوحدة عرقية ودينية ولغوية شبه كاملة. يعاني الشعب من انقسامات قبلية حادة فهو يتوزع بين ثلاث قبائل رئيسية هي الدارود والإبرير والساب وتنقسم بدورها إلى عديد من العشائر. ولقد امتدت الروح القبلية في الصومال إلى الأحزاب والتي تشكلت ابتداء من سنة ١٩٤٣ فيما عدا حزب وحدة الشباب الصومالي وهو الحزب الوحيد

الذي كان يعمل بمفهوم قومي في تكوينه وأهدافه، فقد نشأ في الجنوب وانتشر في كل الصومال تقريبًا غربًا وجنوبًا وشمالاً عن طريق فروعه في المدن. وكان يهدف إلى الاستقلال عن المستعمر الأجنبي (الإيطالي - البريطاني - الحبشي) ووحدة الصومال وقد استطاع هذا الحزب أن يصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات المحلية ثم التشريعية وظل يحكم حتى ألغى سياد بري جميع الأحزاب عند توليه عام ١٩٦٩.

تطور الصراع الصومالي:

استمرت الطبيعة القبلية تصبغ الحياة السياسية في ظل حكم سياد بري. حيث اتضحت في تكوين الجبهات المعارضة لحكمه. وعقبه تكونت الحركة القومية الصومالية S.N.M أساسًا من قبائل إسحاق في الشمال والحركة الوطنية الصومالية S.P.M من قبيلتي الأوجادين والماجرتين والمؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C) من قبائل الهوته والجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال S.S.D.F من قبائل الدارود. ولقد برز إلى جانب هذه التنظيمات السياسية القبلية تنظيم جديد ظل يعمل بشكل سري حتى أعلن نفسه عام ١٩٩٠. ألا وهو الاتحاد الإسلامي الصومالي.

وقد يستثنى هذا التنظيم من صفة القبلية فهو منتشر في أنحاء متفرقة من الصومال (في إقليمي سول وسانج في الشمال الشرقي وفي إقليم عدو في الجنوب الغربي) كما يحدد لنفسه هدفًا يريد تطبيقه في كل الصومال وهو إقامة حكومة إسلامية عادلة. وبعد سقوط بري ساءت الأحوال على الساحة السياسية الصومالية فقد استمرت الروح القبلية تصبغ الجبهات العسكرية، بل تتأكد أكثر فأكثر والأخطر من ذلك أن هدفها تحول من معارضة الدكتاتورية ورفض القهر السياسي الممثل في سياد بري إلى منافسة قبلية للاستيلاء على السلطة وتصاعدت حتى أدت إلى حرب أهلية دموية فقد فيها كل منطق وكل هدف بناء، وقد تولى السلطة في هذه المرحلة المؤتمر الصومالي الموحد ولكنه سرعان ما انقسم إلى جناحين أحدهما تابع لعلي مهدي رئيس الدولة، والثاني تابع للجنرال محمد فرح عيديد. وقد تبع ذلك بعض التغيرات في الجبهات المتحاربة فأعاد الدارود ترتيب صفوفهم في الجبهة القومية الصومالية التي سيطرت على الجنوب بينما انفصلت الحركة القومية الصومالية بالشمال وأقامت جمهورية أرض الصومال.

إلى جانب القبلية هناك عاملان اجتماعيان يشكلان سببين لما يحدث في الصومال ويتمثل العامل الأول في التقاليد الصومالية فالنظام الأبوي الذي يتأسس عليه المجتمع يولد التسلط من جانب الأب أو زعيم القبلية أو الحاكم والرضوخ من جانب الابن أو أفراد القبيلة أو الشعب ويولد هذا النمو بدوره البعد عن الموضوعية والانسياق وراء المصالح والأحكام الشخصية الضيقة مما يمثل عائقا أمام الاندماج الوطني. أما العامل الثاني فيتمثل في الطبيعة الرعوية للشعب الصومالي (حوالي ٧٠٪ من الشعب رعاة) التي تدفع بالأفراد إلى التحرك الدائم وراء الكلأ. وينتج عن ذلك عدم ارتباط الفرد الصومالي ببقعة أرض محددة له فيها مصلحة دائمة واستقلاله عن بقية الجماعات الصومالية المتمثلة في القبائل الأخرى والعشائر والبطون المختلفة والمتعددة وقد يؤدي هذا النمط الأنتاجي إلى إضعاف الشعور بالانتماء إلى الصومال كوطن للجميع ولقد أدت الأسباب السابقة مجتمعة إلى الوضع الراهن في الصومال ويتمثل فيما يلي:

١ ـ انفصال شمال الصومال في دولة مستقلة تسمى جمهورية أرض الصومال وقد تشكلت فيها حكومة من قبائل إسحاق تربطها بإثيوبيا وجيبوتي علاقات سياسية وتجارية طيبة.

٢ ـ تنازع على السلطة في جنوب الصومال لأكثر من جبهة كالأتي:

أ ـ المؤتمر الصومالي الموحد (جناح علي مهدي).

ب ـ المؤتمر الصومالي الموحد (جناح عيديد).

جـ ـ الاتحاد الصومالي الإسلامي (ويتزعمه الشيخ علي ورسمه).

د ـ الحركة الإسلامية (ويرأسها السيد محمد علي إبراهيم).

هـ ـ الحركة الديمقراطية الصومالية.

و ـ الجبهة القومية الصومالية (قبيلة سياد بري).

٣ ـ لا تعبر الخلافات بين الفصائل المتحاربة عن اختلافات فكرية أو منهجية. بل تعكس أساسًا لصراع على السلطة بين القبائل والمآرب الشخصية.

٤ ـ لقد أدى التمزق الداخلي في الصومال إلى غياب السيطرة المركزية في البلاد وتدهور مؤسساتها وبالتالي وجود فراغ سياسي يغري كل من يريد أو يؤدي دوراً سياسيا في القرن الإفريقي أن يتقدم.

٥ ـ تعتبر حالة الصومال أول سابقة تسمح فيها الأمم المتحدة بإرسال قوات عسكرية من دول عديدة لدولة بها نزاع دون طلب من أحد الأطراف المعنية.

٦ ـ وأمام الضغط الدولي وقع الجنرال عيديد اتفاقًا مع مبعوث الأمم المتحدة من أجل السماح لخمسمائة من قوات الأمم المتحدة بدخول مقديشيو لتأمين نقل الإمدادات الغذائية، لكن الأمور ازدادت تأزمًا بعد رفض عيديد لقرار مجلس الأمن بإرسال ثلاثة آلاف جندي لدعم قوات الأمم المتحدة وحمايتها للمقومات الأجنبية. وفي تصاعد آخر للموقف قامت قوات عيديد بمهاجمة قوات الأمم المتحدة بعد استيلائها على مطار مقديشيو وتصاعدت الدعوة للأمم المتحدة باتخاذ المزيد من التدابير لإنقاذ الصومال وقد قامت الولايات المتحدة بإرسال حوالي ٢٨ ألف جندي لتقود قوات ١٢ دولة أخرى في العملية التي وصفها باستعادة الأمل في الصومال. ويعد هذا التدخل العسكري الأمريكي تحت مظلة الأمم المتحدة محصلة للمواقف الدولية من تطورات للأحداث في الصومال. منذ استقلالها في الستينيات.

٧ ـ وما زالت المشكلة الصومالية قائمة حتى الآن وما زال الصراع مستمراً في الصومال وتحاول جامعة الدول العربية حل المشكلة والتوفيق بين كافة الفصائل الصومالية لتعيد للصومال وحدته. ومن المتوقع أن تستمر المشكلة الصومالية وخاصة بعد سحب قوات الأمم المتحدة في مارس ١٩٩٥.

نتائج الحرب الصومالية:

١ ـ هذا الوضع الخطير في الصومال سوف يعرضها إلى التقسيم مما يؤثر على وحدة الصومال وهويته وخاصة بعد سحب قوات الأمم المتحدة في مارس عام ١٩٩٥.

٢ ـ انهيار القوات المسلحة الصومالية.

٣ ـ استنزاف الاقتصاد الصومالي.

٤ ـ إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي (الخارجي ـ الداخلي) في المنطقة مما يؤثر على أمن البحر الأحمر الشريان الملاحي الحيوي لنقل النفط العربي إلى الدول الصناعية في أوروبا وكذا التأثير على منابع نهر النيل مصدر

الحياة في مصر والسودان مما يؤثر على الأمن القومي العربي والمصري.

٥ - إتاحة الفرصة لإسرائيل والقوى الأجنبية بالتواجد العسكري بالقرب من مضيق باب المندب حتى تضمن ألا يتكرر ما حدث في حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م.

مشكلة جنوب السودان:

الخلفية التاريخية:

بازدياد حركات استكشاف أعالي النيل زادت أهمية الجنوب وأصبح ميدانا للتنافس بين الدول الأوروبية وأخيراً تمكنت بريطانيا من كسب المعركة من خلال مصر التي أجبرت على توقيع اتفاقية عام ١٨٩٨ للإدارة الثنائية للسودان.

تحدد من خلال هذه الاتفاقية حدود السودان الحالية (شماله - وجنوبه) وفي ظل هذا الوضع وبناءً على توصيات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ واصلت بريطانيا تنفيذ الإستراتيجية التي وضعها جوردن باشا. واعتبر خط عرض ١٠ درجة شمالاً هو الخط الفاصل بين شمال وجنوب السودان على أساس أن العناصر القوقازية هي الغالبة في شماله والزنجية هي الغالبة في جنوبه، وقد نتج عن ذلك اتباع حكومة الاحتلال لسياسة ترتكز على عدم انتشار الثقافة العربية والإسلامية نحو الجنوب وإحلال اللغة الإنجليزية والديانة المسيحية محلهما مع عدم السماح بكيان لدولة السودان بهذا الحجم.

ويتعاظم دور الحركة الوطنية في مصر عام ١٩١٩ وبدأ المطالبة بوحدة واستقلال وادي النيل ركزت بريطانيا على سياسة فصل أعالي النيل للتحكم في مصر من خلال التحكم في منابع النيل وركزت على خلق سودان شمالي عربي مسلم وآخر جنوبي زنجي مسيحي أو على الأقل لا إسلامي. كما شجعت على الدعوة إلى استقلال السودان عن مصر.

وفي مؤتمر جوبا الذي عقد في يونيو عام ١٩٤٧ أعلن الجنوب عن موافقته على الاشتراك مع الشمال في وحدة سياسية، رافضين استقلال الجنوب عن الشمال ورافضين الاتحاد مع أوغندا وتشكلت جمعية تشريعية تضم شمال السودان وجنوبه. بعد ذلك عاد الجنوب وعبر عن رغبته في إقامة اتحاد فيدرالي مع الشمال وذلك عام ١٩٥١ عند بحث موضوع الحكم الذاتي للسودان وفي عام

١٩٥٣ منحت مصر وبريطانيا السودان حق تقرير المصير بناءً على اتفاقية الجلاء الموقعة بينهما. وظلت مطالب الجنوب بالاستقلال منذ ذلك الحين.

تطور المشكلة:

المرحلة الأولى: (من عام ١٩٥٣ ـ ١٩٨٣ م):

كانت المعارضة الجنوبية موزعة بين عرقيات وقبائل متعددة وبالتالي جبهات سياسية وعسكرية متعددة ومختلفة وكانت أهدافها تتراوح بين المطالبة بالحكم الذاتي والانفصال التام عن الشمال ويمكن القول إن هذه المعارضة كانت تهتم بشئون الجنوب فقط.

المرحلة الثانية (١٩٨٣ ـ حتى اجتماع أبوجا في مايو ١٩٩٢):

ولقد شهدت هذه الفترة تغيراً في طبيعة وأهداف المعارضة الجنوبية، فقد أسس جون جارانج حركة تحرير شعوب السودان في أديس أبابا في عام ١٩٨٣ وتحددت أهدافها فيما يلي :

١ ـ تحويل السودان شمالاً وجنوبًا إلى الاشتراكية.

٢ ـ محاربة الحكم الدكتاتوري في البلاد وإرساء الديمقراطية التعددية في كل السودان.

ولقد استطاعت هذه الحركة أن تجمع بين صفوفها أهم القبائل الجنوبية (الدنكا ـ والشيلوك ـ النوير) إلى جانب بعض الشخصيات الشمالية مثل الدكتور منصور المستشار السياسي للحركة. غير أنه في السنوات الأخيرة لهذه الفترة حدثت خلافات داخل حركة جارانج وانشق عنها جناح الناصر الذي يتزعمه «رياك مشار ولام أكول» وهما أستاذان في كلية الهندسة جامعة الخرطوم. وكان من أهم أسباب هذا الانشقاق هو مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، وكان مشروع إقامة الدولة الإسلامية يشكل دعامة الحكم ابتداء من حكم النميري ومروراً بالصادق المهدي وانتهاء بحكم الجبهة الإسلامية وقد أضعف ذلك من حجة جارانج حيال معارضيه الجنوبيين في إمكانية إقامة الدولة العلمانية. ويطالب اليوم جناح الناصر بفترة انتقالية يتقرر خلالها مصير الجنوب وفي أثناء هذه الفترة يحافظ على وحدة

الدولة وتكوين جيشين مستقلين لكل من الشمال والجنوب والسماح للجنوب بالتفاوض مع الدول الأجنبية للحصول على المساعدات وتطبيق قانون جنائي مستقل عن الشريعة الإسلامية في الجنوب يماثل القانون النيجيري وإنشاء عاصمة جديدة توجد فيها كل المؤسسات الاتحادية غير أن المطالبة بفصل الجيش والشئون الخارجية والنظام القضائي في الفترة الانتقالية المطلوبة يعد تمهيداً للانفصال أو الشكل الكنفدرالي على أحسن الفروض وبرغم ذلك كله بقيت في هذه المرحلة حركة جارانج الأصلية تلتزم بوحدة السودان.

المرحلة الثالثة (من اجتماع أبوجا في مايو ١٩٩٢ وحتى الآن):

تراجع جون جارانج عن موقفه بوحدة السودان وبدأ يتكلم عن دولة كنفدرالية تجمع بين وحدتين مستقلتين في الشمال والجنوب، وذلك إذا لم يغير الشمال موقفه من إقامة الدولة الإسلامية في السودان وتتمثل أهم العوامل التي تسببت في تراجع جارانج عن الوحدة فيما يلي:

١ ـ استمرار الظلم الواقع على الجنوب فيما يخص المشاركة السياسية في حكم البلاد وتوزيع الثروات القومية وذلك برغم وجود القدر الأكبر من ثروات السودان في الجنوب (ثروة حيوانية ـ زراعية ـ موارد طبيعية مثل الأخشاب والبترول).

٢ ـ المساعدات الإيرانية لحكومة البشير والتي سمحت باتخاذ تقدم في المجال العسكري في جنوب البلاد في الوقت الذي حرم سقوط منجستو في إثيوبيا الفصائل الجنوبية من العون المادي والعسكري وقد أضعفت هذه العوامل مجتمعة موقف جارانج أمام المعارضة الجنوبية التي تريد الانفصال.

٣ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية.

٤ ـ إصرار حزب الأمة وإن كان ضمن المعارضة على مشروع الدولة الإسلامية وجدير بالذكر أن حزب الأمة قد اشترك في ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي الذي وقعته كل القوى السياسية السودانية المعارضة للجبهة الإسلامية في ٢١ أكتوبر عام ١٩٨٩ ومن أهم ما اتفقت عليه تلك القوى في اجتماعها في لندن في فبراير ١٩٩٢ إقامة الدولة العلمانية وذلك بعدم ذكر

أي دين للدولة في دستور السودان الانتقالي وهي الوثيقة التي وافقت عليها جميع القوى السياسية غير، أن حزب الأمة رفض هذا المبدأ وتردد الحزب الاتحادي قبل أن يعطي موافقته عليه. ويبدو أن هذا الموقف للحزبين الكبيرين الشماليين قد ضاعف من الضغوط التي يتعرض لها جارانج في الداخل والخارج والتي جعلته يتراجع عن مبدأ وحدة السودان ويجعلها مشروطة بموافقة كل القوى السياسية وخاصة حزب الأمة. باعتباره أكبر وأهم الأحزاب الشمالية.

نتائج مشكلة جنوب السودان:

١ ـ أدت حركة التمرد الواسعة في جنوب السودان إلى وقف أعمال التنقيب عن البترول به. كما توقف مشروع إقامة قناة «جونجلي».

٢ ـ توقف الملاحة النهرية واستنزاف اقتصاد السودان وإرهاق قواته المسلحة.

٣ ـ قد تؤدي هذه المشكلة إلى حدوث صدام مسلح بين إثيوبيا والسودان وسوف يستدعي ذلك بالقطع لتدخل أطراف أجنبية.

٤ ـ استمرار هذا الوضع سوف يهدد وحدة السودان كما يمثل خطراً على هويتها.

٥ ـ هذا الوضع الخطير في السودان سوف يتيح لإسرائيل التواجد في البحر الأحمر والتأثير على الأمن القومي العربي ومصر.

٦ ـ زيادة حدة الصراع في السودان وكذا التدخل الأجنبي. لدعم مجلس الكنائس العالمي لجنوب السودان تحت دعوى مواجهة الغزو الشمالي الإسلامي للجنوب.

٧ ـ الحرب الدائرة في السودان تؤثر كثيراً على مصالح مصر وخاصة فيما يتعلق بقضية المياه، حيث إن انفصال الجنوب وتحالفه مع إثيوبيا وأوغندا قد يدفع لإحياء المشروع الاستعماري القديم بإنشاء دولة إفريقية كبرى جنوب الصحراء تسيطر على منابع النيل.

المشكلات الحدودية الكامنة في المنطقة:

لقد أقامت المطامع الاستعمارية حدود مصطنعة بين دول المنطقة. وفرقت بينها فأمنت بذلك أهداف الاستعمار في الماضي ولاتزال تكفل نفوذها في بعض المناطق بالمنطقة باسم المحافظة على الحدود والأوضاع القائمة وصون الاستقلال والسيادة لدول المنطقة ولعل دولة البحرين بحكم طبيعتها كجزر منفصلة وقطر شبه جزيرة أقل هذه المناطق نزاعًا على الحدود، وترتبط مشكلات الحدود في الخليج العربي ارتباطًا وثيقًا بعدد من العوامل والمؤثرات التي تؤثر بصورة مباشرة على العلاقات بين دول الخليج سواء كانت عربية أو أعجمية، كما أنها تؤثر على مصالح الدول الأخرى والدول الكبرى من حيث الدوافع والمصالح المتباينة والمتعارضة.

ولقد نشأ النزاع على مشكلات الحدود وزادت حدته مع اكتشاف البترول ولم يكن بسبب القوميات المختلفة علما بأن اكتشاف البترول سابق على تكوين كثير من دول الخليج العربي فمنطقة الخليج العربي بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي وبما تضم جنباتها من نسب عالية من احتياطي البترول العالمي، أصبحت الهدف الذي تتجمع حوله خطط هذه القوى للسيطرة على مقدراته ومحاولة ضمه إلي مناطق النفوذ؛ لذلك ازداد الصراع بين تزايد استهلاك الدول الصناعية والدول المنتجة وعظمت أهمية الخليج وبات الصراع بين الدول الكبرى هو كيفية السيطرة على دول الخليج، وأصبح لكل دولة من الدول الكبرى مناطق نفوذ وعلاقات حسنة مع بعض هذه الدول مما أثر على العلاقات بين الدول الخليجية وبعضها البعض.

كما أضافت شواطئ الخليج العربي وكثرة خلجانه أهمية إستراتيجية له حيث توجد الكثير من الجزر والتي تتحكم بعضها في مسارات السفن بالخليج وأشهرها جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغري. وسوف نركز في هذا البحث على أهم المشكلات الحدودية في المنطقة.

مشكلات الحدود بين العراق والكويت

يرى بعض المؤرخين أنه لا توجد مشكلة حدود بين العراق والكويت بالمعنى الدقيق ومن المعروف أنه سبق أن خططت الحدود بين البلدين خلال أربعينيات هذا

القرن وأن المشكلة التي أثارتها العراق خلال حكم عبد الكريم قاسم اتخذت من الحدود ذريعة لأزمة سياسية بين البلدين لها دوافع وأغراض مختلفة ويتعدى نزاع العراق والكويت من مجرد ترسيم للحدود إلى مطالبة العراق بضم الكويت، لذلك عارض العراق في استقلال الكويت وأعلن في ٢٥ يونيو ١٩٦١م أن الكويت جزء من العراق ولا يجوز أن تستقل بناء على اتفاق بينها وبين بريطانيا وأنه بزوال الحماية البريطانية يجب أن تئول إلى العراق. وأعلن العراق عزمه على تحريك قواته لضم الكويت بالقوة واستعانت الكويت ببريطانيا في ١/ ٧/ ١٩٦١ وعرضت القضية على مجلس الأمن إلا أن موقف الاتحاد السوفيتي السابق في استخدامه حق الفيتو مؤيداً للعراق شل حركة المجلس وأدى إلى تحويل القضية إلى جامعة الدولة العربية والتي توصلت إلى حل توفيقي وتم تسوية الموقف بعد مقتل عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية.

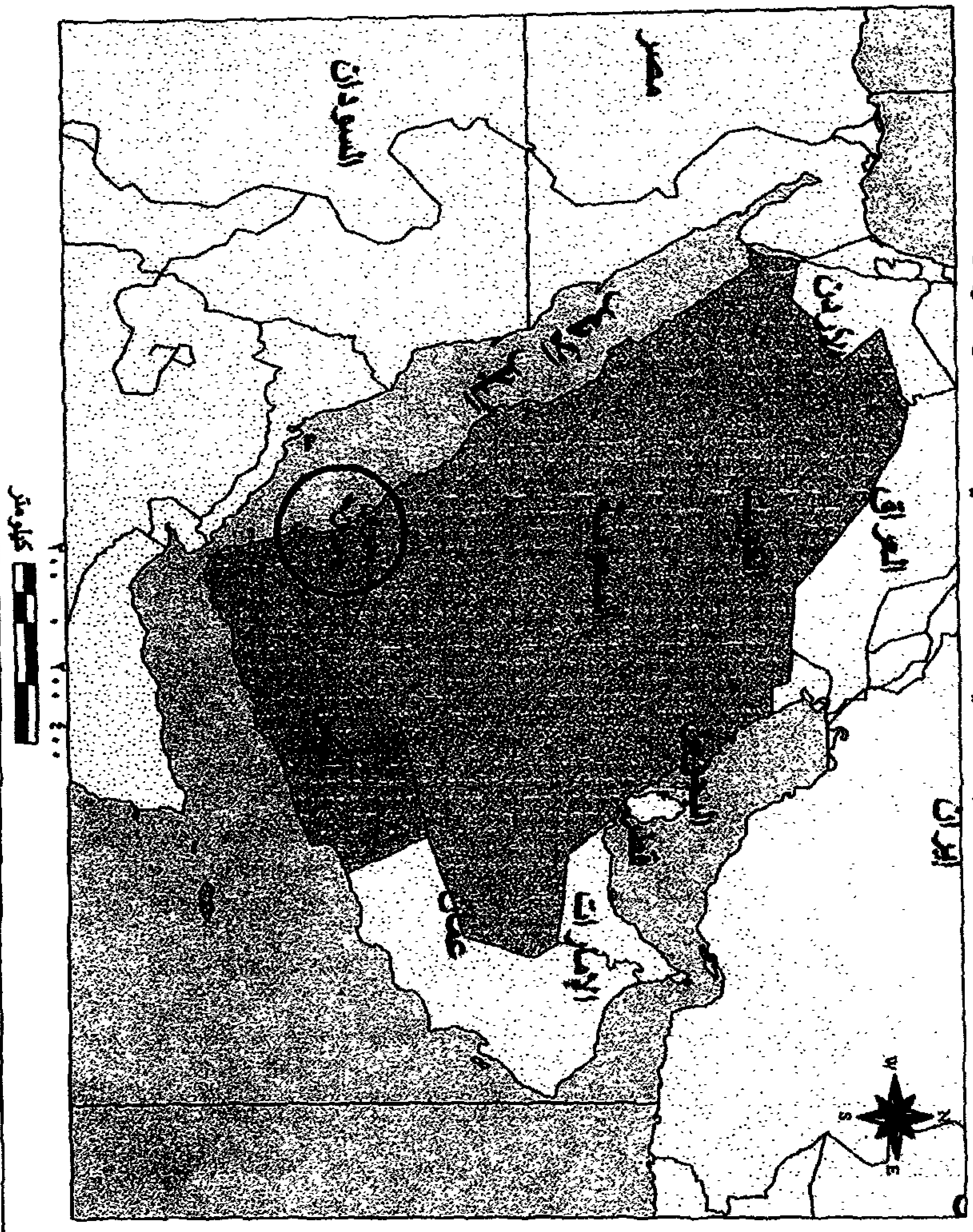
وخلال ثورة ١٩٦٣ اعترف العراق في ٤/ ١٠/ ١٩٦٣ باستقلال الكويت وأكد احترامه لوضع الحدود ثم بعد ذلك عاد النزاع ليأخذ شكل نزاع حدودي حول جزيرتي واربا وبوبيان حيث احتلت القوات العراقية أجزاء منها عام ١٩٧٣ ثم عادت وانسحبت بعد الضغط العربي. وفي ١٥ مايو ١٩٧٥ اقترح العراق أن تؤجر له الكويت نصف جزيرة بوبيان لمدة (٩٩) عامًا وتتنازل عن سيادتها على جزيرة واربا مقابل اعتراف العراق بالحدود الدولية مع الكويت وتركت القضية دون حل إلى أن عاد الصراع لينفجر من جديد خلال عام ١٩٩٠ حيث بدأ العراق يكرر مطالبه التي عرضها في مايو ١٩٧٥ واتهم الكويت بسحب النفط من المنطقة الحدودية وامتدادها داخل العراق الأمر الذي انتهى في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ باحتلال العراق للكويت وإعلانه ضمها له وهو ما انتهى بحرب الخليج الثانية التي ترتب عليها جلاء القوات العراقية من الكويت، على أثر قرار مجلس الأمن رقم (٦٨٧) الصادر في ٣ إبريل ١٩٩١ م والخاص بتشكيل لجنة دولية لإعادة ترسيم الحدود بين البلدين وقد أعلنت اللجنة عن قرارها بتحريك الحدود لصالح الكويت حيث رفض العراق قرار اللجنة مما يترتب عليه صراع في المستقبل بين البلدين.

مشكلات الحدود بين المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن:

ترجع الخلافات الحدودية السعودية اليمنية إلى عام ١٩٣٤ في أعقاب المواجهة العسكرية التي جرت بين قوات المملكة العربية السعودية وقوات المملكة اليمنية (سابقًا). والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية الطائف بين البلدين وبالرغم من ملابسات تلك الاتفاقية والتي تجعل من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة كغيرها من قضايا الحدود العربية - العربية، حيث تلعب الاعتبارات السياسية دوراً في احتواء أو إثارة القضية على نحو معين في لحظة تاريخية معينة ونظراً لما تحتويه اتفاقية الطائف من مبادئ ومعان ليس فقط إزاء ترسيم الحدود ولكن إزاء تنظيم العلاقات اليمنية السعودية ويشمل النزاع الحدودي ثلاثة أقاليم تابعة للمملكة العربية السعودية حاليًا طبقا للاتفاقية وهي نجران وجيزان وعسير وتطالب اليمن باستعادتها. كذلك يدور النزاع حول تحديد علامات الحدود ابتداء من جبل الثأر والمناطق التي لم تتناولها اتفاقية الطائف حتى حدود سلطنة عمان هذا بالإضافة إلى تعيين الحدود البحرية.

ولقد أغلقت مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن بعد قيام الوحدة اليمنية إلا أن اندلاع أزمة الخليج الثانية وما صاحبها من توتر شديد في العلاقات بين البلدين جعل من العسير فتح ملف الحدود أو الخوض في تفصيلاته. وحين هدأت الأزمة ظهرت فرصة لإعادة التفاوض وفي تلك المفاوضات تصر المملكة العربية السعودية على أن للمفاوضات طبيعة فنية بحتة تدور حول تحديد علامات الحدود طبقا لاتفاقية الطائف بينما تؤكد اليمن أن اتفاقية الطائف في طريقها للانتهاء وأنه من المفيد التوصل إلى اتفاقية جديدة ومن المحتمل أن يتصاعد هذا النزاع مستقبلاً إذا فشلت المفاوضات الراهنة.

وخلال شهر ديسمبر عام ١٩٩٤ عادت المشكلة للظهور من جديد ولعبت مصر وسوريا دور الوساطة لحل مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن ونجحت الاتصالات بين البلدين في عقد اتفاق ينهي المشكلة بين البلدين.

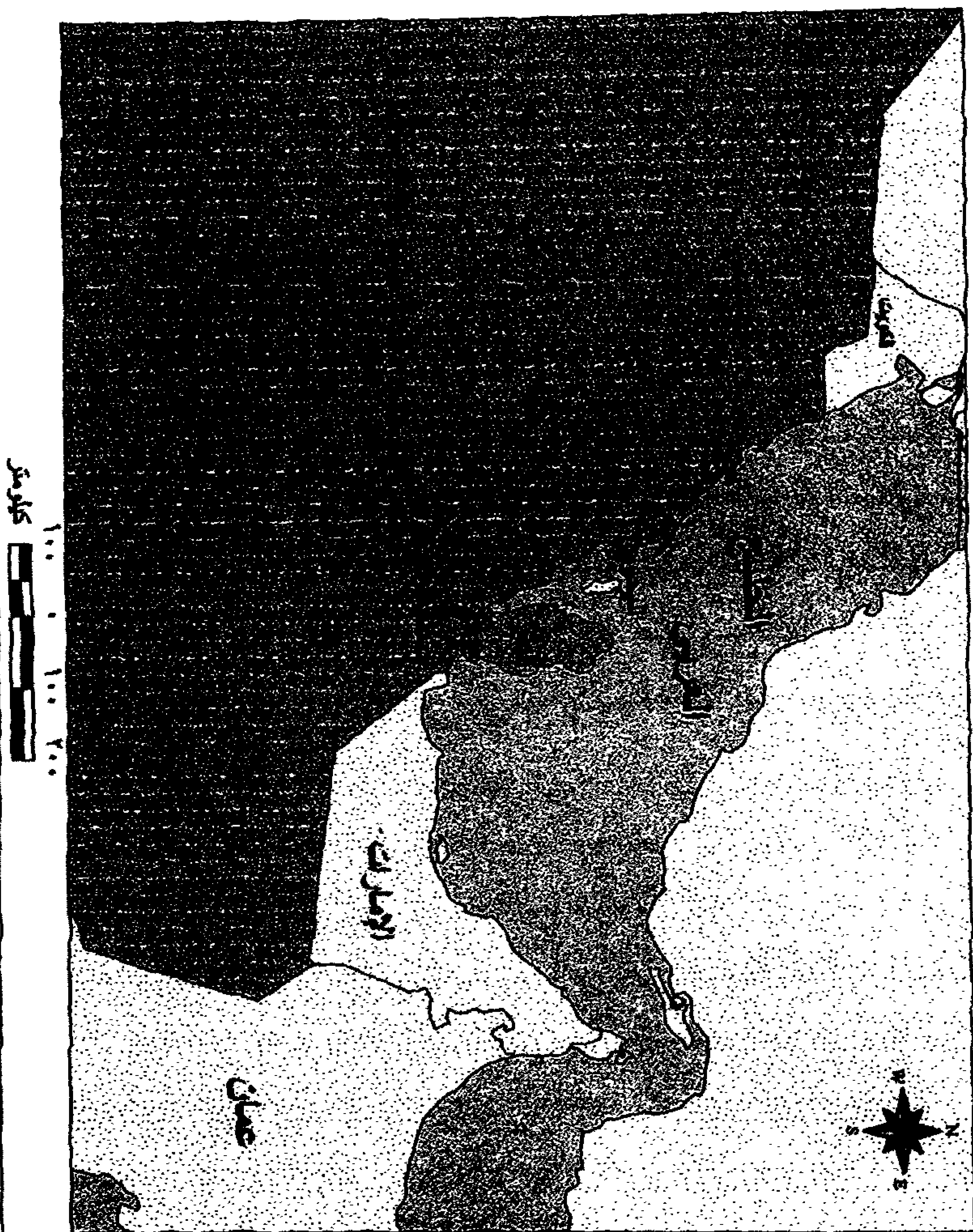

النزاع السعودي اليمني حول منطقتي جيزان ونجران
إيران
العراق
الأردن
مصر
السودان
الإمارات
عمان
N
W
E
S
٤٠٠ ٢٠٠ ٠ ٢٠٠
كيلومتر

مشكلات الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر:

يرجع أصل النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر إلى وجود مطالب إقليمية سعودية منذ عام ١٩٣٢ وقد جرت عدة مفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين وكان أهمها عام ١٩٦٥م حيث تم الاتفاق على تقسيم دوحة سلوى مناصفة بين البلدين بطريقة المسافات المتساوية بين الساحلين، أما الحدود البرية بين المملكة العربية السعودية وقطر فتبدأ من منتصف واحة سلوى وتتجه بخط مستقيم إلى قرن أبو وائل. ومنها بخط مستقيم إلى منطقة (وجود سلاته) ومنها بخط مستقيم آخر إلى الطرف الجنوبي لنسبة (سودا تثيل) ثم تتجه نحو الشمال الشرقي إلى نقطة على ساحل خور العديد.

وانطلاقًا من نص المادتين الثالثة والخامسة من اتفاق عام ١٩٦٥م اجتمعت اللجنة الفنية المشتركة في يومي ١٦ / ١٧ رجب عام ١٣٩٩ هـ حيث وضعت مشروعًا للمواصفات الفنية لمسح الحدود البرية والبحرية وتثبيتها على الطبيعة وتم التوقيع على محضر اللجنة الفنية من قبل أعضاء الطرفين فيها ولم يبق إلا اختيار الشركة التي ستقوم بعملية المسح.

وفي تطور مفاجئ تفجرت قضية مركز الخفوس والذي يقع بالقرب من الطريق المؤدي إلى قاعدة بحرية صغيرة للملكة العربية السعودية في خور العديد، وهو خليج صغير يقع جنوب قطر كان يتبع دولة الإمارات العربية المتحدة قبل أن تتنازل عنه للسعودية كما في اتفاقية عام ١٩٧٤. وترجع أهمية موقع الخفوس بالنسبة لقطر لكونه يربطها بدولة الإمارات العربية المتحدة ولقد ظهر النزاع علنا على الخفوس عندما أصدرت قطر بيانا في ٣٠/ ٩/ ١٩٩٢م وأعلنت فيه أن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز الخفوس القطري مما أدى إلى استشهاد جنديين من القوات المسلحة القطرية وأسر ثالث وتدمير المركز القطري وقد نفت المملكة العربية السعودية البيان القطري وأشارت إلى أن تراشقًا بالنيران بين البلدين قد تم داخل الأراضي السعودية وعلى الفور أعلنت قطر وقف العمل باتفاقية عام ١٩٦٥.


النزاع السعودي القطري حول منطقة الخفوس
الكويت
الإمارات
عمان
N
S
E
W
٢٠٠ ١٠٠ ٠ ١٠٠
كيلومتر

مشكلات الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد تركزت مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية والإمارات بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية أن المنطقة الفاصلة بينها وبين الإمارات تابعة لها وهي الساحل الجنوبي للخليج غربًا من نقطة تقع بين المغيرة والمرفأ على شاطئ الظفرة حتى نقطة تقع على الشاطئ الجنوبي الشرقي لشبه جزير قطر، فقد كانت السعودية ترى أن ذلك امتداداً لسيادتها عدا مدينة الدوحة وأراضي متاخمة لها مباشرة. كما ثارت مشكلة أخرى وهي قضية واحات البريمي والتي ادعت المملكة العربية السعودية ملكيتها بينما تطالب كل من سلطنة عمان وأبو ظبي بسيادتها على الواحات.

وفي عام ١٩٣٢ منحت المملكة العربية السعودية شركة النفط الإنجليزية الفارسية امتياز التنقيب عن البترول مما أدى إلى إثارة مشكلة الحدود مع المعتمد البريطاني ونظراً لعدم التوصل إلى اتفاق يرضي الأطراف لادعاء المملكة العربية السعودية بأحقيتها في أربعة أخماس أراضي أبو ظبي بما فيها واحة ليرا على الرغم من أنها الوطن الأصلي لأسرة أبو ظبي الحاكمة مما أدى إلى فشل المحادثات والتي جرت عام ١٩٣٧ في جدة.

اقترحت المملكة العربية السعودية خطا للحدود بينها وبين الإمارات المجاورة وقد انعقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٥٢ لبحث الحدود العامة بين السعودية وكل من قطر وأبو ظبي وقدمت أبو ظبي وبريطانيا مذكرات بشأن حدود الإمارتين أكدت فيها سيطرة أبو ظبي على شاطئ الظفرة وانتماء بني يأس والمناصير لأبو ظبي بالإضافة إلى خور العديد. إلا أنه لم يسفر هذا المؤتمر عن أية نتيجة وبقيت الحدود معلقة وغير مرسومة حتى تمت تسوية هذا النزاع بموجب اتفاق موقع عام ١٩٧٤ يضمن تنازل المملكة العربية السعودية عن واحات البريمي الست إلى أبو ظبي مقابل تنازل أبو ظبي عن مثلث أرض غربي أبو ظبي وجنوب شرقي قطر المسمى سبخه مطي وإنشاء ممر بري يربط منطقة خور العديد بقطر بالساحل الغربي لأبو ظبي مما جعل للمملكة العربية السعودية منفذا على الخليج إلى الشرق من قطر وجعل الاتصال البري بين قطر وأبو ظبي من خلال المملكة العربية السعودية.

ولقد تطورت أحداث الأزمة بشكل غير عادي في نطاق إقليمي ودولي مما أدى إلى الوساطة العربية لاحتواء الأزمة حيث بادرت كل من جمهورية مصر العربية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية وسلطنة عمان إلى بذل الجهود والاتصالات وإيفاد المبعوثين إلى كل من قطر والمملكة العربية السعودية في محاولة لاحتواء الأزمة بين البلدين، وقد أسفرت جهود الوساطة عن اتفاق ذي ثلاث نقاط لتسوية الأزمة هي:

١ ـ الالتزام بعدم تصعيد الأزمة.

٢ ـ الالتزام باتفاقية سنة ١٩٦٥.

٣ ـ تشكيل لجنة للنظر في ترسيم الحدود بين الدولتين.

مشكلات الحدود بين المملكة العربية السعودية والكويت:

لقد رسمت الحدود بين نجد والكويت في المعاهدة الأنجلو ـ عثمانية عام ١٩١٣م التي وضعت نهاية لأربعين عامًا من الصراع بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية في منطقة الخليج، وقد حال اندلاع الحرب العالمية الأولى دون التوقيع على المعاهدة وتنفيذها ومع نهاية الحرب انعقد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢ لتسوية مسائل الحدود وقد تم التوقيع على الاتفاقية والتي نصت على إقامة منطقة محايدة مساحتها (٢٠٠٠ ميل مربع) يتم استغلالها بالتساوي بين نجد والكويت علمًا بأن المملكة العربية السعودية لم تكن بمفهومها الحالي إلا في عام ١٩٣٢م، ولم تكن هذه الاتفاقية نهائية بل كانت مؤقتة إلى حين التوصل لاتفاق نهائي لرسم الحدود الجنوبية للكويت مع السعودية. ولم تحدد الاتفاقية كيفية إدارة المنطقة المحايدة وممارسة السيادة عليها وكان غرضها استغلال الدولتين للموارد الموجودة، ولكل من البلدين حقوق متساوية في المنطقة.

عادت مشكلة الحدود بين السعودية والكويت تبرز على قائمة اهتمامات البلدين مرة أخرى عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ عندما منحت حكومتا البلدين امتيازات لشركات البترول للتنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة التي ابتدعتها اتفاقية العقير حيث ظهرت الحاجة إلى وضع نظام لإدارة المنطقة وقد توصل الجانبان إلى اتفاقية عام

١٩٦٥ والتي نصت على تقسيم المنطقة إلى قسمين متساويين يمارس كل طرف حقوق الإدارة والتشريع والدفاع في القسم الخاص به وفي نفس الوقت الذي يمارسان فيه السيادة المشتركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة المحايدة.

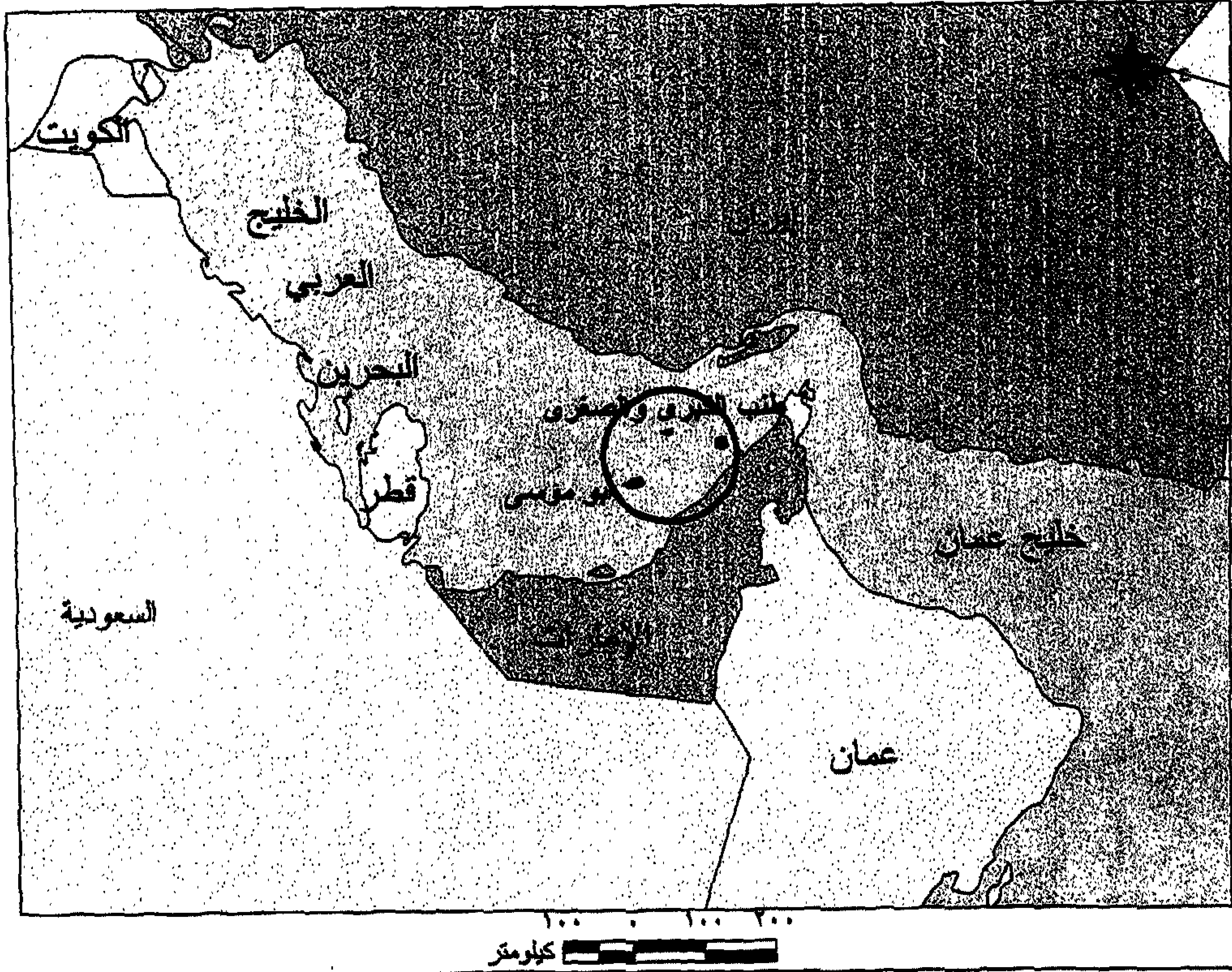
كما أشارت الاتفاقية إلى إحالة أي نزاع إلى محكمة العدل الدولية ويكون قرارها فاصلاً وملزمًا للطرفين، وفي حالة رفض أي طرف من تنفيذ ذلك يجوز للطرف الآخر الرجوع إلى ما كانت عليه اتفاقية العقير عام ١٩٢٢م. ولا يزال الخلاف قائمًا حول ثلاث جزر هي كوبر وأم المردام وكارو والتي تطالب الكويت بضمها إلى سيادتها، بينما تطالب السعودية بممارسة السيادة المشتركة عليها كما هو الحال بالنسبة للمنطقة المحايدة.

مشكلات الحدود بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة:

عام ١٩٣١ طلبت إيران من شيخ رأس الخيمة تأجير جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وعلى أثر ذلك تصدى رجال القانون والبريطانيون لدراسة تحديد السيادة على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وخرجوا بأن الجزر لم تخرج مطلقًا عن سيطرة شيخ القواسم. أما عن مسألة انفصال الإمارة وظهور الشارقة ورأس الخيمة كإمارتين منفصلتين اقتسمتا الجزر وأن ادعاء فارس عليها غير صحيح بالإضافة إلى أن امتلاك فارس للجزر جاء من تبعية إمارة لنجة العربية والتي كانت تحت الحماية الفارسية لمدة نصف قرن وفي عام ١٩٦٤ حاولت إيران بأن تدفع حاكمي رأس الخيمة والشارقة إلى التنازل عن الجزر الثلاث لها سلميا (طنب الكبرى ـ طنب الصغرى ـ أبو موسى) على أن تعوض إيران الإماراتين عن ذلك إلا أنهما رفضتا العرض.

عام ١٩٧١ قامت القوات الإيرانية باحتلال الجزر الثلاث عسكريا وفرضت إيران على دولة الإمارات العربية المتحدة مذكرة تفاهم نصت على تدابير وترتيبات معينة ألغتها إيران في سبتمبر ١٩٩٢ وأعلنت أن هذه الجزر تابعة لها وخاضعة لسيادتها، الأمر الذي أدى إلى تصعيد الموقف وزيادة التوتر في المنطقة. ثم تلى ذلك إعلان إيران في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٩٣ بتعيين حاكم لجزيرة أبو موسى.

النزاع الإماراتي الإيراني حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى



مشكلات الحدود بين قطر والبحرين

طالبت البحرين السيادة على القبائل الساكنة في قرية الزبارة وعرضت قطر على البحرين عرضًا مجزيًا للحصول على جزيرة حوار مضمونة على أن تطهر قطر للبحرين جزيرة حوار من اتجاه مياه البحر المجاورة للبحرين، وسوف تتيح الأرض الجديدة للحكومة البحرينية كسب مئات الملايين من الدولارات، حيث صار القدم في أرض المنامة يساوي سعر مثيلاتها في باريس ولندن. كما يشمل العرض أن تعوض قطر البحرين عن الجزيرة قطعة من الجرف القاري التابع لقطر عند انقسام الجرف القاري ورسم الحدود البحرية بين البلدين بما يضمن للبحرين موردًا بتروليًا ثابتًا وغنيا.

كذلك تشارك البحرين قطر اقتسام دخل البترول من جزيرة حوار في حالة اكتشافه، هذا بالإضافة إلى دفع مبلغ عشرة ملايين دينار كهدية تصاحب الاتفاقية، وإنشاء جسر بري يربط بين قطر والبحرين عبر جزيرة حوار، وبرغم ما في العرض من إغراءات مادية للبحرين وهي أحوج ما تكون لها نظرًا لمحدوية دخلها البترولي وزيادة حجم الإنفاق بها فلم يتم التوصل إلى حل بشأن جزيرة حوار.

مشكلة الزبارة:

كانت الزبارة في المناطق التي يعتبرها آل خليفة جزءًا من ممتلكاتهم بحكم ادعاءاتهم التاريخية عليها: إذ إنهم استقروا بها فحاولت قطر الاستيلاء على الزبارة وكادت العلاقات تتوقف تمامًا بين البلدين ولم تستأنف سيرها المعتاد حتى عام ١٩٤٤م عندما اتفق الرأي بين الحاكمين وسلمت البحرين لسيادة قطر المناطق المتنازع عليها وإن لم تتوقف المشكلات تمامًا بين الإمارتين.

وفي عام ١٩٤٧ شكت البحرين من إقامة دولة قطر لمركز جمارك في الزبارة وفي عام ١٩٤٩ وافقت البحرين على ملكية موارد البترول التي تكشفت في الزبارة بشرط أن يتعهد شيخ قطر بألا يتدخل في شئون قبيلة آل النعيم، ولكن المباحثات لم تسفر عن شيء.

جرت بعد ذلك مفاوضات بين قطر والبحرين في مارس ١٩٦٧ للاتفاق على الحدود البحرية واشترط حاكم قطر أن يتسلم جزيرة حوار وهي جزيرة صغيرة مساحتها ميل ونصف الميل وتقع تحت سيطرة البحرين، إذا ما أريد تسوية مشكلة الزبارة.

النزاع القطري البحريني حول جزر حوار

البحرين
الخليج العربي
قطر
السعودية
الإمارات
٥٠ ٠ ٥٠ ١٠٠
كيلومتر

برزت المطامع الفارسية في المنطقة بظهور البترول، وادعت إيران أن البحرين إقليم فارسي وجزء من أراضيها وبدأت ظهور المطامع الفارسية خاصة في فترة وجود الجيش المصري في نجد لتحريرها من الحكم التركي، وكذا اتجاهه نحو البحرين ووقوف بريطانيا في وجهه وحنيئذ خشيت إيران القوة العربية النامية فادعت حق السيادة على البحرين، ولكن هذا الإدعاء ذهب أدراج الرياح.

وفي عام ١٩٠٦ اتهمت الحكومة الإيرانية حكومة البحرين باضطهاد الرعايا الإيرانيين وفي عام ١٩١٤ تعهد شيخ البحرين للوكيل السياسي البريطاني بأن لا يتصرف في البترول أو أراضي الإمارة إلا بمشورته وخلال الحرب العالمية الأولي لم تظهر أي ادعاءات من جانب إيران على البحرين حيث كانت الأوضاع التي فرضت على الخليج خلال سنوات الحرب لا تسمح بمثل هذه الادعاءات، إلا أنه في عام١٩٢٢ م طالبت إيران بضم البحرين لها وأعلنت بريطانيا أنه من الناحية الجغرافية ليست البحرين جزءا من إيران، كما أن سكانها ليسوا فرس وأن أية حقوق لإيران سقطت نهائيا منذ أن سيطر آل خليفة على الحكم في البحرين.

قدمت إيران عام ١٩٢٨ مذكرة إلى عصبة الأمم المتحدة بأن كل معاهدة تعقد مع البحرين غير شرعية وأن البحرين تعد تاريخيا جزءا من إيران. وأعادت الاحتجاج عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٤م حينما منح شيخ البحرين امتياز استغلال البترول لبعض الشركات البريطانية.

كان لنشوب الحرب العالمية الثانية أثر كبير في توقف الادعاءات الإيرانية باستثناء احتجاج ضد إيطاليا عام ١٩٤٠ بمناسبة تعرض البحرين لقصف مدفعي وأثناء حكم مصدق وزاهدي والحكومة التي تلتها أثارت إيران نفس المشكلة، وفي عام ١٩٤٩م استصدرت إيران من البرلمان قراراً بعزمها العمل على ممارسة أعمال السيادة على البحرين وفي عام ١٩٥٨ أعلنت إيران انضمام البحرين لأراضيها باسم الإقليم الرابع عشر، إلا أن هذا الإجراء شكليًا لا قيمة له ولم يتعد حدود إيران؛ إذ ظلت البحرين عربية يحكمها آل خليفة، ولقد سويت هذه المشكلة على أساس قبول إيران فكرة استفتاء شعب البحرين واختياره الاستقلال وبذلك انتهت العلاقات المتوترة بين البلدين واعترفت إيران بالبحرين عام ١٩٧٠م.

إلا أنه بقيام الثورة الخومينية طالبت بملكية البحرين وتقوم بمساندة الجماعات المعادية للحكم في البحرين لقلب نظام الحكم ليكون مواليًا لإيران مما يمكنها من الاستيلاء على جزر البحرين.

مشكلة الصحراء (البوليساريو)

بعد جلاء الأسبان من إقليم الصحراء في ٢٧ يناير ١٩٧٦ تم اقتسام الإقليم بين المغرب وموريتانيا، وفي نفس اليوم أعلن البوليساريو (سكان الصحراء) عن قيام جمهورية الصحراء الديمقراطية وطالبت دول منظمة الوحدة الإفريقية الاعتراف بها ونجحت في ذلك حيث اعترفت بعض الحكومات العربية والإفريقية بها وبدأت جبهة البوليساريو في مناهضة السلطات المغربية والموريتانية فظلت موريتانيا على وضعها في تعاون مع المغرب حتى الإطاحة بحكم مختار ولدداده وتولي ولد سالك الحكم، حيث حدث تطور في المشكلة وبدأت موريتانيا تميل إلى المصالحة مع جبهة البوليساريو لتحقيق استقرار الأوضاع الداخلية بها وتقليل النفقات العسكرية التي تكبدتها في سبيل احتفاظها بالإقليم.

وفي ٥ أغسطس عام ١٩٧٩ قامت موريتانيا بتوقيع اتفاق مع ثوار البوليساريو يقضي باعتراف موريتانيا رسميا بجبهة البوليساريو والانسحاب من المواجهة العسكرية معها في إقليم الصحراء تاركة المجال للمغرب لتواجه الموقف وحدها ونشطت جبهة البوليساريو ضد المغرب وركزت جهودها عليها بتشجيع من الجزائر التي أقامت لهم قواعد داخل أراضيها مما حول الصراع إلى المواجهة بين المغرب والجزائر وخاصة بعد أن قامت الجزائر بتوجيه إنذار شديد اللهجة للمغرب بعد احتلالها أراضي الصحراء التي جلت عنها موريتانيا ويرجع أسباب تدخل الجزائر في هذه المشكلة إلى تطلعها إلى تسوية مشكلات الحدود مع المغرب نهائيا والسعي إلى امتلاك معبر إلى موانئ الأطلنطي المغربية لتصريف منتجاتها ولقد تطور الموقف والمواجهة العسكرية بين الطرفين ولم تنجح جهود المنظمات الدولية والإقليمية في حل هذه المشكلة، وفي الآونة الأخيرة توصلت المغرب وجبهة البوليساريو إلى اتفاق يقضي بإجراء انتخابات في الصحراء في إبريل عام ١٩٩٥ تحت إشراف الأمم المتحدة يتحدد على ضوء نتائجه تبعية الصحراء للمغرب أو منحها الحكم الذاتي واستقلالها.

النزاع بين مصر والسودان حول مشكلة حلايب

الجذور التاريخية للنزاع:

إن الواقع التاريخي لهذه المشكلة يعود إلى القرن الماضي عندما كانت أجزاء السودان تحت الحكم المصري حيث حكمت مصر والسودان عام ١٨٢٠ وبقيت سلطتها عليها حتى ١٨٨١ ومنح فرمان عام ١٨٤١ ، ١٨٦٦ مصر حق استمرار ممارسة السيادة على السودان وفي عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر .

وقد تم وضع اتفاقية بين الحكومة المصرية والبريطانية نصت على أن كلمة السودان تشمل جميع الأراضي الواقعة جنوب خط عرض ٢٢° شمالاً كما أصدر وزير الداخلية المصري بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩ والتي تنظم عملية إدارة السودان مع عدة قرارات أخرى إدارية لاحقة لاتفاقية أخرى عام ١٩٠٢ والتي تم بموجبها إخضاع بعض المناطق المصرية شمال خط عرض ٢٢° شمالاً للإدارة السودانية وبعض المناطق جنوب نفس الخط للإدارة المصرية وذلك لتسهيل تنظيم عملية الإدارة والسيطرة على القبائل المصرية والسودانية التي تنتقل للرعي ما بين الحدود المشتركة، وبالتالي أصبح هناك ثلاث مناطق على امتداد الحدود متداخلة ومثار خلاف وهي :

المنطقة الأولى (منطقة مجرى النيل):

تشمل الأجزاء شمال خط ٢٢° حتى وادي حلفا بموجب القرار الإداري ضم إلى السودان من الأراضي المصرية ٤٠١٤ فدان ٢٨٢٠٦ نخلة ١٠٠ قرى تضم ١٣١٣٨ نسمة ويعتبر النزاع على هذه المنطقة في الوقت الحاضر في حكم المنتهي نظراً لأن بحيرة السد العالي قد أغرقت كل هذا النطاق، ولكن الجانب السوداني يطالب بالصيد فيها .

المنطقة الثانية (منطقة بارتازوجا):

تسكن هذه المنطقة قبائل العبابدة ومعظمهم يقع داخل مصر من جبل علبة وبارتازوجا منطقة فقيرة اقتصاديا وبموجب الأمر الإداري خضعت للإدارة المصرية وهي منطقة صغيرة لا تتجاوز ٦٠٠ كم مربع .

المنطقة الثالثة (منطقة جبل علبة) :

بموجب القرار الإداري لعام ١٩٠٢ خضع للسودان إداريا على أساس أن السكان من قبائل البشارية يعيشون في الجانب السوداني من الحدود وتأخذ هذه المنطقة شكل مثلث متساوي الساقين وغنية بالمياه الجوفية والحياة النباتية وكذلك الثروة المعدنية وأهمها المنجنيز وهو مادة إستراتيجية كما تضم بئر الثلاثين وجبل نجروب وجبل أم الطيور .

تفجير المشكلة بين البلدين:

تفجرت المشكلة الحدودية بين مصر والسودان بسبب هذا الأمر الإداري حيث ترى مصر أن الأراضي شمال خط عرض ٢٢° شمالاً أراض مصرية بموجب اتفاقية ١٨٩٩م وتم إقرارها بناء على الدستور المؤقت للسودان في عام ١٩٥٣ بالرغم من تواجد قبائل سودانية داخلها تتبع إداريا للحكومة السودانية أما الجانب السوداني يدعي بأن مصر تنازلت عنها منذ عام ١٩٠٢م .

وإذا كان هناك اعترافًا بما أقر إداريًا بواسطة وزير داخلية مصري إنجليزي الهوية في ذلك الوقت ، فإن الاعتراف بأصل الاتفاقية يعد أمراً غير قابل للشك وأمرا منطقيا .

يعتبر تكليف الحكومة السودانية بالإشراف الإداري على السكان في منطقة محددة لا يعني تنحي الدولة عن سيادتها وأن قرار وزير الداخلية المصري لم يؤثر على ممارسة مصر لكافة أشكال صور السيادة القانونية والفعلية بداية بالبحث عن المعادن والذي بدأ عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٨٥ ، كما طالبت مصر بإلغاء الحدود الإدارية وقامت بدفع قوافل للمناطق المنعزلة وسكانها .

وصدر القانون العام عام ١٩٥٧ عن الحكومة السودانية والخاص بتقسيم الدوائر الانتخابية وشمولة منطقتي حلايب وشلاتين فقد ترتب على ذلك حدوث نزاع بين مصر والسودان في تلك المنطقة ثم تطور إلى قيام السودان بعرض المشكلة على مجلس الأمن عام ١٩٥٨ وحرصًا من الجانب المصري تجنب إثارة المشكلة لصالح أهداف ومصالح كلا البلدين .

لكن منذ عام ١٩٨٥م أصبحت المنطقة تشكل تهديداً لأمن مصر ومصالحها الاقتصادية من خلال عملية التهريب والتسلل (سلاح ـ ذخائر ـ بضائع غير خالصة الجمارك ـ عملات) وفي يناير عام ١٩٩٢ بدأت في خطة تشمل إنشاء ميناء تجاري في حلايب وبناء رصيف يسمح باستقبال السفن التجارية.

المساعي المصرية لحل المشكلة:

ولحرص مصر على عدم التصعيد المتبادل وافقت على تشكيل لجنة مشتركة لتسوية المسألة، إلا أن النظام السوداني عاود نشاطه واستفزازاته داخل المنطقة بإقامة شركة مدنية ومركز للشباب وجلب عشرات من المواطنين بتوطينهم بالأراضي المصرية، وواكب ذلك نشاط أعمال التهريب مع تصاعد أعمال الإرهاب في صعيد مصر لضرب أحد ركائز القطاع الاقتصادي.

هذا الأمر أدى إلى ضرورة تأمين المنطقة لتأمين المسالك والدروب مع التأكيد على خصوصية العلاقة واستعداد مصر لبحث كافة جوانب العلاقات مع النظام الذي وضح ميوله نحو التصرف واتخاذ محاذير لإرادة ومتطلبات الحفاظ على حقوق شعبي وادي النيل.

وعلى الرغم من حرص مصر على تجاوز الخلافات من خلال اجتماعات اللجنة الوزارية التي شكلت لهذا الغرض إلا أن الوفد السوداني اتجه إلى أسلوب المناورة والتسويف والابتعاد عن جوهر القضية الذي يكمن في تبعية تلك المنطقة لسيادة مصر المطلقة.

الباب الثالث

حروب المستقبل وقضايا المنطقة العربية

عام :

١ ـ تعتبر المياه من أهم متطلبات الحياة. فهي المصدر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان والنبات والزراعة بالإضافة إلى استخدامها في المجالات الأخرى كالصناعة والملاحة. ولقد نشأت الحضارات وازدهرت المدنيات في الأماكن التي فيها المياه.

٢ ـ إن منطقة الشرق الأوسط بموقعها الجغرافي وظروفها المناخية تتاح لها كمية من المياه ولكن في مجملها لا تكفي الاحتياجات السكانية وخطط التنمية. ولقد تزايدت الحاجة إلى المياه خلال السنوات الأخيرة في المنطقة مع تزايد الإنتاج الزراعي والصناعي والزيادة السكانية. مما أدى إلى تصاعد مشكلات المياه بين دول المنطقة. ولقد تضافرت عوامل عديدة وتفاعلات مختلفة فكانت المحصلة أن أصبحت نقطة المياه في المنطقة مشكلة ملحة تحيط بنا في حاضرنا. ومحركا رئيسيا لمسببات الصراع في المستقبل القريب بالمنطقة.

٣ ـ كل هذه العوامل جعلت مشكلة المياه متعددة الأبعاد ولها مسببات عديدة بعضها لا دخل للبشرية فيه مثل الطبيعة الجغرافية والمناخ. ومواسم الأمطار والجفاف والتصحر وبعضها الآخر يرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي ويمتد ليشمل دول الجوار الجغرافي. ويربطها البعض الآخر لسوء استخدام الموارد المائية والنزاعات التي تعوق أي تقدم نحو التنسيق المطلوب.

٤ ـ وستظهر قضية المياه بصورة أكثر وضوحًا مع قدوم عام ٢٠٠٠ نتيجة لصراع الدول حول المياه. ومن المتوقع أن يظل موضوع المياه في المنطقة محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول المنطقة وتنتاب تلك العلاقات مختلف أشكال الاحتدام بدءًا بالتعاون وانتهاء بالصراع المسلح ومروراً بالتوتر والتهديد باستخدام العنف. غير أن اللجوء إلى الاستخدام الفعلي للأداة العسكرية يمثل التحليل الأخير نتاجًا لتفاعل مجموعة متعددة ومعقدة من المتغيرات الحادثة في البيئة الدولية والإقليمية وكذلك البيئة المحلية لكل دولة من الدول المتنازعة.

٥ ـ لا يبدو في الأفق أن للصراع العربي الإسرائيلي نهاية قريبة، لأنه لم يفرغ بعد من العوامل الحقيقية التي أدت إليه، لأن إسرائيل في الوقت نفسه تعتقد أن القوة هي الحل الوحيد لكل مشكلاتها، الأمر الذي يجعلها تستخدم تلك القوة بكثافة وهي تمارس السياسة. . . فهي لا تؤمن بالدبلوماسية كإحدى الوسائل لحل التناقضات ولا تؤمن بسياسة الإقناع، بل تميل دائما إلى تطبيق سياسة التخويف. تلك العقيدة العدوانية، تجعل من إسرائيل حالة خاصة لا تتمشى مع التغيير الذي حدث في مفهوم الصراع في ظل العصر النووي. فالتعريف الشائع للصراع هو أنه تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كليا أو جزئيا بحيث تتحكم إرادته بإرادة الخصم ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه.

٦ـ وقد أدت السياسة التوسعية لإسرائيل وخوفها من التعرض إلى الضغوط العالمية أو الإقليمية، التي قد تحول بينها وبين ضم الأراضي، إلى لجوئها إلى تصعيد سلم الردع التقليدي إلى منتهاه. ولم يعد ذلك كافيًا لحالة القلق الدائمة التي تعيشها نتيجة خوفها من يوم تتخلى فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها غير المحدود لها، أو وصول العرب إلى حالة التعادل في الأسلحة التقليدية معها فلجأت إلى الخيار النووي.

٧ ـ ولقد تناولت أقلام عديدة موضوع البرنامج النووي الإسرائيلي، أصاب بعضها كبد الحقيقة أحيانا، وجانب الصواب البعض الآخر أحيانا أخرى. كان بعضها مدفوعا بأسباب سياسية تغلب عليها الرغبة في تخويف الدول العربية، بل ودفعها إلى حالة شديدة من اليأس غير أن هناك من الباحثين من حاول في سعيه وراء الحقيقة أن يسلم بأطراف الموضوع، وأن يجمع له من المعلومات الصادقة ما يؤكدها، خاصة وأن إسرائيل أحاطت نشاطها في المجال النووي بسرية مطلقة.

٨ ـ وفي تقريره السنوي، الذي صدر في يوليو ١٩٩٥م، ذكر معهد أبحاث السلام في السويد أن إنتاج وتطوير الأسلحة النووية قد توقف باستثناء إسرائيل والهند اللتين تواصلان إنتاج البلوتونيوم لأغراض عسكرية. وقدر التقرير مخزون إسرائيل من البلوتونيوم الصالح لأغراض عسكرية بنحو ٤٤٠ كجم والهند ٣٥٠ كجم. ولعل في ذلك دلالة واضحة على أن إسرائيل ما زالت مستمرة في تطوير برنامجها النووي حتى في ظل مناخ السلام الذي أصبح يسود المنطقة.

٩ ـ وإذا نحينا جانبًا صور حرب المياه. فإنه من المنتظر أن تظهر في المستقبل صور أخرى من حرب الجاسوسية والحرب الاقتصادية إضافة إلى صور الحروب التقليدية والحرب النووية والحرب الكيميائية والحرب البيولوجية.

وسيتم تناول هذه الموضوعات كالآتي:

أ ـ الفصل السادس: حروب المستقبل.. (الحرب القادمة).

ب ـ الفصل السابع: قضايا المياه في المنطقة العربية.

جـ ـ الفصل الثامن: الاحتكار النووي الإسرائيلي.

الفصل السادس

حروب المستقبل .. (الحرب القادمة)

ساهمت التقنيات الحديثة والتي يشهدها عالم اليوم، في استخدام آليات ونظم تسليح جديدة قد تستخدم خلال الحروب المستقبلية. وأهم هذه الآليات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية فضلاً على ذلك استخدام الحروب الخفية التي لا تستخدم فيها القوات المسلحة، وهذه الحروب سوف تدار ضد المنطقة ودولها.

حددت إسرائيل مجالها الحيوي ليغطي مناطق العالم العربي بالإضافة إلى تركيا وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى والبحر المتوسط وسواحل جنوب أوروبا شمالاً والمحيط الأطلنطي غربًا وزيمبابوي جنوبًا، وكل البحر الأحمر حتى مدخله مع المحيط الهندي، وفي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية خاصة تلك التي فرضتها عملية السلام، أعادت إسرائيل صياغة أهدافها السياسية والتخصصية لتكون الأساس والركيزة لرسم إستراتيجياتها في المرحلة القادمة.

وعلى ذلك حددت إسرائيل الهدف السياسي لها ليكون:

« ضمان بقاء الدولة الإسرائيلية في الشرق الأوسط داخل حدود آمنة ومعترف بها إقليميا ودوليا في ظل تفوق حضاري وعلاقات عميقة مع جميل دول المنطقة وبما يؤمن سيادة إسرائيل للمنطقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا مع منع بروز دولة فلسطينية مستقلة مجاورة لإسرائيل ووضع الكيان الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي تحت الهيمنة الإسرائيلية المباشرة عسكريا وغير المباشرة سياسيا واقتصاديا، هذا مع التكيف مع التأثيرات التي تفرضها عملية السلام وتهويد

المناطق التي ستنضم إلى إسرائيل نهائيا من خلال تكثيف عمليات الاستيطان، وتقليص التواجد العربي لأدنى حد، والسعي إلى مد السيطرة الإسرائيلية بشكل مباشر وغير مباشر إلى منابع نهر الأردن وجبل الشيخ وأنهار جنوب لبنان».

تسعى المؤسسة العسكرية في إسرائيل بكل قوة إلى احتكار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط من خلال انتهاج إستراتيجية محددة تتحرك في اتجاهين أساسيين.

الاتجاه الأول: هو تطوير وإنتاج جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية.

أما الاتجاه الثاني: فهو حرمان الدول العربية من امتلاك هذه الأسلحة حتى يستمر الخلل في توازن القوى وحتى يؤدي احتكار إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل إلى إجبار العرب على تقديم كل التنازلات في جهود التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد تأكد بشكل قاطع امتلاك إسرائيل لعدد يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ قنبلة ذرية، بالإضافة إلى الأسلحة اللازمة لنقل هذه القنابل إلى أهدافها مثل الصواريخ الباليستية والطائرات الحديثة.. وفي نفس الوقت، بذلت إسرائيل كل جهد ممكن لحرمان الدول العربية من الحصول على أي إمكانيات نووية.

إن إسرائيل تمتلك أخطر أنواع الأسلحة الجرثومية وهي عبارة عن كائنات مجهرية تتكاثر عن طريق الانقسام الذاتي كل بضع دقائق... وبالتالي فإن الجرثومة الواحدة يمكن أن تصبح مائة مليون جرثومة خلال يوم واحد. ويتم إطلاق هذه الأسلحة الجرثومية بتعبئة هذه الجراثيم في ذخائر وطلقات تستخدم في قصف التجمعات السكانية أو الحشود العسكرية... وهناك وسيلة أخرى لإطلاق هذه الجراثيم الفتاكة عن طريق الرش المباشر بواسطة الطائرات... ويمكن أيضا استخدام الحشرات والقوارض في نقل العدوى بعد تلقيحها بالجراثيم وإطلاقها في المناطق المطلوب إبادة سكانها.

وتشمل الأسلحة البيولوجية البكتريا التي تنقل أخطر الأوبئة مثل الطاعون والكوليرا والتيتانوس، والفطريات التي تسبب الالتهابات الرئوية الحادة والفيروسات التي تسبب الجدري والإيدز والجمرة الخبيثة والطحالب السامة التي تنتشر في الهواء وتنمو في المياه العذبة والمالحة وتفرز سمومًا تدمر الكبد وتؤدي للوفاة.

وقد بدأت إسرائيل في الخمسينيات برنامجًا متقدمًا لتطوير الأسلحة الجرثومية جنبًا إلى جنب مع الأسلحة الكيماوية . وقد اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق قرارا ببدء هذا البرنامج في عام ١٩٥٧ . وفي هذا الإطار حشدت إسرائيل جهود العلماء والمتخصصين اليهود من جميع أنحاء العالم. ولعبت المؤسسات العلمية الإسرائيلية، مثل معهد وايزمان ومعهد رحبوت دورا بارزا في تطوير هذا البرنامج. وفي عام ١٩٦٥ أجرى الجيش الإسرائيلي مناورات بالأسلحة الجرثومية والكيماوية في صحراء النقب. واشتركت إسرائيل مع الولايات المتحدة في الأبحاث البيولوجية والكيميائية خلال فترة السبعينيات. وقد أكدت مصادر إسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي استعد لاستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية في اليوم الرابع من حرب أكتوبر المجيدة تحت وطأة النجاحات المتتالية للجيش المصري في عبور قناة السويس وتحرير الأراضي المصرية في سيناء، وهناك العديد من المصانع والمعامل المتخصصة في تطوير الأسلحة الجرثومية والكيميائية بإسرائيل أهمها مركز الأبحاث البيولوجية في نيس تسيونا ومعامل رافيا للمضادات الحيوية بالقدس ومصنع آسيا ومصنع الكيميائيات الصناعية والمبيدات الحشرية في تل أبيب.

وقد رفضت إسرائيل بروتوكول جنيف الذي صدر عام ١٩٢٥ والذي يحظر استخدام هذه الأسلحة ثم وقعت على الاتفاقية عام ١٩٦٥ ولكنها احتفظت لنفسها بحق استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية ضد الدول غير الملتزمة بالاتفاقية ومن يتحالفون مع هذه الدول وأيضًا ضد من يسمحون باستخدام أراضيهم في القيام بأي هجوم ضد إسرائيل.

وقد استغلت إسرائيل الأزمة الأخيرة في منطقة الخليج العربي لكي تنفذ إستراتيجيتها الأساسية الرامية إلى احتكار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وفي هذا الإطار اتهم الإسرائيليون العراق والعديد من الدول العربية الأخرى بإنتاج الأسلحة الكيماوية الجرثومية. . وكانت هذه التهمة هي المبرر الذي أعلنته الولايات المتحدة لقصف مصنع الأدوية بالسودان في أغسطس ١٩٩٨م.

وإلى جانب السعي لتدمير أي إمكانيات عربية في مجال الأسلحة الجرثومية

والكيماوية، التي توصف بأنها «القنبلة الذرية للفقراء»، انتهزت إسرائيل فرصة قيام العراق بإطلاق عدة صواريخ بدائية من طراز سكود عليها في حرب الخليج لكي تنفذ برنامجًا واسع النطاق لتحصين نفسها ضد الأسلحة الجرثومية والكيميائية. وشمل هذا البرنامج حملة لتوفير وسائل الحماية مثل الأقنعة لكل جندي ومواطن إسرائيلي بالإضافة إلى تجهيز مستشفيات متكاملة ومنشآت متخصصة في علاج أي إصابات بهذه الأسلحة. وبرغم أن هذه الإجراءات تأخذ الشكل الدفاعي، إلا أنها في واقع الأمر تمثل إحدى حلقات المخطط الإسرائيلي لامتلاك كل أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ونظرًا لامتلاك إسرائيل للسلاح النووي وعدم موافقتها على الاشتراك في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وكذا عدم الموافقة على أن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار، وتحقيقًا للهدف السياسي العسكري لها والذي يتضمن:

« احتفاظ إسرائيل بتفوق عسكري كمي ونوعي في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على الدول العربية، وبما يمكن إسرائيل من تأمين تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، واستمرار سياسة الردع النفسي والمادي وفرض إرادتها في المنطقة مع الاستعداد للجوء للعمل العسكري المباشر عند حدوث بوادر خلل في الميزان العسكري لغير صالح إسرائيل، أو عند ظهور نوايا عربية لشن عمليات عسكرية من جانب جيرانها أو دلائل تهديد بكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي في دائرة مجالها الحيوي مع السعي لزيادة قدراتها في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسليح».

ومن منطلق هذا الهدف الإسرائيلي، فمن المنتظر أن تكون الحرب القادمة ضد العرب باستخدام السلاح النووي، وذلك في حالة تفوق القدرة العسكرية العربية على إسرائيل، ومن الصعب تصور حجم الأضرار الناجمة عن الحرب النووية في المستقبل لارتباطها بأعداد ونوعيات من القنابل والرءوس النووية التي تُستخدم، وأسلوب القذف والتفجير الجوي وخاصة في الأراضي المفتوحة. ويمكن أن تسبب الحرب النووية القادمة وأسلحتها النووية المتعاظمة وفاة وإصابة الملايين من البشر مع تدمير مختلف الموارد البيئة اللازمة لاستمرار الحياة على الأرض.

وقد شهد العام المنصرم ١٩٩٨ دخول الهند وباكستان النادي الذري دون استئذان الدول النووية الكبرى، الأمر الذي دعا الرأي العام المصري إلى فتح ملف أسلحة التدمير الشامل في إسرائيل، فكان الموقف الرسمي المصري المعلن هو: عدم دخول مصر سباق التسلح النووي لأنه يستنفد أموالا ضخمة على حساب مشروعات التنمية. وتتبنى السياسة المصرية فكرة الضغط بكل الوسائل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية تمامًا من أسلحة الدمار الشامل على غرار المناطق الخالية من هذا الخطر في البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وقارة إفريقيا، بعد أن تخلت دولة جنوب إفريقيا عن المشروع النووي الذي كان قائما أثناء الحكم العنصري. . وقد شهدت الساحة المصرية في العام الماضي جدلاً واسعًا حول الاختيار بين القنبلة النووية والتنمية، وقامت صحيفة «أخبار اليوم» باستطلاع الرأي العام بالاشتراك مع جامعة الإسكندرية تبين منه أن حوالي ٧٠٪ يفضلون الاستمرار في خطط التنمية على امتلاك القنبلة الذرية، إلا أن التقرير الإستراتيجي لمركز الدراسات السياسية «بالأهرام» رصد ثلاثة تطورات مهمة تتصل بأسلحة الدمار الشامل في إطار الصراع الإسرائيلي العربي هي:

١- بوادر تغيير في موقف مصر تجاه مسألة امتلاك الأسلحة النووية، تمثل في تصريح للرئيس مبارك يوم ٥ أكتوبر ١٩٩٨ بأن مصر لا تفكر حاليًا في دخول النادي النووي، ولكن: إذا جاء الوقت الذي تكون فيه بحاجة إلى هذا السلاح، وإذا اضطررنا إلى ذلك، فلن نتردد، لأن هذا هو آخر ما نفكر فيه.

٢- أبلغت حكومة موريتانيا- وهي دولة عربية عضو في الجامعة العربية- الحكومة الإسرائيلية عن استعداها استخدام أراضيها لدفن النفايات النووية المتخلفة عن نشاطاتها النووية في مفاعل «ديمونة». وقام وزير خارجية موريتانيا بزيارة إسرائيل لتقديم العرض الذي لم تعرف حتى الآن دوافعه.

٣- اتفاق الولايات المتحدة وإسرائيل في «المذكرة الأمنية» التي وقعها كل من كلينتون ونتنياهو عقب «واي بلانتيشن» على تعزيز الولايات المتحدة للقدرات الدفاعية والردعية لإسرائيل بصورة تمكنها من توجيه ضربة مؤلمة، حتى بعد أن تهاجم على نحو مفاجئ بصواريخ وأسلحة دمار شامل، وردع أي جهة تهدد إسرائيل بذلك، وهو ما فهم أنه تعهد أمريكي باستخدام القوة (وبينها أسلحة دمار شامل) ضد من يهاجم إسرائيل أو يهددها بتلك الأسلحة.

حرب التكنولوجيا:

انطلاقا من الهدف السياسي التكنولوجي لإسرائيل والذي يتضمن تطوير البنية الأساسية القومية في مجالات العلوم والاتصالات والتقنية الأليفة والصناعات كثيفة العلوم التي تشمل البيوتكنولوجيا والميكروإلكترونيك والذكاء الصناعي ، والعقول الإلكترونية وغزو الفضاء، بحيث تكون ركيزة وقاعدة للانطلاقة التكنولوجية التي ستسود بها بلدان منطقة الشرق الأوسط خلال القرن القادم ومالكة لكل المعارف العلمية والتكنولوجية التي تملكها الدول الكبرى والعظمى وليست متخلفة عنهم وبما يمكنها من الانطلاق رأسيا وأفقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهيئ الشعب الإسرائيلي كله ليعيش في عصر متقدم تكنولوجيا وعلميا.

ولتحقيق هذا الهدف من المنتظر أن تخطط أجهزة المخابرات لمختلف أنواع العمليات القذرة في مجال حرب التكنولوجيا والتخطيط لسرقة التكنولوجيا أو الحصول عليها ونقلها سرا إلى دول أخرى، وفي إطار التعاون مع دول صديقة يتم نقل التكنولوجيا لدول معينة بقصد تنمية قدراتها العسكرية وتشجيعها على شن حرب عدوانية ضد دول عربية مع التخطيط لوقف أي تعاون علمي تقني بين أي دولة عربية وأخرى أجنبية للحصول على التكنولوجيا اللازمة للصناعات المدنية والعسكرية، وحرمان الدول العربية من الحصول على تلك التكنولوجيا بهدف وقف التقدم الصناعي والإنتاجي، والسعي إلى وقف أي صفقات سلاح تحاول الدول العربية الحصول عليها لتنمية قدراتها العسكرية وبما يحرم الدول العربية من تكنولوجيا الأسلحة المتطورة لتظل إسرائيل متفوقة (صفقة الصواريخ الصينية للسعودية)، وحث دول صديقة لإسرائيل مثل الولايات المتحدة الأمريكية على شن غارات جوية لضرب مصانع عربية تنتج أسلحة لا ترغب إسرائيل في أن تتمكن تلك الدول العربية من الحصول عليها أو إنتاجها محليا، علاوة على التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي في مجال البحوث وإنتاج الأسلحة المتطورة والحصول على تكنولوجيا الصواريخ وأجهزة الحاسبات الإلكترونية المتقدمة والتعاون الإسرائيلي مع جنوب إفريقيا في مجال إنتاج الطائرات المقاتلة التي تعتمد على تكنولوجيا الطائرة «لافي» الإسرائيلية والتعاون في مجال إجراء التجارب النووية في الصحراء، وفي مجال إنتاج الزوارق الحربية وتسليحها بالصواريخ المتقدمة.

والتعاون الإسرائيلي مع دول أجنبية آسيوية لنقل تكنولوجيا الصواريخ لها مثل الصين وكوريا ، في الوقت الذي تحث فيه الولايات المتحدة والمنظمة الدولية على اتخاذ قرارات رادعة ضد تملك العراق للصواريخ أرض / أرض أو استمرار إنتاجها محليا في أعقاب حرب تحرير الكويت ومحاربة العراق في الحصول على تكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية والحصول على المواد الأولية لإنتاج الذخائر وتدمير القاعدة الصناعية للصناعات الحربية، وإذا نحينا جانبًا صور الحرب النووية والحرب الكيميائية والحرب البيولوجية، فإنه من المنتظر أن تظهر صور حرب المياه وحرب الجاسوسية والحرب الاقتصادية كصور رئيسية للحرب القادمة.

حرب المياه:

ستظهر قضية المياه بصورة أكثر وضوحًا مع عام ٢٠٠٠م نتيجة لصراع الدول حول المياه، ومن المتوقع أن يظل موضوع المياه محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين الدول ويصبح احتمال تهديد المصادر المائية العربية تهديداً موجهاً إلى الأمن القومي للدول العربية حيث يظهر أن الدول العربية تتجه نحو شح مستمر في الموارد المائية مما يشكل عجزاً خطيراً في توفير الحاجة من المياه علاوة على أن تحركات ومشروعات الدول الثلاث (إسرائيل وتركيا وإثيوبيا) تساهم أيضًا في تقليص حجم الموارد المائية المتاحة للدول العربية.

حرب الجاسوسية والحرب الاقتصادية:

تصاعدت خلال السنوات الخمس الأخيرة الحرب الخفية للجاسوسية الاقتصادية ، حرب المعلومات الاقتصادية، حرب كسب العقود والصفقات التصديرية الضخمة، حرب فتح الأسواق الدولية واختراقها والتمركز والتوسع والانتشار فيها، حرب توجيه قوى العقل الاستهلاك والسيطرة على سلوك، وعقل ، وتفكير ، وتفضيلات المستهلكين. حرب لا تهدأ ولا تفتر، ولا ترتبط بهدنة أو بفكرة التقاط الأنفاس، هي الحرب الدائمة المستمرة بين الأعداء بالأصدقاء على حد سواء.

ينص الهدف السياسي الاقتصادي لإسرائيل على استقرار وتنمية وتطوير الاقتصاد باستثمار الإمكانيات الذاتية على الوجه الأمثل، مع بسط السيطرة على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط بأساليب مباشرة وغير مباشرة وفتح أسواق جديدة لإسرائيل في آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية والتعامل مع التكتلات الاقتصادية والدولية والإقليمية بالاستفادة من المميزات التي تمنحها لأعضائها وخلق المصالح المشتركة وتنمية موارد إسرائيل بتأمين حصولها على المزيد من المياه والنفط والمعادن وتقليص اعتمادها على المساعدات الخارجية إلى أدنى حد وبما يحقق لها القدرة على استيعاب المزيد من المهاجرين. وبالتالي سوف تكون الحروب في المستقبل القريب اقتصادية نظرًا للاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية في أرجاء العالم المختلفة.

تتراوح أهداف الجاسوسية الاقتصادية وتزداد وفقًا لدرجة نضج وارتقاء الحس الأمني والرغبة في الارتقاء والنمو الاقتصادي، وأهم أهداف الجاسوسية الاقتصادية هي:

١ ـ تزويد متخذ القرار بالبيانات والمعلومات في الوقت المناسب بما يساعده على التخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة أنشطة الإنتاج، والتسويق والتمويل والكوادر البشرية في المشروع وضمان نجاحه واستمراره واستقراره.

٢ ـ تمكين المشروع من السيطرة على أسواقه وعلى عملائه وعلى الوسطاء في هذه الأسواق، وتحقيق التواجد الفعال والمكثف في هذه الأسواق وضمان حد أدنى من المبيعات وعمليات التصدير إلى الأسواق الخارجية المختلفة.

٣ ـ الحصول على أسرار الصناعات المنافسة وأسرار التكنولوجيا المكتشفة حديثًا وما يعده المنافسون في الخفاء من صفقات أو خطط إنتاجية أو خطط تسويقية ومصادر التمويل التي يعتمدون عليها، وخطط وموقف العاملين لديهم ومدى رضاهم واستقرارهم هناك.

٤ ـ التنبؤ بالأوضاع المستقبلية التي سوف تكون عليها الأسواق، والمشكلات والأزمات التي يمكن أن تحدث، والطرق والوسائل الفعالة للتعامل معها.

٥ ـ القيام بالأعمال الخفية تحت سواتر وأغطية مشروعة يمكن التخفي وراءها بنجاح وتنفيذ المهام بفاعلية كاملة خاصة عندما لا تستطيع الوسائل العلنية الأخرى التدخل أو تنفيذ هذه المهام.

ولما كانت الجاسوسية الاقتصادية تعمل على تحقيق النفاذية الدائمة لمواقع متخذي القرار في الأسواق الأجنبية فإنها تستخدم العديد من الوسائل والأدوات والطرق والأساليب، من أهمها ما يلي:

١ ـ زرع العناصر التي أمكن إعدادها وتدريبها بشكل جيد لتكون على اطلاع كامل على خبايا وخفايا الأمور، وتعهد هذه العناصر بالرعاية والحماية والحيلولة دون انكشافها مع تزويدها بالمال والسلطة والنساء، والتي تمكنها من شراء الذمم وإزهاق وإفساد الضمائر والحصول على الأسرار.

٢ ـ تجنيد الخونة واستقطاب الجهلاء وإزاحة العلماء والوطنيين من المؤسسات والشركات والمناصب العليا، وجعلها قاصرة فقط على الخونة والعملاء والجهلاء والمخربين والفاسدين.

وتقوم أجهزة المخابرات والجاسوسية الاقتصادية باتباع مجموعة من الطرق التي تستخدم كسواتر أو أغطية للتخفي وراءها لتتمكن من تنفيذ مخططاتها، وأهم هذه السواتر ما يلي:

١ـ برامج التطوير والتحديث وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية، والتي من خلالها يتم الحصول على كافة المعلومات والبيانات، واكتشاف العناصر التي لديها استعداد للخيانة أو رغبة في التدمير، وتجنيدها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٢ـ المعارض المشتركة ومدى إمكانية استخدام الهندسة العكسية لمعرفة أسرار إنتاج السلع والخدمات والأفكار ومزاياها التنافسية وكيفية تسويقها وكيفية تحقيق الربح منها.

٣ـ الاستثمار المشترك والدخول في مشروعات مشتركة وبشكل ذكي يهدف للحصول على أسرار الصناعة أو أسرار العملاء والمنافسين وابتلاع هؤلاء المنافسين بالتدريج والاستيلاء على حصصهم السوقية.

٤ـ المؤتمرات والندوات والتي تتم إداراتها بشكل ذكي، ودعوة متخذي القرار إليها الذين يهتمون بالنواحي الإعلامية ووضع عدد من مخبري الصحف والمجلات ومحرري الأخبار في الإذاعة والتليفزيون، ممن تم انتقاؤهم بعناية لتحقيق النفاذية والاستيلاء على الأسرار الخاصة بهم.

٥ـ الإغراء والتهديد من أجل الحصول على البيانات ذات الطبيعة البالغة السرية، وبصفة خاصة الخطط الحالية والمستقبلية للمشروعات، وكذلك لدفع متخذ القرار إلى اتخاذ قرارات خاطئة ضد مصالح الشركة وإشاعة أجواء من عدم الاستقرار والقلق والتوتر تدمر العاملين في الشركة ولا تنبههم للمخطط الخبيث الذي يحاك ضد الشركة وضد مصالحهم.

وتلعب الجاسوسية الاقتصادية اليوم الدور الرئيسي في صنع عمليات الاندماج والتكتل الاقتصادي، بل إن المخابرات الألمانية والفرنسية كانتا العامل الفعال وراء إنجاح السوق الأوروبية المشتركة، كما أن المخابرات الألمانية كانت المخرج الرئيسي لعمليات الابتلاع التي تقوم بها شركة السيارات الألمانية لشركات إنتاج السيارات في البلاد الأوروبية وهي التي كانت إلى وقت قريب تعد منافسًا قويا للسيارات الألمانية.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة هيكلة أجهزة مخابراتها لتصبح أكثر اهتماما بالنواحي الاقتصادية وقد فعلت كندا وبريطانيا نفس الشيء، وكذلك فعلت من قبل كل من اليابان والصين، كما حدث تحول رئيسي في جهاز المخابرات الروسية ليصبح واحدًا من أنشط أجهزة التجسس الاقتصادية في العالم. . وفي الوقت الذي أصبح فيه وجود أجهزة التجسس الاقتصادي أمرًا حيويا ليس فقط لتحقيق ودعم القرار الاقتصادي، ولكن الأهم هو تحقيق الإنذار المبكر من الأزمات الاقتصادية والوقاية من نتائجها المدمرة.

لقد أصبحت الجاسوسية الاقتصادية أمرًا في غاية الضرورة، ليس فقط للدول، بل للشركات، ولحماية رجال الأعمال من عمليات النصب والتهديد والابتزاز، وتأمين نمو واستقرار واستمرار المشروعات، فضلاً عن تحقيق التصدير كهدف إستراتيجي، ولتنمية عمليات الادخار والاستثمار.

جيوش المستقبل للحرب القادمة:

نتعرض لبناء جيوش المستقبل، في معادلة تتميز في ظاهرها ببساطة الطرح، بينما هي في جوهرها عميقة التعقيد في التنفيذ، وهي الجيش الأصغر والأكفأ والأقوى، برغم أن التاريخ العسكري، أكد حقيقة وجود هذه المعادلة منذ مئات السنين فيما قبل الميلاد، فالجيش الآشوري لم ينهزم خلال ٤٠٠ عام من الحرب الطاحنة المستمرة إلا نادرا، مع أنه كان أقل عددا من قوات أعدائه من السوريين والبابليين وغيرهم، ويعود الفضل في ذلك إلى كفاءة القيادة والتنظيم الجيد للقوات الآشورية بينما تحققت المعادلة في جيوش الرومان والإغريق بالاعتماد على التنظيم الجيد، للاستطلاع وعناصر التجسس على العدو، لتوفير الإنذار المبكر والمعلومات لقوات صغيرة الحجم جيدة التسليح والتدريب، لتتفوق على عدو أكبر حجما وربما أكثر قوة.

وإذا أبحرنا عبر التاريخ، فسنجد الكثير من الأمثلة، التي تؤكد صحة وواقعية هذه المقولة، ولذلك لم يكن عجبًا أن تحمل نهاية القرن العشرين العديد من المتغيرات والتحولات الكبرى في الشئون العسكرية على المستويين الإستراتيجي والتعبوي، لتبرهن على حقيقة إمكانية بناء جيوش أصغر وأكفأ وأقوى، كأمر واقع يتحقق أمام أعيننا، لأنه من المسلم به، أن ما نملكه اليوم كان نتاجا لما صنعناه بالأمس، ومن ثم سيكون الغد نتاجًا لصنع اليوم.

إن التحولات الكبرى في قدرة وقوة الأسلحة وانعكاس ذلك على درجة الدقة والذكاء، أتاح القدرة على اكتشاف العدو وتدميره، كما أصبح هناك ارتباط بين أداء السلاح ووظيفته، فتنوعت الصواريخ لتنطلق من الأرض والجو والغواصات والسفن وكبر مداها وقدرتها التدميرية، وبحلول عام ٢٠١٠ تقريبا، ستغطي أرض المعركة شبكة الألغام الذكية، التي تستطيع اكتشاف الدبابات أو حاملات الأفراد المدرعة، تمهيداً للانطلاق عليها لتدميرها، كما يمكن بث الألغام الذكية بالمدفعية والهاونات والطائرات، بحيث تقيم حقول ألغام بالمواصفات المطلوبة دون الحاجة لانتقال أو تحرك أفراد المهندسين العسكريين ، ولقد أكدت الطائرات بدون طيار قدرتها على الاستطلاع والهجوم الدقيق، وتم التوسع في استخدامها لتنفيذ العديد من المهام العملياتية، الأمر الذي جعل العديد من الخبراء يعتقدون

أنها ستحل محل قوات المشاة والمدرعات، وأخيراً بدأت بعض أسلحة الليزر والمدافع الكهرومغناطيسية تدخل الخدمة الفعلية، فضلاً عن ظهور الأسلحة غير القاتلة، بالإضافة إلى التوسع في استخدامات الإنسان الآلي، بل و«النملة الآلية» التي تستطيع أن تحقق العديد من المهام الخاصة، فضلاً عن إقامة الدروع الإلكترونية للحماية والوقاية والخداع ، مما سيجعل الجيوش في المستقبل تستطيع أن تصل لأبعد، وتضرب بدرجة أعنف وتصل إلى هناك أسرع وبدرجة تعرض أقل، أي ما سيطلق عليه القتال من بعد.

كما تغيرت أيضا إمكانيات إدارة الحرب أو ما يطلق عليه الصراع المسلح، بحيث تدار بصفة مستمرة ولمدد طويلة وتحت مختلف الظروف ليلاً أو نهاراً، وفي أحوال الرؤية الضعيفة، وذلك من خلال تكامل منظومات المعلومات والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسب الآلية والذكاء الصناعي، والتي تمنع ما يطلق عليه «ضباب الحرب» وتجعل الخصم يواجه مجاهل الجهل وعدم المعرفة. وسيكون هدف تكنولوجيا المخابرات والاستطلاع هو السعي حثيثًا لتحديد وتقييم حجم التهديد المعادي، وتحديد الأهداف ذات القيمة المضادة ثم تقييم التأثير التدميري فيما وراء خط الرؤية المباشرة نهاراً أو ليلاً، وتظهر أهمية المعلومات المتوافرة في الوقت الحقيقي دون أي تأخير، بحيث تعمل في تزامن مع أنظمة تعارف وتمييز دقيقة خاصة مع انخفاض زمن رد الفعل.

إن ظهور أنظمة تعبئة دقيقة ومنظومة متكاملة لرفع درجات الاستعداد في توقيتات تتناسب مع الأداء العملياتي المطلوب وطبقًا لتطور الصراع المسلح، بالإضافة لأعمال الإصلاح والصيانة والتخزين الآلية على المستوى التكتيكي والميداني، إضافة إلى دور المستشعرات المحمولة جوا أو المسيطر عليها من بعد، وأنظمة الرؤية الأمامية بالأشعة دون الحمراء أو الحرارية ثم نظام البحث والاستطلاع ورإدارات البحث المختلفة والأجهزة الكهروبصرية ، ومتتبع الأهداف المتحركة والمستشعرات الإلكترونية التي تمكن من تجنب المفاجأة التكتيكية ورصد مناورات وتحركات الخصم الحقيقية والخداعية.

وتسعى العديد من دول العالم لخفض ميزانيات ومصروفات الدفاع مع الحفاظ على تطوير القدرات العسكرية والدفاعية، بما يتمشى مع متطلبات الدفاع الوطني

عن حدود الدولة البرية والبحرية والجوية، مع الأخذ في الاعتبار أن أسلحة الدمار الشامل، أصبحت أداة غير شرعية لتحقيق أو ضمان الأمن القومي للدولة في ظل الاهتمام أساسا بالأمن الدولي وحماية كوكب الأرض من التلوث.

وتؤكد الخبرة العسكرية التاريخية، أن القوة النيرانية الدقيقة الجديدة قادرة على تحقيق التوازن بين الدفاع والهجوم من خلال السبق في توجيه الضربات بحيث تصبح المرحلة الافتتاحية للحرب لها أهمية حيوية في إحراز المفاجأة وامتلاك المبادأة، وإجبار الخصم على أن يفقد توازنه سواء كان مهاجما أو مدافعا، كما برزت أهمية إدارة العمليات المشتركة الحديثة وضرورة تحقيق التوازن في بناء القوات سواء بالمفهوم المحدود أو حتى على المستوى الإستراتيجي مع توافر القدرة على القتال في مناطق التجمعات السكنية والمباني والغابات بكفاءة عالية وأقل تعرضا للقوات المهاجمة.

أبعاد التغيير في جيوش المستقبل:

والسؤال الآن هو: ما هي أبعاد التغيير في جيوش المستقبل؟

حيث نجد أن هناك ثلاثة أبعاد في هذا المجال:

أولاً: التغييرات الإستراتيجية في بناء القوة البشرية:

سوف تتسم جيوش المستقبل بصغر حجم القوة البشرية مع توفير نوعية عالية التدريب والكفاءة من الضباط والجنود ومن خلال التحول إلى الآلية الكاملة في الإجراءات، سيتم الحفاظ على استمرار القوة البشرية وبقائها في أرض العمليات بإنتاج العديد من أنواع الدروع الوقائية الخفيفة للأفراد ضد الطلقات والشظايا والحرائق بأنواعها.

كما سيتم تقسيم القوات إلى ثلاث مستويات أو حالات رئيسية:

يشمل الأول منها قوات الأنساق الأولى والثانية التعبوية والتي يقع على عاتقها مسئولية صد العدوان أو شن الحرب، وتوفير الوقت اللازم للتعبئة واستدعاء الاحتياطي أو لفك وتشغيل الخلايا العملياتية الكامنة أو الخامدة ويرتبط حجم هذه

القوات بحجم ومدى تهديد مختلف العدائيات والمخاطر المتوقعة أو المتصورة أو المنتظرة.

أما المستوى الثاني: فهي قوات احتياطي (ضباط ـ وضباط صف ـ وجنود)، كاملة التجهيز والإعداد بمعنى أنها وحدات وتشكيلات منظمة معظمها من الأفراد الاحتياط ويمكن دخولها الخدمة خلال فترة تتراوح ما بين ٤٨ ساعة وحتى أربعة أيام ويجري تدريبها بصورة دورية وتوجد أسلحتها في مخازن للطوارئ بمناطق التمركز أو الانتظار أو الاستدعاء، وتعامل مثل باقي القوات العاملة الميدانية، من حيث التنظيم والمهام والاستخدام وتعتبر مكملة لها.

أما المستوي الثالث فهي قوات الخلايا الكامنة أو الخامدة، وهي وحدات متخصصة ذات حجم محدود وتقوم بمهام عملياتية خاصة، وهي منظمة طبقًا للمهام المراد تنفيذها، وتنقسم في داخلها إلى جزء من القوات العاملة، وتستكمل بنوعية خاصة عالية التأهيل من قوات الاحتياط وتعتمد على العمل في عمق ومؤخرة العدو، أي أنها قد تكون موجودة في أرض العدو أو في داخل أسلحته ومعداته، أو ربما يتم دفعها في توقيتات مناسبة، وهي تتسم باعتمادها على الحواسب وحرب المعلومات، والقدرة على اختراق أنظمة العدو الإلكترونية.

ثانيًا: التغييرات الإستراتيجية في التسليح:

بالاستفادة من كل ما توفره الثورة التكنولوجية المعرفية أو التسليحية فإنه سيتم الاعتماد على أسلحة الضرب الفعال والمؤثر من بعد، ودون الحاجة لتعريض القوة البشرية للقتال المباشر، لذلك سيتم بناء القدرات التسليحية في منظومات متكاملة في ثلاث حالات.

الأولى: منظومات عاملة تضم قوة نيران غزيرة ومؤثرة ودقيقة وبعيدة المدى تغطي مسرح العمليات وأهداف القيمة المضادة وبعض أهداف القيمة الحيوية للخصم، وتضم منظومات الصواريخ أرض/ أرض الهجومية والدفاعية والطائرات المدمرة بدون طيار والطائرات القاذفة متعددة المهام.

وفي الحالة الثانية: نجد منظومات التسليح الاحتياطية، والتي يقع على عاتقها

زيادة قوة النيران، ومن ثم فعالية التأثير، وتغطي كل أهداف المسرح الإستراتيجي المعادي، وهي عادة منظومات مخزنة جاهزة للاستخدام يجرى اختبار كفاءتها بصورة مستمرة لحين الحاجة إليها، وفي أماكن غاية في السرية.

أما الحالة الثالثة فهي منظومات التسليح الخاصة بوحدات المناورة والتي يتم استخدامها في الظروف الحرجة من العمليات.

ثالثا: التغييرات الإستراتيجية في الاستخدام:

ومن المؤكد أنه سيقع على عاتق الروبوتات (ROBOTS) العمل الرئيسي من خلال منظومة استخبارات إلكترونية، للكشف والاستطلاع والإنذار عن العدو، تشمل التكامل بين العمل الفضائي (الأقمار الصناعية) أو الجوي والرادارات الأرضية والنقل المرئي لما يدور في مسرح العمليات ومن خلال قوات الحالات الأولى للاستعداد تشن الضربات النيرانية الموجعة للعدو، ثم يتم زيادة حجم القوات المسلحة العاملة طبقًا لمتطلبات وحجم وأبعاد مختلف التهديدات، كما ستتلاشى وتختفي فكرة الاشتباك عن قرب، بل ستجرى الحرب دون الحاجة لحشود كثيفة في القوات والأسلحة، وستكون معادلة الاستخدام:

* اضرب بقوة وعنف ضد أهداف إستراتيجية.
* أكد على ضعف العدو في المواجهة من خلال شل وإرباك أنظمة قياداته وسيطرته ونيرانه ليضعف رد الفعل.
* تنمية الجهود القتالية إذا استمر الخصم في المقاومة.

ومن ثم سيفشل الاعتماد على القوى البشرية والحشود الكثيفة، لأن القذائف الكثيفة والحشود ذات الدقة العالية، والقوة التدميرية الهائلة، ستصبح العامل الحاسم في تحطيم إدارة الخصم على القتال أو الاستمرار فيه، كما أنها ستسمح بتوفير الوقت اللازم لحشد وبناء التجمعات القتالية البشرية لتنفيذ مهام الدفاع أو التقدم واحتلال أقاليم العدو، ومن ثم إجباره على اتخاذ قرار إنهاء الحرب.

ونظراً لأنه سيتم الاعتماد وبشكل أساسي على قوات الاحتياط والتي ربما تمثل نسبة تزيد على ٦٠٪ من إجمالي حجم القوات المسلحة نجد أن هذا الأمر يتطلب

مراجعة شاملة من مختلف المؤسسات العسكرية لأسلوب تنظيم هذه القوات وتدريبها والحفاظ على كفاءتها وتسليحها، وأيضًا أسلوب استخدامها، والمهام التي تكلف بها، وفي الوقت نفسه تطوير أساليب استدعائها ونقلها وتجميعها وإحلالها لتصبح فرعا قائما بذاته داخل كيانات القوات المسلحة جنبا إلى جنب مثل القوات العاملة وأنشطتها.

كما لا يغيب عنا دور التحالفات الأمنية والدفاعية لدول صديقة أو متقاربة أو متعاونة لمواجهة أي تهديد مشترك، وما يحمله ذلك من معان لحفظ السلم أو فرضه من خلال تحقيق الردع الشامل والكامل ضد مختلف التهديدات، وبما يضمن في الوقت نفسه الحفاظ على صغر حجم القوات العاملة للقوات المتحالفة، لأنها في مجموعها تحمل التوازن أو التفوق على العدو مع إمكانية اشتراكها في ردع العدوان والتأمين المتبادل بينها، دون الحاجة لتحريك جيوشها وقوتها، ومن ثم يتعرض الخصم لضربات نيرانية ساحقة ومن عدة اتجاهات وبصورة مفاجئة دون أن يستطيع الرد بصورة مؤثرة وفعالة، ولذلك نجد أن الترتيبات الأمنية الإقليمية، والتحالفات المتكافئة بالإضافة لما تقدمه التكنولوجيا من إمكانيات ستكون من العوامل المؤثرة على خفض حجم القوات من جانب، وزيادة فاعليتها من جانب آخر.

ولذلك سنجد أن هناك اختلافًا واضحًا في الإستراتيجية العسكرية والسياسة الدفاعية في المستقبل. والتي ستعتنقها مختلف المؤسسات العسكرية حيث تبرز الآتي:

* سوف يكون العمل الرئيسي للقوات المسلحة هو امتلاك القدرة على منع الحرب أو الدفاع أو حتى الغزو، ومن ثم نجد أن الردع سيأخذ المرتبة الأولى.

* يليه العمل القتالي في مرتبة أخرى أو تالية.

من ناحية أخرى سيصبح تحقيق النصر العسكري هدفًا تكتيكيا، بينما سيكون الهدف الإستراتيجي العسكري هو إيجاد موقف جديد يضمن فرض السلم الدائم، ومنع قيام التهديد مرة أخرى، وسيكون الهدف النهائي للعقيدة العسكرية إما سحق

الخصم أو استنزاف قدراته الشاملة، بمعنى تدمير قدرته على المقاومة دون تعريض القوات الصديقة لأي مخاطر.

وفي حالة قيام الخصم بالتهديد سوف يلقى عقوبة إزالة وتدمير قدرته العسكرية وشل إرادته على القتال ثم تحييده واحتوائه فيما بعد.

وستدار الحرب في مراحل إستراتيجية رئيسية بين كل منها فترة زمنية واضحة تتيح للخصم إعادة النظر في تهديده بمعنى أن المرحلة الإستراتيجية الأولى من الحرب ستعطي للخصم فكرة عن حجم التدمير الذي سيلحق به والخسائر التي سيعانيها إذا استمر في الحرب ومن ثم إعطائه الفرصة لإعادة تقييم موقفه فإذا استمر في فرض إرادته بالحرب يتم شن المرحلة الإستراتيجية الثانية للحرب بشن ضربات مؤثرة ضد الأهداف الإستراتيجية والتعبوية للخصم ثم إعطاؤه الفرصة مرة أخرى ليقدر موقفه، وهكذا لحين إتمام شل قدراته وتجريده من قوته فيتم استسلامه.

نخلص من كل ما سبق إلى :

أن جيوش المستقبل ستكون قادرة على القتال من مسافات بعيدة عن الخصم بدرجة تكفي لتفادي أي تهديد لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

كما ستسمح حرب المستقبل لمخططي ومديري الحرب بإدارة العمليات العسكرية دون التأثر بها. وعند الحاجة يتم استخدام المدير الآلي، وهو منظومة متكاملة في حد ذاته تحدد الأهداف المراد تدميرها ثم أفضل السلاح لذلك ثم يصدر أوامر الإطلاق، ويتابع التنفيذ، ويتأكد من التدمير بالدقة والسرعة والكفاءة المطلوبة.

أي أن المستقبل يحمل في طياته قدرات حربية وجيوشًا فعالة تمنع الحرب بالحرب إذا تطلب السلام العالمي ذلك، وهذا يعني أنك إذا أردت أن تمنع نشوب الحرب فاستعد بقوة للحرب، ولكن بجيوش أصغر وأكثر كفاءة.

الفصل السابع

قضايا المياه في المنطقة العربية

المظاهر الجيوبوليتيكية لقضايا المياه في المنطقة العربية

الماء هو عصب الحياة، به تبدأ حياة أي كائن حي وعليه يستكمل دورته في الحياة، وعلى الماء تقوم كل أنشطة الإنسان، وقد كانت المياه منذ نشأة الإنسان على سطح الأرض هي العامل الرئيسي الذي يتحكم في توزيع الإنسان، فزادت كثافته عندما توافرت موارد المياه، وتخلخلت الكثافة بل وانعدمت عندما قلت أو ندرت الموارد المائية. والماء مورد متجدد لا ينفد ولكنه ثابت الكمية، تختلف صور تواجده على سطح الأرض بين مياه جارية في البحيرات أو في طبقات الأرض أو على هيئة جليد.

وإن كان التاريخ الحديث مفعما بقضايا المياه فآثار الإنسان القديم وما تركه من نقوش فيما قبل التاريخ تحكي لنا عن هجرات جماعية من مناطق أصيبت بالجفاف إلى مناطق وفيرة المياه. نذكر منها هنا هجرة سكان صحراء مصر الغربية إلى ضفاف النيل في الألف الخامسة قبل الميلاد عندما حل بها الجفاف. وفي التاريخ المصري القديم العديد من الأساطير والقصص، يأتي في مقدمتها نظرة المصريين للنيل واعتباره إلها يقدمون إليه قرابينهم ثم قصة سيدنا يوسف عليه السلام ورؤيا فرعون. وفي الجزيرة العربية يعتبر انهيار سد مأرب أهم حدث في المنطقة في عصورها القديمة ويرى بعض الباحثين أن انهيار السد هو الذي أدى إلى مجموعة من الهجرات المتوالية من جنوب شرق الجزيرة إلى باقي أجزائها. وشهدت

العصور الوسطى العديد من الأحداث يأتي في مقدمتها هجمات التتار على أواسط آسيا وغربها عندما حل الجفاف بشرق آسيا .

أما العصور الحديثة فأهم حدث يتعلق بالمياه هو ما حل بمنطقة الساحل الإفريقي سواء في السبعينيات أو الثمانينيات من هذا القرن من جفاف وما ترتب على ذلك من هجرات جماعية وخسائر في الأرواح فاقت كل تصور وما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ما زالت تعاني منها المنطقة حتى الآن .

وقد اجتهدت معظم دول العالم في الآونة الأخيرة خاصة تلك التي تقع في حزام الجفاف لتوفير الموارد المائية اللازمة لتلبية الاحتياجات اليومية للسكان وتوفير المياه اللازمة للأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة وتربية الحيوان ، فكانت هناك الخطط المتوالية سواء كان ذلك بمحاولة الحفاظ على الموارد المتاحة وحسن إدارتها واستخدامها أو بإيجاد موارد جديدة باستخدام الأساليب التقنية الحديثة باستخراج المياه الجوفية وبتحلية مياه البحر برغم تكاليفها الباهظة . ولم تتوقف مجهودات الإنسان على توفير المياه فحسب بل أصبحت تسعى نحو توفير نوعية صحية من المياه كذلك ، خاصة بعد تساقط الأمطار الحمضية في البلاد الصناعية وتلوث المياه الجوفية سواء بمياه البحر أو بالمياه السطحية مع زيادة معدلات السحب .

ودول الوطن العربي بموقعها الجغرافي وسط الحزام الجاف وشبه الجاف تعاني من ندرة الموارد المائية ولعلها تكون من أكثر دول العالم حاجة للحفاظ على مواردها المائية وإيجاد موارد مائية جديدة تكفل لسكانها حاجاتهم اليومية وتضمن استمرار الأنشطة الاقتصادية الأخرى . وقد تفاقمت مشكلة المياه في السنوات الأخيرة بعدما حل بالمنطقة من جفاف لسنوات متتالية حيث انخفضت معدلات التساقط بشكل ملحوظ وانخفض تصريف الأنهار القليلة في المنطقة مع زيادة مضطردة في عدد السكان وزيادة حاجاتهم مع ارتفاع مستوى المعيشة وتفاقمت المشكلة بدخول إسرائيل إلى المنطقة ومحاولاتها للسيطرة على موارد المياه في المنطقة المحيطة بها ، ولكون أنهار الوطن العربي تنبع من مناطق خارجية عنه .

العوامل التي تحكم موارد المياه في الوطن العربي:

عوامل طبيعية - عوامل بشرية - عوامل سياسية:

العوامل الطبيعية:

١ - تقع المنطقة في معظمها في قلب ما يسمى منطقة حزام العطش داخل المنطقة الجافة وشبه الجافة وتمتد من الساحل الموريتاني غربا إلى ساحل عمان والخليج العربي شرقا، ومن الحدود التركية شمالاً إلى وسط السودان جنوبا وهذه المنطقة تغطي نحو ٩٠٪ من مساحة الوطن العربي التي تبلغ نحو ١٤ مليون كم٢.

٢ - يتميز الوطن العربي بقلة كمية المتساقط (المطر - الثلج - البرد - الندى) بين سنة وأخرى وفصل وآخر، ونلاحظ أيضا أن ٨٠٪ من مساحة الوطن العربي يسقط عليها أقل من ١٠ سنتيمتر من المطر سنويا ولذلك يعتبر مناخها صحراويا جافا، كما أن ١٠٪ من مساحتها تتراوح كمية المطر فيها بين ٢٠ و ٢٥ سنتيمترا سنويا وهي منطقة مناخ البحر المتوسط والباقي ٥٪ يتمثل فيها المناخ شبه المداري والموسمي.

٣ - معظم هذه الأمطار تسقط في فصل الخريف والشتاء والربيع حيث تقل درجة الحرارة وتنعدم الأمطار في فصل الصيف فيما عدا المناطق ذات المناخ الموسمي وشبه المداري السوداني.

٤ - تتميز أمطار الوطن العربي بالتفاوت في كميتها من موسم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى بحيث لا يعتمد عليها في الزراعة باستمرار وقد تسقط في سنة ما على شكل سيول وأمطار غزيرة كما يحدث أحيانا في أجزاء من صحاري السعودية والعراق والأردن ومصر والجزائر وتونس وقد تسقط الأمطار بكميات كبيرة في أحواض الأنهار الدائمة الجريان فتسبب الفيضانات المدمرة.

٥ - وتتعرض بعض أجزاء الوطن العربي إلى فترات طويلة من الجفاف قد تستمر عدة سنوات كما يحدث في فترة الثمانينيات وبخاصة في منطقة

الصحراء العربية حيث تقل كثافة السكان إلى شخص واحد في الكيلومتر المربع. وهذه الصحارى تحيط بخط العرض ٣٠ درجة شمالاً ومعظمها بعيدة عن المطر، كما يسيطر عليها نطاق الضغط المرتفع شتاء.

٦ ـ معظم أمطار الوطن العربي يسبب الأعاصير التي تأتيها من المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط وأيضا الأمطار التضاريسية على المناطق المرتفعة الجبلية في المغرب العربي والشام وأيضًا جبال عمان واليمن وكلاهما أمطار موسمية.

٧ ـ برغم قلة الثلوج التي تسقط في الوطن العربي إلا أنها تزود الأنهار والينابيع بالمياه أثناء عملية الذوبان وبخاصة في وقت الربيع في جبال شمال العراق وفي لبنان وفي المغرب العربي إذ تعتمد الأنهار على ذوبان الثلوج في فترة الجفاف صيفًا.

٨ ـ ومن العوامل الطبيعية التي ترتبط بالمناخ البخر، حيث تزيد معدلات البخر في الوطن العربي بسبب الحرارة، كما تساعد قلة الرطوبة النسبية وسرعة الرياح على البخر بنسبة عالية مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من موارد المياه.

٩ ـ هذا إلى جانب تسرب المياه بسبب مسامية التربة الرملية والجيرية وانحدار السطح في كثير من أجزاء الوطن العربي، وتزيد ظاهرة التبخر والتسرب هذه في الصحراء العربية في السعودية والعراق وليبيا والسودان والمغرب العربي، وعلى سبيل المثال يقدر البخر من بحيرة السد العالي بـ ١٠ مليار متر مكعب سنويا.

العوامل البشرية:

استنزاف موارد المياه الجوفية:

تتعرض موارد المياه في الوطن العربي إلى الاستنزاف وبخاصة في موارد المياه الجوفية، فقد انخفض منسوب المياه الجوفية نتيجة استنزاف مياه الآبار الجوفية في الوطن العربي، وتعرض بعضها إلى الجفاف بسبب سحب المياه منها بكميات كبيرة

تؤثر على المخزون الجوفي في بعض الطبقات الخازنة حيث يقل منسوب المياه تحت الأرض وتتعرض للملوحة مما يجعلها غير صالحة للاستخدام في الزراعة، ويرجع ذلك إلى سوء حفر الآبار وعدم تحديد مسافة بين البئر والذي يليه، وكذلك قطر البئر وحجم المياه التي يمكن أن تسحب منه، ذلك لأن الحفر يجب أن يتم على أسس علمية تتضمن حسن استخدام المياه الجوفية واستمرارها وعدم جفافها.

ومن العوامل البشرية المهمة الإسراف في استخدام المياه في الشرب وفي الزراعة نتيجة استخدام طرق الري التقليدية، كذلك تغيير سلوك المزارعين فقد لا يستغل المزارع المياه الوقت الكافي وبالتالي تذهب مياه الترع إلى المصارف دون الاستفادة منها، وكذلك إهدار مياه الأمطار في البحر.

التلوث:

وهو من أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية في الوطن العربي بسبب ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعي مما يؤدي إلى فاقد في كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية معا، إذ يزداد التلوث بزيادة النفايات الزراعية والصناعية.

التصحر:

يعتبر التصحر من أهم المشكلات التي تهدد مناطق العمران، فالجفاف والرعي الجائر وإزالة الغابات وزراعة المحاصيل بكثافة في الأراضي الهامشية وسوء حفر الآبار وإدارتها وتملح الأراضي المروية من أهم أسباب التصحر ومن ثم فإنه من فعل البشر. وفي تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن نحو ٣٥٠٠ مليون هكتار من الأراضي، أي ما يقارب مساحة أمريكا الشمالية والجنوبية معا تتأثر بالتصحر والذي كان له دوره في سقوط حضارات عظيمة كانت موجودة في العالم العربي مثل السومرية والبابلية والرومانية. وفي كل عام يبيد التصحر نحو ٦ مليون هكتار (١٥ مليون فدان) من الأراضي دون رجعة إلى جانب ٢١ مليون هكتار (٥٢ مليون فدان) تتدهور إلى حد أن إنتاج المحاصيل فيها أصبح غير اقتصادي. وقد أوضحت بعض الدراسات أن ٣٠٪ من المناطق العربية مهددة بالتصحر وخاصة السودان (١٩٠ ألف هكتار من الغابات في السودان) وموريتانيا والصومال وسوريا.

العوامل السياسية:

توجد منابع معظم الأنهار دائمة الجريان في الوطن العربي في دول غير عربية، ومن أمثلة هذه الأنهار:

١ ـ نهر النيل: وينبع من هضبة الحبشة (إثيوبيا) ومن هضبة البحيرات (أوغندا).

٢ ـ نهر دجلة والفرات: وينبعان من الأراضي التركية.

٣ ـ نهر الأردن: وتقع أجزاء كبيرة منه تحت سيطرة إسرائيل التي تعتمد في توفير ٧٠٪ من مياهها على موارد الأنهار ومنها نهر الأردن واليرموك والليطاني والوزاني وكذلك المياه الجوفية في مرتفعات الجولان والضفة الغربية.

ومن دلائل أهمية المياه في المنطقة العربية إثارة قضية الموارد المائية في مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ووضعها على جدول أعمال المباحثات المتعددة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية.

فالعالم العربي إذن لا يستطيع التحكم في كمية المياه الواردة إلى أراضيه دون الرجوع إلى دول خارجية غير عربية لا تربطه بها أحيانًا علاقات طيبة. هذا إلى أنه على الرغم من أهمية المياه في الوطن العربي لا يوجد حتى الآن سوى اتفاقية واحدة لتقسيم المياه في المنطقة هي التي تم توقيعها بين مصر والسودان في نوفمبر ١٩٥٩م. أما جميع المحاولات لعقد اتفاقيات مع الدول المجاورة لاستغلال مياه الأنهار فلم تنجح حتى الآن. يعتبر نقص المياه في منطقة الشرق الأوسط مشكلة متميزة، كما أن المشروعات المائية في منطقة المنابع تؤثر تأثيراً مباشراً في مناطق المصبات. وأهم القضايا التي تسلط عليها الأضواء حاليا في مشكلة المياه هي قضية المياه السطحية في حوض نهر الفرات ودجلة وحوض نهر النيل وبشكل آخر حوض نهر الأردن.

ولقد نظرت بعض الدول الإفريقية المشاركة في حوض النيل بعدم الارتياح إلى المشروعات المصرية لتوصيل المياه إلى سيناء.

ويشهد حوض نهري الفرات ودجلة فائضا مائيا ولا تعاني تركيا والعراق من مشكلة نقص المياه، إلا أن هناك العديد من المشكلات الجيوبوليتيكية الكامنة والمشكلة الوحيدة المتوقعة والمتصلة بالمياه في حوض نهر الفرات توجد بين سوريا والعراق منذ عام ١٩٧٤م وذلك كنتيجة للمشروعات التركية الجديدة والتي ستؤدي إلى خفض التدفق في المجرى إلى نحو حوالي ٢٥٪ من كمية المياه.

وتكمن أهم المشكلات في حوض نهر الأردن بين إسرائيل من جانب والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر وبرغم أنه يعتبر - طبقًا لمعايير كثيرة - نهراً صغيراً باستثناء لبنان، إلا أن الدول الواقعة عليه تواجه مشكلات تتعلق بنقص المياه.

إن المنافسة على المياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط أقل حدة ومشكلاتها أقل تعقيداً من المياه السطحية، إلا أنه بالنسبة للخزانات الجوفية الضحلة والعميقة والتي لا تحدد بحدود سياسية فإنها ستكون مصدرا للمشكلات السياسية في المستقبل والمثال على ذلك المياه الجوفية في الضفة وقطاع غزة بعد ضمها إلى إسرائيل.

ويوجد بمنطقة الشرق الأوسط تكوينات جيوبوليتيكية مشابهة لما في واحة البريمي. وهذه التكوينات ومع الظروف الخاصة سوف تشكل مشكلات سياسية حول استغلال المياه الجوفية على نطاق واسع، فعلى سبيل المثال فإن الضخ المتزايد والهائل في مشروع النهر العظيم في ليبيا سوف يؤثر بالفعل على مستقبل التنمية في الواحات المصرية المجاورة والتي تشترك معها في خزان حوض واحد. وقد يحدث نفس الشيء في شمال غرب السودان مما يؤثر سلبيا على مستقبل التنمية في السودان.

تهديدات المياه في المنطقة العربية

* التهديدات التركية لمياه نهري دجلة والفرات.
* التهديدات الإسرائيلية للمياه في دول الجوار الجغرافي.
  (سوريا - الأردن - لبنان - فلسطين).
* تهديدات المياه في حوض النيل.

التهديدات التركية لمياه نهري دجلة والفرات:

ينبع نهر الفرات من هضبة أرمينيا في تركيا وروافده نهرا مورا وقرة صو ويلتقيان في مستنقعات «الأريج» ويتجه النهر غربًا عبر الأناضول، ويدخل الحدود السورية عند طرابلس على بعد ١٥٠كم من البحر المتوسط فتصب منه ثلاثة روافد في سوريا، أهمها نهر الخابور ثم ينحرف إلى الشرق ليدخل الحدود العراقية عند البوكمال وليس له روافد في العراق ويلتقي في النهاية مع دجلة ويشكلان معا شط العرب الذي يصب في الخليج. ويعد نهر الفرات من أهم أنهار الشرق الأوسط لحيويته لتركيا وسوريا والعراق بالنسبة للأمن الغذائي وإنتاج الطاقة الكهربائية.

وتبلغ مساحة حوض الفرات حوالي ٦٤٠٠كم٢ وتصريفه يقارب ٣٢ مليار م٣ ولكن السدود التي أقامتها تركيا على مجري النهر قد قلصت هذا التصريف إلى ٢٣ مليار م٣ وما زالت تقوم بإقامة المشروعات وتحويل مياه روافد النهر وبالتالي تؤثر على حصص المياه لكل من سوريا والعراق.

أما نهر دجلة فينبع من منطقة صوفي في تركيا وتغذيه الثلوج والأمطار الساقطة على السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية. وروافده الزاب الكبير والزاب الصغير وحجم مياهه السنوي يقدر بـ ٤٢ مليار م٣ ويشكل حدوداً طبيعية بين سوريا وتركيا بطول ٣٧ كم وبين سوريا والعراق بطول ٧كم.

وتعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى بالنسبة لسوريا تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق لأن موارده السطحية والجوفية في سوريا شحيحة لا تتعدى ١٠ مليارم٣، بينما تبلغ هذه المياه في تركيا سنويا (عدا مياه دجلة والفرات) حوالي ٢١٤ مليار م٣ وتتجه تركيا لتنفيذ مشروع غابة الأناضول (الغاب) الذي يضم عددا كبيراً من محطات توليد الطاقة وإقامة شبكات ضخمة للري تمتد حتى محاذاة الحدود التركية مع سوريا والعراق والتي أدت إلى أن تخفض إلى حد كبير منسوب الفرات فيصبح صبيب النهر في سوريا حوالي ١٣ مليار م٣ بعد أن كانت ٢٨ مليارم٣ في الأحوال العادية.

في حوض دجلة والفرات نشأ موقف خطير يضع أمر مياه النهرين الدوليين كله

بيد دولة المنبع، ويسقط حقوق الدول الأخرى، قال سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا في ٢٥ يوليو ١٩٩٢م عند افتتاحه مشروع جنوب شرق الأناضول: «لا تستطيع سوريا أو العراق أن تطالبنا بنصيبها في انهيار تركيا، مثلما لا تستطيع أنقرة أن تطالب بنصيبها في نفطهما، إن هذه مسألة سيادة، وإن لنا كل الحق في فعل ما نريد، فموارد المياه تركية وموارد النفط ملكهم ونحن لا نطالب باقتسام موارد نفطهم ولا يستطيعون هم أن يطالبوا باقتسام مواردنا من المياه».

وبقدر اهتمام تركيا في إقامة مشروع الغاب والذي يشمل ٢١ سدا منهم ١٧ على الفرات، و٤ على دجلة، وكذلك ١٩ محطة كهربائية، بقدر ما يزداد قلق سوريا والعراق، حيث إن إقامة هذا المشروع سيؤدي إلى انخفاض في مستوى المياه وبالتالي يعطل مشروعات الري والطاقة في البلدين حيث إن أزمة الغذاء في سوريا كانت على أشدها قبل انخفاض منسوب الفرات حيث إن ٨٨٪ من مياه الفرات من مصادر تركية ولا تزيد قدرة الروافد السورية على ١٠٪، كذلك فإن الأحواض الجوفية للينابيع السورية والتي تقع على مقربة من الحدود التركية سوف تتأثر عند ضخ المياه الجوفية في الشمال، بل قد ينتهي وجودها.

فالأزمة اليوم تتمثل في أن تركيا كانت تستغل قبل المشاريع الجديدة ١٠٪ من مياه الفرات وقفزت هذه الكمية بعد إنشاء العديد من هذه المشاريع إلى ٥٣٪ من أصل صبيب نهر الفرات البالغ ٣٢ مليار م٣ وسوف تزداد هذه النسبة بتوسيع المشاريع وزيادة تعددها.

واعتمادا على العرف الدولي الثابت القائم على التوزيع العادل لمياه الأنهار الدولية ما بين الدول المتشاطئة تطالب سوريا بأن تعين الحصص بميزان من حاجات كل بلد للماء، تقدر على يد لجان فنية مشتركة تضع جدولاً لحاجات كل من الدول المتشاطئة الثلاث وسيظهر الجدول حسب المعطيات الحاضرة وأن صبيب الفرات البالغ ٣٢ مليار م٣ لن يكفي لسد كل من الحاجات وأن كل بلد يجب أن يضحي بقسم من حصته المثلى من أجل الوصول إلى معادلة فيها إنصاف للجميع قائمة على التعاون وحسن الجوار ومبدأ التعاقد المشترك الذي فيه تنازلات مشتركة للوصول إلى التوزيع العادل للمياه.

التهديدات الإسرائيلية للمياه في دول الجوار الجغرافي:

(سوريا ـ الأردن ـ لبنان ـ فلسطين)

عمدت الحركة الصهيونية منذ بداية تكوينها إلى الاستيلاء على الأرض والمياه حيث يذكر تيودول هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤) مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة طرح هذه النقطة تحديداً على إمبراطور ألمانيا (غليوم الثاني) عند زيارته معبراً عن تفاؤله في مستقبل فلسطين شرط أن تعالج مسألة الري على نطاق واسع، ولهذا الغرض شرعت الحركة الصهيونية انطلاقًا من مطلع القرن العشرين في العمل وممارسة الضغوط لتأمين المزيد من الموارد الزراعية في فلسطين في إطار المشروع الاستيطاني اليهودي وبناء الدولة اليهودية طبقا للشعار «من الفرات إلى النيل» وبدأت الإستراتيجية الصهيونية الرامية إلى إلحاق منابع نهر الأردن في جبل الشيخ والأراضي المحيطة بنهري الحاصباني والليطاني بأرض فلسطين واضحة كل الوضوح.

ونتيجة لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين في نوفمبر عام ١٩٤٧ م وقيام دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨م. ظهرت معادلة جغرافية سياسية جديدة حيث استولت الدولة اليهودية على كافة منابع نهر الأردن وبحيرة الحولة ومحيط بحيرة طبرية والمنطقة الواقعة جنوبها. كل هذه التطورات حالت دون إنجاز المشاريع الاستثمارية والإنمائية في دول الجوار الجغرافي، ومنذ ذلك الوقت لم تتردد إسرائيل في استخدام كافة الوسائل لعرقلة المشاريع ومنع التمويل ومنع التنفيذ بالقوة وقصف المنشآت وشن الغارات.

ومما يذكر أن إسرائيل مهدت لعدوان عام ١٩٦٧م واستهدفت منه تدمير المنشآت العربية على المجرى الأعلى لنهر الأردن وسد الوحدة على نهر اليرموك بعدما كان السوريون والأردنيون قد أنجزوا القسم الأول منه كما استهدف العدوان نهر الحاصباني لمنع تحويل قسم من مياهه إلى مجرى الليطاني.

ويعتقد المحللون أن احتلال إسرائيل لهضبة الجولان إنما يعود لاحتوائها مصدراً مائيا يساهم في تزويد إسرائيل بالمياه بجانب الاعتبارات الإسرائيلية

الأمنية. كما أن احتلال إسرائيل للقطاع الحدودي في جنوب لبنان عام ١٩٧٨م وحرب عام ١٩٨٢م قد مكنا إسرائيل من التحكم بمياه نهري الليطاني والوزاني. حيث إن الحرب عام ١٩٨٢م والتي سميت بسلامة الجليل تسمح لإسرائيل بالسيطرة على الليطاني السفلي وخزان الفرعون وتسبب في إقامة الحزام الأمني الإسرائيلي الحالي كما أنه في مايو ١٩٩١م أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تتخلى عن منطقة «الحزام الأمني» في جنوب لبنان ما لم تتلق تأكيدات أنها ستحصل على حصتها في مياه نهر الليطاني.

وهكذا تمكنت إسرائيل تدريجيا منذ قيامها عام ١٩٤٨م وحتى حرب ١٩٧٣م من التحكم شبه المطلق بموارد الجولان المائية وروافد نهر الأردن في سوريا ولبنان وخزانات المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد حظرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المواطنين العرب حفر أي آبار إرتوازية في المناطق المحتلة بما في ذلك الجولان وجنوب لبنان.

والآن وقد كثر الحديث عن الكوارث البيئية في العالم وتفاقمت الأزمة التي يواجهها الشرق الأوسط في هذا المجال في غياب اتفاق بين الدول العربية وإسرائيل حول مسألة المياه وإصرار إسرائيل على اقتسام الموارد المائية العربية. حيث ظهر في وسائل الإعلام وبعض التقارير ما يؤكد بدء إسرائيل في تحويل مياه نهر الليطاني إلى شمال فلسطين المحتلة بواسطة أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض كما أنها قامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي، كما يمد أنابيب ضخمة بطول ١٠كم من مجرى الليطاني قرب بلدة «برسيان» إلى محطة الطيبة ضمن الشريط الحدودي المحتل، واستناداً إلى المصادر نفسها بنت إسرائيل شبكة أنابيب أخرى طولها ٢٥كم من خزانات الطيبة إلى بلدة عتيا الشعب حيث بنت خزانات تستقبل مياه الليطاني وتعيد توزيعها على قرى الجليل عبر الحدود.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل تعاني نقصا حاداً في مصادرها المائية وقد ازدادت حدة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية الكثيفة من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا، ذلك أن حجم الموارد المائية المتجددة والمتوافرة

سنويا لإسـرائيل يصل إلى ١٨٥٠ مليـون م٣ (٤٦ ٪ من نهـر الأردن ـ ٣٥٪ من الخزانات الجوفية في الأراضي المحتلة و١٥٪ من آبار الساحل و٤٪ من مصادر مختلفة) وبالتالي فإن العجز المائي في إسرائيل سوف يصل إلى مليار متر مكعب في نهاية هذا القرن.

هذا فضلاً على سوء نوعية المياه في إسرائيل وزيادة ملوحة المياه الجوفية وأن البنية التحتية لنظام توزيع المياه أصبحت قديمة جدا وتتعرض للانهيار مما يؤدي إلى خسارة ٢٥٪ تقريبًا من المياه. هذا علاوة على تدهور مياه نهر الأردن بسبب ارتفاع الملوحة الناتجة عن سوء الإدارة الإسرائيلية والخيارات الزراعية غير المنطقية وغير المدروسة من ناحية الطاقة المائية المهدورة.

وإزاء العجز عن سد النقص في المياه، لم يبق أمام السلطات الإسرائيلية بعدما كادت المشاريع الاستيطانية تستهلك مخزون المياه في الأراضي المحتلة سوى اللجوء إلى المياه المجاورة أي مياه نهر الليطاني ونهر اليرموك. لذلك بات الإسرائيليون يطرحون مبدأ اقتسام الموارد المائية العربية وتدويل نهر الليطاني على أساس اتصال حوض نهر الأردن بحوض الليطاني، وهي نظرية جيولوجية يروج لها مجموعة من العلماء الأمريكيين والإسرائيليين.

تتباين مصالح وأهداف دول حوض النيل بين طرفين هما مصر والسودان بحقوقهما التاريخية في مياه النيل والتي أقرتها اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩م وتم تدعيمها وتنقيحها باتفاقية المياه لعام ١٩٥٩م وأهداف ومصالح الدول الأخرى وعلى رأسها إثيوبيا والتي تطالب بنصيبها في مياه النيل خاصة وأن ٨٥٪ من منابع النيل تقع في أراضيها، وهذا على النحو التالي من خلال الطرفين الفاعلين.

مصر:

إن الإمكانيات المتاحة لمصر من الموارد المائية تبلغ ٧, ٦٠ مليار متر مكعب منها ٥, ٥٥ مليار م٣ من مياه النيل و٧, ٤ مليار متر مكعب من مياه الصرف و ٥, ٠ مليار م٣ من المياه الجوفية في حين أن المستخدم منها حوالي ٥, ٥٩ مليار م٣ منها ٧, ٤٩ مليار م٣ للزراعة و٣, ٣ مليار م٣ للاستخدامات المنزلية و٤ مليار م٣ للكهرباء و٥, ٢ مليار م٣ للصناعة وبمقارنة الإمكانيات المتاحة من النيل وهي ٥, ٥٥ مليار م٣ بالمستخدم حاليا في مصر ٥, ٥٩ مليار م٣ نجد أن مياه النيل لا تكفي لاحتياجات مصر المائية بما يعني ضرورة زيادة إيرادات مصر من مياه النيل.

ولذا يجب على مصر مواجهة التحديات الرئيسية المرتبطة باحتياجاتها من مياه النيل والمتمثلة في الآتي:

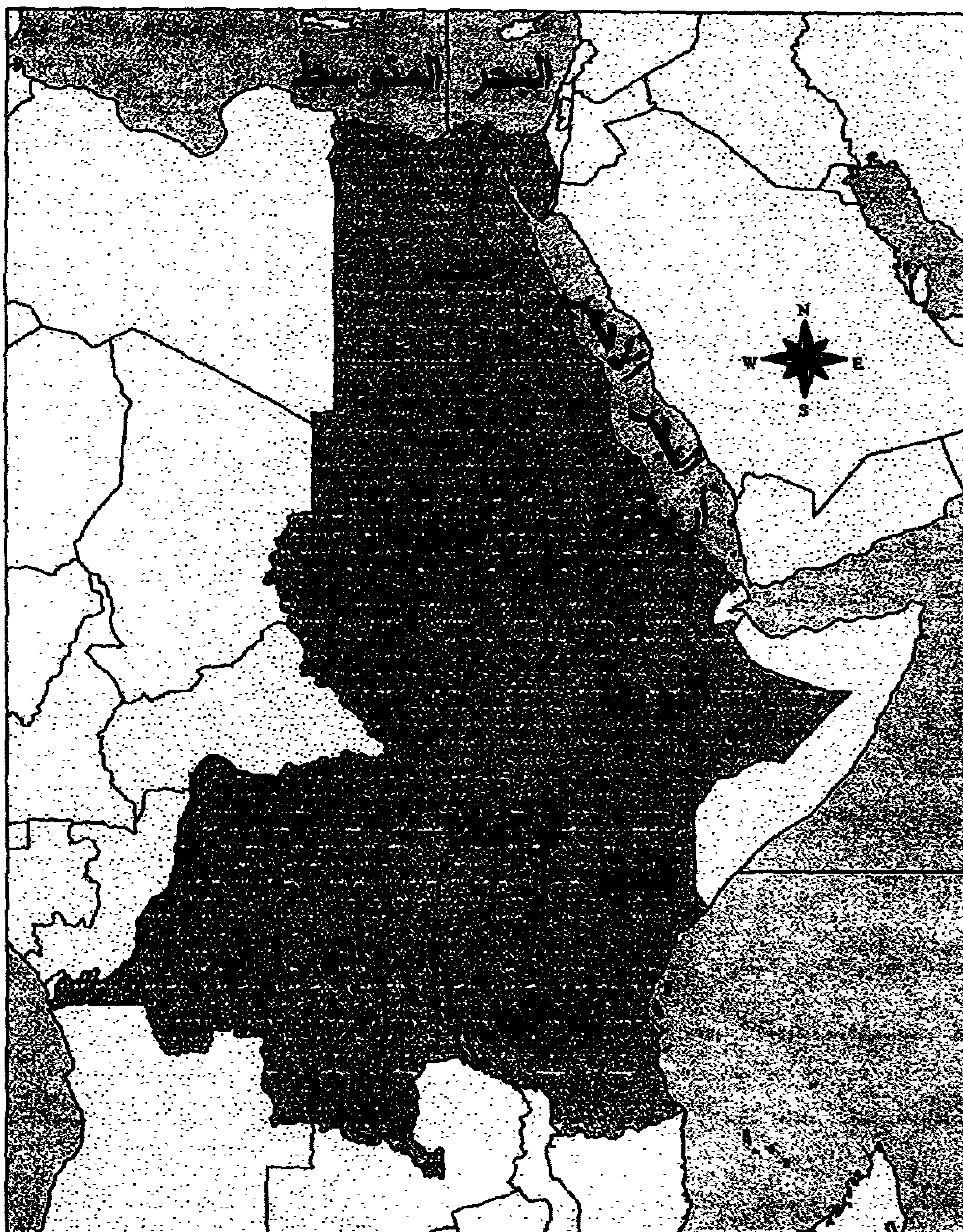
١ـ الاعتداء على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل، وبالتالي فإن أي مشروع على أنها وروافد النيل يمكن أن يؤثر على إيراد مصر ويعتبر مساسا بأمنها القومي.

٢ ـ المشروعات الإثيوبية والتي تؤثر على ٢٠٪ من إيراد مصر من مياه النيل.

٣ـ التحديات الاقتصادية حيث يعبر الأمن الغذائي عن ضرورة معالجة اختلال التوازن بين الإنتاج الزراعي وعدد السكان حيث يلزم إضافة أربعة ملايين فدان عام ٢٠٠٠ والتي تحتاج إلى ٢٠ ـ ٢٤ مليار متر مكعب من المياه.

٤ ـ التحديات المرتبطة بصياغة دبلوماسية للمياه والتي تبنى على تحقيق المنافع المتبادلة والتوصل إلى صياغة تعاون مستمر يحول الصراع إلى تعاون مفيد مثمر.

دول حوض النيل



١٠٠٠ ٥٠٠ ٠ ٥٠٠
كيلومتر

السودان:

تعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر، ويفقد النيل خلال جريانه في السودان حوالي ٣٣,٥ مليار م٣ وبالتالي يمكن الاستفادة بجزء منها في إقامة مشروعات مشتركة مثل قناة جونجلي والتي كانت ستوفر حوالي ٣,٨ مليارم٣ توزع مناصفة بين مصر والسودان كمرحلة أولى.

إثيوبيا:

تطالب إثيوبيا بتعديل اتفاقية عام ١٩٥٩م حيث ترى أنها مجحفة لها على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمر ثلاثي يضم إثيوبيا والسودان ومصر. هذا وتستغل إثيوبيا وجود منابع النيل الأزرق داخل أراضيها في الضغط من أجل تحقيق أهدافها.

وفي المقابل صدرت تصريحات إثيوبية تؤكد إصرار إثيوبيا على استغلال مياه النيل للري الزراعي وللإنتاج الكهرومائي، قال ممثل إثيوبيا الرسمي في مؤتمر النيل السابع:

«إثيوبيا لديها ١٢ حوض نهر يتدفق منها سنويا ١٢٢,٨ مليار متر مكعب، ولديها ٣,٥ مليون هكتار أرضا صالحة للزراعة المروية، ويقع ٢,٣ مليون هكتار منها في حوض النيل، والمزروع من هذه الأرض الآن ٣٪، أما في حوض النيل فالنسبة ضئيلة جدا ٠,٢٪ فقط، إثيوبيا واجهت مجاعات متكررة لذلك صار تطوير الزراعة المروية هدفًا قوميا لتحقيق الأمن الغذائي في إثيوبيا، وتريد إثيوبيا أن تنتج الكهرباء من اندفاع الماء. ويقدر ما يمكن إنتاجه من الكهرباء بـ ١٦٢ × ١٠ كيلو وات/ ساعة في السنة، المستغل منها الآن ٢٪ فقط».

إن الممارسة الحالية في حوض النيل غير متوازنة، ولا يمكن أن تستمر أن الاتفاقيات السائدة حاليا يجب أن تحل محلها اتفاقية جديدة تقوم على الاستغلال العادل لمياه النيل.

دول منابع النيل الأخرى ترى التحلل من الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل، وهو مضمون مبدأ نيريري والذي يعتمد على نظريتين قانونيتين هما:

١ - الإكراه الاستعماري الذي فرض تلك الاتفاقيات في غيبة الشعوب المعنية.

٢ - تتغير الظروف والاحتياجات بما يسمح بالتحلل من المعاهدات القديمة.

إن التناول الصدامي للعلاقات بين دول حوض النيل، حتى إذا لم يؤد لمواجهة عسكرية شاملة، يمكن أن يفتح باب تبادل التهديد العسكري على النحو التالي:

١ ـ تخريب المنشآت المائية مثل السدود، وأنفاق التحويل، وخطوط الأنابيب، والخزانات وغيرها، لقد أوضحت العمليات ضد العراق كيف أن هذه المنشآت معرضة لأخطار الهجوم الجوي.

٢ ـ استخدام الحركات المناوئة للسلطة المركزية في هذا البلد أو ذاك للتأثير على موقفه.

٣ ـ الدولة الأقوى تستطيع أن تمنع الدولة الأضعف من التجاوز، لكن لا تستطيع الدولة الأقوى فرض التعاون، والتعاون شرط مطلوب توافره لحسن إدارة الموارد المائية ولصيانة البيئة، ولزيادة تدفق المياه.

هذا الاتجاه ليس معزولا بل توجد له أصداء في بلدان منابع النيل الأخرى بدرجة أخف ففي اجتماع لجنة تكونيل في كمبالا في عام ١٩٩٦م قال ممثل الوفد الأوغندي: «مصر والسودان تستهلكان من مياه النيل أكثر من حاجتهما، وتتمسكان في سبيل ذلك باتفاقيات بالية يجب أن نطالب مصر والسودان بدفع تعويضات مالية لأوغندا مقابل قيامها بوظيفة المخزن الطبيعي لمياه النيل، إن أوغندا ترى ضرورة أن تطبق مبدأ تقاسم مياه النيل ودفع تعويضات لأوغندا كخزان طبيعي للمياه».

إن لهذه المشاعر والآراء المشحونة أصداء في بقية القارة الإفريقية، إنها توجهات من شأنها أن تخلق استقطابا مضرا بالعلاقات العربية الإفريقية بصفة عامة إنها اتجاهات من شأنها أن تصب في خانة صدام الحضارات، حقيقة وجود دولة مهيمنة عسكريا في حوض من أحواض الأنهار العالمية يمكن أن يحول دون اندلاع حرب حاسمة ولكن ذلك لا يمنع من:

١ ـ نشوء حالة حرب باردة تدمر العلاقات الودية بين الدول المعنية وتفتح الباب لتحالفات مثل التحالف التركي الإسرائيلي واحتمال امتداده لحوض النيل.

٢ ـ تخريب المنشآت المائية أو تلويث المياه بإضافة الملوثات عند المنابع أو نقاط العبور، خاصة التلويث الذري والكيميائي.

الاتفاقيات الدولية الخاصة بأنهار المنطقة العربية

أولاً: اتفاقيات نهر النيل

الاتفاقيات التي تلتزم بها إثيوبيا:

عقدت الحكومة البريطانية (نيابة عن السودان) والحكومة الإيطالية (نيابة عن إثيوبيا) بروتوكول في ١٥/ ٤/ ١٨٩١م بشأن نهر العطبرة، تعهد بموجبه إيطاليا بعدم بناء السدود التي تعوق انسياب المياه (الحقوق الطبيعية) من العطبرة إلى الشمال حتى اقترانه بالنيل.

معاهدة أديس أبابا ١٩٠٢م:

وفي ١٥/ ٥/ ١٩٠٢م عقدت مجموعة معاهدات بين (بريطانيا - إثيوبيا) و(بريطانيا - إيطاليا) و (إيطاليا - إثيوبيا) بشأن الحدود بين السودان (المصري الإنجليزي) آنذاك وإثيوبيا وأرتيريا وتتعلق بموارد المياه الإثيوبية للنيل حيث تعهد صاحب الجلالة الإمبراطور «منليك» ملك ملوك إثيوبيا لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بعدم السماح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانسا ونهر السوباط مما يؤثر على انسياب مياه النيل، ولا يتم البناء إلا بعد موافقة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا والحكومة السودانية.

معاهدة سنة ١٩٢٥م:

في ديسمبر ١٩٢٥م تم تبادل بعض المذكرات بين بريطانيا وإيطاليا واعترفت فيها إيطاليا (نيابة عن إثيوبيا) بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق وتعهد بعدم إقامة أي منشآت على هذا النهر وروافده من شأنها تعديل كمية المياه التي ترد إلى النيل منها تعديلا محسوبًا كما تعهدت بالعمل قدر المستطاع وفق المصالح العليا لمصر والسودان وإن تكون إقامة أي مشروعات مخففة بدرجة مناسبة للاحتياجات الاقتصادية لشعبها.

الاتفاقيات التي لا تلتزم بها إثيوبيا:

اتفاقية سنة ١٩٥٩:

ترفض إثيوبيا اتفاقية عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان وتدعي أن الآثار المترتبة عليها لا تمتد إليها لأنها ليست طرفا فيها وأنها اعترضت عليها في حينه وتؤسس ادعاءاتها على أنها صاحبة الحق في السيادة المطلقة على مواردها المائية وتعترض على أسلوب مصر والسودان في استغلال المياه كما تعترض على إمداد مصر لسيناء بالمياه وتطالب بمعالجة اختلال التوازن الذي حدث في الماضي في حصص المياه.

المطالبة في مختلف المحافل الدولية بإعادة النظر في حصص مياه النيل وآخرها إعلان المياه في إفريقيا الذي صدر عن الندوة الدولية التي عقدت بجامعة القاهرة في يوليو ١٩٩٠م بدعوى أن استخدام المياه لدول النيل يجب أن يؤسس على مبدأ الاستخدام العادل وأن التوزيع الحالي ليس عادلاً.

رفض التوقيع على اتفاقية التعاون الفني الموقعة في أوغندا في شهر إبريل ١٩٩٣م بين دول الحوض والتي وقعتها مصر وباقي دول الحوض.

اتفاقيات مع منابع النيل الاستوائية:

تعتبر زائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا وكينيا هي منابع النيل الاستوائية والمفروض أن تلتزم هذه الدول باحترام الحقوق التاريخية للدول الأخرى وفق مجموعة من الاتفاقيات هي:

اتفاقية سنة ١٩٠٦م:

اتفاقية ٩/ ٥/ ١٩٠٦م بين الكونغو وبريطانيا وهذه الاتفاقية معدلة لاتفاقية بروكسل في ١٢/ ٥/ ١٨٩٤م وفيها تتعهد حكومة الكونغو (زائير) بعدم بناء سدود أو مشروعات على نهر السمليكي أو بجواره أو على نهر بيزانجو مما يقلل المياه الواردة إلى بحيرة البرت، وذلك بدون الاتفاق وموافقة الحكومة السودانية (Begeer 1959 P.o.).

اتفاقية سنة ١٩٢٩م:

اتفاقية سنة ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا (نيابة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنجانيقا) وتقضي بتحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه جميعها إلا بموافقة مصر، وخاصة إذا كانت تؤثر علي كمية المياه التي كانت مصر تحصل عليها أو على تواريخ وصول المياه إلى مصر أو إذا كانت تضر بمصالح مصرية من أية ناحية. ولمصر الحق في الرقابة على طول مجرى النهر أو مصبه وتمنحها كذلك الحق في إجراءات البحوث والرقابة على تنفيذ المشروعات التي قد تكون مفيدة لمصر.

اتفاقية سنة ١٩٣٤م:

اتفاقية لندن في ٢٣/ ١١/ ١٩٣٤ بين بريطانيا (نيابة عن تنجانيقا) وبلجيكا (نيابة عن رواندا وبوروندي) والخاصة بنهر كاجيرا بوصفه أحد روافد بحيرة فيكتوريا وتنص المادة الأولى على تعهد الطرفين بأن يعيدوا إلى نهر كاجيرا قبل وصوله إلى الحدود المشتركة لكل من تنجانيقا ورواندا وبوروندي أية كميات من المياه يكون قد تم سحبها منه قبل ذلك لتوليد الكهرباء.

الفترة من ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣م:

المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا (نيابة عن أوغندا) في الفترة من ١٩ يناير ١٩٤٩م حتى ٥ يناير ١٩٥٣م بشأن خزان أوين في أوغندا وتضمنت هذه المذكرات الاتفاق على مساهمة مصر في بناء الخزان المذكور بغرض توليد الطاقة الكهربائية من المياه في أوغندا على أن تزيد حصة مصر من مياه النيل لغرض الري وذلك عن طريق الانتفاع من ارتفاع منسوب المياه في بحيرة فيكتوريا خلف الخزان.

يلاحظ على هاتين المجموعتين من الاتفاقيات المنظمة لاستخدام مياه النيل ما يلي:

١ ـ أنها جميعًا تؤكد لمصر حقا تاريخيا ومكتسبًا وتفرض على الدول الأخرى المشتركة في الحوض ألا تمس بأي شكل هذا الحق بل وتعطي مصر حق الاعتراض على أية مشروعات قد تعتزم هذه الدول إقامتها، ولاشك أن هذا الحق قد تقرر لاعتبار هام وهو أن مصر هي دولة المصب أو أكثر الدول النهرية حاجة إلى هذه المياه ولكن الاتفاقيات لم تمنع الدول

الحوضية من استخدام مياه النهر للأغراض المختلفة بما في ذلك الري وتوليد الكهرباء، بل منحت مصر في اتفاقية ١٩٢٩م حق الرقابة على طول النهر والتفتيش على المشروعات الضارة بمصالحها.

٢ ـ تقررت مختلف المزايا في الاتفاقيات لمصر برغم أنها لم تكن طرفا إلا في اتفاقية واحدة هي اتفاقية ١٩٢٩م هذا يعني أن كافة الأطراف الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا التي تعاقدت نيابة عن الدول الحوضية أو بعض هذه الدول قد أقرت بحق مصر في مياه النيل وإجراءات كفالته فلم تكن مصر مع إثيوبيا، وإنما تقرر الحق لصالحها وهو ما يعرف في القانون الدولي بالاشتراط بمصلحة الغير Stipulation Pour Lantroui وشرط صحته هو قبول الطرف المعني، وهي «مصر»، ولا يؤثر هذا الحكم على ما قرره البعض من أن علاقة بريطانيا بمصر بشأن السودان هي التي كانت تتحكم في طلب هذه المنافع لمصر على سبيل المقايضة، والمهم هو تأكيد بريطانيا في هذه الاتفاقيات وخاصة في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من اتفاقية ٧ مايو سنة ١٩٢٧م، والفقرات ٢١ و ٨٩ من تقرير اللجنة المشتركة سنة ١٩٢٥م.

٣ ـ لما كانت الدول الحوضية قد أبرمت هذه الاتفاقيات نيابة عنها فقد أعلن بعضها بالفعل أنها ليست ملزمة لها، ليس فقط لأنها أبرمت بالإكراه ووقعتها دول استعمارية مختلفة، بل أيضا لأن الظروف التي أبرمت في ظلها قد تغيرت. وقد أبلغت كل من تنزانيا وكينيا (١٩٦٥) وأوغندا والسودان مصر بعدم التزامها بمعاهدة سنة ١٩٢٩م وتمسكها بما أسمته بمبدأ «نيريري» الذي يقضي بعدم التزامها لما أبرمته الدول الاستعمارية قبل استقلالها. أما مصر فتتمسك بسريان هذه الاتفاقية استناداً إلى أن الاتفاقيات الخاصة بالأوضاع الإقليمية في كافة الدول الخمس وفقا للمادتين (١١) و (١٢) من اتفاقية فيينا للتوارث في مسائل المعاهدات، كما أن مؤتمر القمة الإفريقي الأول في يوليو ١٩٦٤م قد ذكرت الاعتراف والالتزام بالحدود الموروثة من أيام الاستعمار ويمكن أن يقاس عليه الاتفاقيات.

ثانيا: اتفاقيات نهري دجلة والفرات:

تركيا وسوريا:

إن العلاقات المائية بين تركيا وسوريا محكومة بمبدأ المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان والتي نظمتها المادة ١٢ من الاتفاقية التركية الفرنسية في ٢٠/ ١٠/ ١٩٢١م، تنص هذ المادة على أن مياه كوفيك Kouveik ستوزع بين مدينة حلب والإقليم الواقع شمالاً حتى الحدود التركية.

ولقد كانت هناك مشكلتان أخريتان بين سوريا وتركيا تتصل أحدهما بنهر كاج الصغير جنوب الحدود التركية في ضواحي مدينة (القامشلي) وخط سكة حديد بغداد، كما كانت هناك بعض المشكلات الخاصة بنهر العاصي Orontes ونهر فريا Afria ويبدو أن الأمر يحتاج إلى مؤتمر لتوفير مجموعة كاملة لحل هذه المشكلات. وعلى هذا الأساس عقد بروتوكول سنة ١٩٨٧م بين سوريا وتركيا وأقر بتصريف ٥٠٠م٣ في الثانية عند الأراضي السورية إلا أنه جنح فيما بعد من خلال قراءة تصريحات بعض رجال الدولة المختصين إلى تغيير جذري فأصبح الفرات يوصف بالنهر العابر للحدود Transboundary بالنهر الدولي بمعنى أن مياه نهر الفرات تقع حصرا ضمن السيادة التركية إلى أن تصل إلى حدود سوريا وبموجب هذا الرأي تعتبر تركيا أن النهر الدولي هو النهر الذي يرسم حدوداً بين دولتين متشاطئتين، وأنه بموجب هذا الاعتبار فإن الفرات يعتبر نهراً دوليا فقط عندما ينضم إلى دجلة في الأراضي العراقية ليشكل شط العرب الذي يحدد الحدود العراقية الإيرانية، وبهذا تنتقل النظرية التركية وحتمية اقتسام المياه من حقوق الدول المتشاطئة إلى إمكان نظر دولة المنبع بمنح حصة من المياه يعود تقديرها إليها هي في ضوء ما ترى من مصلحة لها دون اعتبار لمصالح الدول المتشاطئة الأخرى.

تركيا والعراق:

يتضمن الملحق رقم (أ) من اتفاقية الصداقة التركية العراقية في ٢٩/ ٣/ ١٩٤٦م فقرة خاصة بالحقوق في دجلة والفرات وروافدهما، وأهم الأجزاء في ذلك مادة (٥) التي تقول:

«على تركيا أن تبلغ العراق في حالة اعتزامها بناء أو حجز مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، وأن تكون هذه الأعمال ما أمكن لمصلحة العراق وتركيا».

لاتوجد مشكلات خاصة بنهر دجلة، لكن معظم المشكلات والقضايا تتعلق بنهر الفرات، وبرغم ذلك فقد عقدت دولتا الانتداب إنجلترا وفرنسا على سوريا ولبنان وفلسطين والرافدين معاهدة ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠م كان ضمن بنودهما تعيين لجنة دولية لدراسة مخطط الري في الفرات ودجلة.

ثم عقدت اتفاقيات خاصة بين تركيا وسوريا، وبين تركيا والعراق لتنظيم الإفادة من مياه الفرات. وفي عام ١٩٧١ وقع كل من العراق وتركيا في فقرة على بروتوكول التعاون الاقتصادي الفني بينهما، ولقد ورد في المادة الثالثة: «أن بحث الطرفين المشكلات المتعلقة بالمياه المشتركة لمنفعة الطرفين».

واتفقا على: «أن تجري السلطات التركية المختصة في أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان».

ويسرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات المشتركة لمياه نهر الفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وفي عام ١٩٨٠م وقع كل من العراق وتركيا في فقرة محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني وقد ورد بالفصل الخامس منه الخاص بالمياه الإقليمية على ما يأتي:

١ - اتفق الطرفان على التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة.

٢ - اتفق الطرفان على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين لدراسة جميع الموضوعات المتعلقة بالمياه الإقليمية (وبشكل خاص حوض نهري دجلة والفرات)، ويطلبان أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاثة خلال فترة سنتين قابلة للتجديد لسنة ثالثة، وستدعى الحكومات الثلاثة لعقد

اجتماع على مستوى وزاري لتقييم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة وتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة الفنية المشتركة وتقرير الطرق والإجراءات للوصول إلي تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من الأنهار المشتركة.

مؤتمر الموارد المائية:

لقد كان نادى روما سباقًا في إثارة مسألة تناقص الموارد الطبيعية في التقرير الذي نشره في الثمانينيات من القرن العشرين. وفي عقد التسعينيات عقدت مؤتمرات عالمية تناولت كثيراً من القضايا ذات الأهمية للإنسانية، مثل مؤتمر الطفل ١٩٩١م، ومؤتمر السكان ١٩٩٥م، ومؤتمر المرأة ١٩٩٦م، والقمة الاجتماعية ١٩٩٨م. ومؤتمرات دافوس السنوية العالمية المتعلقة بالاقتصاد.

في نوفمبر ١٩٩١م عقد في مدينة فيينا المؤتمر العالمي من أجل أجندة للبيئة والتنمية للقرن ٢١ (AGENDA21)، وفي يناير ١٩٩٢م عقد في مدينة دبلن المؤتمر الدولي للمياه والبيئة (ICWE)، وفي يونيو ١٩٩٢م عقد في مدينة ريو دي جانيرو مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) وتعددت الدراسات والمؤتمرات التي ركزت على مشكلة المياه في العالم في مطلع القرن ٢١ بعنوان «الماء أزمة تطل برأسها». هذا المؤتمر عقد في مقر اليونسكو بباريس في يونيو ١٩٩٨م. ومؤتمر المياه الذي عقد في لاهاي ١٧ ـ ٢٢ مارس ٢٠٠٠م.

لقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين نمو وعي عالمي بمشكلة المياه العذبة في العالم وفي هذا الصدد قام مجلس المياه العالمي بمبادرة سماها «رؤية مستنيرة لمياه العالم». هذه المبادرة رفعت شعار: «لنجعل الماء شغل الجميع» ركزت المبادرة على أهمية تسعير المياه لكي يعتبرها الناس سلعة اقتصادية فيقتصدون في استعمالها ونادت المبادرة بمشاركة المستغلين للمياه في إدارة مواردها وأن يكون المشرفون على الإدارة مساءلين أمام المستهلكين ونادت بتخصيص آليات توفير المياه وبفتح باب التنافس واسعا بين القنوات الخاصة والعامة.

الرؤية المستنيرة للمياه:

إن الرؤية المستنيرة للمياه تدور حول مفاهيم أهمها:

١ ـ الاهتمام بالبحث العلمي لاكتشاف وسائل للإنتاج الزراعي تحقق محاصيلها غلة أكبر من متر الماء المكعب الواحد. والبحث عن محاصيل أكثر مقاومة للجفاف.

٢ ـ ضرورة تطوير وسائل أكثر كفاءة لإدارة الموارد المائية.

٣ ـ تطوير تكنولوجيا تخزين المياه عن طريق:

* الخزانات الصغيرة والكبيرة.
* تعويض أحواض المياه الجوفية عن فوائدها.
* تحسين وسائل تجميع المياه التقليدية وتحسين وسائل تجميع مياه الأمطار.
* اختيار مناطق رطبة لتخزين المياه لتجنب الفاقد عن طريق التبخر.

٤ ـ العدول نهائيا عن اعتبار المياه مادة متاحة دون ثمن، ينبغي أن تسعر المياه وأن يقدر سعرها بحيث يغطي تكلفة إنتاجها على أن يطبق هذا السعر بالنسبة للمستهلك الصناعي والمنزلي. ولكن ينبغي أن يدعم الفقراء ليتمكنوا من سداد فاتورة المياه.

٥ ـ زيادة التعاون بين الدول المشتركة في الأحواض المائية العالمية. حيث يوجد حوالي ٣٠٠ حوض لأنهار عالمية. التعاون بين الدول المتشاطئة في تلك الأحواض ضروري ويجب أن يتم على النحو الآتي:

أ ـ يبدأ التعاون الفني وتبادل المعلومات، والعمل المشترك لجمعها.

ب ـ ينبغي أن يتطور التعاون بين الدول المعنية ليحقق توزيعا عادلاً للموارد المائية بين الدول، ولتقوم بينها إدارات مشتركة.

جـ ـ أن يوثق التوزيع العادل للموارد المائية، والهيكل الإداري المشترك بينها في شكل اتفاق ملزم للأطراف المنتفعة بالمياه.

د ـ الاتفاق على آلية دولية لحسم النزاعات.

٦ - ضرورة زيادة الاستثمارات في الخدمات المائية. حيث تبلغ هذه الاستثمارات الآن ما بين ٧٠ و ٨٠ مليار دولار سنويا (باستثناء ما تصرفه الصناعات). ولكي تتحقق أهداف الرؤية المستنيرة لمياه العالم ينبغي أن يرتفع الاستثمار في الخدمات المائية ليبلغ ١٨٠ مليار دولار سنويا. هذه البرامج سوف تحقق الرؤية المستنيرة للمياه في عام ٢٠٢٥م، وهذه الرؤية هي:

أ - تمكين البشرية ومجتمعاتها المختلفة من الحصول على حاجتهم للمياه، وتمكينهم من تنظيم أنفسهم لتحقيق ذلك..

ب - إنتاج كمية أكبر من الغذاء مقابل المتر المكعب الواحد من المياه. وتوفير إنتاج غذائي يحقق الأمن الغذائي للبشرية..

جـ - إدارة الموارد المائية العذبة بدرجة عالية من الكفاءة بحيث تتوافر كميات المياه المطلوبة، ويحافظ على جودة المياه، ويحافظ على البيئة الطبيعية.

لخص مجلس المياه العالمي الرؤية الجديدة التي يريد أن تتبناها الإنسانية في العبارة الآتية: لقد بددت الإنسانية مواردها المائية عن طريق الركون لمؤسسات معيبة، وإدارات سيئة، وإمكانات موزعة توزيعا رديئًا ونقصا في استخدام أسلوب الحوافز، أمام الإنسانية الآن خياران:

١ - أن تستمر الإنسانية في سلوكها المعهود فتواجه كارثة.

٢ - أن تتبنى الرؤية المستنيرة وتحولها من التنظير للتطبيق تحت شعار الماء الشغل الشاغل للجميع.

قوانين المياه:

ومثلما تنامى الوعي العالمي بمشكلة المياه حتى صار شاغلاً علي نطاق واسع، فإن الأسرة الدولية اهتمت بتطوير أحكام القانون الدولي المائي.

في عام ١٩٧٧م عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عن الموارد المائية في مارديل بلاتا بالأرجنتين. وبعد ذلك طلبت الأمم المتحدة من جمعية القانون الدولي ومن مجمع القانون الدولي العمل على تقنين الأحكام العادلة للمجاري

المائية. هذا المجهود استمر عشرين عاما وشاركت فيه الدول والمنظمات المتخصصة. وقد واجهت هذا المجهود عقبات كثيرة كان أهمها:

١ ـ دول أرادت الإبقاء على اتفاقيات فيينا الموقعة عام ١٩٧٨م بشأن قانون المعاهدات السابقة وإلزاميتها. هذا المبدأ حرصت عليه دول ذات حقوق مكتسبة مثل مصر، وفرنسا، وسويسرا، مطالبة بألا تتأثر الاتفاقيات القائمة الآن بشأن المجاري المائية بالاتفاقية الدولية الجديدة المزمع إبرامها.

٢ ـ ودول أخرى ترى أن الاتفاقيات القديمة مجحفة وتطالب بأحكام تهتم بعدالة التوزيع مثل إثيوبيا والبرتغال... هذه الدول ترى أن تكون الاتفاقية الجديدة ناسخة لما قبلها ونافذة كقانون دولي ملزم.

وتم طرح مشروع الاتفاقية للتصويت وأجيز بأغلبية كبيرة في ٢١/ ٥/ ١٩٩٧م. وقد حاولت نصوص الاتفاقية الجديدة إرضاء طرفي النزاع لذلك:

* نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة على الآتي:

«ليس في هذه الاتفاقية ما يؤثر في حقوق أو التزامات دولة المجرى المائي الناشئة عن اتفاقات معمول بها بالنسبة لهذه الدولة في اليوم الذي تصبح فيه طرفا في هذه الاتفاقية».

* ونصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على الآتي:

«برغم ما نصت عليه الفقرة الأولى، يجوز للأطراف في الاتفاقات القائمة أن تنظر عند اللزوم في تحقيق اتساق هذه الاتفاقات مع المبادئ الأساسية لهذه الاتفاقية».

ويمكن استنتاج الآتي:

أولاً: لقد كان تطور التعاون الفني في حوض النيل جيداً وبلغ أقصى حالاته في مشروع «تكونيل» الذي انتهى برنامجه في ديسمبر ١٩٩٨م. هذا المشروع ضم دول حوض النيل وأسهمت في تمويله منظمات دولية وعدد من الدول المانحة. وعدد من الصناديق المهتمة بتمويل الأبحاث والدراسات وكان المشروع معنيا بجمع البيانات الفنية وتحليلها. ودراسة الميزان المائي، وإقامة محطات لجمع المعلومات، وللتصوير الجوي، والمسح الأرضي،

وتدريب الكوادر الفنية. لقد انضمت للمشروع تباعا جميع دول حوض النيل ما عدا إثيوبيا ظلت على مستوى مراقب. هذا المشروع ظل في إطاره الفني ولكنه لم يتحول للمستوى السياسي كما ينبغي. لقد حصر التعاون في النطاق الفني لعدم وجود اتفاق سياسي بين دول حوض النيل. هنالك لجنة فنية دائمة لمياه النيل كونتها اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان. لكي تقوم هذه اللجنة بواجبها بالكفاءة المطلوبة، كان ينبغي أن تتحول من النطاق الثنائي المصري السوداني إلى نطاق جماعي يضم كافة دول حوض النيل. ولكن دول حوض النيل الأخرى رفضت المشاركة في هذه اللجنة الفنية الدائمة لرفضها الإطار السياسي لها، أي اتفاقية عام ١٩٥٩م.

غياب اتفاق سياسي وضع سقفًا للتعاون الفني وحصره في نطاق محدود.

ثانيًا: سعت مصر لإيجاد منبر عام للتعاون بين دول حوض النيل. لذلك دعت لتكوين منظمة سميت الاندوجو أي الإخاء. هذه المنظمة استقطبت دول حوض النيل وباشرت نشاطها منذ عام ١٩٨٤م. ولكن إثيوبيا وكينيا ظلت علاقتهما بالاندوجو على مستوى المراقب.

منظمة الاندوجو هدفها التشاور والتنسيق في القضايا الإفريقية ودعم التعاون في مجالات التنمية، وتبادل المعلومات والخبرات في إطار مبادئ التعاون الإقليمي المنصوص عليه في خطة لاغوس ١٩٨٠م للتنمية الإفريقية. استمرت اجتماعات الاندوجو على مستوى وزراء الخارجية لمدة سبع سنوات متتالية وكان آخرها بالقاهرة عام ١٩٩١م.

الملاحظ أن منظمة الاندوجو لم تتخذ لنفسها هياكل ولم تشكل سكرتارية وصارت أشبه بمبادرة علاقات عامة. إن الماء هو أهم عامل مشترك بين دول حوض النيل ولايوجد اتفاق سياسي بشأن الماء. ما لم تحل عقدة المياه لا يرجى لدول حوض النيل أن تحقق تعاونًا مثمرًا في مجالات التنمية وتبادل الخبرات «خاصة بعد توقف تجمع الاندوجو عام ١٩٩١م».

الاختلاف حول المياه سوف يضع سقفًا مستمرًا للتعاون بين دول حوض النيل في المجالات التنموية وتنسيق السياسات.

ثالثًا: المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن النيل، لا سيما سلسلة مؤتمرات النيل.

إن الاطلاع على مداولات تلك المؤتمرات يؤكد ثلاثة حقائق مهمة:

١ ـ أن دول حوض النيل مستمرة في رسم خطط وطنية لاستغلال مياه النيل دون أي اعتبار لموقف دول الحوض الأخرى:

أ ـ خطة السودان للتنمية الزراعية استغلالا لمياه حوض النيل الأزرق في عام ١٩٧٨م.

ب ـ الخطة الإثيوبية التي وضعت بمساعدة من المعونة الأمريكية لأغراض الري الزراعي والإنتاج الكهرومائي ١٩٦٤م.

جـ ـ خطة المياه المصرية الشاملة لعام ١٩٨١م.

٢ ـ توافر معلومات فنية دقيقة في مجالاتها ولكنها غير مرتبطة بإطار عام يربطها بأهداف مشتركة.

٣ ـ مداخلات وفود البلدان المختلفة تعبر عن رؤى ومواقف خاصة بأوطانها ومتناقضة فيما بينها.

رابعًا: علاقات دول حوض النيل في حالة توجس وشك متبادل. والوعي بالمسألة المائية على نطاق مستوى التقنين الدولي لأحكام المياه.

خامسًا: هناك أسباب واضحة لهذا الموقف أهمها:

١ ـ غياب الإرادة السياسية لإبرام اتفاق شامل.

٢ ـ قلة الثقة بين دول مجرى النيل.

٣ ـ قلق دولتي المجرى والمصب من الضرر نتيجة تصرفات دول المنابع.

٤ ـ افتقاد الاستقرار السياسي في دول المنابع.

٥ ـ فقر دول المنابع وحاجتها لمصادر مالية كافية وخبرة تقنية.

حتمية الصراع على المياه في المنطقة العربية

هل ستؤدي مشكلة المياه حقيقة إلى صراع مسلح بين الدول العربية (أو إحداها) وجيرانها؟

يتفق المحللون السياسيون على أن المنطقة العربية مقبلة على أزمة مياه. . وأن المياه ستكون موضوع الصراع في المنطقة. . وأن هدف السياسات في كل من دول الشرق الأوسط سيكون السيطرة على منابع ومصبات الأنهار.

ويقولون إن الحروب قامت من قبل من أجل البترول ولكن الحروب القادمة ستكون من أجل المياه.

وبادئ ذي بدء، ينبغي أن نقرر أن المياه في ذاتها عنصر محايد بمعنى أنها قد تصبح مجالاً لعلاقات تنازع وخلاف. بيد أنها بمفردها لا يمكن أن تؤدي على الأرجح إلى حروب واسعة النطاق، فدورها في إثارة الحروب سيكون إضافة إلى مشكلات أو عناصر أخرى للتوتر أو النزاع. . فالمياه لا يمكن أن تكون هي السبب المباشر للحروب، ولكنها يمكن أن تكون أحد الأسباب الدافعة إلى نشوبها.

كثرت في السنوات الأخيرة، الكتب والدراسات، التي تناولت موضوع المياه في الشرق الأوسط، مشيرة في عناوينها ومتنها إلى كلمات مثل: حرب. . معركة. . صراع، وبالغ بعضها في القول بأن «نقطة المياه ستكون أغلى من نقطة البترول». . وغيرها من الكلمات والأوصاف التي توحي بحتمية قيام حروب بسبب المياه في الشرق الأوسط إذا استحال الاتفاق على توزيع موارد المياه بين شعوب المنطقة.

ويمكن للراصد لهذه الكتابات أو الدراسات ملاحظة أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام بحسب مصادرها:

١ ـ بعضها كتابات أوروبية أو أمريكية تحديداً. . وتذهب إلى اعتبار أن كل الصراع العربي الإسرائيلي مجرد صراع دائم على إدارة وتوزيع المياه المشتركة في المنطقة وهو ما ينطوي بطبيعة الحال على قلب متعمد أو عفوي أو متجاهل لحقائق التاريخ. . لأن الصراع العربي الإسرائيلي منذ

بداياته لم تكن المياه هي محركه الأول، وإن كانت من العناصر المساعدة على استغلاله.

٢ ـ ثم الكتابات الإسرائيلية ذاتها، والتي تركز على حق إسرائيل التاريخي في مياه المنطقة، وحتمية توزيعها بطريقة تفي باحتياجات إسرائيل حاضراً ومستقبلاً. وقد تكونت مقولة (حتمية حرب المياه) من الإسرائيليين أنفسهم، وهي تعبر تعبيراً واضحاً عن نظرتهم إلى المستقبل المائي للمنطقة، والتي يمكن تلخيصها بمعادلة (المياه أو الحرب)، وفي هذا تهديد واضح لجيرانها العرب. وأن شروط السلام لن تقتصر على تقسيم الأراضي المتنازع عليها، لتحقيق الأمن العسكري الإسرائيلي فحسب. بل ستشمل أيضًا على الأمن المائي الإسرائيلي.

٣ ـ الكتابات العربية. . التي تؤيد (حتمية الصراع على المياه) فهي تفعل ذلك إما انسياقًا خلف الاتجاهات الغربية والإسرائيلية، وإما رفضًا لاتجاهات السلام مع إسرائيل.

وخلاصة ما سبق، أن المتتبع لمشكلة المياه في الشرق الأوسط يلاحظ أن هناك تحويلاً متعمداً للأزمة تقوم به أطراف أجنبية دخيلة هدفها ابتزاز شعوب المنطقة، من خلال رسم صورة قاتمة ومتشائمة لمستقبلها، والتنبؤ بصراعات دموية وحروب مدمرة بسبب المياه.

والواقع أنه لا يوجد من يمكنه أن يشكك في وجود الأزمة حول الموارد المائية، وتصاعدها في المستقبل، ولكن هناك محاولات تسعى للمبالغة فيها لأغراض خاصة، بينما يمكن للإنسان وبما وصل إليه من تقنيات وتكنولوجيا وقناعات سلام أن يضع لهذه المشكلة حلولها التي ترضي، أو تفي باحتياجات جميع الأطراف.

وتتركز فرضية (حتمية الصراع) من أجل المياه في طبيعة الوضع الجيوستراتيجي للوطن العربي. لذلك كانت مسألة المياه دائما في هذه المنطقة (الشرق الأوسط) من أكثر المسائل إثارة للصراع، فإلى جانب أنها مسألة

اقتصادية، واجتماعية، وقانونية، فهي بلا شك مسألة أمنية إستراتيجية في الوقت الراهن، تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها، وتتشابك مع مشكلات أخرى توالدت منها نزاعات وصراعات مسلحة.

ويرجح أصحاب اتجاه (حتمية الصراع) من أجل المياه في الشرق الأوسط إمكانية قيام هذا الصراع إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

١ ـ وقوع أهم منابع المياه خارج الأراضي العربية.

٢ ـ تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه.

٣ ـ الاعتداء المباشر على موارد المياه العربية أو الحقوق العربية في المياه.

أولاً: وقوع أهم منابع المياه خارج الأراضي العربية:

ويرتبط ذلك بطبيعة الوضع الجغرافي للمنطقة، إذ تقع منابع أنهار النيل والفرات ودجلة خارج الأراضي العربية. وهذا ما يجعل موارد المياه العربية خاضعة لسيطرة أطراف غير عربية، تستطيع استعمال المياه كأداة سياسية واقتصادية ضد المصالح العربية، سواء في ظروف الخلافات السياسية، أو في ظل تعارض الاحتياجات الاقتصادية والحياتية.. يضاف إلى ذلك أن خطط التنمية العربية تغدو عرضة لتهديدات مرتبطة بإجراءات وقرارات خارجة عن الإرادات العربية.

ثانياً: تناقص النصيب النسبي للدول العربية من المياه:

تشير معظم الدراسات العلمية إلى أن النصيب النسبي للدول العربية من المياه سوف يتضاءل إلى حد كبير خلال العقود القادمة ويأتي هذا التناقص نتيجة لمجموعة من التغيرات الطبيعية والاقتصادية المتنوعة. وتشمل المتغيرات (الطبيعية) ظواهر التصحر والتلوث والتملح والهدر، أما المتغيرات (الاقتصادية أو التنموية) فترجع إلى زيادة الحاجة إلى المياه لدى دول الجوار بفعل النمو السكاني، ونمو الاستهلاك المائي، وما يتبع ذلك من سدود وري لأراضي جديدة وتحويل لمجاري بعض الروافد.

وفي نفس الوقت تزايدت حاجة الدول العربية للمياه للأسباب ذاتها، وبخاصة أن حجم العجز المائي في الوطن العربي يصل في الوقت الراهن حسب تقرير أصدرته اليونسكو في عام ١٩٩٦م إلى ٤٨٪ ، وأن كمية المياه المستهلكة في الزراعة تمثل ما يزيد ٩٧٪ من مجموع المياه المستهلكة. ويتوقع البنك الدولي أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في الشرق الأوسط خلال الثلاثة عقود القادمة إلى نصف المتاح له حاليًا.

ثالثًا: الاعتداء المباشر على موارد المياه العربية أو الحقوق العربية في المياه:

يحتوي تاريخ العلاقات المائية في المنطقة على سجل حافل بالاعتداءات المباشرة وبخاصة من قبل إسرائيل على موارد المياه العربية، سواء من المياه الجوفية أو الأنهار وروافدها. ومن المتوقع أن يدفع تزايد الحاجة إلى الماء في المستقبل بعض دول الجوار إلى سلوك الاعتداء المباشر، وبخاصة إذا ما تعرضت العلاقات السياسية بين الدول العربية، ودول الجوار المعنية للخلافات أو التدهور وهذا أمر محتمل إذا ما ظلت العلاقات المائية غير مقننة في اتفاقيات تنظم موارد المياه المشتركة.

ويضاف إلى ما سبق من أسباب في نظر بعض المحللين السياسيين أيضًا والمرجحين لفرضية (حتمية الصراع) تطلع بعض دول الجوار إلى لعب دور إقليمي مؤثر في الشرق الأوسط (كتركيا وإسرائيل)، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة التحكم في مصادر الغذاء، وبالأحرى عنصر الماء في المنطقة.

الأطماع في المياه العربية:

ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنه على الرغم من كل الأرقام والإحصاءات والمعطيات السلبية والإيجابية المتعلقة بمسألة الأمن المائي العربي، فإنه لا بد من التسليم بوجود ثروة مائية في الوطن العربي تمنحه جانبًا مهمًا من جوانب الإستراتيجية التي يتميز بها. وقد استمرت هذه الأطماع في التاريخ الحديث من خلال الإمبراطوريتين الفرنسية والإنجليزية، حتى الولايات المتحدة التي حلت

محلهما سواء بالنسبة إلى السيطرة على النفط أو ربط الثروة المائية بالتكنولوجيا الأمريكية للدراسات المائية وإجبار شعوب المنطقة على التعاون المائي، وفقًا للمنظور الأمريكي الذي يخدم أهداف الصهيونية العالمية في إسرائيل. وفي ضوء ما سبق، تتقاطع كافة الأسباب السابقة من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه لتدفع المنطقة إلى حالة حرب من أجل المياه في المستقبل.

ميزان القوى العسكرية حول المياه:

ومن أجل المزيد من التأكيد على فرضية الصراع على المياه، تشير الدراسات المرجحة لها إلى مؤشرات ميزان القوى العسكرية لدول المنطقة، ويمكن تقسيم الأراضي العربية على أساس الحالة المائية الراهنة، وحاجتها الراهنة والمستقبلية إلى ثلاث مناطق:

منطقة الخطر:

وفيها يشتعل الصراع على المياه في فترة ليست بعيدة، وتدخل في إطارها الأردن، وسوريا، وفلسطين المحتلة.

منطقة الخطر المحتمل:

التي قد تصبح منطقة خطر، عندما تنفد مياهها السطحية والجوفية، وتدخل في حزامها بلدان الجزيرة العربية والخليج وحوض دجلة والفرات.

منطقة توتر:

قابلة للصعود إلى مستوى الخطر في الفترة بين ١٠ ـ ٢٠ سنة، وتدخل في حزامها مصر والسودان و دول المغرب العربي.

والمرجح أن صورة الصراع الذي يُتوقع أن ينشب في المنطقة، سوف تكون مختلفة في ظروفها وحجمها عن ظروف وحجم الحروب التي وقعت بالمنطقة في الماضي، تعليل ذلك أن الأطراف المشتركة في هذه الحروب وإمكاناتها، وتغير الظروف والأسباب والعوامل الإقليمية والدولية، جميعها ستجعل من حروب المياه في المنطقة حروبا غير تقليدية، وسيكون سلاحها الرئيسي هو الصواريخ

والطيران، وربما أسلحة الدمار الشامل. ومن ثم ستكون السمات الإستراتيجية لحروب المياه المقبلة والمحتملة، غير السمات التي حملتها الحروب السابقة.

وتتمثل الأطراف المحتمل إداراتها للصراع المسلح ضد الدول العربية من أجل المياه في إسرائيل وتركيا، وإثيوبيا.

وتتمثل الدول العربية المحتمل أن توجه إليها الحرب مباشرة في كل من سوريا والعراق والأردن ولبنان ومصر والسودان.

وبالدراسة لميزان القوى العسكرية على أساس أحواض الأنهار نجد أن الجبهة العربية تتفوق في مواجهة كل طرف على حدة (إسرائيل - تركيا - إثيوبيا) في ميزان القوى العسكرية مما يمكن القول بناء على ذلك إن أي حرب يمكن أن تشب في المنطقة يرجح تفوق أو سيطرة الجانب العربي، ولاسيما إذا اتحدت الدول العربية وتآزرت في مواجهة العدو. ويترتب على ذلك امتلاك الجبهات العربية لمواردها المائية وعنصر الردع الذي يؤمنها إستراتيجيا.

ولكن هذا الافتراض تعوزه الدقة والواقعية لأسباب أهمها:

* وهن وتفتت الموقف العربي الراهن، وتداخل العديد من المتغيرات المحلية والدولية، التي تجعل هذا الميزان معرضا للتعديل والتغيير وإعادة الصياغة ما بين وقت وآخر.

* التدخل الأمريكي الدائم في جانب إسرائيل، أو التدخل من أجل حماية المصالح الأمريكية الذي يضمن السيطرة والهيمنة على المنطقة في إطار السياسية الأمريكية المعلنة وغير المعلنة.

* غياب عنصر مهم من عناصر هذا الميزان، ونعني به السلاح النووي الإسرائيلي، والذي تؤكد جميع الدراسات إلى امتلاك إسرائيل الفعلي للقنابل الذرية التي ترجح تفوقها النووي على الدول العربية مجتمعة، حيث تؤكد المصادر الغربية أن إسرائيل تمتلك ١٠٠ رأس نووية، و٢٠٠ قنبلة نووية عيار صغير فضلا عن امتلاكها لأسلحة كيماوية وبيولوجية.

أطراف الصراع حول المياه في المنطقة:

إن بؤرة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، تتركز حول نهري دجلة والفرات، ونهر النيل من جهة، والمياه الجوفية في المنطقة من جهة أخرى. الصراع أو القتال المحتمل حول المياه هو صراع عربي - غير عربي بالأساس وفقًا لما يلي:

* صراع إسرائيلي في مواجهة سوريا ولبنان والأردن وفلسطين.
* صراع تركيا في مواجهة سوريا والعراق.
* صراع إثيوبيا في مواجهة مصر والسودان.

الصراع الإسرائيلي من أجل المياه:

لقد كانت المياه أحد الأسباب الرئيسية لتمسك زمام الصهيونية العالمية باختيار فلسطين لتكون نواة الوطن القومي اليهودي. فلقد وضع زعماء الحركة الصهيونية العالمية، قضية توافر المياه نصب أعينهم عندما طالبوا بتأسيس إسرائيل واختاروا شعارا لها:

«من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل».

إن الدراسات القديمة للحركة الصهيونية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر، رأت في المياه العامل الأساسي لدعم الوطن القومي اليهودي أو الدولة الصهيونية بعد إقامتها في فلسطين، ومن ثم فإن إسرائيل نظرت دائما نظرة طمع في أنهار الأردن والليطاني والحاصباني واستطاعت أن تحقق ذلك بالفعل منذ عام ١٩٤٨م وحتى الآن، من خلال الاحتلال العسكري المباشر أو سرقة هذه المياه باستخدام الأساليب التكنولوجية المختلفة.

وأصبح من السهل تفسير النظرية الإسرائيلية الحديثة، على أساس السيطرة على مصادر المياه في المنطقة بكل السبل المتاحة والممكنة.

ففي عام ١٩٥٣م تمكنت إسرائيل من خلال ما يعرف بمشروع جونسون لتقسيم المياه والذي تبنته الولايات المتحدة، ورفضه العرب، من أن تحصل على ٥٠ مليون م٣ من مياه نهر الأردن سنويا. كما تمكنت إسرائيل بفضل احتلالها لجنوب لبنان منذ عام ١٩٨٣م، بدعوى إقامة منطقة حزام أمني إسرائيلي، من تحويل

مجرى روافد الأنهار التي تنبع من جبل الشيخ (موتت هرمون) إلى الأراضي الإسرائيلية في شمال إسرائيل، ثم تمكنت بالفعل من تحويل مجرى نهر الليطاني الذي يمر في جنوب لبنان إلى نهر الحاصباني عن طريق شق نفق يوفر لإسرائيل كمية إضافية من المياه قدرها ٥٠٠ مليون م٣ سنويا وهو ما يمثل ٥٥٪ من مياه الليطاني.

في حين ينفي المسئولون الإسرائيلون ما يتردد عن وجود خطط إسرائيلية للاستيلاء على مياه الليطاني إذ إن الاستيلاء على النهر يستدعي احتلال إسرائيل لجنوب البقاع وما تبقى من جنوب لبنان حتى نهر الزهراني إلا أنه من المعروف أن كميات غير محدودة من مياه الليطاني يتم ضخها تحت الأرض (عن طريق نفق) إلى داخل إسرائيل.

وأن استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية كان الشرط المسبق اللازم لضمان استمرار تدفق المياه العربية لتغطية الاستهلاك الإسرائيلي (حيث إن مياه الضفة الغربية تمثل ٤٠٪ من مجموع استهلاك إسرائيل) أما العنصر الثاني فقد كان تحويل مياه نهر الأردن إلى إسرائيل، وقد تم الانتهاء من هذا بنقل جميع مياه الأردن إلى إسرائيل فيما يسمى بمشروع المياه القطري (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥) وقد تم كل ذلك قبل حرب سنة ١٩٦٧م، أما السيطرة على مرتفعات الجولان مع الاحتلال أو الإشراف على الزاوية الشمالية بما يعرف باسم (أرض حداد) فهي الشطر العسكري المباشر والمكمل لتحويل إسرائيل لمياه الأردن.

بجانب ذلك فقد استطاعت إسرائيل عشية حرب ١٩٦٧م، أن تحتل هضبة الجولان السورية، وعن الأهمية الإستراتيجية الخاصة بهضبة الجولان يقول إيجال ألون: «إن لهضبة الجولان، ولمنحدر جبل الشيخ أهمية حيوية لا من أجل الدفاع عن مستوطنات وادى الحولة ضد المدافع السورية فحسب، وإنما أيضا لحاجة إسرائيل الإستراتيجية الشاملة في الإشراف على الجولان. فهذا يتعلق بالدفاع عن الموارد الأساسية لمياهنا، والدفاع عن الجليل الأعلى والأسفل وعن الأردن الأعلى والأوسط ووادي الحولة وبحيرة طبرية والوديان المحيطة بها ووادي بيسان».

وبهذا يتضح أن الفكر السياسي والعسكري الإستراتيجي الصهيوني يتجه إلى الاحتفاظ بهضبة الجولان باعتبارها تشكل:

* خزانًا طبيعيا مليء بفائض المياه في الشمال.

* خزانًا اصطناعيا لتجميع المياه في منطقتها الوسطى.

* منطقة مؤهلة لمزيد من الاستيطان الصهيوني في قسمها الجنوبي، وتشكل في الوقت نفسه حاجزاً طبيعيا كبيراً لحماية إسرائيل.

والجدير بالذكر أن إسرائيل تحصل اليوم على ما يقارب ٣٠٪ من حاجتها المائية من هضبة الجولان ويفسر لنا ذلك أيضًا في الوقت الحالي تعثر مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل وتشدد الأخيرة وتعمدها إعاقة هذه المفاوضات، ورفضها الانسحاب من هذه الهضبة، وتلويحها بين الحين والآخر بسلاح الحرب، والتهديد المباشر وغير المباشر.

إن مجموع واردات إسرائيل من المياه يبلغ الآن ٢١٥٥ مليون م٣ سنويا لم تكن تتجاوز ٣٥٠ مليون م٣ عام ١٩٤٩م. ولم يكن عدد سكان إسرائيل عشية الإعلان عن قيامها عام ١٩٤٨م يتجاوز الـ ٨٦٠ ألف نسمة، أما الآن فعدد سكان إسرائيل يقارب ٥,٥ مليون نسمة ويناهز استهلاكها من المياه ١٨٠٠ مليون م٣ في السنة.

إن الدافع المائي السياسي والاقتصادي لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية. وتأكيد أصحاب رأى حتمية الحروب حول المياه في المنطقة، يضاف إليه دافع آخر وهو الحافز أو الدافع العقائدي في الفلسفة اليهودية القديمة الذي يشير إلى ضرورة وجود اليهود على الأرض، والذي كان بالغ الأهمية في تفكير قدامى ومتطرفى العقيدة الصهيونية، وأهم ما يربط اليهود بالأرض هي الزراعة التي تحتاج إلى المياه، ولذلك سعوا دائما إلى ضرورة توفير المياه لتحقيق أطماعهم الرامية إلى جلب ملايين اليهود من أرجاء الأرض وتوطينهم بفلسطين.

والغريب في الأمر أن قطاع الزراعة في إسرائيل قد استأثر دائما بحصة كبرى من الاستهلاك العام للمياه في الدولة العبرية (٧٠ ـ ٨٠٪) عبر تاريخها، ويبدو أن السبب الرئيسي وراء السعي الحثيث لتطوير إسرائيل كدولة زراعية متفوقة بأي

ثمن، يكمن في الاعتقاد الصهيوني القائم على ضرورة ربط اليهودي بـ (أرض إسرائيل).

ومع ذلك وبعد مرور ما يقارب النصف قرن على إنشاء هذه الدولة يتبين لبعض الباحثين المدققين أن الزراعة في إسرائيل ليست مجزية اقتصاديا إلى حد بعيد. ومازالت إسرائيل تعتمد على الدعم الاقتصادي الخارجي من أمريكا أو الرأسمالية الدولية الصهيونية لكي تتمكن من العيش والاستمرار. ومع ذلك تبقى هذه المياه كعامل إستراتيجي في مفهوم (الأمن الشامل) حتى لو كانت الزراعة مكلفة، فإن للغذاء المنتج محليا قيمة إستراتيجية في حماية إسرائيل من أي ضغوط عسكرية أو اقتصادية محتملة ضدها.

ويخلص أصحاب هذا الاتجاه (حتمية حروب المياه) من كل ذلك إلى استبعاد احتمالات السلام بين العرب وإسرائيل، وتغليب احتمالات الصراع لما يلي:

* غنائم حرب سنة ١٩٦٧م ما زالت تعتبرها إسرائيل صيداً ثمينًا.
* ما زال الاقتصاد الإسرائيلي ضعيفا ولا يحتمل مزيداً من التضحيات، بل إنه ما زال يعتمد على الدعم الأمريكي والصهيوني الخارجي.
* أظهر درس انسحاب إسرائيل من سيناء مدي الأعباء الباهظة التي تحملها الاقتصاد الإسرائيلي واعتمادها على الدعم الأمريكي مما يجعلها أكثر قابلية للضغوط الأمريكية.
* النقص المتزايد في المياه داخل إسرائيل، وتوقع زيادة حاجاتها إلى ٣٠٪ إضافية مع حلول سنة ٢٠٠٠، بسبب طوفان الهجرة اليهودية، التوسع العمراني والصناعي. لذلك فإن إغراء وجاذبية احتفاظ إسرائيل بغنائم الحرب، بل واحتمال توسعها في الليطاني يزداد قربًا.. ويشير إلى احتمالات اندلاع الحرب من جديد بين إسرائيل وجيرانها.

وفي دراسة لمشكلة المياه في الشرق الأوسط توصل مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة جورج تاون واشنطن بالتنسيق مع دراسات إسرائيلية، تنتهي هذه الدراسة إلى حاجة إسرائيل المتزايدة إلى المياه والأخطار الكامنة وراء نقص موارد إسرائيل من

المياه، حتى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية ذكرت في تقرير لها أن التنافس على المياه سيشعل حربا جديدة في المنطقة خلال أقل من عشر سنوات.

وفي بحث بعنوان (نقص المياه في الشرق الأوسط) نشر في واشنطن العاصمة يقول ماثير بن مائير المدير السابق لوزارة الزراعة الإسرائيلية: «إن أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط هي بمثابة قنبلة موقوتة وإذا لم يتمكن المسئولون في المنطقة من إيجاد مخرج معقول لهذه المشكلة فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح مسألة أكيدة».

تركيا والصراع على المياه:

تتسم العلاقات التركية السورية بالتوتر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ أن ظهرت تركيا الحديثة عام ١٩٢٣م على يد مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك، حيث تبدى عدوانية تاريخية شديدة للعرب. وقد تجلت هذه العدوانية حينما ضمت تركيا لواء (الإسكندرونة) عنوة وبموافقة الأحلاف، وحرمت سوريا من هذه الولاية الشمالية من أراضيها، ثم كان تحريك تركيا لجيوشها علي الحدود السورية عام ١٩٨٥م لإرغامها على الانضمام إلى الأحلاف الغربية، وأخيراً الضغوط التركية على سوريا بسبب موقف الأخيرة من مشكلة الأكراد ومساندتها لهم.

وقد ارتفعت حدة التوتر ما بين سوريا والعراق من ناحية، وتركيا من ناحية أخرى حديثا، بسبب بدء تنفيذ تركيا لمشروعاتها ببناء سد أتاتورك، وسلسلة أخرى من السدود على نهر الفرات الذي تنبع ٩٠٪ من مياهه جنوب شرقي جبال تركيا، ويمر في سوريا، ويصب في الخليج مروراً بالعراق.

أما نهر دجلة فهو أقل تعقيدا من وضع الفرات، فهناك اتفاق عام على حجم المياه المتدفقة فيه سنويا، وكذلك فإن اعتماد العراق على المجرى الرئيسي لدجلة ليس اعتماداً كليا؛ نظرا لما يتلقاه العراق من مياه روافد وفروع لنهر دجلة لا تمر في تركيا.

وتنحصر مشكلة نهر الفرات في طريقة توزيع المياه غير العادلة بين كل من تركيا وسوريا والعراق. والصراع على مياه النهر سيزداد حدة بفعل تأثيره في الأمن المائي والغذائي وبالتالي في الأمن القومي العربي.

إن العراق يستغل الآن ٤ , ٣٣٪ من مياه نهر الفرات، أي ٨٠٦ مليار م٣ على الرغم من أن النهر يجري أطول مسافة له في أراضيه وينتهي بها. كما أن مساحة حوضه في العراق هي الأكبر، وفي عام ٢٠٠٠ سيحتاج العراق إلى عشرة مليارات م٣ من المياه، أي بنسبة ٤ , ٣٨٪ من مياه النهر، وهو ما ترفضه تركيا، وتعمل منذ الآن على تقليص حصة العراق، وتدفعه إلى الصراع مع سوريا على اقتسام مياه النهر بعد دخوله الأراضي السورية، وليس من منابعه داخل تركيا. هذا مع العلم أن حاجة العراق وحقه المشروع في مياه الفرات هي ١٣ مليار م٣ تمثل ٣٨٪ من مجمل الموارد المائية العراقية.

أما سوريا فتستغل اليوم ٤ , ٤ مليار م٣ من مياه النهر سنويا، أي بنسبة ٩ , ١٦٪، على الرغم من أن النهر يجري في أراضيها مسافة أطول من مسافة جريانه في تركيا، وحاجتها الفعلية هي سبعة مليار م٣ تمثل حقها المائي، وتشكل ٨٠٪ من مجمل الموارد المائية في سوريا. وفي عام ٢٠٠٠ سوف تحتاج سوريا إلى ٤ , ١٣ مليارم٣ أي ٥ , ٥١٪ من مياه الفرات لتوازن بين الإنتاج والاستهلاك والتزايد السكاني وهو ما ترفض تركيا القبول به، وتصر على تقليص منسوب المياه وتدفعها بالمتر/ ث عند (جرابلس) وتدفع بسوريا لزيادة حصتها وتخزين وفرها على حساب العراق وليس بالتقسيم العادل مع تركيا.

ويشير أصحاب اتجاه (حتمية حروب المياه) إلى أن اتجاه تركيا إلى تنفيذ مشروع GAB في جنوب شرقي تركيا لتطوير هضبة الأناضول، ويشمل منابع ومجرى الفرات ودجلة داخل الأراضي التركية سيؤدي إلى خفض منسوب المياه في سوريا والعراق حاليا إلى ٢٣ مليار م٣ ومع بداية القرن الحادي والعشرين إلى ١٣ مليار م٣ وهو تقريباً نصف المياه المعتاد تدفقها في نهر الفرات عبر الحدود التركية السورية.

وفي محاولة لإبداء النوايات الطيبة ظاهريا اقترحت تركيا مشروعا جديدا هو (مشروع أنابيب السلام)، ويتمثل في خطين للأنابيب لنقل المياه من نهري (سيحون وجيحون) الواقعين في وسط تركيا، بتكلفة قدرها ٢١ مليار دولار،

تقترح أن تتحملها دول الخليج، إحداهما خط غربي ينقل المياه من تركيا إلى سوريا والأردن والسعودية والآخر شرقي وينقل المياه من تركيا إلى دول الخليج، ويقدر الخبراء أن يكون إجمالي المياه التي تنقل من خلال هذين الخطين بـ ١ ـ ٢ مليار م٣ وما زالت الدول العربية تعارض هذا المشروع.

وبذلك تكسب تركيا حوالي ٢ مليار دولار سنويا من بيع المياه كما جاء في بعض النشرات الإعلامية للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية. وربما كان هذا هو السبب في اعتبار مشكلة الفرات (مشكلة مصطنعة) كما جاء في الدراسة التركية (الرسمية) التي أصدرتها وزارة الخارجية التركية في منتصف عام ١٩٩٧م.

هناك طريقة معقولة للتغلب على الصعوبات بشأن نقص المياه، لكن الدول المتشاطئة تحول دون ذلك لسبب يستعصي على الفهم والحل الذي تراه تركيا هو في السدود التي أقيمت حتى الآن والتي سوف تقيمها على نهري دجلة والفرات. وقد أدت هذه المشروعات، مع إصرار الجانب التركي على عدم التعاون، أو الاتفاق على الاقتسام العادل للمياه إلى الإضرار البالغ اقتصاديا وتنمويا بكل من سوريا والعراق. وما زال التوتر هو السائد في العلاقات التركية السورية العراقية، وقد فشلت كافة المحاولات الدولية والعربية لحمل تركيا على الامتثال للقانون الدولي، وتشكيل لجنة ثلاثية مع العراق وسوريا لبحث مسألة اقتسام المياه وتعاون الدول المتشاطئة، بل عمدت تركيا إلى التلويح باستخدام سلاح المياه ضد سوريا ضغطا عليها لكي تقف إلى جانبها في مسألة الأكراد. ففي ديسمبر عام ١٩٨٨ م صرح وزير الدفاع التركي قائلاً: «إننا نعرف أن سوريا غير قادرة على خوض حرب مع تركيا بسبب انشغالها بحالة حرب مع إسرائيل».

وبين ١٣ يناير، ١٣ فبراير ١٩٩٠م خفضت تركيا تدفق نهر الفرات عند مدينة جرابلس من ٥٠٠م٣ / ث إلى ١٢٠ م٣ / ث (لأسباب فنية مائية) مما أدى إلى أن كمية المياه التي دخلت سوريا كانت سبعة مليار م٣ فقط لكل من سوريا والعراق، من أصل ١٥,٧٥ مليار م٣ وقد ترك ذلك آثارا ضارة على الزراعة وصناعة

الأسمدة والنفط والنسيج ومياه الشرب في كثير من المدن السورية، كما توقفت مولدات الطاقة الكهربائية وانقطع ٦٠٪ من التيار الكهربائي في سوريا. وفي العراق تضرر أكثر من ١,٥ مليون مزارع، و٥,٥ مليون عراقي يعيشون على ضفاف الفرات.

وتحاول تركيا أن تستفيد من توتر العلاقات فيما بين سوريا والعراق، محاولة أن تمارس الضغوط السياسية على كلا البلدين مستخدمة القضية الكردية ومياه نهر العاصي، وتكريس اغتصاب لواء الإسكندرونة . وقد منحت الظروف الدولية تركيا بعضا من القوة، فبدأت تخطط لابتلاع مياه الفرات على جرعات، بممارسة الضغوط على سوريا من آن إلى آخر، ومقارنة الماء بالبترول العربي وتقرير حقها المطلق على التصرف في المياه، كما أن للعرب حقهم المطلق في البترول، وهو موقف لا ينطبق على الحقيقة والواقع كما يشير الخبراء، «فالنفط ثروة غير متجددة، وقابلة للاستنزاف عبر السنين، بينما مياه دجلة والفرات مياه متجددة وسطحية ولا تحتاج إلى استثمارات لاكتشافها، وتجري منذ الأزل فوق سطح الأرض، الأمر الذي لا يمنح أحدا حق الادعاء بملكيتها».

ويزيد التوتر حدة، ما أعلن عنه في خلال عام ١٩٩٦م من اتفاق للتعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، الأمر الذي أقلق العديد من الدول العربية وعلى رأسها سوريا ومصر بسبب هذا التعاون العسكري بين الدولتين. . مما يزيد عوامل التوتر في منطقة الشرق الأوسط. ويتخذ المتشائمين من هذا الاتفاق دليلاً على احتمالية نشوب الحروب بسبب المياه في المنطقة. ويستبعد الكثير من الباحثين احتمال أن يتطور الخلاف التركي العربي إلى نزاع مسلح في المستقبل القريب، ويتمثل جوهر الإشكالية الرئيسية في كيفية إيجاد صيغة توازنية للحفاظ على المصالح العربية الحيوية في المياه التركية، في مواجهة التطلعات التركية الهادفة إلى لعب دور سياسي اقتصادي.

ويذهب جانب من الخبراء إلى أن (مشروع أنابيب السلام) يحمل في ذاته إخلالا بميزان القوى في المنطقة فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه من تأثيرات ضارة في حال إنجازه على الأمن القومي العربي، ويتجسد ذلك في النقاط التالية:

* سيكون المشروع وسيلة للضغط على الدول العربية الثماني التي يمر فيها، لكي توائم سياساتها مع المصالح التركية بخاصة والمصالح الأمريكية والغربية بعامة، والتدخل في شئون هذه الدول إذا ما حدثت فيها تطورات تتعارض مع هذه المصالح، وليس من المستبعد أن تلجأ تركيا سواء بإدارتها أو رضوخا لضغط أمريكي، إلى التهديد بقطع جريان الماء عن هذه الدول، أو حتى قطعها.

* في حالة تنفيذ المشروع مع استبعاد إسرائيل من الاستفادة منه، فقد تلجأ إسرائيل إلى إحدى وسيلتين: ضرب المشروع أو نسفه والاستمرار في ذلك حتى تطوي صفحة المشروع، أو الابتزاز للحصول على مكاسب معينة نظير عدم اعتدائها على المشروع وفي هذا الصدد نتذكر دروس إسرائيل في إجهاض مشروع مد أنبوب لنقل النفط العراقي عبر الأردن خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهو ما دفع العراق آنذاك إلى مد الأنبوب عبر السعودية.

* وفي حالة قبول الدول العربية تنفيذ المشروع باستفادة إسرائيل منه، فإنه سيشكل قوة دافعة لتطور سلبي للنظام العربي، من حيث خلق الأسباب والظروف لتحويله إلى «نظام شرق أوسطي» يضم بلدانا عربية وغير عربية.

إثيوبيا والصراع على المياه:

يحاول أصحاب الاتجاه القائل باحتماليات الحروب حول المياه، إلقاء بعض النظرات التشاؤمية على العلاقات بين دول نهر النيل، وعلى الرغم من ذلك، وفضلا عن وجود بعض الخلافات المعلنة وغير المعلنة التي تثور بين دول حوض النيل بين الحين والآخر، إلا أن هذه الإشارات لا تعبر في واقع الأمر عن وجود مواقف متعارضة بين الأطراف بصدد قضية المياه، حيث ترتبط الخلافات بشأن المياه عادة بالخلافات السياسية.

إن نهر النيل بالنسبة لمصر والسودان هو شريان الحياة لشعوبها، ولا يمكن السماح بأي اضطراب يصيب جريانه، أو ما استقر الاتفاق عليه تاريخيا من حصص خاصة بكل دولة، ولهذا كان من الطبيعي أن يمتد حزام الأمن المائي الإستراتيجي

لمصر إلى المنابع الرئيسية في حوض النيل، وأن أي مساس به عملاً يمس الأمن الوطني المصري مسا مباشراً ويعرضه للخطر، وينطبق ذلك على السودان أيضًا.

ومع ذلك فيمكن الإشارة من وجهة نظر المتشائمين إلى المنغصات التي تحدث من دولة إثيوبيا من حين إلى آخر بشأن محاولات لتعديل أوجه استفادتها من مجاري النهر في أراضيها بشكل يمكن أن يؤثر بدرجة ما على حصة مصر والسودان، وغالبا ما يتم ذلك بدوافع سياسية من قوى أجنبية خارجية. وتؤكد الدراسات المتخصصة أن مشاريع الري الإثيوبية ستنعكس سلبًا على الأمن المصري، حيث تصل حصة مصر من نهر النيل ٥, ٥٥ مليار م٣ سنويا، فيما يبلغ عجز مصر الحالي وحتى عام ٢٠٠٠ نحو ١٧ مليار م٣ من المياه.

ولا شك أن قيام أي دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومي المصري، وبحيث يشمل دولاً أخرى يمكنها من خلال التأثير في مياه النيل الإضرار بالمصالح الحيوية والقومية لمصر.

ويتخذ من هذا التحليل أن الحروب في إفريقيا لن تكون سياسية، بل ستندلع من أجل السيطرة على مصادر المياه. وسيكون لمصر دور فاعل في هذه الحروب المتوقعة، خصوصا وأن الصهيونية العالمية تدفع بإثيوبيا، وبعض دول الحوض كأوغندا وكينيا وزائير وتنزانيا إلى الصراع بعضها ضد بعض من جهة، وضد مصر والسودان من جهة ثانية.

وثمة خطر آخر على علاقة مصر والسودان بالنيل، مصدره محاولات إسرائيل لاختراق أمن الدولتين العربيتين بمحاصرة مياه النيل في حوضه الأعلى طبقًا لإستراتيجيتها الإفريقية مع دول حوض النيل، سعيًا وراء إجبار مصر على قبول مشروعها بتزويد إسرائيل لمساعدة إثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النهر الأزرق، تؤدي إلى إنقاص حصة مصر والسودان من المياه، كما خططت أيضا لدعم حركات التمرد جنوب السودان، من أجل بث الاضطرابات في حوض النيل، مما عطل استكمال مشروع (قناة جونجلي) بسبب دعمها لقوات (جون جرنج) الانفصالية.

فرضية التسوية السلمية لمشكلات المياه في المنطقة العربية:

اتخذت الإدارة الأمريكية دوراً قياديا لصياغة التسوية السلمية لمشكلات المياه في المنطقة العربية.

ولكن لماذا هذ الاهتمام بالمياه من جانب أمريكا؟

وتنحصر الإجابة في عدة أسباب منها:

١ ـ أن المياه كثروة طبيعية متجددة (مياه الأنهار والخزانات الجوفية) هي قاسم مشترك بين العديد من دول المنطقة، وأنها بشكل من الأشكال عنصرا من عناصر الجغرافيا التي تتحدى التاريخ.

٢ ـ أنها بشهادة الجميع مشكلة المستقبل.. مستقبل الجميع.

٣ ـ أن المياه بطبيعتها هي عنصر جذب وعنصر طرد في آن واحد، فهي جاذبة لأن الجميع بحاجة إليها، وطاردة لأن شدة الحاجة إليها تجعلها سبب فرقة بينهم.

وطبيعي أن تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة التعاون بمضمونه (الأمريكي والإسرائيلي) وعبر المفاوضات العربية (الثنائية والمتعددة) لتفرض على الشرق الأوسط حلا يحقق الأهداف الآتية:

* أن المياه هي «مدخل طبيعي» لإشراك دول الجوار الجغرافي (إضافة إلى إسرائيل) في هندسة النظام الأمني المائي الإنمائي للشرق الأوسط ويشمل ذلك بالتأكيد تركيا وإثيوبيا.

* فرض نظام مائي إقليمي يؤمن لإسرائيل حاجتها المستقبلية (أي بعد توطين اليهود الجدد).

* فرض نظام أمني إقليمي جديد تدخل إسرائيل في تركيبته مع الاحتفاظ بتفوقها النوعي.

* فرض نظام إنمائي إقليمي جديد تستفيد من خلاله إسرائيل من الثروات الإقليمية الموجودة، كما تستفيد من الأسواق العربية المفتوحة.

مفاوضات المياه العربية الإسرائيلية:

في إطار الالتزام بالسلام كخيار إستراتيجي لحل معضلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر حوالي نصف قرن من الزمان، كانت الدعوة إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، دعوة لوضع المشكلة بأبعادها المختلفة على مائدة المفاوضات لصياغة مجموعة من الحلول السلمية التي ترضي جميع الأطراف.

وقد تمخض هذا المؤتمر (مؤتمر مدريد) عن اتفاق جماعي دولي قبلت به إسرائيل ومعظم الدول العربية (المشاركة في المؤتمر)، وهو يتمحور حول محورين أو اتجاهين أساسيين هما :

* مفاوضات ثنائية : تجمع بين إسرائيل من جانب وكلا من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين من جانب آخر.

* مفاوضات متعددة الأطراف : تتركز حول خمسة موضوعات أساسية هي : الحد من التسلح، المياه، البيئة، التعاون الاقتصادي، اللاجئين.

ويلاحظ أنه في إطار هذين الاتجاهين (المفاوضات الثنائية، والمتعددة الأطراف) فقد تم التوصل إلى :

اتفاق إسرائيلي - فلسطيني:

بصرف النظر عن مضمونه وتطوراته العملية حتى الآن، وهو ما عرف باتفاق أوسلو (أغسطس ١٩٩٣) وما تبعه من اتفاقية (غزة وأريحا أولاً) واتفاق إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، لم يصل هذا الاتفاق بعد إلى حلول لمشكلة المياه بين الطرفين.

الاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية:

في أكتوبر ١٩٩٤، وقد تضمنت حلولاً لمشكلة المياه بين الطرفين.

الجانب السوري - اللبناني:

من اللحظة الأولى التي تمت فيها الموافقة على آلية المفاوضات متعددة

الأطراف، لتسير بالتوازي مع المفاوضات الثنائية برزت اعتراضات عربية مؤثرة، إذ اعتبرت سوريا ولبنان أن المشاركة في هذه المفاوضات مرفوضة تماما لأنه يعني التباحث حول موضوعات فنية وفرعية تتعلق بسبل التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، قبل الاتفاق على الموضوع الأساسي وهو انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وما بعده. ومن ثم أجلت الدولتان قرار المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف ومنها موضوع المياه بالطبع إلى حين الانتهاء من الاتفاق الأساسي حول الانسحاب من الأراضي المحتلة. وما زالت المفاوضات الثنائية بين سوريا وإسرائيل وكذلك لبنان وإسرائيل متعثرة ولم تصل إلى نقطة التقاء حول انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة حتى الآن.

الجانب الفلسطيني:

حاولت السلطة الفلسطينية سواء كان خلال المفاوضات المتعددة الأطراف حول المياه أو من خلال جلسات الإعداد للاتفاق الثنائي مع إسرائيل، أن تعرض لوجهة نظرها في ضرورة إقرار حقوق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية وغزة بمواردها المختلفة (نهر الأردن والمياه الجوفية)، ولكنها لم تجد آذانا صاغية لهذه المطالب. وقد أثار الوفد الفلسطيني في مفاوضات لجنة المياه في فيينا موضوع سرقة المياه الجوفية الفلسطينية التي تضخ من الضفة الغربية وغزة إلى المجرى المائي الإسرائيلي الذي يغذي صحراء النقب، بينما انتقد رئيس الوفد الإسرائيلي بشدة موقف الوفد الفلسطيني ـ الأردني واتهمه بتعطيل المناقشات. وهكذا تكرر هذا الموقف خلال كافة الجلسات التي عقدت في مجال المفاوضات متعددة الأطراف إلى أن توقفت تماما دون التوصل إلى أي حلول ملموسة في موضوع المياه، كذلك فإن الاتفاقات السياسية التي عقدت بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي لم تتعرض بعد لموضوع المياه.

الجانب الأردني:

في إطار الاتفاق النهائي الذي تم بين الأردن وإسرائيل (أكتوبر ١٩٩٤) تضمن هذا الاتفاق اعترافا من الجانبين بالحقوق الشرعية على المياه الإقليمية حيث تنص المادة الأولى: «بأنه يجب أن يتقاسم الجانبان بشكل منصف التمتع بمياه نهري

الأردن والمياه الجوفية بوادي عربة، وفقا للمبادئ الأساسية المتفق عليها وبالمعايير الكمية والنوعية المعروضة في الملحق رقم ٢ التي ستحترم وتطبق بالكامل».

وبمقتضى هذا الاتفاق اعترفت إسرائيل للأردن بخمسين مليون متر مكعب من المياه سنويا زيادة على استهلاكه الحالي. كما ستساهم الدولتان في مشاريع مشتركة (سدود وقنوات) بهدف تزويد الأردن بمائة مليون متر مكعب إضافية في السنة، وغير ذلك من التفصيلات والنقاط المتعلقة بقضية المياه.

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها لم تتعرض إطلاقًا لقضية السيادة السياسية على الموارد المائية بالمنطقة، فضلا عن أن التقاسم الذي تم الاتفاق عليه ليس سوى اعتراف بالوضع القائم، الأمر الذي يعني أنه اعتراف بمشروعية موقف إسرائيل إزاء استغلال المياه التي كانت تستحوذ عليها منذ بداية الستينيات. كما يلاحظ أيضا أن الاتفاقية قد ركزت كذلك (المادتين الثانية والثالثة) على اتفاق الطرفين على التعاون على إدارة الموارد المائية لكل منهما وتثمينها، والبحث عن المزيد من المياه بأساليب متنوعة.

الجانب الإسرائيلي:

سعت إسرائيل خلال جولات المفاوضات متعددة الأطراف وكذلك الاتفاقيتين الأردنية والفلسطينية إلى المماطلة والتسويف كأسلوب أو سمة خاصة بالمفاوض الإسرائيلي في إنجاز ملموس حول مشكلة المياه، حيث إن الوضع الحالي هو الوضع الأمثل لها في ظل الاستحواذ على المياه العربية في الأرض المحتلة، وغاية ما يمكن أن تسمح به، أو توافق على التوقيع عليه هو عرض الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري على نطاق إقليمي، والتأكيد على أن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة على عكس رؤية الطرف العربي المفاوض، فبينما تبحث الأطراف العربية عن التوزيع العادل للموارد المائية والحقوق المائية المغتصبة وإساءة استخدام إسرائيل لهذه الموارد، يؤكد الطرف الإسرائيلي أن ما يمكن التفاوض حوله هو مجالات التعاون التكنولوجي والبحث عن موارد مائية جديدة، وباختصار فإن إسرائيل تعرض فقط إمكانية التعاون والمشاركة مع الدول العربية لإقرار حلول لمشكلة المياه، دون التفكير في إعادة الحقوق المائية المغتصبة.

وهكذا يتضح أن إسرائيل تدخل المفاوضات حول المياه بإستراتيجية محددة تتلخص في عدد من المبادئ الأساسية :

* أن الأراضي المحتلة ملك مطلق لها، مما يعطيها الحق في المياه التي تحت سيطرتها وهو ما يتضح بجلاء في مياه الضفة الغربية ونهر الأردن الذي تسحب منه نحو ٦٠٠ مليون م٣ سنويا، مقابل أعلى حصة حددتها لها خطة «جونسون» الأمريكية في الخمسينيات وتبلغ ٣٧٥ مليون متر مكعب، وهي حصة كان الجانب العربي قد رفضها آنذاك، ثم مياه اليرموك التي تسحب منها إسرائيل نحو ١٠٠ مليون م٣ مقابل حصة لاتزيد على ٢٥ مليون م٣، وأخيراً استغلال مياه جنوب لبنان وبخاصة مياه الليطاني بقوة الاحتلال.
* تعرض إسرائيل عدداً من المشروعات المائية بحجة التعاون الإقليمي لحل مشكلة شح المياه، تقوم بالأساس على سحب المياه من أطراف أخرى ليكون مركزها إسرائيل، وفي إطار محاولة لخلق شبكة معتمدة بين دول المنطقة على مستوى البنية التحتية وهو ما يوفر ما تحتاجه إسرائيل من مصادر جديدة للمياه، ويمثل ذلك من جهة أخرى تخطيطا لضمان عودة الصراع مجددا حيث سيكون الضرر متبادلاً، بل هو أشد على بعض الأطراف العربية بحكم أن إسرائيل هي مركز هذه الشبكة والمتحكمة فيها.
* التسويف والمماطلة في المفاوضات وعدم العجلة أو التسرع في عقد اتفاقيات سلام مع الدول المجاورة، والتشدد في عدم الربط بين اتفاقيات السلام حول السيادة ومفاوضات المياه إلا بشروط إسرائيل ووفقًا لمخططاتها. ويدعم الموقف الإسرائيلي في ذلك موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لها، وعدم ممارسة أية ضغوط دولية عليها، فضلا عن تفوقها العسكري والنووي (عنصر الردع)، ومن هنا فإن الوضع الراهن سياسيا وعسكريا يرضي احتياجات إسرائيل ومصالحها، بل ويتمشى مع مخططاتها. ومن ثم فلا عجلة لديها ولا حافز لبدء مباحثات السلام أو التوصل إلى اتفاقيات مع الدول العربية (وفقا للمنظور العربي) خاصة إذا كانت إسرائيل تخطط فعلا وهو ليس ببعيد الاحتمال من أجل الحصول على المزيد من المياه العربية فوق ما تحصل عليه حاليًا دون أن تعبأ أو تخشى عقابا ينزل بها.

الفصل الثـامن

الاحتكار النووي الإسرائيلي

أسس السياسة الإسرائيلية العسكرية:

تطور إسرائيل قدراتها وفق سياسة عسكرية تراجعها كل عشر سنوات وقد بنت إسرائيل سياستها العسكرية في عقد التسعينيات على الأسس التالية:

١ـ امتلاك القدرة على الدفاع المتقدم، والردع عن طريق اتباع أسلوب المنع عن الدول العربية.

٢ـ تطوير تكنولوجيا الاعتراض، وإمكانية تهديد وضرب العمق في دول المواجهة العربية وتهديد القدرات النووية الكامنة في دول المواجهة العربية وبعض الدول الإسلامية التي ترتبط بعلاقات تعاون إستراتيجي بدول المواجهة العربية.

٣ـ قبول شن عمليات ردع محدودة أو عمليات خاصة إستراتيجية ضد إحدى دول المواجهة العربية مع قبول تحويلها إلى المستوى فوق التقليدي إذا واجهت إسرائيل القتال على أكثر من جبهة في وقت واحد.

٤ـ تطوير الإنتاج الحربي الإسرائيلي كمصدر حيوي للقوة العسكرية والقدرة الاقتصادية معا.

يمكن لنا أن نرصد التطورات المهمة التالية في مجال التسليح وتكنولوجيا الدفاع في إسرائيل:

* استمرار برنامج الصاروخ الاعتراضي حيتس (آرو) الذي دخل الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي عام ١٩٩٦م والتركيز على حل مشكلة الاتصالات

الإلكترونية وبرامج الحاسب التي وضحت في تجربتي الصاروخ، والتعاون مع الشركة التي تنتج صواريخ باتريوت لتصنيع رادار أرضي للإنذار المبكر لصالح برنامج (آرو).

* إنتاج طائرة موجهة بدون طيار لاعتراض الصواريخ التعبوية الإستراتيجية وتدميرها في المجال الجوي المحيط للأرض قبل دخولها إليه مباشرة، بينما تعترض صواريخ باتريوت الصواريخ المعادية وهي في طريقها للأرض نحو أهدافها.

* استمرار برنامج إنتاج رءوس نيوترونية عيار ١ , ٢ كيلو طن للصواريخ التكتيكية التعبوية من طراز لانس.

* إجراء بحوث القنبلة النووية الصغيرة (ميني نيوكس) ذات عيار أقل من ١ كيلو طن التي تعتمد في تأثيرها على النبضة الإلكترومغناطيسية التي تشل أجهزة الرادار واللاسلكي في الساعات الأولى للانفجار في منطقة يتجاوز نصف قطرها ٣ كم حول صفر الأرض.

* إطلاق القمر الصناعي أوفيك - ٣ لاستطلاع وتصوير الأهداف القيمة والقوة المضادة لدى مصر وسوريا مع إطالة عمره ليقترب من العامين.

* تنويع مجالات التعاون في تكنولوجيا الدفاع شاملة التبادل التكنولوجي مع الصين في برامج الصواريخ الاعتراضية والصواريخ البحرية والرادارات الأرضية والمحمولة جوا ومع الولايات المتحدة الأمريكية في برامج الصاروخ الإستراتيجي أريحا -٣ ذي مدى (٤٥٠كم) والصاروخ (آرو) والدبابة (ميركافا-٣) وتطوير المعدات الإلكترونية والكهروبصرية في الهليوكوبتر آباشي، ثم مع المجر لتطوير الطائرات الشرقية باستخدام الرادارات الحديثة، والحواسب الإلكترونية للمقذوفات ثم مع جنوب إفريقيا لتطوير أسلحة الإشعاع المكثف (القنابل والرءوس النيوترونية).

* إنتاج غواصتين دولفين في ألمانيا بدعم مالي منها يجاوز (٥٥٠ مليون دولار)، وهما قادرتان على إطلاق الصواريخ ذات الرءوس غير التقليدية.

نظرية الأمن الإسرائيلي:

صاغت الصهيونية العالمية نظرية الأمن الإسرائيلي في مطلع التسعينيات لتبني على ركائزها السياسة العامة لإسرائيل، والسياسات التخصصية لها، وكانت السياسة النووية من بينها. ويقوم جوهر نظرية الأمن الإسرائيلي على ركائز خمس هي:

الركيزة الأولى: وهي تتضمن الإصرار على تنفيذ مخطط الهجرة والاستيطان في الجولان والسلاسل الجبلية شرقي فلسطين (في الضفة الغربية لنهر الأردن) وفي القدس وطولكوم، وإبداء مرونة محسوبة في موضوع المستوطنات.

الركيزة الثانية: وتتضمن تقسيم الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة إلى منطقتين وبحث ضم إحداهما إلى إسرائيل.

الركيزة الثالثة: وهي تدعو إلى استمرار التفوق الإستراتيجي العسكري على دول المواجهة العربية من خلال الاحتكار النووي الإسرائيلي، واستمرار قيود التسليح المتطور بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط بينما تنمو صناعة الطائرات والصواريخ، والصواريخ الاعتراضية في إسرائيل. لقد أدركت إسرائيل أن إمكانياتها للرد المرن ضد الجانب العربي في مواجهة مقبلة قد قلت برغم تدمير أغلب القدرات العسكرية التقليدية وفوق التقليدية لدى العراق من قبل لجان الأمم المتحدة وانكماش القدرات الكيميائية لدى بعض الدول المواجهة العربية، في حين أن إمكانيات إسرائيل النووية تتيح لها التصعيد إلى مستوى استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في حالة فقدانها للاتزان الإستراتيجي في أية مواجهة عسكرية مع الدول العربية.

الركيزة الرابعة: وهي الإدارة المثلى لعلاقات تحالفها وتعاونها الإستراتيجي مع الغرب ـ لقد ذهبت بعض التقديرات إلى أن دور إسرائيل

في حماية المصالح الحيوية للغرب في منطقة الشرق الأوسط قد تراجع نسبيا.

بينما ترى إسرائيل أن نمو قدرتها العسكرية يخدم إستراتيجيات الغرب في الثلاثة عقود القادمة التي ستشهد تغير مراكز القوى في العالم، واحتدام صراع الأقوياء اقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا أيضا، من خلال إدارة الحروب بالوكالة والصراعات الإقليمية التي يمكن أن تتطور إلى حروب إقليمية محدودة.

الركيزة الخامسة: تظهر هذه الركيزة في إقامة علاقات تعاون إقليمي نشط مع بعض الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافي للعالم العربي في مجالات الطاقة والمياه ونقل التكنولوجيا والتبادل التجاري. وتسعى إسرائيل إلى استخدام نقل التكنولوجيا كمنفذ إلى الصناعات والاقتصاد في الدول العربية المجاورة لها وبخاصة إذا تحقق تقدم فعلي في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف وعندئذ تحقق إسرائيل ما تهدف إليه من ارتباط كامل بين غايتي التنمية والأمن في سياستها الداخلية والخارجية.

ويقول أحد المتخصصين في هذا المجال إن إسرائيل قد اعترفت بقدراتها النووية لتكسب بهذا الإعلان مصداقية أكبر لإستراتيجية الردع عن طريق سلوك سياسة المنع التي تطبقها منذ عام ١٩٨١م.

وتزداد خطورة القدرة النووية الإسرائيلية سياسيا من خلال التوسع في الاستيطان واستيعاب الهجرات اليهودية، واقتصاديا بانفتاحها على أوروبا وإفريقيا، وعسكريا بالاقتراب من تكنولوجيا التفجيرات النووية الحرارية، وتقنيات أشعة الليزر المتطورة، وأسلحة الإشعاع المكثف، هذا بالإضافة إلى نجاحها في برنامج الصواريخ التعبوية الإستراتيجية من طراز أريحا ٢-٣ وسعيها إلى تسليح غواصتها الحديثة بصواريخ كروز المتطورة، وإلى تطوير طائراتها المقاتلة والمقاتلات القاذفة لتستخدم المقذوفات الذكية ذات التوجيه الدقيق.

تبني إسرائيل سياستها في عمليات الردع النووي مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين القادم على أسس مخطط لها مسبقًا ضمن برنامج السياسة العامة لها.

وقد أدركت إسرائيل أن التقدير الكمي للقوة في النظام الدولي الجديد يجب أن يتدعم بوسائل أخرى إلى جانب التوسع الجغرافي والتفوق العسكري التقليدي. يشير الدكتور ويليام جيفريز والبروفيسور كوهن، وهما من علماء الجيوبوليتيكا، إلى أن إسرائيل تزيد من قوتها الشاملة من خلال القوة العسكرية غير التقليدية، والقدرة الاقتصادية بالدرجة الأولى، ثم من خلال القوة الاجتماعية التي تشمل البعدين الإيديولوجي والمعنوي، الأمر الذي يؤكد تمسك إسرائيل بمنهج تحليل القوة في خططها الإستراتيجية لبناء إسرائيل الكبرى.

وتدرك إسرائيل أن دول المواجهة العربية (مصر وسوريا والأردن) تملك حاليا التفوق في ميزان الأسلحة التقليدية مقارنة معها، لكنها في ذات الوقت تعرف جيدا بأن هذه الدول الثلاث لم تصل بعد إلى أي مستوى من مستويات التحالف العسكري، وبالتالي فإن إسرائيل عبر ما تملك من تقنيات عسكرية نووية تستطيع قلب ميزان القوى العسكرية لصالحها في المقارنة التعبوية الإستراتيجية وعلى أية جبهة عربية، كما إن إسرائيل تمكنت من حل مشكلة الردع الإستراتيجي بتكاليف يسيرة وبصورة ذكية معتمدة على تقنيات القدرة النووية الحديثة التي تملكها، بينما تعيق مشكلات التمويل والأمان النووية، وقيود انتشار تكنولوجيا المفاعلات النووية، المشاريع العربية للتطبيقات السلمية للطاقة النووية وخاصة برامج مفاعلات القوى النووية المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية، وتحلية مياه البحر.

فكرة قادة إسرائيل:

برغم أن الأوساط الرسمية الإسرائيلية لم تعلن رسميا عن وجود السلاح النووي في حوزتها، إلا أن دلائل ما نشر من معلومات دقيقة مؤكدة، بعضها من داخل إسرائيل وعلى ألسنة زعمائها وقادتها ومفكريها وعلمائها، والبعض الآخر من

خارجها في تقارير مخابرات الدول العظمى (مثل تقرير المخابرات المركزية الأمريكية «CIA» عن التجربة النووية المشتركة بين كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا التي أجريت في جنوب الأطلنطي عام ١٩٧٩م)، أو ما تسربه أجهزة الإعلام في الدول العظمى انعكاسا للتنافس السياسي والتجاري (مثل الصفقات الفرنسية مع جنوب إفريقيا، والاتفاق بين ألمانيا الغربية وزائير على إجراء تجارب لصواريخ حاملة لرءوس نووية بالتعاون مع جنوب إفريقيا وإسرائيل)، لم تترك أدنى شك في أن إسرائيل قد أتمت بالفعل صناعة أسلحة نووية، بل وتملك مخزونًا منها تباينت التقديرات بشأن كمياته ونوعياته.

ولقد قالها رئيس إسرائيل الأسبق إسحاق كاتزير صراحة في أول ديسمبر ١٩٧٤م:

«إنها دائما سياسة إسرائيل أن تمتلك إمكانات نووية، وإننا الآن نمتلكها».

وقد علق رابين على ذلك في التليفزيون البريطاني قائلاً:

«إننا لا نملك تحمل تكلفة أن يسبقنا أحد إلى امتلاك القدرة النووية في الشرق الأوسط، ولكننا أيضا لا نملك تحمل تكلفة أن نكون الدولة الأولى في هذا المجال» وهو ما يعني بكل وضوح أن إسرائيل تسعى دائما من أجل الاحتفاظ بالاحتكار النووي، ولكنها لا ترى حاليًا مبرراً تحت الظروف العادية أن تشهر وتعلن مثل هذه الإمكانية.

وكما كان دافيد بن جوريون صريحا دائمًا في الربط بين أمن إسرائيل وضرورة امتلاك القدرة النووية في مواجهة التفوق البشري العربي، فإن تلاميذه من بعده أيضًا أمثال موشيه ديان وشيمون بيريز وموردخاي جور قد وضعوا فكر بن جوريون موضع التنفيذ وكانت مقولتهم في ذلك: «حيث يوجد الخيار النووي يتحقق التفوق الحاسم على الخصم، خاصة في ظروف مثل ظروف إسرائيل، التي تعتبر دولة صغيرة في مساحتها، قليلة في عدد سكانها، متواضعة في مواردها ويحيط بها محيط عربي معاد إحاطة السوار بالمعصم».

أنشطة إسرائيل غير المشروعة:

من المعروف أن هناك أنشطة نووية غير مشروعة مارستها إسرائيل دوليا سعيًا وراء تطوير برنامجها النووي، مثل تهريب ٢٠٠طن من اليورانيوم المخصب المملوك للحكومة الأمريكية من شركة نوميك (Numec) في ولاية بنسلفانيا عام ١٩٦٨م ، وشن هجوم بالغازات المسيلة للدموع قام به عملاء إسرائيل على شاحنات تنقل كميات من اليورانيوم في بريطانيا وفرنسا عامي ١٩٦٨م و ١٩٦٩م، وتم بالفعل تهريبه إلى إسرائيل، والاستيلاء على سفينة شحن ألمانية تحمل ٢٠٠ طن من خام اليورانيوم في البحر عام ١٩٦٨م ونقلها أيضًا، وكذا إعادة تصدير شحنة مكونة من ٤٠ طن يورانيوم مباع إلى «لوكسمبرج» أصلا إلى إسرائيل في يونيو ١٩٨٥م بطريقة غير مشروعة، بالإضافة إلى الاستيلاء على ١٢٠٠ جهاز توقيت كرايتون الذي يستخدم في التفجيرات النووية من الولايات المتحدة الأمريكية دون إذن رسمي من الإدارة الأمريكية.

النشاط النووي عبر العقود المختلفة:

تمثل التطور النووي الإسرائيلي خلال السبعينيات، في أن إسرائيل قامت برفع درجة استعداد قوتها النووية (١٣ قنبلة) في ٨ أكتوبر عام ١٩٧٣ م وذلك في أثناء حرب أكتوبر. هذا بالإضافة إلى نجاح العالمين اشعيا نيبنزال ومناحيم ايفين في معالجة تخصيب اليورانيوم باستخدام أشعة الليزر (Laser) ، وهو ما يعتبر أرخص وأسرع وسائل التخصيب في العالم، حيث أمكن تخصيب ٧ جرامات يورانيوم ٢٣٥ بدرجة ٦٠٪ خلال يوم واحد.

أما خلال الثمانينيات فقد كان من أبرز التطورات هو ما كشفت عنه صحيفة صانداي تاميز في ٥ أكتوبر ١٩٨٦م على لسان الفني النووي الإسرائيلي مردخاي فانونو الذي عمل في مفاعل ديمونا لمدة عشر سنوات، والذي دعم معلوماته بعدد ٦٠ صورة من داخل المفاعل، وأكد عدد من الخبراء النوويين البريطانيين صحة اعترافاته والتي كان من أبرز ما فيها الآتي:

* أن إسرائيل تمتلك مخزونا من القنابل النووية يتراوح بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ قنبلة انشطارية أصغر حجما وأشد تأثيرا من قنبلتي هيروشيما وناجازاكي.
* أن مفاعل ديمونا قد تم رفع قدرته إلى ١٥٠ ميجاوات.
* أن إسرائيل أنتجت قنابل النيوترون والقنابل الهيدروجينية.
* أن مركز الأبحاث النووي والإسرائيلي في ديمونا، مكون من ستة طوابق تحت الأرض. وقد تضمنت المعلومات التي تم ذكرها شرحا تفصيليا للمركز.

وقد كان من أبرز التطورات في الثمانينيات أيضا، ما كشفت عنه وسائل الإعلام العالمية عن تكرار زيارة لبعثة إسرائيلية إلى جزيرة ماريون (Maryon) بجنوب إفريقيا، وإعداد مطار حربي بها لإجراء تجارب نووية بها.

وفي التسعينيات مارست إسرائيل الابتزاز النووي إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م، عندما أشارت لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أنها بصدد استخدام سلاحها النووي ضد أهداف محددة في العراق ردا على قيام الأخيرة بقصف بعض الأهداف الإسرائيلية بالصواريخ. وقد سارعت واشنطن بإمداد حليفتها بمزيد من العتاد الحربي علاوة على صفقة صواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ.

بداية البرنامج النووي الإسرائيلي:

قدمت فرنسا أهم إسهام في الميدان النووي عندما أرسلت مهندسي الذرة إلى إسرائيل للمساعدة في تصميم وبناء مفاعل نووي بطاقة قدرها ٢٦ ميجاوات في ديمونا. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الفرنسية لم تقم ببناء المفاعل بنفسها، ولكن صدقت لشركة سان جوبيان (San Gobyan) النووية اس جي ان (SGN) التي كانت تعرف بهذا الاسم في الفترة من عام ١٩٦٠م إلى عام ١٩٦٥ م وتحمل الآن اسم الشركة العامة للتقنية الحديثة بإنشاء مفاعل ديمونا. ومن المعروف أن لجنة الطاقة الذرية (AEC) التابعة للحكومة الفرنسية تمتلك ٦٦٪ من قيمة أسهمها.

كان القرار الأصلي الذي اتخذته إسرائيل عام ١٩٥٧م بالحصول على المفاعل

المذكور، بصورة سرية، موضع خلاف في أعلى المستويات نتج عنه في السنة ذاتها أن قدم ستة من مجموع سبعة أعضاء في لجنة الطاقة الذرية استقالاتهم بصورة جماعية ولم يبق منهم إلا أرنست بيرجمان المقرب من وزير الدفاع.

وفي السنوات القليلة التالية، اتخذت الطبيعة المريبة لمنشأ وبدايات مفاعل ديمونا مظهرا أكثر سوءا. ففي عام ١٩٦١م قام اثنان من العلماء الذين استقالوا من لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية بالمساعدة على تشكيل لجنة تعرف باسم لجنة الحيلولة دون تحول النزاع العربي / الإسرائيلي إلى نزاع نووي، وهي منظمة من معارضي الأسلحة النووية هدفها المعارضة في إدخال القنابل النووية إلى منطقة الشرق الأوسط.

وعندما دخل مفاعل ديمونا إلى مرحلة الخدمة العاملة في ديسمبر ١٩٦٣م، كان قادرا على إنتاج كميات كبيرة من مادة البلوتونيوم ٢٣٩ الذي يستخدم في صنع القنابل النووية.

وتجدر الإشارة إلى أن ديمونا هو مفاعل من النوع الذي يستخدم الماء الثقيل ووقوده اليورانيوم الطبيعي، وليس اليورانيوم المخصب الذي يستخدم في مفاعلات الماء الخفيف مثل المفاعل الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بالقرب من ناحال سوريك (Nahal Soreq).

ويستهلك المفاعل الأخير كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب الذي تضطر إسرائيل إلى شرائه من الخارج نظرا لافتقارها إلى التجهيزات المعقدة والمنشآت الضرورية لإنتاج هذا اليورانيوم على نطاق واسع. ولأن إسرائيل اعتمدت على الولايات المتحدة الأمريكية في شراء هذا الوقود الذي تحتاجه لمفاعل ناحال سوريك، استطاعت الولايات المتحدة في مقابل بيع اليورانيوم المخصب إلى إسرائيل، أن تفرض حظرا على استخدام هذا المفاعل للأبحاث ذات الطابع العسكري، مع إبقاء أبوابه مفتوحة لعمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها لجان أمريكية وأخرى تابعة للأمم المتحدة.

قرار صنع القنبلة النووية:

وفي سياق الحديث عن تاريخ البرنامج النووي الإسرائيلي يكون من الواجب أن نتناول صنع القنبلة النووية. فمن المحتمل أن تكون إسرائيل قد اتخذت ذلك القرار المصيري بتشييد أسلحة نووية في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م، فالبرغم من ذلك الانتصار الذي حققته إسرائيل، فإن الوضع الدبلوماسي والعسكري الذي أعقب تلك الحرب ترك لدى القادة الإسرائيليين إحساسا عميقا بعدم الأمان. لقد تخلت عنهم فرنسا منذ بداية الحرب، إذ قام الجنرال ديجول بقطع كل علاقة عسكرية تربط بين بلاده وتلك الدولة المعتدية، رغبة منه في بعث الحياة من جديد في علاقاته التي سادها التوتر مع دول النفط العربية، وتحت تأثير ضغط الولايات المتحدة لوضع حد للتعاون النووي الفرنسي مع إسرائيل.

وفي الوقت الذي فرضت فيه فرنسا حظرا على إرسال السلاح إلى إسرائيل في أعقاب عدوان عام ١٩٦٧م، تلقت كل من سوريا ومصر شحنات ضخمة من الدبابات والطائرات النفاثة والأسلحة الصغيرة وغيرها من المعدات الحربية من الاتحاد السوفيتي السابق. ومن المحتمل أيضا أن تكون الضغوط الأمريكية التي صاحبت صفقة طائرات الفانتوم النفاثة جعلت الإسرائيليين يتساءلون عن مدى قدرتهم على الاعتماد على الولايات المتحدة، مما ساهم في إحساسهم بالعزلة.

كما أن القول باستيلاء الإسرائيليين على غازات أعصاب مصرية في أثناء حرب ١٩٦٧م، وأن المصريين قد استخدموا الغازات في معركة اليمن، قد أثار بشدة مخاوف بعض الأوساط الإسرائيلية من احتمال أن يقوم العرب بشن حرب إبادة ضد إسرائيل باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد أورد هاركابي أن الخبير العسكري الإسرائيلي افيد جور هاسلكورن قال بعد حرب ١٩٦٧م، إن شبح المحرقة قد أصبح واقعا ملموسا وشيك الحدوث بالنسبة لصانعي القرار في إسرائيل، كما أن خوفهم من قيام السوفيت بتنفيذ ضربة إجهاض ضد مفاعل ديمونا، بقصد تدمير برنامجهم النووي العسكري وهو لا يزال في المهد، أصبح أمرًا يسيطر على تفكيرهم وكأنه أصبح على الأبواب أيضا.

ويبدو أن قادة إسرائيل، كما يقول البعض، وقد وجدوا أنفسهم محاطين بأعداء

من كل اتجاه، ومعتمدين بصورة شبه مطلقة على الولايات المتحدة للحصول على ما يحتاجونه من معدات عسكرية، ساورتهم الشكوك في قدرة دولتهم على الخروج سالمة من حرب أخرى، وكما تدعى أغلب الروايات، لجأ الإسرائيليون وهم يجدون أنفسهم وسط هذا الشعور بالقلق وعدم الأمان إلى البحث عن أمنهم في القنبلة النووية.

ومن الواضح أن قرار الشروع في الخطوات النهائية لإنتاج أسلحة نووية، أي إقامة مصنع لفصل مادة البلوتونيوم اللازمة للشروع في التصنيع الفعلي للقنبلة النووية، إنما كان موضوعا مثيرا للخلاف والجدل. وقد جاء في المقال الذي نشرته مجلة تايم بتاريخ ١٢ إبريل عام ١٩٧٦م تحت عنوان (كيف حصلت إسرائيل على القنبلة) والذي من المفترض أن استقى معلوماته من موظف إسرائيلي عالي المستوى، ما يلي: «بعد نقاش سري حاد تمكنت المجموعة الإسرائيلية التي تشبه في عملها مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتزعمها معارضو القنبلة النووية، رئيس الوزراء ليفي اشكول وزعيمة الماباي جولدا مائير وعضو لجنة الدفاع الوزارية إيجال آلون تمكنت في أوائل عام ١٩٦٨من وضع (الفيتو). غير أن ليفي اشكول اكتشف بعد وقت قصير أن موشيه ديان كان قد أصدر أوامره سرا للبدء في تنفيذ بناء فصل البلوتونيوم. وعندما شعر (اشكول) ومستشاره أنه ليس أمامهم إلا أن يعطوا موافقتهم الشكلية على مشروع هو في طور الإنجاز الفعلي». وهكذا تؤكد مجلة تايم أن وزارة الدفاع الإسرائيلية أطلقت يد علمائها للشروع في تنفيذ برنامج إنتاج القنبلة النووية «في أعقاب حرب عام ١٩٦٧».

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الحكم على مدى دقة الرواية التي أوردتها مجلة تايم، ولكن القول بأن موشيه ديان تجرأ على إصدار الأمر بالشروع في بناء مصنع فصل البلوتونيوم بشكل منفرد متحديا كل تلك المعارضة السياسية الكبيرة والتي تضم بينها رئيس الوزراء نفسه، يبدو أمرًا مستغربًا. والرواية التي أوردتها تايم هي الرواية الوحيدة التي تدعى أنها ترقى بنفسها عن أن تكون مجرد تخمينات لتؤكد أنها تنطلق من معرفة أكيدة بتفاصيل القرار الإسرائيلي، بإتمام الاستعدادات النهائية للشروع في صنع القنبلة النووية. يضاف إلى ذلك أن ما ورد في تلك الرواية يتطابق مع ما هو معروف من قدرات إسرائيل في هذا الميدان.

ويفترض في مفاعل ديمونا مع حلول عام ١٩٦٧م، أن يكون قد أنتج كمية من البلوتونيوم تكفي لصنع أسلحة نووية، لذا يبدو من المنطقي الاعتقاد أن مسألة الشروع في صنع تلك الأسلحة أو التراجع عن ذلك كانت قد أثيرت في ذلك الوقت. ومن الملفت للنظر أن صحيفة النيويورك تايمز نشرت في ١٤ يونيو عام ١٩٦٧م، أي في أعقاب حرب ١٩٦٧م مباشرة، خبراً يتفق مع ما أوردته مجلة تايم حول التوقيت الذي اتخذ فيه القرار الإسرائيلي بشأن تصنيع القنبلة النووية . فقد أوردت الجريدة أن مصادر مسئولة ، في الحكومة الإسرائيلية في تل أبيب قالت إن خطوة إسرائيل التالية قد تكون صنع القنبلة النووية، وقد حاولت الرقابة العسكرية جاهدة منع نشر هذا الخبر.

وفي مجال سعيها لتصنيع القنبلة النووية كان على إسرائيل أن تتغلب على عقبات كي تتمكن من تنفيذ ذلك. أولها الحاجة إلى مفاعل نووي لإنتاج مادة البلوتونيوم وقد تم تذليل ذلك عندما بدأ مفاعل ديمونا العمل. وبقيت صعوبتان فنيتان هما الحاجة إلى اليورانيوم الطبيعي لتشغيل المفاعل، ثم إيجاد مصنع لفصل البلوتونيوم من وقود مفاعل ديمونا المستهلك والغني بتلك المادة حتى لا تضطر إسرائيل للبحث عن مصنع للفصل في أية دولة صديقة، وذلك لكي تتمكن من القيام بعملية فصل وتنقية البلوتونيوم ليصبح في حالته التي يمكن استخدامه فيها لصنع القنابل النووية.

أما فيما يتعلق بتمويل تصنيع القنبلة، فقد كان على إسرائيل أن تذلل أيضًا عقبة الحصول على الاعتمادات المالية الضخمة اللازمة، فيقدر خبراء الذرة بالأمم المتحدة أن التكلفة الإجمالية لبرنامج صغير لصنع القنابل النووية من مادة البلوتونيوم قادر على إنتاج عشر قنابل من عيار قنبلة هيروشيما ٢٠ كيلو طن في مدة عشر سنوات تبلغ حوالي ١٠٤ ملايين دولار. وبذلك تكون التكلفة السنوية لعملية صنع قنبلة نووية واحدة في العام قرابة ١٠,٤ مليون دولار أمريكي. وبمقدور إسرائيل أن تنفق هذا المبلغ دون صعوبة.

ومن المعروف أنه في الفترة ما بين عام ١٩٦٩م وعام ١٩٧٣م، وهي الفترة التي يعتقد أن إسرائيل صنعت خلالها قنبلتها النووية الأولى، بلغ معدل الناتج القومي

الإجمالي الإسرائيلي ٦,٧ بليون دولار أمريكي سنويا، وذلك يعني أن مشروع القنبلة النووية لم يكن يستهلك إلا ١٦, ٠٪ من الناتج القومي الإجمالي كل عام. وقد بلغت نفقات إسرائيل على الدفاع في تلك الفترة المذكورة عالية ما معدله ٦, ١ بليون دولار أمريكي سنويا، وبذلك يكون مشروع إنتاج الأسلحة النووية الذي تبلغ تكلفته ٤, ١٠ مليون دولار أمريكي لم يستحوذ إلا على أقل من ١٪ من ميزانية الدفاع.

كما تنفق إسرائيل سنويا ما يقرب من ١٪ من الناتج القومي الإجمالي لديها على ميدان البحوث العسكرية والتطوير، وقد بلغ حجم المعدل السنوي لهذه النسبة ٦٧ مليون دولار أمريكي في الفترة من ١٩٦٩م إلى ١٩٧٣م. وهذا بدوره يعني أن مشروع القنبلة النووية ذا ال ٤, ١٠ مليون دولار ما كان ليستهلك إلا ١٦٪ من الميزانية التي تخصصها إسرائيل سنويا للبحوث العسكرية والتطوير. وبعد عام ١٩٧٣م ارتفعت نسبة الإنفاق الإسرائيلي على الدفاع والبحوث العسكرية والتطوير فازدادت بالتبعية قدرة إسرائيل على تمويل مشروع القنبلة النووية. وعلى أية حال فإن مثل هذا الحجم من الإنفاق يعتبر حدا أدنى ومن السهل تحمله بالنسبة لدولة تعتقد أن بقاءها يتطلب اللجوء إلى ما يوفره السلاح النووي من ضمانة، وهكذا يتضح أن مسألة تمويل مشروع القنبلة النووية لم يكن يمثل مشكلة بالنسبة لإسرائيل.

الوقود النووي:

واجهت إسرائيل مشكلة معقدة متعلقة بتأمين الوقود اللازم لتشغيل مفاعل ديمونا عندما بدأ التشغيل لأول مرة، وقد استمرت هذه المشكلة تواجه برنامج إسرائيل النووي بعد عام ١٩٦٧م. فمن أجل الحصول على مادة البلوتونيوم من ذلك المفاعل، كان لا بد من تزويده بما يعادل ٢٤ طنا من اليورانيوم كل عام. وكانت إسرائيل في منتصف الستينيات قادرة على إنتاج عشرة أطنان من اليورانيوم سنويا كناتج جانبي لصناعة الفوسفات الإسرائيلية، وهذه كمية تقل ١٤ طنا عن كمية اليورانيوم التي تحتاجها لتشغيل مفاعل ديمونا.

ولحل مشكلة تزويد مفاعلهم هذا بما يحتاجه من وقود، لجأ الإسرائيليون إلى إكمال إنتاجهم غير الكافي من مادة اليورانيوم بخامات من مصادر أجنبية. وتفيد التقارير أن أول شحنة وقود تم استخدامها لتشغيل مفاعل ديمونا قد جاءت من المصادر التالية: عشرة أطنان تم إنتاجها محليا في إسرائيل، وعشرة أطنان حصلت عليها من جنوب إفريقيا، واشترت ما تبقى من فرنسا.

توقفت فرنسا عن بيع اليورانيوم إلى إسرائيل بصورة نهائية بعد القطيعة التي حدثت بين البلدين عام ١٩٦٧م، ويقال إن إسرائيل قد تلقت بعد هذا التاريخ شحنات من وقود اليورانيوم من كل من جنوب إفريقيا والأرجنتين والبرازيل (حيث تم عام ١٩٦٧م توقيع اتفاقية للتعاون النووي بين إسرائيل والبرازيل) أما البلدان الأخرى التي قد تكون إسرائيل حصلت منها على مادة اليورانيوم فهي كندا والجابون وجمهورية إفريقيا الوسطى والنيجر.

وربما تكون إسرائيل قد حصلت أيضًا على كميات من اليورانيوم لمفاعل ديمونا، بعد القطيعة مع فرنسا، من خلال عملية سرية جاء وصف لها في كتاب فضيحة «بومبات» الذي يقول إن إسرائيل حصلت بطريقة غير مشروعة إلى ما تحتاج إليه من وقود لتشغيل مفاعلها من بلجيكا. كان الهدف من هذه العملية الإسرائيلية هو الحصول على «الكعك الأصفر» أكسيد اليورانيوم المخزن في مدينة انتويرب والذي تملكه الشركة العامة البلجيكية. ومن المعروف أن هذا اليورانيوم الذي تملكه الشركة المذكورة كان معروضا للبيع للدول الأخرى دون إسرائيل لأن اليوراتوم وهي الوكالة المختصة بتنظيم شئون الطاقة النووية لدى السوق الأوروبية المشتركة، تفرض حظرا على إرسال مثل هذه المادة إلى تلك الدولة بسبب عدم خضوع مفاعل ديمونا للتفتيش.

وطبقا للرواية التي جاء ذكرها في كتاب فضيحة بلومبات قامت إسرائيل بخداع اليوراتوم، إذ دفعت أموالاً طائلة لشركة كيماويات ألمانية غربية تحمل اسم «كيماويات أسمرة» لتلعب دور الشركة الواجهة. قامت شركة أسمرة بشراء «الكعك الأصفر» من الشركة العامة البلجيكية عام ١٩٦٨م. ولكي يتمكن الإسرائيليون من نقل أكسيد اليورانيوم هذا بصورة منفردة إلى خارج أوروبا، قاموا

بشراء سفينة شحن ألمانية غربية اسمها «شيرزبيرج» ووضعوا عليها طاقما دوليا، وحملوها باليورانيوم المعبأ في براميل كتب عليها «بلومبات». وقد تمكن الإسرائيليون من خلال شركة كيماويات أسمرة من الحصول على إذن من اليوراتوم لشحن هذه الحمولة النووية عبر البحر المتوسط بحجة أنها متوجهة إلى جنوا في إيطاليا لتجري عليها عملية معالجة خاصة هناك، إلا أن السفينة بيرج وحمولتها لم تصل إلى جنوا إطلاقًا.

ويعتقد مؤلفوا كتاب فضيحة «بلومبات» أن السفينة المذكورة قامت بعد منتصف ليل يوم ١٧ نوفمبر من عام ١٩٦٨م بنقل حمولتها إلى سفينة شحن إسرائيلية في مكان ما من البحر الأبيض المتوسط ما بين قبرص وتركيا. وتوجهت السفينة شيرز بيرج أثر ذلك إلى ميناء الإسكندرية التركي، حيث تم استبدال قبطانها وطاقمها بقبطان وطاقم جديدين. وأبحرت بعد ذلك بوقت قصير وسط جدل دولي ثار عندما علمت سلطات اليوراتوم بالتحركات الغامضة لتلك السفينة واختفاء «الكعك الأصفر» من على ظهرها. ويروى أن سفينة الشحن المذكورة وصلت إلى إسرائيل بحمولتها. وإذا صحت هذه الرواية بما فيها من أدلة مقنعة، فإن إسرائيل تكون قد حصلت في هذه العملية التي تمت عام ١٩٦٨م على ما يقرب من ٢٠٠ طن من أكسيد اليورانيوم، وهي كمية تكفي لتشغيل مفاعل ديمونا ما يقرب من ثماني سنوات.

ويقول الخبير النووي نيكولاس فاليري في مقال بعنوان «المقامرة الإسرائيلية الصامتة على القنبلة» الذي نشرته مجلة نيوسايتنست العلمية البريطانية أن إسرائيل بحلول عام ١٩٧٢م كانت قد حررت نفسها من الاعتماد على استيراد اليورانيوم الذي تحتاجه من الخارج، ومن الحاجة إلى اللجوء إلى عمليات من نوع عملية «بلومبات». إذ إن صناعة التعدين الإسرائيلية بدأت منذ ذلك التاريخ في استخلاص ٤٠ ـ ٥٠ طنا من أكسيد اليورانيوم سنويا مما لديها من مخزون معروف في منطقة النقب، يقدر بحوالي ٢٥ ألف طن ويتواجد هذا المخزون في كل من وادي ايف ووادي زيفا وكذا المناطق المحيطة بهما، وهذه الكمية التي تستخدمها إسرائيل سنويا تعادل ضعف ما يحتاجه مفاعل ديمونا من وقود نووي.

إلا أن كروسبي يقول إن إسرائيل كانت لا تزال حتى عام ١٩٧٤م تعتمد على اليورانيوم المستورد لتشغيل مفاعل ديمونا، لأن تكاليف عملية استخلاص الطن الواحد من اليورانيوم من خامات الفوسفات كانت تبلغ عشرة أضعاف ما يكلفه الطن الواحد من هذه المادة في السوق العالمية.

ويتفق تود فريدمان في مقاله «خيار إسرائيل النووي» المنشور في مجلة علماء الذرة مع هذا الرأي القائل بأن إسرائيل لم تكن في عام ١٩٧٤م قد أصبحت مكتفية ذاتيا من مادة اليورانيوم بعد، ولكنه يضيف قائلاً إن بمقدور إسرائيل في القريب العاجل أن تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي من مادة اليورانيوم الطبيعي التي تحصل عليها من مواردها الذاتية، وسوف تتمكن في المستقبل القريب من إنتاج ما يقرب من ٩٠ طنا من اليورانيوم سنويا.

العوامل التي ساعدت على تطور البرنامج النووي الإسرائيلي:

هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية ساعدت إسرائيل على امتلاك والعمل على تطوير أسلحتها النووية، حتى وصلت إلى الخيار النووي في الفترة ما بين حرب ١٩٦٧ م وحرب ١٩٧٣م. وهي تعمل جاهدة على استمرار احتكارها للسلاح النووي، وتعلم أن سياستها التوسعية قد لا تجد تأييداً كاملاً من الولايات المتحدة الأمريكية وباقي حلفائها، مما يجعل قراراتها تقع تحت ضغوط معينة في مواقف حيوية بالنسبة لها. وإسرائيل تعرف أيضا أن السياسة ليست فيها الصداقة الدائمة، ولا العداوة الدائمة، بل تعتمد فقط على المصالح الدائمة. والمصالح تختلف اليوم عنها في الغد فالظروف متغيرة . فما الذي تخبئه الأيام لإسرائيل والعالم يتغير ويتبدل من حولها؟

إن إسرائيل قد بدأت بالفعل اهتماماتها بالطاقة النووية منذ تاريخ إنشاء الدولة في عام ١٩٤٨م. حيث حظى النشاط النووي الإسرائيلي في تلك الفترة باهتمام كبير من جانب الدكتور حاييم وازيمان أول رئيس دولة لإسرائيل، والذي كان على علاقة وطيدة واتصال مستمر بالعلماء المتخصصين في الذرة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ كان يؤمن بوجود علاقة وطيدة بين التقدم العلمي وتحقيق أهداف إسرائيل.

وعلاوة على ذلك، فقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون مقتنعا أشد الاقتناع بضرورة سعي إسرائيل إلى امتلاك سلاح نووي. ومن ثم قررت حكومته عام ١٩٥٢م أن الوقت قد حان لإنشاء مؤسسة يمكنها التنسيق والإشراف على كافة الأنشطة المتعلقة بالطاقة النووية على النطاق الوطني، تمشيا مع الحاجة إلى وجود سلطة مركزية يمكنها تحقيق أهداف التخطيط بعيد المدى في المجال النووي.

وقد تجسد نشاط إسرائيل في هذا المجال في إنشاء مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية في ١٣ يونيو ١٩٥٢م، وكانت تضم يومئذ عددا من علماء وخبراء الذرة المرموقين في إسرائيل. وقد كان إنشاء مفاعل ديمونا بعد هذا التاريخ بما يقرب من عقد ونصف بمثابة حجر الزاوية في البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت إسرائيل منذ قيامها على توفير وإعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل في المجالات النووية بتشجيع هجرة الفنيين من وسط أوروبا والبلدان الغربية الأخرى لتوفير فائض من المتخصصين في بعض المجالات مثل الفيزياء النووية، وبإرسال البعثات الدراسية للتخصص في الدراسات النووية المتقدمة. فقد قامت خلال عام ١٩٤٩م بإيفاد بعض علمائها البارزين مثل دي شاليت الفرنسي الأصل للتخصص في الكيمياء الإشعاعية إلى بريطانيا وهابر شايم من ألمانيا الشرقية للتخصص في مجال فصل النظائر المشعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقامت إسرائيل أيضًا بإرسال بعثة من المهندسين النوويين إلى أمريكا للتدريب في مشروع «فلوشير»، والخاص بدراسة فن التفجير النووي تحت سطح الأرض، حيث كان العالم الأمريكي روبرت أوبنهايمر قد توسط لتدريب أفراد البعثة الإسرائيلية في هذا المشروع.

وفي سياق الحديث عن العوامل الداخلية التي ساعدت إسرائيل على امتلاك سلاحها النووي تجدر الإشارة إلى أن التخطيط الإسرائيلي في هذا المجال قد شمل تدريب العناصر وتأهيلها في الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث

المتخصصة، فقد قامت إسرائيل بإنشاء أول قسم للفيزياء النووية في معهد وايزمان للعلوم في رحبوت في نوفمبر عام ١٩٥٥م وتولى العلماء العائدون من الخارج بعد انتهاء دراستهم الإشراف على الأبحاث النووية فيه.

ولم يكد يمضي سوى ستة أعوام على افتتاح هذا القسم حتى ارتفع عدد الباحثين فيه من ٦ إلى ٦٠ عالما وباحثًا، وتم بعد ذلك إنشاء قسم لأبحاث النظائر المشعة في هذا المعهد. وتم أيضًا إنشاء قسم للفيزياء النووية وفيزياء الحالة الصلبة، وبعد ذلك أنشئ قسم خاص لفيزياء الحرارة العالية والحرارة النووية. وقامت إسرائيل بالإضافة لذلك بإنشاء قسم في معهد إسرائيل التكنولوجي «التخنيون» عام ١٩٥٩م للهندسة النووية بهدف إعداد الخبراء والمهندسين اللازمين للعمل في المفاعلات النووية الإسرائيلية.

ومن العوامل النووية الداخلية الرئيسية أيضًا التي عاونت إسرائيل على امتلاك القدرة النووية، أنها خططت للاشتراك في المؤتمرات العلمية الخاصة بالأبحاث النووية التي عقدت خارج البلاد، مما أتاح لعلمائها فرصة الالتقاء بأبرز العلماء في المجال النووي، والاطلاع على منجزاتهم العلمية وتبادل الآراء معهم حول المشكلات العلمية والتكنولوجية التي كانت تعترض البرنامج النووي الإسرائيلي. وقد عمدت مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية أيضًا إلى عقد المؤتمرات وتنظيم الزيارات لمراكز أبحاثها النووية ، لجلب العلماء من الدول الأخرى المتقدمة في المجال النووي والاستفادة بخبراتهم في مجال الأبحاث النووية وتطبيقاتها.

وقام أوبنهايمر الملقب بأبي القنبلة النووية بزيارة إسرائيل عام ١٩٦٥م، وأشرف بنفسه على تجارب الانشطار النووي للذرات الثقيلة وكذا الاندماج النووي للذرات الخفيفة، كما زار الدكتور إدوارد تيلر الملقب بأبي القنبلة الهيدروجينية إسرائيل عدة مرات أعوام ١٩٦٥م ، و١٩٦٨م، ١٩٧٠م، ١٩٧٢م، حيث قام خلال تلك الزيارات بتقديم بعض التوجيهات التكنولوجية لعلماء الذرة في إسرائيل علاوة على إلقاء المحاضرات الخاصة بأحدث التطورات في المجال النووي. وقد عملت مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية منذ إنشائها على تجميع كل ما يصدر من

كتب علمية أو وثائق أو نشرات أو تقارير أو مجلات تختص بأبحاث الطاقة النووية وتطبيقاتها المختلفة.

وقد حرصت إسرائيل أيضًا على توفير ودعم الإمكانات والمنشآت والتجهيزات التي تتيح لها دفع برنامج التطور النووي بخطى واسعة، فقد توفر لها مؤسسة الطاقة الذرية والمجلس القومي للبحوث والتطوير وهيئة تطوير وسائل القتال، علاوة علي مراكز البحوث النووية في ناحال سوريك وديمونا والمفاعلات النووية مثل مفاعل ريشون ليزيون وناحال سوريك وديمونا والتخنيون.

الدور الفرنسي في التسليح النووي الإسرائيلي:

توافقت احتياجات فرنسا وإسرائيل في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. فكلتا الدولتين كانتا مقتصرتين عن امتلاك المعرفة الفنية لصنع قنبلة نووية، كما لم يكن هناك إجماع داخلي في أي منهما على امتلاك تلك القنبلة.

وكان بن جوريون وبيريز وبيرجمان يمضون جزءًا كبيرًا من وقتهم في جدل عنيف، داخل الحكومة الإسرائيلية، حول أحلامهم الخاصة ببرنامج تسليح نووي لإسرائيل. كان معظم الأعضاء الكبار في حزب «ماباي» (العمال) الحاكم في هذا الوقت يعتبرون امتلاك إسرائيل للقنبلة النووية عملاً انتحاريا وذا تكلفة غير محتملة وتذكرة مريرة للأهوال التي نزلت باليهود أثناء الحرب العالمية الثانية.

أما المفوض الفرنسي السامي للشئون النووية «فريدريك جوليو كوري» الحائز على جائزة نوبل، والذي قام بأبحاث مهمة في الفيزياء النووية وعمل عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي المعارض للخيار النووي الفرنسي، فهو أول من وقع في عام ١٩٥٠م نداء إستكهولم وهو الالتماس الذي سانده السوفيت والداعي إلى فرض حظر على الأسلحة النووية بكافة أنواعها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من مشاركة العلماء الفرنسيين الواسعة في أبحاث الانشطار النووي في فترة ما قبل الحرب، فقد جرى استبعادهم من الأدوار الرئيسية في برنامج الذرة الأمريكي والبريطاني خلال الحرب العالمية الثانية.

كذلك فقد كان «بيرين» ذا فائدة عظمى للعلاقة بالإسرائيليين، فهو اشتراكي كان قد فر من إنجلترا عام ١٩٤٠م بعد سقوط فرنسا، وارتبط بصداقة مع «بيرجمان» ثم سافر إلى تل أبيب عام ١٩٤٩م. وبعد إتمام تلك الزيارة على وجه الخصوص سمح لبعض العلماء الإسرائيليين بالمجيء إلى «ساكلاي» وهو مركز الأبحاث النووية الوطنية الفرنسية الذي أقيم أخيراً قرب فرساي، واشتركوا في بناء المفاعل النووي الاختباري الصغير في «ساكلاي». كان ذلك اختبارا تثقيفيا للعلماء النوويين في كلا البلدين، مما ساعد إسرائيل على التمكن من نقل التكنولوجيا النووية إلى وطنهم.

كان عام ١٩٥١م هو عام القرار الحاسم بالنسبة لفرنسا وكذلك إسرائيل، ففيه تجاوز جيبوما اعتراضات بيرين وأجاز بناء مفاعل نووي يستخدم اليورانيوم الطبيعي وقودا له، ويمكنه أن ينتج بعد المعالجة الكيميائية ما يقرب من ٢٢ رطلاً في السنة من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية، ويستخدم الجرافيت في ضبط رد الفعل المتسلسل، وقد تم العثور على كميات ضخمة من اليورانيوم الطبيعي على مقربة من ليموجي في وسط فرنسا، وهو ما سهل لجيبوما وبيرين الاستغناء عن الطريقة البديلة في استخدام اليورانيوم المخصب كوقود للمفاعل. وحيث إن الفنيين الفرنسيين كانوا في هذا الوقت لا يتقنون عملية تخصيب اليورانيوم، فإنه كان لا بد من الاعتماد على الموردين الأجانب في هذا المجال، مما يحرم فرنسا من فرصة بلوغ هدفها الأساسي وهو الاستقلال في المجال النووي.

ويدأ البناء في العام التالي في ماركول في جنوب وادي الراين، ومنحت شركة سان جوبين تكنيك نوفيل وهي شركة كيمائية ضخمة، العقد لبناء مصنع المعالجة الكيمائي في ماركول.

وقد تجدد الخلاف داخل إسرائيل بشأن الموجود الإسرائيلي المتعاظم في فرنسا. إلا أن بن جوريون أصر على موقفه، ويقول شمعون بيريز في مقابلة مع أحد الإسرائيليين عام ١٩٥٢م: «كنت وحدي أقف مؤيدا بناء خيار نووي إسرائيلي، وكنت في موقف صعب بسبب معارضة الجميع لي». إلا أن بن جوريون كان يقول: «سترون أن الأمور ستجري على خير ما يرام». وكان هناك

من يذهب إلى بن جوريون ويقول له : «لا تصغ إلى شمعون»، إنه وبيرجمان ينسجان القصص، فإسرائيل لن تستطيع أن تقيم مشروعا كهذا. كانوا يقولون اشتر من الكنديين أو الأمريكيين، إلا أنني كنت أريد التعاون مع الفرنسيين، لأن بيرجمان كان معروفا جدا في وسائط العلماء النوويين الفرنسيين.

وعلى أية حال، فإنه بالرغم من برنامج «الذرة من أجل السلام»، ومفاعل ناحال سوريك، فإن فرنسا، ليست الولايات المتحدة الأمريكية، كانت هي الطرف الرئيسي الذي أخذ بيد إسرائيل في سعيها للحصول على القنبلة النووية، فعلى مدار ١٤ عامًا منذ ١٩٥٣ م وحتى ١٩٦٧م تعاونت فرنسا في البدء في ظل حكومة جي موليه ثم في عهد شارل ديجول مع إسرائيل وبصورة سرية في مجال الأسلحة وكذا التكنولوجيا النووية.

وهناك ثلاثة دوافع تقف بوضوح وراء قرار موليه ثم ديجول في مساعدة إسرائيل على أن تصبح دولة نووية:

الدافع الأول : أن فرنسا كانت متورطة في حرب ميئوس منها ضد الثوار الجزائريين، وربما كانت فرنسا تأمل أن يؤدي التهديد الذي يمثله حصول إسرائيل على الأسلحة النووية إلى إرهاب جمال عبد الناصر والمصريين وحملهم على وقف دعمهم للجزائريين في حربهم ضد الاستعمار الفرنسي.

الدافع الثاني : أن فرنسا كانت ترغب في تخطي العقبة النووية وهي مستقلة عسكريا عن المظلة النووية الأمريكية. فعمدت إلى تقديم المساعدة الفنية إلى إسرائيل في ميدان إنتاج الماء الثقيل، وحصلت من إسرائيل في المقابل على تكنولوجيا الكمبيوتر الأمريكية وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت حظراً على بيع أنواع معينة من الكمبيوتر إلى فرنسا خشية أن تستخدمها الأخيرة في تصميم القنابل النووية، خاصة أن فرنسا أظهرت اهتماما واضحا بهذا الموضوع. كما حصلت أيضًا على أساس عملية استخلاص اليورانيوم من الخامات التي يتواجد بها هذا العنصر بدرجة تركيز منخفضة.

الدافع الثالث: أن فرنسا، وقبل أن تجري تفجيرها النووي الأول عام ١٩٦٠،
ربما كانت قد اعتبرت التعاون بينها وبين إسرائيل في الميدان النووي بمثابة سند تأمين ضد الفشل في بناء القنبلة النووية. فرحبت بإسهام إسرائيل بإمكاناتها العلمية والمادية في برنامج الصواريخ الفرنسي وربما أيضًا في البرنامج النووي الفرنسي، باعتباره عامل تعزيز، وإن يكن صغيراً، ولكنه ذو فائدة، في صراع فرنسا من أجل تحقيق المزيد من طموحاتها النووية.

وطبقًا لما ورد في كتاب هاركابي ووليم بادر «الولايات المتحدة وانتشار الأسلحة النووية»، أصبح التعاون الفرنسي الإسرائيلي في الميدان النووي وثيقًا جدا بعد أن رفض جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس ايزنهاور، الطلب الذي تقدم به ديجول من أجل قيام علاقة نووية متميزة بين فرنسا والولايات المتحدة على غرار ما تتمتع به بريطانيا. وقد أسهم هذا الرفض في نفور فرنسا من منظمة معاهدة شمال الأطلسي «الناتو» في الستينيات، ودفع بها إلى مزيد من التعاون الأوثق مع إسرائيل.

وبغض النظر عما إذا كان التعاون الفرنسي-الإسرائيلي قد بلغ ذروته قبل عام ١٩٦٠م أم بعده، فإن جميع المتخصصين يجمعون على القول إن هذا التعاون المتبادل في المجال النووي بين البلدين استمر بعد عام ١٩٦٠م حيا ومؤثراً. وعلى أثر الرفض الأمريكي للمقترحات التي تقدم بها ديجول وبعد أن فجر العلماء الفرنسيون قنبلتهم النووية الأولى في ١٣ فبراير ١٩٦٠م، نشر الجنرالان الفرنسيان بوفر وبيير جالوا مقالات وكتبًا يروجان فيها للنظرية القائلة إن انتشار الأسلحة النووية قد يسهم في تحقيق الاستقرار الدولي، لأن ذلك يتيح للدول الصغيرة المعرضة أن تصبح من الناحية العسكرية ندا لجيرانها الأكبر منها.

ولعل الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي، كان في بداية الستينيات على علم بأن إسرائيل تتعاون مع فرنسا في ميدان الأسلحة النووية وفيما بعد، عرض الرئيس جونسون على إسرائيل أن يبيعها أسلحة تقليدية على أمل تسكين مخاوفها من العرب ومن وضعها العسكري كي تتراجع عن السعي لإنتاج القنبلة النووية.

وقد كتب أحد المؤلفين يقول:

«عندما أخذت إدارة الرئيس كينيدي تشعر بالانشغال المتزايد بسبب مسألة الانتشار النووي بشكل عام، بدأت هذه الإدارة بالضغط على إسرائيل لإغراء هذه الأخيرة على التراجع عن مشروعها لإنتاج أسلحة نووية. إلا أن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لوقف التعاون النووي بين فرنسا وإسرائيل قد باءت بالفشل كما تدل على ذلك التطورات التي جدت في الستينيات».

خلال تلك السنوات من المشاركة الفرنسية الإسرائيلية في الميدان النووي، اكتسبت إسرائيل القدرات العلمية والمادية الضرورية لها كي تصبح دولة نووية. فقد أمكن للمهندسين وعلماء الفيزياء النظرية الإسرائيليين أن يعمقوا كفاءاتهم ويطوروها في مركز الأبحاث الذرية الفرنسي في ساكلي ومن المحتمل حسب قول أحد المصادر واسعة الاطلاع، أن يكون ديجول الذي كان علماؤه يقومون بإجراء التفجيرات النووية ما بين ١٩٦٠م، ١٩٦٤م في مناطق شمال إفريقيا، قد سمح للعلماء الإسرائيليين بالاطلاع على المعلومات التي تم التوصل إليها في اختبارات التفجيرات النووية الفرنسية. وإن صح هذا القول، تصبح المساعدة الفرنسية هذه بمثابة إسهام ذي أهمية خاصة، لأن إسرائيل حسب المعلومات المتوفرة حتى الآن، لم تقم بإجراء أي تفجير نووي اختباري حتى الآن.

وفي نهاية الحديث عن الدور الفرنسي في التسليح النووي الإسرائيلي، يمكن القول إن أهم إسهام فرنسي معروف في ميدان العلوم النووية لدى الإسرائيليين في ذلك الوقت كان بناء المفاعل النووي في ديمونا والذي ساعد إسرائيل على تخطي العتبة النووية.

الدور الأمريكي في دعم البرنامج النووي الإسرائيلي:

كانت المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) تعلم منذ اللحظة الأولى لإنشاء مفاعل ديمونا النووي، أن الهدف من إقامته في منطقة قاحلة في صحراء النقب هو تطوير سلاح نووي. وأشارت مذكرة أعدها رئيس المخابرات الأمريكية إلى وزير الخارجية جون فوستر دالاس عام ١٩٦٣م، أن بن جوريون أصدر في عام ١٩٥٦م

أمراً بالبدء في إقامة المفاعل المذكور والذي تستخرج من نفاياته مادة البلوتونيوم الصالحة لإنتاج رءوس نووية.

بدأت المخابرات الأمريكية في تقديم المساعدات سرا من أجل تمكين إسرائيل من امتلاك السلاح النووي، وكانت حرب ١٩٦٧م عاملاً رئيسيا وراء تقديم تلك المساعدة. وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد إسرائيل بوسائل لتمكينها من الدفاع عن السكان ضد أي هجمات صاروخية بلاستيكية روسية، حيث أشارت تقارير المخابرات الإسرائيلية، بهدف ابتزاز أمريكا، إلى أن مصر وسوريا سوف تحصلان عليها قريبًا .

أصدرت الإدارة الأمريكية تعليماتها إلى المخابرات المركزية الأمريكية بسرية تامة، أن تقوم بمساعدة إسرائيل على امتلاك قدرة على الرد ضد أي هجوم محتمل بالأسلحة المتطورة. هذه الحقيقة وردت في وثيقة أعدها مسئول كبير في المخابرات المركزية الأمريكية والجهاز العسكري الإسرائيلي يتضمن كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب من معامل أبوللو (Appllo).

وفي عام ١٩٦٠م قدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى الرئيس الأمريكي تقريراً حول ما يجري في مفاعل ديمونا، أشار التقرير إلى أن المفاعل يساعد الإسرائيليين على إنتاج قنبلة نووية واحدة كل عام على الأقل.

ولم يكن الرئيس دويت إيزنهاور يجهل حقيقة البرنامج الإسرائيلي لتطوير السلاح النووي بل كان مشاركًا فيه. فقد بدأت الولايات المتحدة في عهده تمويل البرنامج الذي كان يتم تنفيذ معظمه في معهد وايزمان للأبحاث. وقام السلاح الجوي الأمريكي وكذلك البحرية الأمريكية بتمويل بحث في الفيزياء النووية، تم إجراؤه في المعهد. وكانت واشنطن تعلم تماما أن ما يسمى بالبرنامج النووي الإسرائيلي للأغراض السلمية كان يدار من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية وأنه قد تم إعداده لتطوير خيار نووي عسكري.

وفي مطلع عام ١٩٦١ ، عندما زعم بن جوريون أن مفاعل ديمونا ليس إلا مصنعا للنسيج ثم تراجع وادعى أنه معهد لأبحاث المناطق الصحراوية، طلب الرئيس جون كينيدي الذي كان يشغل منصبه كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية

من بن جوريون السماح للوكالة الدولية للطاقة النووية إجراء تفتيش على مفاعل ديمونا. ولم تقبل إسرائيل تنفيذ التفتيش وطار بن جوريون إلى نيويورك في مايو ١٩٦١م، والتقى بكينيدي وتم تسوية الأمر. عندها همس كيندي في أذن بن جوريون قائلاً:

«إنني لا أستطيع أن أعارض، وأعرف جيدا أنني انتخبت بأصوات اليهود الأمريكان وأنا مدين لكم بفوزي».

كان «شيرمان كانت» رئيس هيئة تقديرات الموقف القومي في وكالة المخابرات المركزية CIA، قد توصل في شهر مارس ١٩٦٣م، إلى استنتاج يتلخص في أن إسرائيل أصبحت تمتلك أسلحة نووية، وحذر من الخطورة المترتبة على ذلك، وقال إن إسرائيل نجحت في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بل وجرها لمساعدتها على امتلاك قدرة نووية.

وأيد الرئيس كيندي البرنامج النووي الإسرائيلي، وعبر عن هذا التأييد على مسامع شمعون بيريز مدير عام وزارة الدفاع، عندما قال إن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في البرنامج الوطني الإسرائيلي تعويضا لها عن خطة تطوير الصواريخ المصرية، التي تمت بمساعدة السوفيت. كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مهما في التغطية على البرنامج النووي الإسرائيلي، من خلال إخفاء الحقائق ومساعدته سرا.

في عام ١٩٦٩م وصل إلى أبوللو رفائيل إيتان من الموساد الإسرائيلي وهو متخصص في سرقة المعرفة الفنية العسكرية، يرافقه إبراهام حرموني الذي كان يعمل مستشاراً للشئون العلمية في السفارة الإسرائيلية في واشنطن موفداً من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي. كان الهدف من الزيارة تقدير ردود الفعل الناجمة عن سرقة كميات كبيرة من اليورانيوم المخصب بواسطة الدكتور زلمان شابيرا العالم الأمريكي الذي كان يعمل في معمل أبوللو. وكانت الشعبة العلمية في الموساد التي يرأسها رفائيل إيتان وراء اختفاء هذه الكمية من اليورانيوم وكمية كبيرة من المعلومات التي تم جمعها من آلاف الوثائق حول الشئون النووية.

ومن المعروف أن شابيرا الذي جندته الشعبة العلمية في الموساد الإسرائيلي كان مطلعا على الكثير من أسرار الصناعات النووية الأمريكية، وكان يلتقي بمنزله

مع أبرز علماء الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية بحضور حرموني. وبالإضافة إلى ذلك فقد جند، شابيرا عشرات العلماء الأمريكان ليضعوا خبرتهم لصالح البرنامج النووي الإسرائيلي، كما جند عدداً من العلماء اليهود والأمريكان الذين تطوعوا للسفر إلى إسرائيل وعملوا في مفاعل ديمونا. وكان شابيرا يستعين بإبراهام بن تسفي الذي أصبح رئيسا لجهاز «الشين بيت»، والذي كان يدير مكتب رعاية الإسرائيليين من أصحاب المهن الحرة في نيويورك وهو واجهة للمخابرات الإسرائيلية استخدم لتجنيد الخبراء والعلماء لصالح البرنامج النووي الإسرائيلي.

وقد استطاعت إسرائيل، عن طريق نقل التكنولوجيا النووية الأمريكية المتطورة، حل جميع المشكلات والتغلب على كافة المعوقات التي كانت تقف حجر عثرة في طريق تصميم السلاح النووي وإنتاجه، وكذلك تطوير وسائل استخدامه وذلك من خلال شعبة لكام.

وعلى الرغم من أنه ثبت من خلال تقارير المخابرات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي من أن حرموني ويروحام كنكافي أحد مسئولي الموساد ينشطان في نقل التكنولوجيا النووية وأنهما وراء حملة واسعة لتجنيد علماء الذرة الأمريكان، من اليهود وغيرهم، للعمل في ديمونا، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تتخذ أي إجراء بحقهما مثل الإعلان عنهما كشخصيات غير مرغوب فيها، مما يؤكد الاشتراك الفعلي للسلطات الأمريكية في بناء البرنامج النووي الإسرائيلي.

عندما ابتاعت شركة أتلانتك ديشفيلد شركة بيوميك استمر الدكتور شابيرا في العمل بالشركة. وعلى الرغم من أنه ثبت أن شابيرا كان مسئولاً عن أهم المجالات بالشركة والمتعلقة بالتكنولوجيا النووية خاصة في مجال تخصيب اليورانيوم، وأنه قد تم تصنيفه بأنه «خطر» من الناحية الأمنية بعد تسريبه كميات من اليورانيوم إلى إسرائيل، وأنه أيضًا عميل لصالح المخابرات الإسرائيلية، فقد أحجم هنري كيسنجر بوصفه مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، وكذا جون أرلنجمان بوصفه مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الداخلية، عن اتخاذ أية إجراءات ضده، بل على العكس فقد تمت التغطية على نشاطه لصالح إسرائيل.

وفي بداية عام ١٩٧٦م، أعد كبير الخبراء الفنيين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA كارل دوكت، تقريرا أشار فيه إلى أن إسرائيل تمتلك من عشر إلى عشرين قنبلة نووية. . وقد وجد هذا التقرير سبيله إلى الصحافة، ونفى جورج بوش الذي كان يشغل حينئذ منصب رئيس المخابرات المركزية الأمريكية وجود مثل هذا التقرير على الرغم من أنه كان يحفظه في أدراج مكتبه. وقد تم إرغام كارل دوكت على الاستقالة لأسباب صحية بسبب إعداده لهذا التقرير.

وقد عمل خمسة من الرؤساء الأمريكيين، إيزنهاور، كينيدي، جونسون، كارتر، ريجان، ثم جورج بوش وكلينتون على إخفاء المعلومات المتعلقة ببرنامج التسلح النووي الإسرائيلي عن الشعب الأمريكي، وعلى ستر الأنشطة التجسسية الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى مساعدة وتشجيع إسرائيل على مواصلة تنفيذ برنامجها النووي الطموح.

وأشار دنيس هيل وزير الدفاع البريطاني في الحكومة العمالية عام ١٩٦٣م - ١٩٧٠م، في مذكراته إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم وتطوير برنامج التسلح النووي الإسرائيلي، قائلا: «إن المجال النووي ليس هو فقط المجال الذي حققت من خلاله أمريكا التزاماتها حيال إسرائيل لكي تبلغ أهدافها الطموحة، إن البيت الأبيض الأمريكي ظل يتصور أنه لا حاجة للشعب أن يعرف شيئا عن البرنامج النووي الإسرائيلي»، كانت وما زالت وستظل متمتعة بـ«الحصانة» ضد أية رقابة أو تدخل دولي أو أمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها المتعاقبة، ظلت على مر العقود، تنفي وجود مثل هذا السلاح لدى إسرائيل على الرغم من تأكدها بأنها تمتلكه، بل وتعمل جاهدة على تطويره.

أما ريتشارد بارت مدير مكتب الشئون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية الأمريكية في بداية إدارة رونالد ريجان، فقد أشار في حديث خاص، أن السلاح النووي الإسرائيلي، بمقدوره ضرب العواصم العربية، وكذلك بعض الأهداف في الاتحاد السوفيتي يطلق عليها سرا اسم "SIOP" مثل ميناء أوديسا في جنوبه في البحر الأسود.

وفي مطلع عام ١٩٩٠م أعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً إلى البيت الأبيض الأمريكي حو ل النشاط النووي الإسرائيلي، وحول الشفرة الخاصة

"SIOP" لتدمير أهداف في المنطقة العربية والاتحاد السوفيتي . وقد تضمن هذا التقرير تفصيلات كثيرة عن الترسانة النووية الإسرائيلية، غير أنه قد تم إخفاؤه نهائيا.

وكانت تقارير وكالة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية قد أشارت هي الأخرى إلى الدور الخطير للتكنولوجيا والخبرة النووية الأمريكية التي نقلت، عن علم أو بدون علم، بواسطة شبكة فيلكام التي أسسها وأشرف على إدارتها شمعون بيريز في أثناء توليه منصب مدير مكتب وزير الدفاع ديفيد بن جوريون والمدير العام للوزارة.

وقد وصف بيريز بأنه الشخص الذي قام بتطوير شبكة للتوغل داخل المؤسسات الأمريكية في مجال التكنولوجيا، بهدف تمكين إسرائيل من تطوير برنامجها النووي من خلال المكتب العلمي والفني، أو من خلال بعثة المشتريات في الولايات المتحدة الأمريكية.

يقول بيتر ستوكتون عضو اللجنة الفرعية للرقابة والتحقيقات في الكونجرس: «إن أية إدارة أمريكية، حتى إدارة بوش قد أخفت نتائج أي تحقيق حول البرنامج النووي الإسرائيلي أو سعت إلى إيقافه في بدايته». ويستطرد فيقول في عام ١٩٦٨م: «أكد ريتشارد هيلمز، رئيس المخابرات الأمريكية في هذا الوقت، للرئيس جونسون أنه قد تم بالفعل نقل مواد نووية إلى إسرائيل». فرد عليه الرئيس الأمريكي قائلا: «لا تقل هذا الكلام لأي شخص آخر، ولا حتى دين راسك وروبرت ماكنمارا (وزيرا الخارجية والدفاع)».

وفي إطار سرد دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم البرنامج النووي الإسرائيلي للأغراض العسكرية، لايفوتنا أن نذكر أن هناك العديد من علماء الذرة الأمريكيين، قد انتقلوا للعمل في المنشآت النووية الإسرائيلية وكانت لهم إنجازات إيجابية في تطوير هذا البرنامج.

وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي ثاني دولة في العالم، بعد فرنسا، تقدم دعمًا حقيقيا لإسرائيل في المجال النووي علاوة على أنها تعد الآن الراعية الأولى للترسانة النووية الإسرائيلية.

التعاون النووي مع جنوب إفريقيا:

ترجع العلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في المجال النووي إلى الخمسينيات حيث تمت عمليات مقايضة الخامات المشعة في جنوب إفريقيا مقابل الحصول على التكنولوجيا النووية الإسرائيلية. ولقد قامت إسرائيل في مقابل حصولها على اليورانيوم من جنوب إفريقيا، بمساعدة تلك الدولة في بناء مفاعل نووي تجريبي بدأ في الإنتاج عام ١٩٦٧م.

وكانت جنوب إفريقيا قد عرضت في عام ١٩٦٦م على إسرائيل، أن تجري تجربة الانفجار النووي في أراضيها إلا أن ليفي اشكول عارض ذلك، إلى أن تمت التجربة بالفعل بعد ذلك عام ١٩٦٧م بناء على ضغط من وزارة الدفاع الإسرائيلية.

ولقد وجهت كل من جمهورية مصر العربية والعراق اتهامات علنية لإسرائيل وجنوب إفريقيا بالتعاون في مجال إنتاج القنبلة النووية. وفي عام ١٩٧٨م أدان سعدون حمادي مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة في هذا الوقت، ما أسماه باتفاقية التعاون بين هاتين الدولتين قائلاً:

«تقوم إسرائيل بتزويد جنوب إفريقيا بالتكنولوجيا النووية في مقابل حصولها على اليورانيوم».

وفي عام ١٩٧٩م أعدت وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية DIA دراسة جاء فيها أن العلاقة بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في المجال النووي علاقة حقيقية وقائمة وتهدف إلى صنع أسلحة نووية بجهد مشترك بين الدولتين.

بالإضافة إلى ما سبق تفيد التقارير شبه المؤكدة أن إسرائيل استمرت في التعاون مع كل من جنوب إفريقيا وتايوان في مجال الأبحاث النووية، أي مع «الدولتين المعزولتين»، ويطلق عليهما هذا التعبير لأنهما، مثل إسرائيل، يتنامى لديهما الإحساس بأنهما مهددتان ومعزولتان دبلوماسيا. وقد أوردت صحيفة النيويورك استنادا إلى دراسة وكالة مخابرات الدفاع المذكورة أعلاه ما يلي: «أصبح بعض موظفي المخابرات ووزارة الخارجية الذين يقومون بمراقبة تدفق التكنولوجيا والمعلومات النووية على قناعة تامة أن تلك الدول الثلاث (إسرائيل ـ جنوب

إفريقيا ـ تايوان) تشكل العناصر الرئيسية في ناد آخذ في النمو للدول المعزولة سياسيا، الهدف منه أن تقوم تلك الدول بمساعدة بعضها البعض في الحصول على القنبلة النووية، وقد وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على الاعتماد على بعضها البعض في مجالات العلاقات العسكرية والمخابرات في الوقت الذي يتزايد فيه إحساسها بالغربة عن المجتمع الدولي.

وتفيد تقارير وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية أيضًا، أن التعاون قائم بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في المجال النووي، وأن العلماء الإسرائيليين يعملون الآن في محطات الطاقة النووية في جنوب إفريقيا في مشروعات تتعلق بالطاقة، يمكن لهذه المشروعات أن تساعد حكومةجنوب إفريقيا على اكتساب الخبرة التقنية الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية.

وفي عام ١٩٧٧م أكدت فرنسا أن جنوب إفريقيا كانت تمتلك في ذلك الحين الوسائل التي تتيح لها إنتاج أسلحة نووية وهي عاقدة العزم على ذلك، وقد صدر عن حكومة جنوب إفريقيا نفسها ما يوحي بذلك.

وفي هذا العام كانت جنوب إفريقيا، ربما بمشاركة إسرائيلية، تعد العدة لإجراء تجربة نووية في صحراء كالاهاري إلا أن التدخل الفوري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق منعها من ذلك.

وحول هذا الموضوع قالت مجلة نيوزويك الأمريكية: «إن بعض رجال المخابرات مقتنعون . . إلى حد يقترب من اليقين أن القنبلة النووية ، والتي كان من المعتقد أن جنوب إفريقيا تنوي تجربتها، لم تكن سوى رأس نووية إسرائيلية. في حين تعتقد بعض أوساط المخابرات الأخرى أن الإسرائيليين ساعدوا جنوب إفريقيا على صنع تلك الرأس النووية وحسب، إلا أن أحدا من هؤلاء لم يقدم ما يثبت صحة اعتقاده. وفي الوقت الذي نفت فيه إسرائيل نفيا قاطعا أن تكون تواطأت مع جنوب إفريقيا في صنع أسلحة نووية، فإنه لم يصدر عن أي مسئول رفيع المستوى في بريتوريا ما ينفي ذلك. وعندما وجهت الأسئلة حول هذا الموضوع إلى رئيس الوزراء جون فرستر اقتصر جوابه على قول: «لا تعليق».

وفي شهر سبتمبر ١٩٧٩م، اكتشفت أقمار التجسس الأمريكية والسوفيتية،

انفجاراً نوويا فوق المحيط الهندي على ارتفاع ٢٦ ألف قدم، وقدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وغيرها من أجهزة المخابرات في الغرب أن الانفجار نتج عن إطلاق قذيفة نووية من مدفع عيار ١٥٥مم أنتجته شركة أمريكية واشترته منها إسرائيل وجنوب إفريقيا، بعد أن نجحتا في الإفلات من نظم المراقبة الأمريكية والبريطانية. وقدرت مصادر المخابرات الغربية أن الانفجار المذكور كان تجربة مشتركة بين جنوب إفريقيا وإسرائيل تتعلق بأحد النظم التكتيكية النووية المتطورة جدا. أما تقارير المخابرات الأمريكية فقد أفادت أن التجربة أجريت على سلاح نووي، وأن الوكالة أخفت المعلومات المتوفرة عن التجربة حتى لا تثير ردود فعل غاضبة في إفريقيا والدول العربية ، ومن أجل عدم إحباط مفاوضات التسوية بين مصر وإسرائيل بقيادة الرئيس محمد أنور السادات وكذلك المفاوضات الحساسة للسلام التي كانت جارية في جنوب القارة الإفريقية.

وكان البرنامج المشترك لكل من إسرائيل وجنوب إفريقيا لتطوير رءوس نووية ذات قوة متوسطة يسير سيراً حثيثًا في صمت وهدوء. وقد رفض الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته تقارير قدمتها المخابرات الأمريكية حول هذا البرنامج عام ١٩٨٩م، بل حاولا طمس هذه المعلومات. وعندما سئل بوش من قبل الصحفيين في كوستاريكا عن برنامج التعاون النووي بين إسرائيل وجنوب إفريقيا، قال إن التعاون بين الدولتين يقتصر فقط على مجال الصواريخ، وإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بنقل تكنولوجيا محظورة يمكن استغلالها لصالح هذا البرنامج.

وتجدر الإشارة إلى أن الملاحظة التي أبداها الرئيس بوش، ما هي إلا أحد العبارات التي دأب البيت الأبيض على ترديدها منذ عام ١٩٧٩م فقد بذلت إدارة كارتر أقصى جهودها لإخفاء خطة تطوير سلاح نووي مشترك لكل من إسرائيل وجنوب إفريقيا، نظرا لأن كارتر كان يستعد للحملة الانتخابية عام ١٩٨٠م.

في يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩م وفي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل حسب توقيت جرينتش سجل القمر الصناعي الخاص بالاستطلاع من طراز فيلا، والذي صمم بشكل خاص من أجل الكشف عن التفجيرات النووية، حدوث انفجار نووي. وحسب شهادة المراقبين في وكالة المخابرات المركزية، فإن الانفجار

النووي المذكور كان عبارة عن تجربة لإطلاق رأس نووي بواسطة صاروخ يعتبر شقيقًا لصاروخ أريحا الإسرائيلي أما هارستوان وهو الاسم الذي أطلقته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على صاروخ جنوب إفريقيا فقد وصل مداه (١٥٠٠كم) فوق المحيط الهادي وسقط في جزيرة الأمير إدوارد. وكانت التجربة تمثل جزءاً من التعاون الواسع النطاق بين إسرائيل وجنوب إفريقيا لتطوير تكنولوجيا القنابل الهيدروجينية المتطورة وكذلك الصواريخ البلاستيكية الأكثر تطورا والمخصصة لحمل هذه القنابل.

ومن المعروف أن المخابرات المركزية الأمريكية قد تابعت مراحل تجهيز وتنفيذ هذه التجربة على مدى عامين. وإزاء هذا التطور الخطير قالت الوكالة إنها غير قادرة على التوصية باتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضد كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا.

وجدير بالذكر أن معمل الأبحاث التابع للأسطول الأمريكي قدم تقريرا مكونا من ٣٠٠ صفحة، يتضمن الإشارة إلى حدوث تفجير نووي صغير العيار. وخرج قائد الأسطول بنتيجة مؤداها أن التجربة حدثت بالضبط مدة عشر دقائق من شروق الشمس. أما مدير معمل الأبحاث في الأسطول فقد أعلن أن العمليات الحسابية الرياضية أظهرت أن النبضة قد تم تسجيلها بواسطة القمر الصناعي الأمريكي وأنها تعني بالفعل حدوث تجربة نووية، غير أن الجهات العليا في البيت الأبيض عملت على إخفاء نتائج هذه التجربة.

وقامت أجهزة المخابرات الأمريكية بإعداد مذكرة تحمل عنوان «أحداث الثاني والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٧٩م»، في ديسمبر ١٩٧٩م، احتوت على الكثير من المعلومات المهمة عن التجربة النووية المذكورة، وقامت الإدارة الأمريكية بفرض ستار من التعتيم الإعلامي على هذه المذكرة، التي جاء فيها أن المعلومات والتحليلات توضح حدوث انفجار نووي في طبقات الجو القريبة من سطح الأرض، وأن قوة الانفجار تصل إلى أقل من ثلاثة كيلو طن.

وقد ورد في مذكرة المخابرات الأمريكية أيضًا تفاصيل مهمة عن الأحداث التي جرت في جنوب إفريقيا والتي انطوت على مؤشرات قوية عن الاستعدادات لإجراء التجربة النووية ومنها:

١ـ قيام بعض قطع أسطول جنوب إفريقيا برفع درجة الاستعداد الكاملة مع البدء في إجراءات تدريبات بحرية وذلك خلال شهر سبتمبر ١٩٧٩م.

٢ ـ إعلان ميناء وقاعدة الأسطول في سيمونستان منطقة مغلقة ومحظور الاقتراب منها في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٩م. وقد تم ذلك من خلال بيان رسمي أذيع في ٢٣ أغسطس ١٩٧٩م.

٣ـ إعلان درجة الاستعداد القصوى في وحدات البحث والإنقاذ البحري المتمركزة في قاعدة الأسطول «سلدانا».

٤ـ قيام الملحق الحربي لجنوب إفريقيا في واشنطن بمحاولة الحصول على معلومات في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها عن أجهزة لكشف التفجيرات النووية.

٥ـ إدلاء رئيس حكومة جنوب إفريقيا «بوتا» بتصريحات أمام مؤتمر الحزب الحاكم يقول فيها: «إن أعداء جنوب إفريقيا قد يكتشفون يوما أن في حوزتنا أسلحة لا يعرفون عنها شيئا».

٦ـ إعلان رئيس حكومة جنوب إفريقيا أيضا أمام أعضاء لجنة الطاقة النووية، أنه لاعتبارات أمنية فإنه لا يمكن الإفصاح أبدا عن أسماء علماء الذرة في جنوب إفريقيا الذين قاموا بعمل سري ذي طابع إستراتيجي.

وبالإضافة لكل الشواهد التي سبق ذكرها فإنه في مطلع عام ١٩٨٨م أي بعد تسع سنوات من التجربة، كشف مسئول كبير في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأن التجربة المشتركة لكل من جنوب إفريقيا وإسرائيل كانت أكبر من مجرد تفجير سلاح نووي صغير، وكشف المسئول في حديث خاص أن إسرائيل وجنوب إفريقيا قد أجرتا تفجيرا لسلاح نووي يتم تصنيفه بأنه سري للغاية.

ويصرف النظر عن المعلومات التي تم تداولها عن التفجير النووي جنوبي الأطلسي، فإن الحقيقة الثابتة أن التعاون النووي بين إسرائيل وجنوب إفريقيا هو بالفعل واقع ملموس. فقد أصبح من المؤكد أن جنوب إفريقيا تزود إسرائيل باليورانيوم، مقابل حصولها على المساعدة العلمية.

عناصر مقومات القدرة النووية الإسرائيلية:

يمكن القول إن هناك العديد من العناصر الداخلية التي ساعدت إسرائيل في الوصول إلى قدرتها النووية الحالية.

ويمكن تلخيص تلك العناصر في الآتي:

١ ـ توفر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية.

٢ ـ توفر المفاعلات والمنشآت النووية.

٣ ـ تدبير الخامات النووية اللازمة.

٤ ـ توفر تكنولوجيا تصميم السلاح النووي.

٥ ـ القدرة الاقتصادية على تنفيذ برنامج نووي.

أولاً: توفر القاعدة العلمية والتكنولوجية والخبرات النووية:

لقد اهتمت إسرائيل منذ قيامها بتوفير وإعداد العناصر البشرية اللازمة للعمل في المجالات النووية المختلفة، وفي هذا الإطار قامت بتشجيع هجرة العلماء والخبراء والمهندسين والفنيين في المجالات النووية المختلفة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والشرقية لتوفير الكوادر الفنية اللازمة لمشروعها النووي. كما أنها حرصت على إرسال البعثات الدراسية للتخصص في الدراسات النووية المتقدمة، وأنشأت المعاهد العلمية ومراكز البحوث النووية كي تستوعب ما تحتاجه من كودار بشرية متخصصة في المجال النووي.

مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية:

منذ نشأة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨م، أخذ المسئولون فيها يخططون للحاق بركب الدول الكبرى في ميدان العلوم النووية. وقد أصبحت مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية حقيقة واقعة ولم يمض على قيام إسرائيل سوى ثلاثة أشهر. ففي أغسطس ١٩٤٨م بدأت هذه اللجنة تباشر نشاطها تحت الإشراف المباشر لوزارة الدفاع، ثم استقلت فيما بعد.

وكان من بين أعضائها البارزين علماء في الكيمياء أمثال دي شاليت وكوتيبلي وهما فرنسيا الأصل وجولدرنج البريطاني وتالمي التشيكوسلوفاكي وبيلاج النمساوي وهابرشاييم من ألمانيا الشرقية. وقد تم إرسال هؤلاء للتخصص خارج البلاد في إبريل عام ١٩٤٩م. فذهب دي شاليت وكوتيبلي وجولدرنج إلى بريطانيا، وتالمي إلى ألمانيا، وبيلاج وهابرشاييم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن مؤسسة الطاقة الذرية تعتبر مسئولة عن تقديم التوصيات والتخطيط بعيد المدى، وطبقًا للأسبقيات الخاصة بأعمال التطوير والبحث النووي، بالإضافة إلى جميع المعلومات النووية ورعاية ودعم البحوث في المجال النووي والتعاون مع المؤسسات العالمية.

الجامعات والمعاهد والمراكز الخاصة بالنشاط النووي:

ولا بد من الإشارة إلى مجموعة الجامعات والمعاهد العليا ومراكز الأبحاث التي لها علاقة بالنشاط النووي في إسرائيل ومنها الجامعة العبرية في القدس، جامعة تل أبيب، جامعة حيفا، جامعة بار إيلان في رامات جان. وأما المعاهد التكنولوجية العالية فهي: معهد التخنيون في حيفا، ومعهد وايزمان للعلوم في رحبوت، والمعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية. ذلك علاوة على المؤسسات العلمية المهمة وهي: مختبر الفيزياء الإسرائيلي، مؤسسة المقاييس الإسرائيلية، المجلس الوطني للأبحاث والتنمية، وشعبة التطوير في وزارة الدفاع الإسرائيلية.

مشاركة إسرائيل في النشاط العلمي الدولي:

تعتبر إسرائيل من أكثر الدول اهتماما بالمؤتمرات والحلقات والندوات العلمية في المجال النووي. مما يعكس اهتماما منقطع النظير من جانبها بتطوير نشاطها النووي طبقًا لآخر تطورات العصر.

وبالإضافة لذلك فهناك الوفود العلمية الأجنبية التي توجهت إلى المراكز والمختبرات العلمية الإسرائيلية للتدريب بموجب اتفاقيات ثنائية للمساعدة الفنية، حيث يقضي عشرات الطلبة من اليونان وقبرص والهند وغانا ونيجيريا والحبشة

وجنوب إفريقيا وغيرها دورات تدريبية في المختبرات الإسرائيلية. وهكذا نجح العلماء الإسرائيليون في اجتذاب الفنيين والعلماء، ولم يكتفوا بحضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات الدولية، بل إنهم دعوا إلى عقد مثلها داخل إسرائيل نفسها.

كما تشارك إسرائيل بجهود واسعة في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة النووية، حيث يرأس الإسرائيليون معظم اللجان العلمية التابعة للوكالة، وتعتبر الوفود الإسرائيلية التي تشارك في مؤتمرات الوكالة من أكبر الوفود المشاركة حيث تضم كبار علمائها العاملين في مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية.

ثانيًا: توفر المفاعلات والمنشآت النووية:

تمتلك إسرائيل أربعة مفاعلات نووية هي:

مفاعل ريشون ليزيون ومفاعل ناحال سوريك ومفاعل ديمونا ومفاعل النبي روبين.

ثالثًا: توفر الخامات النووية اللازمة:

يقوم وجود المعامل الحارة لدى الإسرائيليين شاهدًا على أنهم يعملون في المقام الأول على إنتاج أسلحة نووية من البلوتونيوم لأنه أفضل من اليورانيوم وأيضا يجعل صناعتهم النووية مكتفية ذاتيا من حيث المواد الخام، ويكاد يجمع كل من تناول هذا الموضوع بالبحث على أن القنابل الإسرائيلية مصنوعة من البلوتونيوم - ٢٣٩، وقد تكون إسرائيل قد قامت بصنع عدد قليل من القنابل النووية من اليورانيوم - ٢٣٥ مستخدمة كميات مهربة من هذه المادة إلا أن ذلك لا يشكل برنامجًا متواصلاً يتصف بالاستمرار والتطور

رابعًا: وسائل استخدام الأسلحة النووية:

من المعروف أن إسرائيل قادرة على إطلاق رءوسها النووية بواسطة مجموعة متنوعة من الأنظمة غير المألوفة وتشمل:

* الصواريخ البلاستيكية قصيرة المدى.
* صواريخ كروز.

* مدافع الهاوتزر.
* الطائرات العمودية أو الطائرات المدنية أو العسكرية.

وإذا كانت إسرائيل قادرة على تصغير الرءوس الحربية النووية حتى وزن ألف رطل فإنه يمكن لها في هذه الحالة أن تستخدم الصواريخ أريحا ولانس كوسائل استخدام رءوس نووية.

إن تطور الصواريخ الإسرائيلية أرض/ أرض يمثل خطراً كبيراً على المنطقة العربية وقد ازدادت هذه الخطورة مع إطلاق القمر الصناعي الإسرائيلي أفق ٢ في مداره اعتبارا من يوم ٣ إبريل ١٩٩٠م، حيث إنه سوف يسهل إلى حد كبير الحصول على المعلومات اللازمة لتوجيه هذه الصواريخ إلى أهدافها بدقة كبيرة ويضاعف من تلك الخطورة تنوع أعيرة الرءوس النووية التي تمتلكها إسرائيل.

مخاطر الاحتكار النووي الإسرائيلي:

هناك خطر داهم يهدد الأمة العربية بأسرها بسبب احتكار إسرائيل للسلاح النووي، وليس أدل على ذلك من إعلان زعماء إسرائيل، ومنهم شمعون بيريز عام ١٩٨٤م، بأن جميع العواصم العربية من مراكش إلى بغداد رهينة في يد إسرائيل. ومن إعلان يوفال نئمان وزير العلوم الأسبق، والذي يلقب بأبي القنبلة النووية الإسرائيلية، بأن إسرائيل تستطيع أن تدمر المنطقة العربية عدة مرات

وفي الوقت الذي تتحلى فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالصمت على الترسانة النووية الإسرائيلية، ولا تتخذ أي إجراء من شأنه السعي لإصدار قرارات من مجلس الأمن لنزع أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل، وتتواطأ معها حول إخفاء السلاح النووي في قواعد عسكرية لتجنب أية محاولة لتطبيق أي إجراءات دولية عليها وفي نفس هذا الوقت تشجع إسرائيل وتبارك خطواتها في ضرب المنشآت النووية العربية المخصصة للأغراض السلمية وفي اغتيال العلماء والكوادر العربية، بل وتسعى جاهدة لاستصدار القرارات الدولية لتدمير القدرات النووية العربية السلمية، ثم هي أيضًا تتغاضى عن عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومؤخراً تكيل الاتهامات لمصر وسوريا وليبيا بامتلاك قدرات فوق تقليدية من غازات حربية وأسلحة بيولوجية.

وتأكيداً لما سبق ذكره نورد بعض الفقرات التي وردت في كتاب صادر عن المركز التربوي الإسرائيلي عام ١٩٩٢م، عن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من عهد ايزنهاور وحتى بوش، فقد ورد فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت ضمانات بمنح الحصانة للمنشآت النووية الإسرائيلية مع عدم السماح بإخضاع تلك المنشآت للتفتيش الدولي بالإضافة إلى إعطاء تعهدات أخرها «إسحاق رابين» أثناء إحدى زياراته لواشنطن باستخدام «الفيتو» في حالة المطالبة بالتفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية، وجاء فيه أيضًا أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست وتمارس الضغط على الصين حتى تمتنع عن بيع أي مفاعلات نووية للأغراض السلمية لمصر، مع التراجع عن أي تعهدات سابقة أعطتها الصين لمصر بهذا الخصوص، هذا بالإضافة إلى وجود التزام أمريكي قاطع بعدم السماح بانتقال أية تكنولوجيا نووية أو مفاعلات نووية إلى الدول العربية حتى الدول المعتدلة منها والتي تساير السياسة الأمريكية.

موقف الغموض الإسرائيلي:

مما يزيد من تضاعف امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، هو ذلك الغموض الكثيف الذي تحيط به ترسانتها النووية، فيقول أحد المتخصصين الأمريكيين (هو ليونارد سبكتور) في كتابه بعنوان الانتشار النووي اليوم :

«إنه من المرجح أن تستمر إسرائيل في النظر إلى أسلحتها النووية باعتبارها الملاذ الأخير»، ثم يستطرد قائلاً:

« ومهما كانت حسنات الردع النووي العلني فلا توجد أي مؤشرات في السنوات الأخيرة الماضية على أن إسرائيل تتجه نحو تبني هذا الموقف. ويعتقد معظم المراقبين أنها ستحافظ على موقفها الغامض الراهن، بينما تعمل على تحسين أسلحتها النووية، وقدرات نقلها».

وفي جميع الأحوال، ليس من الصالح العربي أبدًا الوقوع في شبكة الشك هذه، فهي من ناحية قد تخفف من الحماس لامتلاك أسلحة نووية عربية، ومن ناحية أخرى ستؤثر سلبيا على معنويات الجماهير العربية. ولم يعد من الملائم أبدًا الاستمرار في تصور أن إسرائيل لا تمتلك قدرات نووية، أو لا تمتلك أسلحة نووية معدة بالفعل، وفي كل وقت، والتصرف على هذا الأساس حاضراً ومستقبلاً.

وهناك أسباب عديدة تدفع إسرائيل إلى تبنى موقفها الغامض والإصرار عليه بالرغم من أنها نفسها تسرب المعلومات أحيانًا كما حدث في قضية «فانونو» على الأرجح.

السبب الأول: هو أن إسرائيل تسعى دائما وفي كافة المجالات، حتى السياسية منها، إلى عدم الالتزام بوضوح بالقانون الدولي، أو بالقرارات الدولية. فهي لم تعترف حتى الآن بأي قرار دولي متعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي، باستثناء ما ورد في مقدمة اتفاقيات كامب ديفيد حول قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ والهدف من ذلك هو أن تظل إسرائيل غير ملتزمة بأية قيود قد تفرضها الأوضاع الدولية الآن أو في المستقبل، وما من شك أن القيادة الإسرائيلية مقتنعة تماما بالخيار النووي على أساس أنها دولة قليلة العدد صغيرة المساحة لا تضمن تفوقًا مستمراً على ساحة الحروب التقليدية، بل هي تعيش باستمرار بين ظل الترويج لخطر إبادتها من الوجود، وإنهائها كلية، ومن هنا كان تمسكها بتفوق إستراتيجي نوعي يمكن أن تستخدمه بصرف النظر عن موقف المجتمع الدولي يحكمها في ذلك، كما يرى بعض المراقبين، بعقدة شمشون والتي تبيح هدم المعبد على من فيه تحت شعار «علي وعلى أعدائي يا رب».

وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن القيادة الإسرائيلية تعلم أن استعمال السلاح النووي في نزاع الشرق الأوسط من جانبها قد يؤدي إلى نهاية إسرائيل نفسها، فلا الأمة العربية المنتشرة من المحيط إلى الخليج ستقبل بهذه الضربة، ولا هي ستنتهي بها، ولا المجتمع الدولي أيضًا يسمح بمثل هذا العمل، وسيكون استخدام إسرائيل للقنابل النووية ضد أهداف عربية هو بمثابة الانتحار وهدم المعبد على رءوسهم، ورءوس بعض خصومهم، ومع ذلك فإن طبيعة التفكير الإسرائيلي، وتشكيل دولة إسرائيل هي التي تجعل القيادة الإسرائيلية تتمسك بتحقيق امتلاك القدرات النووية على الرغم من معارضة بعض قادة إسرائيل الذين حذروا من أن امتلاكها قد يحفز العرب على امتلاكها.

السبب الثاني: أن موقف الغموض يحقق للقيادة الإسرائيلية الإفلات من قيود الالتزام الدولي، واتفاقاته، وفي نفس الوقت يعمل على تهدئة المخاوف العربية أو على الأقل تبرير تهدئة المخاوف العربية ومن ثم عدم اتخاذ موقف عربي حاسم في مسألة امتلاك الأسلحة النووية.

السبب الثالث: وراء موقف الغموض هذا يمكن أن يعد نوعًا من الترتيبات المتفق عليها بين إسرائيل ومن ساعدها في امتلاك القدرات النووية حتى يتجنب هؤلاء الحرج في علاقاتهم مع العرب، أو علاقاتهم الدولية.

كما أن اعتراف إسرائيل الرسمي العلني بامتلاك أسلحة نووية معناه أن تصبح هذه القوة النووية ضمن معادلات الاتفاقيات الدولية خاصة مع وجود العلاقة الإسرائيلية الأمريكية المتميزة في جميع المجالات وخاصة مجال التسليح. علما بأن الواقع يقول إن الترسانة النووية الإسرائيلية هي جزء عضوي من الترسانة النووية الأمريكية في مواجهة أي تحديات تقابل أمريكا في تلك المنطقة من العالم.

هناك أسباب أخرى يسوقها كاتب أمريكي هو ميشيل مايكل مندلبوم في مجلة أوريس الفصلية، عدد صيف ١٩٨٨م، في مقال بعنوان «مشكلة إسرائيل الأمنية» فهو يقول:

١ ـ إن الإسرائيليين مصممون على القيام بكل ما هو ضروري لاستمرارهم في الحياة، ولا يمكن أن يثنيهم أي ضغط أمريكي عما هم مقتنعون به عندما تتعرض مصالحهم الحيوية للخطر، والإدارة الأمريكية تحترم هذا التصميم تماما.

٢ ـ بالرغم من إن إسرائيل تقول باستمرار إنها لا تملك أسلحة نووية، فإن الاعتقاد بأنها تملكها أو أنه من السهل أن تحصل عليها يؤثر على السياسات في الشرق الأوسط وعلى عملية السلام.

٣ ـ إن وضعية إسرائيل من ناحية السلاح النووي، الغامضة، تعطي إسرائيل ميزتين: عامل لردع جيرانها العرب، ثم بعض الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية.

الضربة الأولى والضربة الثانية:

ويلزم التأكيد هنا على أنه لايمكن للرادع النووي أن يفرض الاستقرار المطلوب. بالإضافة إلى أنه لا يمكن فرض الاستقرار في المنطقة عن طريق «القوة الغاشمة» فحسب، ذلك لأن هناك عاملاً أساسيا لا بد من أن يوضع في الحسبان، وهو اختلاف القدرة على التحمل للعرب وإسرائيل. ففي الظاهر يبدو أن كل طرف رهينة عند الآخر.

وقد تكون الرهينة عاجلة وقد تكون آجله ولكنها في الحالتين رهينة، كما يقول أمين حامد هويدي، والحقيقة التي لا شك فيها أن إسرائيل رهينة أجله لدى العرب سواء شاءت ذلك أم رفضته، فقدرة العرب على امتصاص تأثير الضربات، كبيرة للغاية، نظرا لاتساع المساحة مما يسمح بانتشار الأهداف الحيوية، وتوزيع وسائل الضربة الثانية، وبذلك تقل الخسائر التي يمكن أن تحدث من الضربة الأولى التي تقوم بها إسرائيل. فالقدرة على البقاء بعد الضربة الأولى تقليدية كانت أم نووية موجودة ومتاحة.

غير أنه من المستحيل فرض استقرار ظالم على العرب في ظل الاحتكار النووي للطرف الآخر ومعناه أيضا حرج موقف إسرائيل إذ وصل الطرفان في يوم من الأيام إلى حالة التعادل النووي، إذ تكون قدرة العرب على توجيه الضربة الثانية حاسمة.

ولتأييد ما سبق ذكره لا بأس من طرح الأسئلة التالية:

ما الذي كان يحدث لإسرائيل لو وجدت نفسها في نفس الموقف الذي واجهناه في الساعات الأولى من حرب ١٩٦٧م، حينما دمرت قواتنا الجوية وهي على الأرض؟

وما الذي يحدث لإسرائيل لو أن طائراتنا وصواريخنا ومدفعيتنا أخذت تضرب تل أبيب وبير سبع كما قامت هي بضرب السويس والإسماعيلية والقاهرة وحلوان والمعادي وبيروت وبغداد وحمص ودمشق؟

وعليها أن تجيب على هذه التساؤلات في ضوء الحالة التي وجدت نفسها فيها من الأيام الأولى لحرب ١٩٧٣م، حينما عبرت القوات المصرية قناة السويس وحينما اجتاحت القوات السورية الجولان.

هذه القدرة على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير الرادع النووي الإسرائيلي في مرحلة الاحتكار النووي. ولكنها تعتبر في مرحلة التعادل النووي بمثابة انتصار للعرب في معركة «توازن القوى» الدائرة بين الطرفين. وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بأن «الرادع المطلق» شيء غير موجود لأن تأثيره أولاً وأخيراً تأثير معنوي.

لذا فلا الرادع النووي في يد طرف من الأطراف، ولا الضمانات الدولية من أي قوى، بل ولا قرارات الهيئات الدولية تحقق الاستقرار في المنطقة. فالشيء الوحيد الذي يفرض الاستقرار العادل هو «توازن القوى» وتوازن المصالح بين أطراف الصراع.

خطورة السلاح النووي الإسرائيلي:

وفي معرض تأكيدنا على الخطورة التي تحيق بوطننا العربي من المحيط إلى الخليج من جراء حيازة إسرائيل للأسلحة النووية، فلا بد من أن نذكر أن الباحث الأمريكي اليهودي روبرت هاركابي يؤكد تأكيداً قاطعاً أن إسرائيل بحاجة إلى سلاح نووي لضمان بقائها ويعتمد على ثلاثة افتراضات:

١ ـ إن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط لايبدو أمراً واقعيا في المستقبل القريب أو البعيد.

٢ ـ إذا ما تعرضت إسرائيل يومًا واحداً لهزيمة حاسمة في حرب تقليدية، فسيتعرض سكانها لمذبحة واسعة النطاق.

٣ ـ إن حدوث تحول في الميزان العسكري التقليدي لمصلحة العرب يعتبر أمراً محتملاً في نهاية الأمر.

وعلى أساس هذه الافتراضات، انتقل هاركابي ليعيد بعض السيناريوهات التي قد تدفع إسرائيل إلى استخدام سلاحها النووي أو التلويح باستخدامه:

١ ـ ردع الدول العربية عن التفكير في اللجوء إلى الخيار العسكري لتحرير الأرض المحتلة، أو استخدام صواريخهم الأرض/ أرض ضد العمق الإسرائيلي في حرب قادمة، أو البدء في تبني برنامج نووي عربي، أو

الاستمرار في سباق التسلح والحصول على أسلحة متقدمة يمكن أن تخل بالتوازن القائم (طبقا للمفهوم الإسرائيلي).

٢ ـ ردع دول إسلامية، مثل باكستان، عن مساعدة البلاد العربية في بدء برنامج نووي، كذلك فإنه وسيلة ضغط وابتزاز ضد الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تلبية مطالب إسرائيل السياسية والمادية.

٣ ـ استخدام السلاح النووي التكتيكي ضد الجيوش العربية وأهداف القوة المضادة العسكرية، في حالة وقوع هزيمة عسكرية للقوات الإسرائيلية، داخل الأراضي العربية، في حرب تقليدية، واقتراب القوات العربية إلى مسافة قريبة من الحدود الإسرائيلية وبما تعتبره إسرائيل تهديداً لأمنها.

٤ ـ استخدام السلاح النووي ضد المدن العربية والأهداف الحيوية الاقتصادية والسياسية والسكانية مثل المصانع والسدود ومنشآت البنية الأساسية ومراكز القيادة والسيطرة السياسية، والتجمعات السكانية، وهي أهداف القيمة المضادة. وذلك في حالة هزيمة القوات الإسرائيلية في حرب تقليدية ونجاح العرب في اختراق الحدود السياسية لإسرائيل وبما يمثل تهديداً للكيان الإسرائيلي، أو لجوء العرب إلى ضرب العمق الإسرائيلي بصواريخ أرض / أرض، أو حدوث هجوم عربي عليها من أكثر من جبهة، وتريد إسرائيل أن تسعى إلى تحييد إحدى الجبهات بضربها نوويا للتفرغ للجبهة الأخرى.

٥ ـ سيناريو الملاذ الأخير، وهو يعني حدوث تهديد حقيقي لكيان إسرائيل، وانهيار سريع في صفوف القوات الإسرائيلية، وتوغل القوات العربية داخل إسرائيل، فقد تقوم إسرائيل بضرب المناطق التي استولت عليها القوات العربية داخل حدودها، بجانب حرب المدن والأهداف العربية كما في السيناريو السابق.

٦ ـ هناك سيناريو آخر، وهو المتعلق بالإعلان عن تجربة نووية إسرائيلية.

ويكون الهدف منها هو ممارسة ضغوط متعددة تهدف إلى ردع الدول العربية وابتزاز الدول الكبرى. وقد تلجأ إسرائيل إليه عندما تزداد الضغوط السياسية عليها للانسحاب من الأراضي المحتلة، أو عندما تدرك أنها فشلت في سباق التسلح التقليدي مع العرب أو منع دولة عربية من بناء برنامج نووي أو الحصول على سلاح نووي. حيث يأتي الإعلان عن هذه التجربة في إطار «الردع» والتحول من استعداد «القنبلة في القبو» أي «الاستعداد العلني».

وتأسيسا على ما سبق فإن هناك، بلا أدنى شك، تهديداً قائما أو محتملاً للأمن القومي العربي، تحمله السيناريوهات السابق سردها، وتتلخص تلك التهديدات في:

أولاً: مما لا شك فيه أن استحواذ إسرائيل على تلك الأعداد الضخمة من الرءوس النووية، بجانب وسائل إطلاق متعددة تشمل قاذفات مقاتلة حديثة وصواريخ أرض/ أرض ومدفعيات نووية، وفي ظل احتكار نووي تصمم القيادة الإسرائيلية، مؤيدة من أمريكا وحلفائها، على استمراره والمحافظة عليه من خلال العمل على إجهاض أي برنامج عربي مضاد. إنما يشكل قمة التهديد للأمن القومي العربي، بل والأمن القومي القطري لكل دولة على حدة. ذلك أنه لا توجد أية دولة في العالم العربي في منأى عن التهديد النووي الإسرائيلي ، الذي اتسعت دائرة مجاله الحيوي لتضم إيران وباكستان وتركيا وحتى زيمبابوي جنوبًا. لذا فإن هذا المجال الحيوي المتسع لإسرائيل، والذي أعلنه بيجن عام ١٩٨١م ، قد مد مظلة التهديد النووي الإسرائيلي لتشتمل على دول إسلامية شرقًا بالإضافة إلى دول العالم العربي بأسرها ومعها أيضًا دول القارة الإفريقية حتى طرفها الجنوبي. ولا يغيب عن الأذهان أن هذه الترسانة النووية الإسرائيلية، لا تمثل تهديداً لأمننا القومي العربي فقط، بل إنها تهدد وبشكل أساسي أمن الأجيال العربية القادمة في ظل إصرار إسرائيل على تحقيق غايتها القومية العليا (إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات) ، ولن يتحقق ذلك بالطبع إلا عن طريق استحواذها على مزيد من الأراضي والموارد العربية.

ثانيًا : إن ثاني التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي من جراء الردع النووي الإسرائيلي ، هو عدم قدرة الدول العربية ، رغم ما تمتلكه من قوات تقليدية متطورة وكبيرة الحجم ، على أن تحرر أراضيها وشعوبها المحتلة بقوة السلاح ، وهو المنطق الوحيد الذي تفهمه إسرائيل للتخاطب . وذلك على أساس القاعدة الإستراتيجية المنطقية والمعروفة : «إن ما أخذه بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» . وبالتالي استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية .

ثالثًا : ويأتي ثالث التهديدات من الخيار الباقي أمام العرب ليلجئوا إليه ، محاولين استرداد حقوقهم المسلوبة وهو طريق العمل السلمي والاستعانة بالقوى العظمى والكبرى في الضغط على إسرائيل ، والذي ثبت أنه لا يجدي . حيث لا تعير إسرائيل في ظل احتفاظها بالاحتكار النووي أي اهتمام حتى لحليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية . ومن المعروف أن المفاوض عندما يجلس للتباحث مع الخصم ، فإنه يتفاوض من منطلق ما يمتلكه من قوة وليس بما لديه من حجج تؤيد حقه المشروع . والعرب عندما يتفاوضون الآن فإنهم يفعلون ذلك في ظل وجود شبح الاحتكار النووي الذي يخيم على مائدة المفاوضات ، يحدد لهم المجالات الحيوية للأمن القومي الإسرائيلي الذي لا يجب أن يمسه العرب . وبالطبع فإن حدود هذا المجال الحيوي تقع داخل الأراضي العربية ، حيث المطالبة العربية بنزع السلاح العربي من الأراضي العربية ، ومحدودية القوات العربية فيها ، والاحتفاظ بقوات أمن مشتركة أو متعددة الجنسيات . . وهو «السلام مقابل السلام» وليس «الأرض مقابل السلام» ، بمعني أنه لا تنازل عن الأراضي المحتلة والانسحاب منها .

رابعًا : إذا ما لجأ العرب في حل خلافاتهم المزمنة إلى الوحدة وحاولوا التقارب ، لتأمين الحد الأدنى من التعاون والتنسيق والتكامل ، ضمن متطلبات الأمن القومي العربي . سارعت إسرائيل إلى الإعلان عن رفضها لاعتبارها أن ذلك يمثل تهديداً لأمنها القومي . فهي لا تقبل إلا

باستمرار الخلافات والصراعات العربية ـ العربية ، ونجدها في مواجهة ذلك تشهر رادعها النووي ووسيلة حمله الصاروخية، وتطلق صاروخها (تحت التجربة) «أريحا -٢» في ١٥ سبتمبر ١٩٨٩م شمال ساحل مدينة بنغازي الليبية لعدة مئات من الكيلو مترات في البحر المتوسط، حيث كانت تلك التجربة الصاروخية بمثابة دلالة إستراتيجية وسياسية مع بدء تطبيع العلاقات المصرية الليبية والتصور الإسرائيلي لاحتمال قيام مصر بسحب قواتها الرابضة على حدودها الغربية، ونقلها إلى خط المواجهة مع إسرائيل. وما تشكله ليبيا من عمق إستراتيجي لمصر. . إلى آخر هذه الاعتبارات والتي تشكل دعامة للأمن القومي العربي، والتي لا تستطيع أن تتغافل عنها أو تتجاهلها. فكانت التجربة الصاروخية «المفتعلة» المشار إليها، بكل تأكيد بمثابة إشهار لسلاح الردع النووي أمام كل من مصر وليبيا. وهي أيضًا رسالة موجهة إلى كل العالم العربي للإقلاع عن أية مسيرة تعاونية، أو شبهة ائتلاف.

خامسًا : وعندما تلجأ إحدى أو بعض الدول العربية إلى العمل من أجل تبني برنامج نووي حتى للأغراض السلمية، نرى إسرائيل تهدد صراحة بتدمير هذا البرنامج وإجهاضه في مراحله الأولى كما فعلت مع المفاعل العراقي عام ١٩٨١م. بل وتدخل هذه الحالة ضمن السيناريوهات المحتملة لاستخدام إسرائيل لسلاحها النووي ضد الدولة أو الدول العربية التي تتبنى هذا البرنامج. وذلك حتى تحافظ على احتكارها النووي، ويبقى الأمن القومي العربي مهددًا وأسيرًا، لهذا الوضع قامت القوات الجوية الأمريكية في أثناء الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠م ويساعدها حلفاؤها الغربيون بالقضاء المبرم على القدرات النووية العراقية السليمة، ثم أوعزت إلى فرق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب بالإجهاز على باقي تلك القدرات.

سادسًا : ولم يقتصر تهديد إسرائيل باستخدام سلاحها النووي ضد الدول العربية التي تفكر في تبني برامج نووية، بل شمل التهديد أيضا الدول العربية التي تحاول الحصول على صواريخ أرض / أرض، تحمل

رءوسًا تقليدية يمكن أن تحقق حدا أدنى من متطلبات الأمن القومي العربي، والتي تقوم على أساس مبدأ «العمق بالعمق». حيث يمكن لهذه الصواريخ العربية أن تنال من العمق الإسرائيلي، كما حدث في أثناء الحرب العراقية الكويتية عام ١٩٩٠م من قصف صاروخي عراقي لبعض الأهداف الإسرائيلية. كما تستطيع الصواريخ أريحا الإسرائيلية أن تنال من العمق العربي، هذا رغم الفارق الكبير في القدرة التدميرية بين صواريخ إسرائيلية مسلحة برءوس نووية، وصواريخ عربية مسلحة برءوس تقليدية، إلا أننا نجد أن إسرائيل تهدد باستخدام رادعها النووي ضد الدول العربية التي تمتلك صواريخ أرض / أرض يصل مداها إلى أكثر من ألف كيلو متر.

سابعًا : وحتى محاولات الدول العربية لتحقيق التوازن في مجال التسليح التقليدي بينها وبين إسرائيل، نراها أيضًا تواجه من قبل تلك الأخيرة بالتهديد بإشهار الرادع النووي. حيث تعتبر إسرائيل أن أي إخلال بالتوازن القائم حاليا بينها وبين العرب في مجال التسليح التقليدي، خاصة فيما يتعلق بحصول الدول العربية على مقاتلات وقاذفات مقاتلة متطورة، يعتبر تهديداً لأمن إسرائيل، لا يمكن القبول به. ناهيك عما تسببه محاولات العرب لتعويض الرادع النووي الإسرائيلي برادع تقليدي عربي، من إنفاق ميزانيات دفاعية ضخمة في الدول العربية ترهق اقتصادياتها وتعرقل خططها التنموية.

ثامنًا : كما أن أية محاولات عربية لتعبئة قواتها أو حشدها لمواجهة النوايا العدوانية الإسرائيلية على حدودها، وذلك من منطلق دفاعي بحت، ستعتبرها إسرائيل مبرراً لشن حرب وقائية تستخدم فيها الأسلحة النووية ضد العمق العربي. وذلك بحجة أنها لا تتحمل رفاهية انتظار استخدام العرب لما لديهم من أسلحة صاروخية ضد العمق الإسرائيلي. وعند استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية ضد الدول العربية، فليس هناك ضمان لحدود الاستخدام، حيث لا يستطيع أحد أن يضمن شكل

التصعيد في الأعمال القتالية، وما إذا كانت ستقتصر على أهداف (القوة المضادة) العسكرية، أو ستشمل أهداف (القيمة المضادة) المدنية.

تاسعًا: وأخيراً، لنقرأ ما كتبه الدكتور «شاي فيلدمان» الخبر الإسرائيلي المعروف في الشئون الإستراتيجية في كتابه «الردع النووي الإسرائيلي»، عن قدرة إسرائيل النووية على الانتقام، وما تشكله من تهديد للأمن القومي العربي، فيقول:

«تنبع هذه القدرة من قوة تدمير الأسلحة النووية الإسرائيلية، وضعف مواقع الدول العربية المعادية. حيث تتجمع أهداف حيوية كثيرة في عدد قليل من الأماكن مع سهولة الاقتراب والوصول إلى هذه الأهداف. فإن أكبر ميزة واضحة في هذه الدول من وجهة النظر الإسرائيلية هي تجمع الأهداف الحيوية في معظم الدول العربية في مناطق لاتزيد عن ٣ ـ ٥ مناطق ذات قيمة إستراتيجية في كل دولة عربية».

وبتدمير هذه الأهداف الحيوية داخل تلك المناطق ذات القيمة الإستراتيجية، يتم القضاء على معظم مقومات الحياة في هذه الدول. ذلك أن تدمير من ٣ـ٤ أهداف في كل دولة تدميراً شاملاً قد يترتب عليه القضاء على ٢٠ـ٣٠٪ من سكانها مما يترك أثراً بعيد المدى على الدول التي تعرضت للضربات النووية، هذا بالإضافة إلى أنه بالنسبة لمعظم هذه الدول العربية، فإن آمالها تتركز في المحافظة على هذه الأهداف المحدودة، من أجل مستقبل أفضل في التنمية والرخاء، واستثمارها لأقصى ما يمكن، حيث يتجمع فيها أهم المنشآت والتجمعات السكانية والمراكز التجارية والفنية والصناعية والعلمية والسياسية.

هذا بالإضافة إلى عدة أهداف إستراتيجية حيوية في كل دولة من هذه الدول، مثل حقول النفط في السعودية والعراق وليبيا، وسد الفرات في سوريا والعراق، والسد العالي في مصر. وجميع هذه الإضافات تبين مدى العقاب النووي المحتمل. فالدول العربية المنتجة للنفط على سبيل المثال تعتمد معظمها على مورد واحد فقط وهو النفط، والذي يتركز فيه مفتاح كل برامجها للتنمية، فإذا ما هاجمت إسرائيل تلك المنشآت نوويا، فإن ذلك سيؤثر بشكل حاسم على مستقبلها.

إن إجمالي الأهداف الحيوية الإستراتيجية في الدول العربية، والمجتمعات السكانية وحقول النفط والسدود تصل إلى ما بين ٢٥ ـ ٣٠ هدفًا بارزًا، يتطلب تدميرها ما بين ٣٠ ـ ٤٠ قنبلة نووية من عيار ٢٠ ـ ٦٠ كيلو طن لكل واحدة. ولكن من أجل تحقيق الردع الفعال فإن ما لدى إسرائيل من أسلحة يعتبر كافيًا وأكثر، حيث لن تستطيع دولة عربية أن تتجاهل إمكانية توجيه أكبر نسبة من القوة النووية الإسرائيلية ضدها.

كما أنه ليس من الضروري لكي تلحق إسرائيل بأعدائها ضربة انتقامية أن تقتل كل مواطن عربي في المدن المستهدفة، فيكفي أن توجه الضربات النووية لمناطق تجمع وتمركز الأهداف الصناعية والتجارية والفنية والعسكرية والسياسية، والتي تتجمع بشكل عام في مناطق معينة داخل كل مدينة من المدن الرئيسية.

إن إدراك الدول العربية لقدرة إسرائيل على إلحاق تدمير كامل لهذه الأهداف، سيؤمن قدرة ردع كافية لإسرائيل، إلا أن ذلك يرتبط أيضًا بإمكانية وسهولة الوصول إلى هذه الأهداف وضربها. أي بوسائل إطلاق هذه الأسلحة النووية، والتي يقول عنها الباحث الإسرائيلي هاركابي: إنها ستكون خليطا من طائرات اف ـ ١٥، والصواريخ أريحا، والتي يمكنها أن تصيب مدن القاهرة والإسكندرية وأسوان وبورسعيد ودمشق وعمان واللاذقية، بل ومدن بعيدة مثل طرابلس وبنغازي والبصرة.

الأهداف المحتملة لأسلحة إسرائيل النووية:

يعتقد البعض أن إسرائيل سوف تدمر المدن العربية بعقدة شمشون أكثر من الاعتماد على عقدة الموساد. إن قنبلة نووية واحدة قد تكون كافية لتدمير السد العالي ستكون عظيمة الأثر ضد مصر وكذلك دمشق وعمان في حالة وجود أية محاولة لتدمير إسرائيل.

والعرب الموجودون داخل إسرائيل سوف يلحق بهم الضرر نتيجة استخدام أي بلدان عربية للأسلحة النووية. فتدمير إسرائيل بالأسلحة النووية في حالة وجودها

عند العرب يعني بالتبعية تدمير الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالأماكن المقدسة للمسلمين.

وباستطاعة العرب القضاء على إسرائيل بثلاث قنابل نووية عيار كل منها مساو لعيار قنبلة هيروشيما وناجازاكي، على أن تلقى كل واحدة في الأماكن التالية: تل أبيب ـ حيفا ـ منطقة النقب. أي أن العرب إذا فكروا في مهاجمة إسرائيل بهدف القضاء عليها ستكون أهدافهم هي الثلاثة المذكورة عالية، بغض النظر عن الأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة وعن السكان العرب الموجودين هناك.

أما إذا أرادت إسرائيل مهاجمة العرب بالأسلحة النووية، فمن المرجح أن تكون أهدافها كالتالي:

السدود:

السد العالي بمصر وسد الفرات بسوريا والعراق، وقد ذكر أنه في أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، كانت هناك صواريخ إسرائيلية أرض / أرض ذات مدى أكثر من ألف كيلو متر مصوبة نحو السد العالي من قواعد إطلاق من شرم الشيخ المحتلة في سيناء وهي مجهزة برءوس نووية، وأن إسرائيل في حالة اليأس كانت ستضرب السد العالي فتحدث فيضانات كبرى في مصر، تغرق الملايين وتخرب البلاد علاوة على أنها ستلوث مياه النيل التي تلوث بدورها الأرض التي تصلها والإنسان الذي يستفيد منها.

ويقال إن كيسنجر في أثناء رحلاته المكوكية العاجلة بين القاهرة وتل أبيب قد استخدم هذا التأثير النووي الإسرائيلي، على عقل الرئيس محمد أنور السادات مما جعله (يتجمد من الخوف) على حد تعبير كيسنجر.

المدن العربية:

هناك من يعتقد أن إسرائيل تبني إستراتيجيتها النووية على تجنب ضرب المدن، على أن تضرب القوات العسكرية العربية بدلاً منها، وذلك خوفا من أن تكون حرب المدن وما تجليه من دمار ورعب إيذانا بقيام حرب عالمية ثالثة.

يقول شاي فيلدمان:

«إن إسرائيل عندما تريد مهاجمة المدن العربية فإنها تقصد بذلك مصر وسوريا والعراق والأردن والسعودية وليبيا. وإن أماكنها المختارة في تلك الدول كالآتي:

* في مصر (القاهرة - الإسكندرية - الجيزة - أسوان).
* في سوريا (دمشق - حلب - حمص).
* في العراق (بغداد - البصرة - الموصل).
* في الأردن (عمان - الزرقاء - أربد).
* في السعودية (الرياض - جدة - مكة - الطائف).
* في ليبيا (طرابلس - بنغازي).

ويضيف فيلدمان أن السبب في اختيار إسرائيل لهذه الأهداف: «أنها تشمل بالنسبة للدول المعنية جميع آمالها لمستقبل أفضل، ومما يذكر أن كل شيء يمكن هذه الدول من المشاركة في أسواق القرن العشرين يتركز في هذه الأهداف القليلة: مجملة أعمالها ونشاطاتها الفنية، الصناعية الثقيلة، والعسكرية، والسياسية، تنحصر في هذه الأهداف علاوة على كونها مجتمعات سكانية كبيرة».

«أن بعض الخبراء العرب يرون أن ضرب المدن يناسب العرب أكثر من إسرائيل لصغر مساحة إسرائيل وتجمع سكانها في شريط ساحلي»، إلا أنه يخالف هذا الرأي بقوله: «إن الكثافة السكانية الإسرائيلية المحصورة في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨م (عدا النقب) يعادل الكثافة السكانية المصرية في الدلتا وفي الشريط الضيق الذي يمثله وادي النيل، وكل قنبلة نووية تنفجر على الأراضي المحتلة تسبب من الأضرار البشرية والمادية ما تسببه قنبلة تنفجر على الأراضي المصرية».

ويمكن تصور أن قصف المدن في مصر:

السد العالي سيؤدي تدميره نوويا إلى حدوث فيضان عنيف يتسبب في إغراق وادي النيل ويدمر المدن والقرى فيه، ويحدث تلوثًا للأرض والكائنات الحية بالغبار الذي يحمله ماء الفيضان.

إن وجـود صـحـراء سـيناء كـفـاصل واسع بين مـصـر وإسـرائيل يجـعل الإسرائيليين قادرين على ضرب أهداف مصرية في الدلتا والوادي ، دون أن يخشوا تلوث أرضهم بالغبار الذري . . أما بالنسبة لإسرائيل فإنها تستفيد في حالة قصف المدن من عجز المصريين عن ضرب المدن الإسرائيلية خوفًا على المدن السورية واللبنانية ومدن الضفة الغربية ومدن الأردن من التلوث بالغبار الذري نظرًا لقربها من الأراضي المحتلة . إلا أنه يجب ألا يغيب عن الأذهان أن هذا القول صحيح في حالة واحدة وهي أن يكون الصراع العربي الإسرائيلي بين مصر وإسرائيل فقط . غير أن دخول الدو ل العربية الأخرى حلبة الصراع في الشرق الأوسط ، يجعل إمكانية الضربة الثانية متوفرة لدى العرب بشكل أكبر . فمثلاً ، لو أقدمت إسرائيل على ضربة نووية أولى موجهة ضد مصر ، فإن هناك العديد من الدول العربية ستقوم بالرد على هذه الضربة . ولكن لو كانت الضربة النووية الأولى من قبل مصر ضد إسرائيل . فمن سيرد على هذه الضربة المصرية؟

الآبار والمنشآت النفطية:

من المتوقع أن تقوم إسرائيل في حالة عزمها على استخدام الأسلحة النووية ، بقصف آبار ومنشآت النفط في المملكة العربية السعودية ودول الخليج والعراق وليبيا ، وذلك لإثارة الذعر في العالم العربي وتدمير اقتصاده ولإثناء هذه الدول عن مساعدة دول المواجهة العربية . إلا أن الباحث المدقق يستبعد ذلك نظرًا لما يشكله البترول العربي من أهمية كبيرة خاصة في الإستراتيجيات العالمية ، حيث إنه يعتبر شريان الحياة الذي يغذي العالم أجمع ، وبخاصة دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وهذه الدول بدورها لن تسمح لأحد ، حتى وإن كان إسرائيل ، بتهديد أمن وسلامة البترول العربي ، لأن أية ضربة عسكرية ضد المواقع النفطية ستعتبر ضربة مباشرة للمصالح الغربية مما يفقد إسرائيل الكثير من رصيدها السياسي .

فإذا كانت هناك مصالح مشتركة بين الدول الكبرى وإسرائيل خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تساعد إسرائيل ، في

جميع الأحوال وبدون قيد أو شرط، نظراً للمصالح المشتركة بينهما. إلا أنه من ناحية أخرى فهناك المصالح الحيوية في الخليج، البترول الذي لن تسمح أمريكا لأحد أن يتعرض له، حتى ولا إسرائيل.

الجيوش العربية:

تبنى إسرائيل إستراتيجيتها النووية على تجنب ضرب المدن العربية، واعتمادها على ضرب القوات العسكرية والاحتياطات العسكرية للدول العربية بدلاً منها. وهناك احتمال ضعيف في أن تستخدم إسرائيل القنابل ضد الجيوش العربية في دول المواجهة، نظرا لقرب هذه الجيوش من إسرائيل، وما يمكن أن يترتب على ذلك من خطر انتقال المواد المشعة من السحابة الذرية إلى الجيش والمدنيين في إسرائيل، ولكن من المحتمل استخدامها ضد تجمعات الجيوش العربية في دول المساندة العربية البعيدة عن مسرح القتال. وفي إطار ضرب الجيوش العربية قد تلجأ إسرائيل إلى استخدام رءوس نووية صغيرة العيار تطلقها من صواريخها أو مدفعيتها النووية، حيث لا تتحرك السحابة الذرية الملوثة والناتجة عن انفجار تلك الرءوس إلا إلى مسافات قصيرة

مستقبل القوة النووية الإسرائيلية:

على الرغم من أن ظهور التوجه الأمريكي الرسمي نحو ضبط التسلح النووي في الشرق الأوسط على أسس محددة، واكتشاف البرنامج النووي العراقي في ظل ظروف أثارت احتمالات تغير الموازين النووية في المنطقة، قد أديا إلى ظهور قضية مستقبل القوة النووية الإسرائيلية، فإن التطور الأكثر أهمية وثباتا الذي أدى إلى طرح هذه القضية بشكل منظم ومستمر كان بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في أكتوبر عام ١٩٩١م.

غير أنه لا توجد إجابة محددة حتى الآن لكافة الأسئلة المتعلقة بمستقبل القوة النووية الإسرائيلية. فتبعًا لتعبير د. جاري ميلهولين مدير مشروع ويسكونسين الأمريكي لمراقبة عمليات انتشار الأسلحة النووية في العالم لا يزال «الوضع غير واضح المعالم». فلا تزال تلك المسألة أقرب إلى قضية كبرى يتم في إطارها طرح

تصورات ومواقف، وإجراء اتصالات ومحادثات، وممارسة ضغوط وحملات، على غرار ما يحدث بشأن القضايا الإقليمية متعددة الأطراف كالمياه والقدس واللاجئين، منها إلى «مشكلة محددة» يتم إجراء مفاوضات بشأنها. فلم تسفر التفاعلات المكثفة التي جرت عبر ما يقرب من ٤ سنوات ماضية حول قوة إسرائيل النووية إلا عن تطورين عامين يعتبران تقدما، لما يمثلانه من أسس مهمة للتعامل مع مشكلة القوة النووية الإسرائيلية، والتي تؤثر تأثيرا ملموسا على الأمن القومي العربي، وهما :

١ ـ إدراج قضية الأسلحة النووية على جدول أعمال المحادثات العربية ـ الإسرائيلية. ففي إطار الترتيبات الخاصة ببدء عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١م، كانت وجهة النظر الرسمية في إسرائيل تؤكد أن قدرات إسرائيل ليست موضع تفاوض، بل إن إسرائيل القوية نوويا والمحتكرة للسلاح النووي هي جزء من الحل المطلوب للمنطقة. وتطور الموقف الإسرائيلي بعد ذلك، ففي لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، تم إبداء الاستعداد في الدورة الثانية للجنة «لمناقشة جميع أنظمة التسلح الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، وخضوعها للتفاوض أيا كان نوعها» بما فيها الأسلحة النووية.

وفي الفترات التالية ساد توجه رسمي إسرائيلي بأنه حسب تعبير زئيف شيف حين يتحقق السلام يمكن الحديث عن السلاح النووي. وتم التعبير عن ذلك بصورة ما في اجتماع عمان للجنة أواخر ١٩٩٤م بتصريح رئيس الوفد الإسرائيلي بأن «إسرائيل سوف تتعامل في الوقت المناسب مع القلق العربي من القدرات النووية لها»، وهو ما تم فهمه على أنه وعد أو التزام بالتفاوض في المستقبل بخصوص القدرة النووية الإسرائيلية.

٢ ـ إقرار مبدأ «النزع الشامل» كإطار مفهومي للتعامل مع مشكلة القوة النووية الإسرائيلية. وتستخدم مترادفات مختلفة للتعبير عن هذا المبدأ في أحوال مختلفة منها «الإزالة» أو «الإخلاء». ولا تعتبر مسألة إزالة الأسلحة النووية من الشرق الأوسط جديدة. فقد تقدمت مصر و إيران عام ١٩٧٤م بمشروعها المعروف لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وانضمت إسرائيل إلى توافق الآراء حوله في الجمعية العامة

للأمم المتحدة عام ١٩٨٠م، بعد أن كانت قد تقدمت بمشروعها الخاص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية عام ١٩٧٥م . وقد استمر كل طرف في تأكيد مواقفه الخاصة بهذا الشأن بعد ذلك، سواء من خلال تطوير المشروعات المقدمة، أو تعديلها، أو الإضافة إليها، أو تفصيلها. إلا أن الالتزام بمفهوم الإخلاء الشامل ظل على ما هو عليه حتى الآن كما توضح تصريحات المسئولين المصريين والإسرائيليين بشأن التعامل مع مشكلة التسلح النووي في المنطقة .

ولكي نوضح وجهة النظر الإسرائيلية حيال محاولة الاقتراب المصرية من استكشاف البنية النووية الإسرائيلية، فلا بد لنا من أن نسر أن بعض المصادر قد أشارت إلى أن وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز (أحد أهم ثلاث شخصيات إسرائيلية أسست البرنامج النووي الإسرائيلي) قد رفض الاقتراح الذي قدمه إليه وزير الخارجية المصري عمرو موسى في فبراير عام ١٩٩٥م بقيام بعض المسئولين والخبراء المصريين بزيارة مفاعل ديمونا في إسرائيل كإجراء بناء الثقة، مشيرا إلى «أن ردع إسرائيل سينهار إذا تفقد الوزير المصري مفاعل ديمونا ولم يجد شيئًا» .

ويستند هذا المنطق على سياسة إسرائيل النووية «الرسمية» التي تحاول الإيحاء بأن القدرة هي عنصر الردع، وليس إلى واقع القوة النووية الإسرائيلية التي تشتمل على عناصر تسليحية نووية تتعامل معها الدول العربية كحقيقة قائمة تستند عليها إستراتيجية إسرائيل النووية، فثمة فواصل دقيقة على هذا المستوى. المهم أن البنية النووية تعتبر خياراً نوويا من الزاوية الإستراتيجية .

المحتويـــات

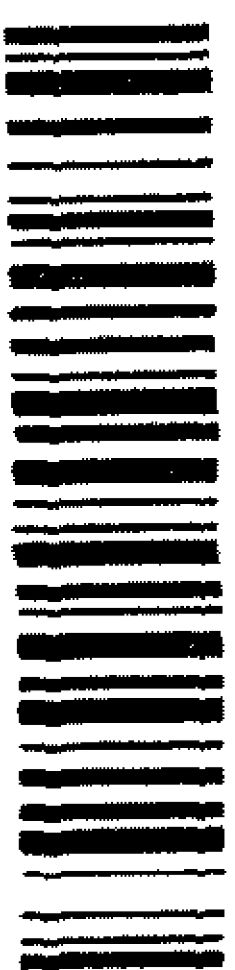
رقم الإيداع ٩٠٤٩ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى 1 - 0725 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

حروبُ المنطقة العرَبية

هذا الكتاب يتناول بالتحليل والدراسة الحروب التي شهدتها المنطقة العربية طوال النصف الثاني من القرن العشرين، سواء الحروب العربية ـ الإسرائيلية، أو حرب الخليج الأولى، وحرب الخليج الثانية. ويطرح الكتاب موقف مصر السياسي والسياسي ـ العسكري ودورها في كل من هذه الحروب. وأهم ما يطرحه الكتاب ـ من وجهة نظر جيوبوليتيكية ـ احتمالات المستقبل في هذه المنطقة فيما يتعلق بهذه الحروب.

ويركز المؤلف ـ وهو من الخبراء الاستراتيجيين ـ على موضوعين يثيران قدراً كبيراً من القلق والاهتمام لدى أصحاب الخبرة العسكرية وصُنَّاع السياسات لأنهما يتعلقان بالقدرات النووية الإسرائيلية وحقيقتها، والحروب التي يمكن أن تشهدها المنطقة العربية في المستقبل بسبب ندرة الموارد المائية. كما أن احتمالات الحرب في المستقبل، وأسبابها ودواعيها، تشغل صفحات هذا الكتاب الذي يقدم رؤية استراتيجية تستمد أهميتها من أن المؤلف خبير في شئون الحرب والاستراتيجية التي كرَّس حياته لها.



دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨٠٧٢١٣ - فاكس: ١٧٧٦٥